

الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

معالجة التشابكات المالية التي تواجه المنشآت الاقتصادية في
الجمهورية العربية السورية

" دراسة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة "

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد خالد المهاني

إعداد الطالب

ياسر أحمد كفا

العام الدراسي ٢٠١٠م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنزَلاً مُبَارَكاً وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ))

(٢)

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

١ - القرآن الكريم - سورة المؤمنين ، الآية ٢٩ ، (ص ٣٤٤) .

شكر و عرفان

أود في بداية هذا البحث أن أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى أستاذي
الفاضل :

أ.د محمد خالد المهاني

على تفضله قبول الإشراف على هذا البحث ، على الرغم من ضيق وقته
الشديد وثقل المسؤوليات الملقاة على عاتقه ، فكان خير معين لي في متابعة
هذا البحث بشكلٍ دقيق وفي كل التفاصيل ، ما أدى إلى إغناء البحث بخبرته
الأكاديمية وتجربته العملية بهذا الخصوص ، فله مني الشكر والامتنان
والتقدير على متابعته ومؤازرته وصبره طوال فترة إنجاز هذا العمل المتواضع
.

وأيضاً أتقدم بخالص شكري وتقديري وامتناني للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة
الحكم :

- د. بطرس ميالة الأستاذ في قسم المحاسبة جامعة دمشق عضواً
- د. عبد الكريم حسين الأستاذ المساعد في قسم الإحصاء جامعة دمشق عضواً
- د. عقبة الرضا عميد المعهد الوطني للإدارة العامة عضواً
- د. سهيل الشيخ الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة جامعة حلب عضواً

لتكرمهم وتفضلهم قبول عضوية لجنة الحكم ، مقدراً لهم جهودهم سلفاً حيث
إن ملاحظاتهم لها كبير الأثر في إغناء بحثي وتقويمه .

وأخيراً أخص بالشكر والعرفان جميع الأساتذة الأفاضل في كلية الاقتصاد لما
أبدوه من تجاوب وتقديم كل مساعدة ممكنة بما يحقق التقدم العلمي وتطوير
العملية التعليمية .

الأهداء

أهدي بحثي هذا إلى من يستحقون بصدق أن يشاطروني إياه ، وجدير بي إهداؤهم أغلى ما أملك .

والد الجميع ... حاضنة الشعب ... أرجوحة الأمان ... مهد السلام ... مقر العلماء ... مؤئل الشرفاء و ملاذ الضعفاء ...

"وطني الغالي"

ملهم الأبطال ... رمز العزة ... مَعْلَم الكرامة ... وقفة العز ... عنوان الإقدام ... سيد الرجال ... مدرسة الصمود ... منارة العلم ... عنوان العزة ... فريد عصره ...

" القائد المفدى بشار الأسد "

ما ضننت يوماً عن مساعدتي واندفعت صادقاً إلى مساندتي ... ما توانيت وما تأخرت عن الإرشاد والنصح فأطلقت من خبايا عقلي ما رد القريحة وأنرت له المسار فخلق في فضاء المعرفة الرحب ... وغاص بثقة في بحار العلم ليلتقط لآلى المعرفة ...

وعندما فجر لي ينبوعاً ثراً وأجريت مائه رقراقاً نهلت منه ما أشبع ظمأي فهانت الصعاب واضمحت العقبات فكان نصحك لأربعة أعوام ونيف نبراس هداي ... ومنارة معرفتي ... ومرشد دربي ... ومَعْلَمَ طريقي ...

" أستاذي المشرف "

منذ نعومة أظفاري كنت تخاطبني فتدفقت كلماتك عذبة كعذوبة حنانك نقية كنفاء روحك ... بتشجيعك للعلم والنهل من ينابيع المعرفة واليوم هل يا ترى ارتاحت روحك الطاهرة ... فقد تحققت دعواتك لي ... وأينعت قطوف أمنياتك ... وقُبِلَت صلواتك وابتهاالاتك ... غفر الرحمن لك وأسكنك دار عليين .

"والدي الحبيب"

إلى شلال العطاء ... ينبوع الحنان ... معيننا الذي لن ينضب ... زيتونتنا المباركة التي وهبت
أسرتنا نقاء زيتها ... فأضاءت الدرب ... وتوهج نورها محبةً وتضحيةً وإيثاراً ... وكلما تقدمت بك
الأيام ازداد عطاؤك ... وعذب مذاق زيتك ... يا شموخ الجبال يا قوة السنديان ... يا جمال
الأرز في قمم العز...

ولطالما قصرت في الهدايا اسمحي لي بالانحناء أمام عظمتك والركوع قبالة أقدامك...
"أمي الغالية"

لشمعات أحرقت أيامها لتضيء لي الدروب المؤدية إلى دنيا العلوم
إلى جبال شُم تراحمت لتنتح من صخورها أعمدة السؤدد والمعرفة
إلى من دينهم الصدق ودينهم الإخاء وهدفهم التضحية وسمعتهم مثلاً يحتذى به
"أخوتي وأخواتي الأعزاء"

لملكة تربعت عرش قلبي ومنحته الصبر والأمل
إلى من قاسمتني لحظات حياتي بخلوها ومرها قلباً واحداً وعقلاً واحداً
إلى قلعة صامدة وصابرة في مواجهة الشدائد والصعاب لإعطاء الثقة بالأمان والأمل والنأي عن
المتاعب ... ومنح بارقة الأمل بالحياة والإبداع والمعرفة ...

"زوجتي الحبيبة"

لأميرتين صغيرتين تدغدان مشاعري ... كعصفورتين جميلتين تتقران حبات قلبي ... لقد ملأتما
حديقة حياتي غبطة وحناناً ... وشغلتما أرجاء بيتي أهazيجاً.... فتحرك قطار الأمل تجاه مستقبل
نير ترتقيان فيه سلاالم المجد وبروج السؤدد.....

"ابنتاي نورا وسيريس "

يا واحة تفيأت ظلالها لأنقي حر المنغصات ... يا سنداً وعونا في الضائقات ... يا عضدا ومنعة
فيما مضى وما هو آت ... يا أحسن الناس ... ياحروف المصاحف والآيات ...

" الأقارب والأصدقاء "

الفهرس	
الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة الدراسة	
مقدمة	١ - ٣
أهمية البحث	٤
مشكلة البحث	٥
هدف البحث	٦
فروض البحث	٧
منهج البحث	٨
الدراسات السابقة	٩ - ١٦
الفصل الأول : التشابكات المالية ((الخلفية النظرية))	
المبحث الأول: التعريف بمشكلة التشابكات المالية وأسبابها وأشكالها وعناصرها	
مقدمة	١٨
أولاً : التعريف بمشكلة التشابكات المالية	١٩ - ٢١
ثانياً : مشكلة التشابكات المالية أسبابها - أشكالها - عناصرها	٢٢ - ٣١
المبحث الثاني : نتائج مشكلة التشابكات المالية	
مقدمة	٣٢
أولاً : مشكلة عدم القدرة على تسديد الالتزامات المستحقة في آجالها المحددة	٣٣ - ٤٨
ثانياً : مشكلة عدم القدرة على القيام بعملية تجديد واستبدال الموجودات الثابتة	٤٩ - ٥٩
ثالثاً : مشكلة ضعف السيولة النقدية	٦٠ - ٧٥

الفصل الثاني : مشكلة التشابكات المالية في سورية مراحلها وأسبابها ونتائجها وإجراءات المعالجة

المبحث الأول : مشكلة التشابكات المالية في سورية مراحلها وأسبابها ونتائجها

٧٧	مقدمة
٨٠ - ٧٨	أولاً : مراحل تطور مشكلة التشابكات المالية
٨٤ - ٨١	ثانياً : أسباب مشكلة التشابكات المالية ونتائجها
المبحث الثاني : الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكلة التشابكات المالية في سورية	
٨٥	مقدمة
١٠٥ - ٨٦	أولاً : الإجراءات المتخذة لمعالجة التشابكات المالية آنياً وتنظيماً
١٠٩ - ١٠٦	ثانياً : الإجراءات الجذرية المتخذة لمعالجة التشابكات المالية

الفصل الثالث : الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية وأهميتهما في معالجة التشابكات المالية

المبحث الأول : الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية

١١١	مقدمة
١٣٠ - ١١٢	أولاً : أهمية الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية
١٤٣ - ١٣١	ثانياً : طرق إعداد الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية وأساليبها

المبحث الثاني: أهمية الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية في معالجة مشكلة التشابكات المالية

١٤٤	مقدمة
١٥١ - ١٤٥	أولاً : العلاقة ما بين قائمة التدفقات النقدية ومشكلة التشابكات المالية
١٥٥ - ١٥٢	ثانياً : مؤيدات التنفيذ اللازمة لمساهمة قائمة التدفقات النقدية في معالجة مشكلة التشابكات المالية

الفصل الرابع : الحالة العملية

المبحث الأول : الحالة العملية من خلال الاستبيان	
١٥٧	مقدمة
١٥٩ - ١٥٨	أولاً : عينة الدراسة وطريقة جمع المعلومات
١٨٨ - ١٦٠	ثانياً : تحليل نتائج الاستبيان ومناقشتها
المبحث الثاني : الحالة العملية من واقع بيانات الشركة العامة للمغازل والمناسج بدمشق	
١٨٩	مقدمة
١٩٤ - ١٩٠	أولاً : لمحة عن الشركة العامة للمغازل والمناسج بدمشق
٢٠٩ - ١٩٥	ثانياً : مشكلة التشابكات المالية في الشركة العامة للمغازل والمناسج بدمشق
٢١٧ - ٢١٠	ثالثاً : تطبيق قائمة التدفقات النقدية من واقع بيانات الشركة
٢٢٠ - ٢١٨	رابعاً : النتائج والتوصيات
٢٣٣ - ٢٢١	المراجع
٢٤٢ - ٢٣٤	الملاحق
٢٤٥ - ٢٤٣	ملخص الدراسة باللغة الأجنبية

فهرس الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
١٦١	المؤشرات الإحصائية للسؤال الأول من الشريحة الأولى	الجدول رقم (١)
١٦٤	المؤشرات الإحصائية للسؤال الثاني من الشريحة الأولى	الجدول رقم (٢)
١٦٦	المؤشرات الإحصائية للسؤال الثالث من الشريحة الأولى	الجدول رقم (٣)
١٦٨	المؤشرات الإحصائية للسؤال الأول من الشريحة الثانية	الجدول رقم (٤)
١٧٠	المؤشرات الإحصائية للسؤال الثانية من الشريحة الثانية	الجدول رقم (٥)
١٧٣	المؤشرات الإحصائية للسؤال الثالث من الشريحة الثانية	الجدول رقم (٦)
١٧٥	المؤشرات الإحصائية للسؤال الأول من الشريحة الثالثة	الجدول رقم (٧)
١٧٨	المؤشرات الإحصائية للسؤال الثاني من الشريحة الثالثة	الجدول رقم (٨)
١٨١	المؤشرات الإحصائية للسؤال الأول من الشريحة الرابعة	الجدول رقم (٩)
١٨٣	المؤشرات الإحصائية للسؤال الثاني من الشريحة الرابعة	الجدول رقم (١٠)
١٨٥	المؤشرات الإحصائية للسؤال الثالث من الشريحة الرابعة	الجدول رقم (١١)
١٩٣	نتائج أعمال شركة المغازل والمناسج المقارن	الجدول رقم (١٢)
٢٠١	إجمالي المديونيات عام ٢٠٠٥	الجدول رقم (١٣)
٢٠٢	أرصدة المديونيات عام ٢٠٠٥	الجدول رقم (١٤)
٢٠٢	إجمالي الأرصدة الدائنة عام ٢٠٠٥	الجدول رقم (١٥)
٢٠٣	الأرصدة الدائنة عام ٢٠٠٥	الجدول رقم (١٦)
٢٠٣	إجمالي الأرصدة المدينة عام ٢٠٠٦	الجدول رقم (١٧)
٢٠٤	الأرصدة المدينة عام ٢٠٠٦	الجدول رقم (١٨)
٢٠٤	إجمالي الأرصدة الدائنة عام ٢٠٠٦	الجدول رقم (١٩)
٢٠٥	الأرصدة الدائنة عام ٢٠٠٦	الجدول رقم (٢٠)
٢٠٥	إجمالي الأرصدة المدينة عام ٢٠٠٧	الجدول رقم (٢١)
٢٠٦	الأرصدة المدينة عام ٢٠٠٧	الجدول رقم (٢٢)
٢٠٧	إجمالي الأرصدة الدائنة عام ٢٠٠٧	الجدول رقم (٢٣)
٢٠٧	الأرصدة الدائنة عام ٢٠٠٧	الجدول رقم (٢٤)

٢٠٨	الأرصدة الإجمالية المقارنة	الجدول رقم (٢٥)
٢١٣	الموازنة التقديرية المقارنة	الجدول رقم (٢٦)
٢١٦ - ٢١٥	قائمة التدفقات النقدية	الجدول رقم (٢٧)

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
١٦٣	المخطط البياني للوسط الحسابي للسؤال الأول من الشريحة الأولى	الشكل رقم (١)
١٦٥	المخطط البياني للوسط الحسابي للسؤال الثاني من الشريحة الأولى	الشكل رقم (٢)
١٦٧	المخطط البياني للوسط الحسابي للسؤال الثالث من الشريحة الأولى	الشكل رقم (٣)
١٦٩	المخطط البياني للوسط الحسابي للسؤال الأول من الشريحة الثانية	الشكل رقم (٤)
١٧٢	المخطط البياني للوسط الحسابي للسؤال الثاني من الشريحة الثانية	الشكل رقم (٥)
١٧٤	المخطط البياني للوسط الحسابي للسؤال الثالث من الشريحة الثانية	الشكل رقم (٦)
١٧٧	المخطط البياني للوسط الحسابي للسؤال الأول من الشريحة الثالثة	الشكل رقم (٧)
١٨٠	المخطط البياني للوسط الحسابي للسؤال الثاني من الشريحة الثالثة	الشكل رقم (٨)
١٨٢	المخطط البياني للوسط الحسابي للسؤال الأول من الشريحة الرابعة	الشكل رقم (٩)
١٨٤	المخطط البياني للوسط الحسابي للسؤال الثاني من الشريحة الرابعة	الشكل رقم (١٠)
١٨٦	المخطط البياني للوسط الحسابي للسؤال الثالث من الشريحة الرابعة	الشكل رقم (١١)

فهرس الملاحق

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق
٢٣٩ - ٢٣٤	الاستبيان	الملحق رقم (١)
٢٤٢ - ٢٤٠	القانون رقم /٣٨/	الملحق رقم (٢)

ملخص

يواجه منشآت القطاع العام الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية طيف واسع من المشكلات التي تؤثر بشكل سلبي جداً على نتائج أعمالها ويجعلها غير قادرة بالنتيجة على تحقيق الأهداف التي أنشئت لتحقيقها ، ويطفو على السطح في هذه الآونة مشكلة التشابكات المالية فيما بين المنشآت الاقتصادية التي تقف حجر عثرة في مسيرة تقدم وتطور هذا القطاع نظراً للنتائج السلبية لهذه المشكلة ومنعكساتها على نتائج أعمالها .

ونظراً لأهمية القطاع العام في الحياة الاقتصادية في سورية وتأثيره الفاعل في تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى النهوض والتقدم بالاقتصاد الوطني برمته ، ونظراً لأهمية معالجة المشاكل والصعوبات التي تواجهه والتي يأتي على رأسها مشكلة التشابكات المالية .

فقد تم إعداد هذه الدراسة الموسومة (بمعالجة التشابكات المالية التي تواجه المنشآت الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية) بهدف اقتراح السياسات والإجراءات الممكن اتخاذها واعتمادها من قبل الجهات الوصائية لمعالجة مشكلة التشابكات المالية من خلال :

- معالجة موضوع الدعم التمويني ورصد الاعتمادات الكافية في الموازنة العامة للدولة لسد الفرق بين التكلفة وأسعار البيع مع ضرورة إيصال الدعم للمستحقين فقط .
 - وضع المؤيدات اللازمة لإلزام الجهات العامة بتطبيق القوانين والأنظمة النافذة لاسيما نظام العقود والنظام المالي وعدم تجاوز الاعتمادات المرصودة للإنفاق .
 - معالجة وضع الشركات الخاسرة والمخسرة ، وإعادة النظر بسياسة التسعير الإداري لبعض المحاصيل والمنتجات الزراعية وبالتالي دعم الإنتاج بما يتوافق مع سعر السوق .
- وقد تضمنت هذه الدراسة أربعة فصول :

الفصل الأول بعنوان (التشابكات المالية ((الخلفية النظرية)))

تناول هذا الفصل التعريف بمشكلة التشابكات المالية وبيان أهم الأسباب التي أدت إلى نشوئها بالإضافة إلى توضيح أشكالها وعناصرها والنتائج التي أفرزتها على أرض الواقع من ضعف السيولة النقدية وعدم القدرة على تسديد الالتزامات والمستحقات المطلوبة في آجالها المحددة وعدم القدرة على القيام بعملية تجديد واستبدال الموجودات الثابتة .

الفصل الثاني بعنوان (مشكلة التشابكات المالية في سورية مراحلها وأسبابها ونتائجها وإجراءات المعالجة)

تناول هذا الفصل مشكلة التشابكات المالية في سورية وتم عرض أهم المراحل التي مرت بها وفق تسلسلها الزمني ، وكذلك الأسباب التي أدت إلى نشوئها مثل التراكم المحاسبي وضعف السيولة النقدية وعدم توافر الاعتمادات الكافية عند الصرف والعجز التموينية والخسائر المتراكمة ، بالإضافة إلى أنه تم عرض وتحليل الإجراءات المتخذة لمعالجة التشابكات المالية سواء كانت إجراءات تعالج وضعاً قائماً (آتياً) أم إجراءات تعالج المشكلة بشكل جذري .

الفصل الثالث بعنوان (الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية وأهميتها في معالجة التشابكات المالية) .

تناول هذا الفصل عرض وتوضيح المقصود بالموازنة النقدية وأنواعها وتم توضيح أهداف قائمة التدفقات النقدية وفائدتها وطرق وأساليب إعدادها باعتبارها من القوائم المالية التي طالبت معايير المحاسبة الدولية بإعدادها ، وأهم طرق إعدادها بالطريقة المباشرة وكذلك الطريقة غير المباشرة ، وأيضاً تم بيان أهمية الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية في معالجة مشكلة التشابكات المالية من خلال توضيح العلاقة ما بين قائمة التدفقات النقدية والتشابكات المالية من خلال أنواع التدفق النقدي ومن خلال التخطيط للسيولة والربحية ومن خلال التخطيط للاقتراض والتخطيط لسداد المستحقات والالتزامات المطلوبة وتقييم مقدرة المنشأة الاقتصادية على توليد النقدية .

الفصل الرابع بعنوان (الحالة العملية)

تناول هذا الفصل تحليل مشكلة التشابكات المالية من خلال استبيان آراء ووجهات نظر عينة عشوائية من المهنيين العاملين في شركات القطاع العام والجهات الوصائية والمصارف العامة ومصرف سورية المركزي ووزارة المالية والمعنيين الذين لهم تماس مباشر وغير مباشر مع هذه المشكلة ، وبسبب طبيعة مشكلة البحث كان من المهم التقيد بمضمون الاستبيان مع ترك هامش من الحرية للمشاركين للتعبير عن آرائهم من خلال تحديد درجات للتعبير عن الانطباع للخيارات المطروحة باستخدام أسلوب ليكرت ذي النقاط الخمس وتم استخدام الطرق الإحصائية الملائمة والبرنامج الحاسوبي الإحصائي (SPSS) في تحليل نتائج الاستبيان .

إضافةً إلى ما تقدم تمت دراسة مشكلة التشابكات المالية من خلال حالة عملية تطبيقية في شركة المغازل والمناسج بدمشق باعتبارها من المنشآت التي تعاني من هذه المشكلة وتمت الدراسة استناداً إلى أرقام ميزانيات أعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ ، وتم عرض حالة عملية من خلال تطبيق الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية .

وننتيجة الدراسة والتحليل انتهت هذه الدراسة إلى نتائج وتوصيات أهمها :

- العمل على معالجة العجز التمويني جذرياً ، وحصر الدعم التمويني على فئات ذوي الدخل المحدود .

- العمل على اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لمعالجة أوضاع الشركات الخاسرة في القطاع العام .

- العمل على إلزام جهات القطاع العام بالتعامل بمبدأ البيع النقدي .

- العمل على مساعدة الجهات العامة على استبدال وتجديد موجوداتها الثابتة القديمة لأنها تشكل عبئاً على العملية الإنتاجية وعلى التطور الاقتصادي .

إضافةً إلى النتائج والمقترحات الأخرى التي من شأنها المساهمة بمعالجة التشابكات المالية بين جهات القطاع العام نظراً لنعكساتها السلبية على الأوضاع المالية لمؤسسات وشركات القطاع العام في سورية وعلى الوضع المالي للموازنة العامة للدولة .

مقدمة الدراسة

- مقدمة
- أهمية البحث
- مشكلة البحث
- هدف البحث
- فروض البحث
- منهج البحث
- الدراسات السابقة .

مقدمة :

في الأنظمة الاقتصادية المعاصرة هناك نوعان من المنشآت الاقتصادية وهي منشآت القطاع الخاص ومنشآت القطاع العام - الأولى تعود ملكيتها للأفراد بينما تعود ملكية منشآت القطاع العام للدولة ، أي أنها تتصف بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، وإن عدد المنشآت الاقتصادية في بلد ما يختلف باختلاف الأنظمة الاقتصادية المطبقة في هذا البلد أو ذاك .

ولإصلاح الهياكل المالية لمنشآت قطاع الأعمال العام يلزم تحليل تلك الهياكل المالية لتحديد المشاكل المالية الحالية والتنبؤ بالمشاكل المالية التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة الاقتصادية في المستقبل ، وبالتالي تحديد نقاط الضعف والقوة في الهياكل المالية لتلك الشركات ، تمهيداً لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتصحيح باقتراح الحلول المناسبة ووضع برنامج للإصلاح عن طريق الاقتراض أو الخصخصة أو الاندماج أو التصفية لبعض المنشآت التي لا سبيل لعلاجها . (١)

وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في الجمهورية العربية السورية من حينٍ لآخر لإصلاح وتطوير المنشآت العامة ، فلا تزال هناك الكثير من المشاكل والعقبات التي تقف حبر عثرة أمام تطويرها وتمنعها عن أداء مهامها بالشكل الأمثل (٢) .

من هذه المشاكل التي ظهرت في الآونة الأخيرة التشابكات المالية فيما بين المنشآت الاقتصادية المتمثلة بشكلٍ رئيسي بوجود حسابات مدينة ودائنة في سجلات المنشأة الاقتصادية نفسها ، حيث إن منشآت التشابكات المالية يعود إلى مجموعة من العوامل والأسباب تتمثل في النقاط التالية :

- العجز التمويني التي تنشأ كنتيجة تخصيص المواطنين بدعم بعض المواد الاستهلاكية الضرورية لحياتهم ، وبالتالي تقوم بعض الجهات العامة ببيع هذه المواد بأسعار أقل من التكلفة بكثير ، وذلك بقصد تحقيق أهداف اجتماعية ترمي الدولة إلى تحقيقها ، وتنعكس هذه المسألة على أوضاع السيولة النقدية للمؤسسات المعنية.

١ - الغندور ، فاروق عبد الحليم ؛ ((الجوانب المحاسبية والمالية لقانون قطاع الأعمال العام (دراسة نظرية وميدانية))) ؛ دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع - القاهرة - مصر ١٩٩٥ م ؛ (ص ١٥٣) .

٢ - ميا ، علي ؛ ((دراسة تحليلية للمشاكل والمعوقات التي تحد من كفاءة المشروعات الصناعية في سورية وآفاق تطويرها مستقبلاً)) ؛ منشورات مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ؛ المجلد ٢٨ / العدد ٢ / عام ٢٠٠٦ م ؛ (ص ٣١) .
- علام ، سمير ؛ ((إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة)) ؛ منشورات جامعة القاهرة . مصر ؛ عام ٢٠٠١ م ؛ (ص ٢٠) .

- وقوع بعض منشآت القطاع العام بخسائر متلاحقة بنتيجة الدورات المالية .
- وهذا الأمر ينعكس بشكل سلبي على قدرة هذه المنشآت على سداد التزاماتها تجاه الشركات النفطية بصورة خاصة ومؤسسات وشركات توزيع الطاقة الكهربائية وغيرهما من الجهات الدائنة الأخرى .
- التسعير الإداري لبعض المنتجات والمحاصيل الزراعية الأساسية بأسعار أقل من التكلفة ، وهذا أيضاً لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية .
- قيام بعض الجهات العامة في الدولة بتجاوز الاعتمادات المخصصة لها في الموازنة العامة للدولة بمبالغ كبيرة دون مسوغ واستمرار مواد أو خدمات من الجهات العامة الأخرى دون إمكانية سداد قيمتها لفترات طويلة من الزمن .
- نقاعس الجهات العامة في الدولة عن تطبيق نظام العقود في عمليات التبادل فيما بينها .
- وجود بعض التشابكات المالية القديمة وتأخر إجراء المطابقات المحاسبية بين الجهات المدينة والدائنة لسنوات طويلة .
- إضافةً إلى ما تقدم فإن صدور قرار وزارة المالية رقم / ٩٣٤٦ / ١٤ / ٦١ تاريخ ٨ / ٤ / ٢٠٠٤ ، القاضي بتمويل المشاريع الاستثمارية في المنشآت الاقتصادية تمويلاً ذاتياً ، ساهم بشكل غير مباشر في تزايد التشابكات المالية ، ما أدى إلى المزيد من ضعف السيولة النقدية لدى العديد من المنشآت الصناعية (١) .
- أمام هذا الواقع لا بدّ للمنشأة الاقتصادية من استخدام وسائل وأساليب وأدوات تساعد في تجاوز الاختناقات التي يمكن أن تقع بها نتيجة ضعف السيولة النقدية ، ومن هذه الوسائل الموازنة النقدية التي تعد في بداية العام لتخطيط التدفقات النقدية المتوقعة ؛ وقائمة التدفقات النقدية التي توضّح التدفقات النقدية الفعلية والكيفية التي تم من خلالها تسديد الالتزامات وتأمين الاحتياجات الأساسية وهذا الأمر يساعد الإدارة في التخطيط وإدارة الموارد النقدية بكفاءة عالية (٢) .
- وإن للتشابكات المالية أبعاداً رئيسية ونتائج سلبية بالنسبة للمنشأة الاقتصادية ، وينتج عنها مشكلات تمويلية وأهمها مشكلة عدم القدرة على القيام بعملية التجديد والاستبدال للموجودات

١ - القرار رقم ٩٣٤٦/١٤/٦١ تاريخ ٨/٤/٢٠٠٤ ؛ وزارة المالية ؛ سورية .

٢ - حنان ، رضوان حلوة ؛ كحالة ، جبرائيل جوزيف ؛ ((المحاسبة الإدارية ، مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء)) ؛ مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ؛ عمان ؛ الأردن ؛ ١٩٩٧ م (ص ٤٨ - ٥٠) .

- السعيدة - منصور ؛ ((المحاسبة الإدارية مع التركيز على التكاليف لغايات التخطيط - اتخاذ القرارات - الرقابة وتقييم الأداء)) مؤسسة رام للتكنولوجيا ؛ الطبعة الأولى ؛ عمان / مؤته / الكرك ؛ ١٩٩٣ م ؛ (ص ٢٣٣ ومايليها) .

- الوابل ، وابل بن علي ؛ (المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية) ؛ مجلة الإدارة العامة ؛ العدد ٢٥ ؛ ١٩٩١ م (ص ٤٢) .

الثابتة ، وما ينتج عن هذا الأمر من منعكسات سلبية على العملية الإنتاجية وجودة المنتج النهائي والقيام بالعملية الإنتاجية بشكل غير مجدٍ اقتصادياً نتيجة قدم الآلات والموجودات الثابتة وعدم مواكبتها لآخر التقنيات الحديثة بالإضافة إلى عدم القدرة على تسديد المستحقات والالتزامات في الوقت المحدد ، الأمر الذي دفع الجهات الوصائية المعنية لإصدار العديد من القوانين والقرارات بغية معالجة هذه المشكلة وتجنب نتائجها السلبية ، حيث إن هذه القوانين تضمنت إضافة اعتمادات للموازنة العامة للدولة في العام الذي صدرت فيه تلك القوانين وذلك بتخصيص إعانة للجهات الخاسرة بحدود مجموع مديونيتها من جهة تجاه الجهات العامة وبحدود مجموع خسائرها الفعلية من جهةٍ أخرى ، مع الإشارة إلى أن هذه الإجراءات لم تحل المشكلة بشكل كامل وإنما بقيت المشكلة على حالها ومازالت في تزايد مستمر (١) .

ومن خلال إلقاء الضوء على تجارب الدول المجاورة في هذا المجال يُلاحظ أن القطاع العام سيطر سيطرة كاملة أو بنسبة شبه كاملة على الاقتصاد المصري وأداره بطريقة أدت إلى فشل كثير من وحداته الاقتصادية وانخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية وتكبدها الخسائر تلو الخسائر ودعمت الدولة هذه الوحدات مما أدى إلى عدم قدرتها على تحمل مثل هذه الأعباء لذلك أصدرت الحكومة قانون قطاع الأعمال العام للتغلب على المشاكل التي واجهت القطاع العام (٢) .

وأمام هذا الواقع بات من المُلح قيام الدولة بانتهاج سياسة اقتصادية واجتماعية وإدارية يتم من خلالها تجاوز وتجنب العقبات والمشاكل التي تضعف البنيان الاقتصادي لوحدات ومنشآت القطاع العام ، ما يؤدي بالنهاية إلى ضعف البنيان الاقتصادي للدولة ككل ، ومن هذه المشاكل والعقبات التشابكات المالية نظراً لما لها من آثار سلبية ولزيادة حجم هذه المشكلة وانتشارها على مستوى الجمهورية العربية السورية بالكامل .

أهمية البحث :

١ - سكر ، نبيل ؛ ((الإصلاح الاقتصادي في سورية)) ؛ جمعية العلوم الاقتصادية السورية ؛ دمشق - سورية ، ٢٠٠٦ م (ص ٢٠ وما يليها) .

٢ - الغندور ، فاروق عبد الحليم ؛ ((الجوانب المحاسبية والمالية لقانون قطاع الأعمال العام (دراسة نظرية وميدانية))) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١٥٥ - ١٥٦) .

بالرغم من وجود التعددية الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية من حيث وجود منشآت القطاع العام والخاص والمشارك بالإضافة إلى القطاع التعاوني ، فإن هذه القطاعات تعاني من التشابكات المالية التي تؤدي إلى الوقوع في العديد من المشكلات التمويلية متمثلةً بعدم القدرة على تسديد الالتزامات والمستحقات المطلوبة في وقتها المحدد ، وعدم القدرة على القيام بعمليات تجديد واستبدال الموجودات الثابتة بالإضافة إلى مشكلة ضعف السيولة النقدية التي تؤدي إلى اختناقات متكررة في العملية الإنتاجية ، بالإضافة إلى أن هذه القطاعات لا تولي أهمية خاصة لإعداد قائمة التدفقات النقدية التي تساعد بشكل كبير في معرفة الفائض النقدي وتوقيت حصوله وكيفية استخدامه ، بالإضافة إلى بيان إمكانية المنشأة الاقتصادية ومقدرتها على توليد النقدية وما يعادلها ودرجة تأكيد عملية توليدها .

وبالتالي فإن أهمية هذا البحث تنبثق من تحليل ومعالجة النقاط السلبية الناجمة عن التشابكات المالية وهي ضعف السيولة النقدية وعدم القدرة على تسديد الالتزامات المستحقة وعدم القدرة على تجديد واستبدال الموجودات الثابتة وبالتالي تخلف الوضع الفني والإنتاجي لها . وهذا كله نظراً لأهمية التشابكات المالية والآثار السلبية الناجمة عنها بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصادية حيث يمكن تشبيه أثر هذه المشكلة بالآثار الناجمة عن المرض العضال الذي ينتشر رويداً رويداً حتى يطل كافة أنحاء الجسم ، وبالتالي فإن وقوع إحدى الجهات أو المؤسسات أو الوزارات العامة به أو تعرضها لأسبابه المباشرة أو غير المباشرة سيؤثر بشكل حتمي على بعض أو كل الجهات أو المؤسسات أو الوزارات الأخرى وسيضعف من سيولتها المالية وقدرتها على سداد الالتزامات المترتبة عليها في آجالها المحددة .

وأهمية البحث تنبثق أيضاً من تحليل ودراسة قائمة التدفقات النقدية والموازنة النقدية وإبراز أهمية استخدامهما في المساهمة بمعالجة التشابكات المالية ، والبحث في أسباب عدم التزام المنشآت الاقتصادية بإعداد هاتين القائمتين ، وإلى أهمية المطالبة بإعداد قائمتي التدفقات النقدية والموازنة النقدية وإرفاقهما مع تقرير قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ، بالإضافة إلى مطالبة الجهات المعنية ممثلةً بالجهاز المركزي للرقابة المالية وجمعية المحاسبين القانونيين كجهات مسؤولة عن تطبيق النظام المحاسبي في المنشآت العامة ، بإيجاد الطرق والوسائل لإلزام المنشآت العامة بضرورة إعداد هذه القائمة وأهميتها وإرفاقها مع القوائم الختامية وتقرير نهاية العام .

وتظهر أهمية إعداد الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية بشكلٍ جلي في ظل التشابكات المالية فيما بين المنشآت الاقتصادية ، سيما بعد قيام المنشآت الاقتصادية بتمويل المشاريع الاستثمارية تمويلًا ذاتيًا (١) .

وبالتالي فإنها بأمرٍ الحاجة لاستخدام وسائل وأساليب تستطيع من خلالها تخطيط النقدية لديها ، حيث تُعدّ الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية من أهم هذه الوسائل والأساليب ، نظرًا لأنها تكتسب أهمية خاصة من خلال توضيح نشاط وفعاليات المنشأة الاقتصادية في مختلف المجالات الاقتصادية ، باعتبار أن التدفق النقدي من العناصر الأساسية في تقدير قيمة المنشأة الاقتصادية ، وكذلك فإن قائمة التدفقات النقدية توضح مدى قدرة المنشأة الاقتصادية على توليد النقد اللازم لاستمرار دوامها مستقبلاً .

بالإضافة إلى ضرورة إصدار قوانين لمعالجة القضايا والأسباب التي تؤدي إلى نشوء التشابكات المالية وبالتالي معالجة الدعم التموييني وإعطائه للمستحقين له فقط وليس للشرائح الاجتماعية كافة ، واتخاذ الإجراءات الرادعة بحق المخالفين للأنظمة والقوانين ومحاسبة المسؤولين عن تحقق الخسائر في المنشآت الاقتصادية ، مع ضرورة إعادة النظر في آلية التسعير الإداري (التسعير بأقل من التكلفة) .

مشكلة البحث :

يلاحظ من يتتبع المتغيرات في البنية الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية تعديل وتطوير في كافة المجالات التي تشجع على الاستثمار والانفتاح الاقتصادي وبالتالي سيكون شكل الاقتصاد في سورية اقتصاداً مفتوحاً تتضافر فيه جهود جميع القطاعات الاقتصادية (العام والخاص والمشارك) .

وإن منشآت القطاع العام واجهت العديد من المشاكل والصعوبات التي كانت تقف حجر عثرة أمام تطورها وقدرتها على المنافسة ، ومن هذه المشاكل تظهر التشابكات المالية بين الشركات والمؤسسات الصناعية مع بعضها وبينها وبين جهات القطاع العام الأخرى التي ينتج عنها نتائج سلبية على واقع ونتائج أعمال المنشآت الاقتصادية ، وبالتالي فإنه نتيجة التشابكات المالية التي تجاوزت مئات مليارات الليرات السورية قامت الجهات الوصائية باتخاذ مجموعة من الحلول والإجراءات التي أدت إلى حل آني للتشابكات المالية ولم يؤدي إلى حل جذري لها .

وتتجلى التشابكات المالية من خلال الإجابة على الأسئلة التالية :

١ - القرار رقم ٩٣٤٦ / ١٤ / ٦١ تاريخ ٢٠٠٤/٤/٨ .

- هل المنشآت الاقتصادية قادرة على تحصيل ديونها ؟
- هل المنشآت الاقتصادية قادرة على تسديد ديونها ؟
- هل المنشآت الاقتصادية قادرة على استبدال أصولها الثابتة ؟
- هل المنشآت الاقتصادية قادرة على تحقيق الخطط الإنتاجية والتسويقية في ظل التشابكات المالية ؟
- هل المنشآت الاقتصادية قادرة على العمل بربحية دون الوقوع بخسائر نتيجة الدورات المالية ؟
- ما هي الأساليب التي من الممكن اتباعها لمعالجة التشابكات المالية ؟
- هل الموازنة النقدية تساعد في معالجة التشابكات المالية ؟
- هل قائمة التدفقات النقدية تساهم في معالجة التشابكات المالية ؟
- هل يمكن معالجة التشابكات المالية ؟

هدف البحث :

صدر العديد من القوانين والقرارات لحل التشابكات المالية التي أدت إلى حل ومعالجة المشكلة بشكلٍ آني للمديونيات المستحقة عن سنوات سابقة وبصورةٍ محاسبية (قيديه) ، ولم تؤدي إلى حل التشابكات المالية بشكلٍ جذري وتجنب الآثار السلبية الناجمة عنها .

ويهدف البحث إلى دراسة ومعالجة التشابكات المالية واقتراح السياسات والإجراءات التي من الملائم والمناسب اتخاذها واعتمادها من قِبَل الجهات الوصائية لمعالجة التشابكات المالية من خلال تحليل ودراسة أسبابها لاقتراح المعالجة لها ، كإقتراح معالجة موضوع الدعم التمويني ومطالبة وزارة المالية برصد الاعتمادات الكافية في الموازنة العامة للدولة لسد الفرق بين التكلفة وأسعار البيع بالنسبة للجهات العامة التي تباع بأقل من التكلفة لتحقيق أهداف اجتماعية تحددها السياسة العامة للدولة ، والطلب من الجهات الوصائية وضع مؤيدات التنفيذ اللازمة لإلزام الجهات العامة بتطبيق القوانين والأنظمة النافذة لا سيما نظام العقود والنظام المالي ، ومحاسبة المسؤولين في حال تحقق خسائر في نتائج أعمال الشركات ، واقتراح إعادة النظر في سياسة التسعير الإداري لبعض المحاصيل الزراعية وبالتالي دعم الإنتاج بما يتوافق مع سعر السوق والتركيز على عملية دعم الإنتاج بدلاً من دعم الاستهلاك .

ويهدف البحث إلى تحديد وبيان الفوائد التي تتحقق للمنشآت الاقتصادية نتيجة تطبيق الموازنة النقدية التي تُعدُّ من أهم الأدوات والوسائل والأساليب التي تساهم في تخطيط النقدية وبرمجة

التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بما يجنب المنشأة الاقتصادية الاختناقات وضعف السيولة النقدية ، وأيضاً إثبات وبيان مدى مساهمة الموازنة النقدية التقديرية وقائمة التدفقات النقدية في معالجة التشابكات المالية .

فروض البحث :

إن لكل بحث علمي فروضه التي تُعدُّ اللبنات الأساسية التي يدور حولها البحث وحول إثبات أو نقض هذه الفروض بناءً على الدراسة النظرية المستندة إلى ما تناولته الأدبيات العلمية والمحاسبية بما يتعلق بموضوع البحث ، أو الدراسة التطبيقية من خلال حالة عملية على عينة عشوائية تمثل المجتمع موضوع الدراسة أصدق تمثيل ، وبناءً على ما سبق فإن الباحث يفترض ما يلي :

الفرض الأول :

إن وجود التشابكات المالية ما بين المنشآت الاقتصادية تؤدي إلى وقوعها في العديد من المشكلات التمويلية .

الفرض الثاني :

إن القوانين والقرارات النافذة لمعالجة التشابكات المالية لم تكن كافية ولم تساهم في معالجة التشابكات المالية بشكل كامل لأن هذه القوانين أدت إلى معالجة المشكلة آنياً عن المديونيات المستحقة عن سنوات سابقة وبصورة حسابية .

الفرض الثالث :

إن معالجة التشابكات المالية سيساهم في تحسين تسويق منتجات المؤسسات والشركات العامة ذات الطابع الاقتصادي من خلال تحسين جودة المنتجات لا سيما في ظل السوق الاجتماعي .

الفرض الرابع :

إن قيام المنشآت الاقتصادية بإعداد قائمة التدفقات النقدية سيساعد إدارة تلك المنشآت في تخطيط النقدية لديها وتجاوز الاختناقات وضعف السيولة النقدية الناتجة عن التشابكات المالية .

منهج البحث

اعتمد الباحث في دراسته على منهجين :

– منهج وصفي تحليلي : اعتمد فيه الباحث على الدراسة النظرية للتشابكات المالية بما تتضمنه هذه الدراسة من شرح وافٍ وكافٍ للتشابكات المالية مع بيان أهم الأسباب التي أدت إلى نشوء هذه المشكلة بما تتضمنه من العجوزات التموينية والتسعير الإداري لبعض السلع والمنتجات والمحاصيل الزراعية بغض النظر عن التكلفة ، إضافة إلى الخسائر التي لحقت ببعض الشركات خلال فترات زمنية متلاحقة أو متقطعة بالإضافة إلى أسباب أخرى تتمثل بشكل رئيسي بعدم تطبيق نظام العقود بين الجهات المتعاملة وتجاوز بعض الجهات العامة للاعتمادات المرصودة والمخصصة لها في الموازنة العامة للدولة ، وتم دراسة أهم المشكلات التمويلية التي تواجه المنشآت الاقتصادية نتيجة تلك المشكلة وبالتالي نتائج ومنعكسات الأسباب المذكورة فيما تقدم على السيولة النقدية للجهات العامة ، وكذلك تم تناول قائمة التدفقات النقدية وطرق إعدادها وأنواعها وأشكالها والأهداف والنتائج التي تحقّقها المنشآت الاقتصادية من خلال إعدادها في معالجة التشابكات المالية ، حيث تم الاستعانة بأهم الدراسات العلمية من دراسة تحليلية لواقع التشابكات المالية وأهم المشكلات التمويلية التي تعاني منها المنشآت الاقتصادية نتيجة تلك المشكلة وبيان مدى أهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية .

– دراسة حالة عملية : تمت على عينة عشوائية تتمثل ببعض المنشآت التابعة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية ومؤسسات وزارة الصناعة الأخرى ، إضافة إلى المصرف التجاري السوري والمؤسسة العامة للأقطان وبعض منشآت القطاع الخاص باعتبار هذه الأطراف جزء من المشكلة ، والمحاسبين القانونيين ومفتشي الحسابات من الجهاز المركزي للرقابة المالية باعتبارهم يساهمون بالرقابة على تطبيق الأنظمة والقوانين ومهتمين بحل مشاكل القطاع العام الاقتصادي ، وكذلك تم دراسة التشابكات المالية كحالة عملية من خلال واقع بيانات الشركة العامة للمغازل والمناسج بدمشق باعتبارها من منشآت القطاع العام التي تؤثر وتتأثر بالتشابكات المالية ، حيث تم دراسة واقع المشكلة وبيان آثارها ونتائجها مع دراسة بيان مدى جدوى إعداد قائمة التدفقات النقدية في معالجة التشابكات المالية .

الدراسات السابقة :

تم في هذا المجال دراسة بعض الأبحاث التي سبق أن تناولت موضوعات شبيهة بموضوع البحث ، وأيضاً تم تناول ودراسة أهداف تلك الدراسات وأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلالها ، وذلك بهدف معرفة واقع المشكلة وأهم الحلول التي اتخذت بشأنها حتى الوقت الحاضر ، ويستطيع الباحث في هذا المجال على الدراسات التالية :

أولاً - دراسة الجبالي عام ٢٠٠٦ (١) :

تناولت هذه الدراسة المنشورة من قبل مركز الأهرام للدراسات والسياسات الاستراتيجية التشابكات المالية القائمة بين مؤسسة التأمينات الاجتماعية في مصر ووزارة المالية ، حيث إن هذه القضية مهمة وخطيرة لأنها تمس معظم المجتمع ، إذ يبلغ عدد المؤمن عليهم نحو ١٩ / مليون فرد . وهذه المشكلة تكمن في كون نظام التأمينات الاجتماعية المصري بوضعه الحالي يواجه العديد من المشكلات الجوهرية التي أصبحت تتطلب سرعة العلاج ، خاصة مع ارتفاع احتمالات عدم الاستقرار في التمويل الناجمة عن المتغيرات الديموجرافية المصاحبة للنمو الاقتصادي والتي يترتب عليها حياة أطول للمتقاعدين ومدفوعات أكبر للمعاشات .

وتناولت الدراسة العلاقة التشابكية بين أموال التأمينات والخزانة العامة للدولة ، حيث إن نظام التأمينات الاجتماعية المصري يقوم أساساً على فكرة التوازن بين الاشتراكات وما يتولد عنها من عوائد نتيجة الاستثمار ، وبين ما يستحق من معاشات في حال بلوغ سن المعاش أو في حالات العجز أو الوفاة ، وذلك وفقاً لحسابات اكتوارية وهو ما يعرف بنظام التمويل الكامل ويتطلب تكوين احتياطات مالية يتم استثمارها ليتسنى الاستمرار في صرف المعاشات ، وبمعنى آخر فإن الفكرة الأساسية لنظام التمويل الكامل هي أن يعتمد على ذاته بالكامل . وفي النهاية بينت الدراسة كيفية معالجة هذه المشكلة وخطوات الإصلاح عن طريق :

١. معالجة التشابكات المالية :

إن المشكلة الأساسية للنظام الحالي تكمن في اعتماده بنسبة كبيرة ومتزايدة على الخزينة العامة ، ولذلك تشير الحسابات الحالية إلى أن النظام التأميني إذا ما سار على المنوال الحالي نفسه سيؤدي إلى زيادة ما تتحمله الخزينة العامة بصورة كبيرة ، وبالتالي ستزداد الأعباء السنوية الملقاة عليها مما يؤدي إلى المزيد من الاختلالات والمشاكل المالية ، الأمر الذي يتطلب سرعة البحث في أفضل الحلول الممكنة عن طريق معالجة التشابكات المالية بين الأطراف الثلاثة ويتطلب الأمر أيضاً البحث في إمكانية تعديل قانون بنك الاستثمار القومي بحيث يقوم بدوره كبنك إنمائي واستثماري ، الأمر الذي يمكنه من إدارة موارده المتاحة من المصادر الادخارية بأسلوب اقتصادي سليم يضمن له تحقيق عائد مناسب يمكنه من الوفاء بالتزاماته ، على أن تتولى وزارة المالية تمويل المشروعات

١ - الجبالي ، عبد الفتاح ؛ ((مستقبل أموال التأمينات الاجتماعية)) مركز الأهرام للدراسات والسياسات الإستراتيجية - مؤسسة الأهرام - القاهرة ، مصر ٢٠٠٦ م ؛ (ص ١٥ وما يليها) .

الاستثمارية الخاصة بالجهاز الإداري للدولة ، وذلك بالبحث عن مصادر تمويل أقل تكلفة وأكثر يسراً بالتسديد وبما يتناسب مع طبيعة هذه الاستثمارات .

٢. إصلاح نظام التأمين الاجتماعي ذاته :

من المعروف أن النظم التأمينية تقوم أساساً على عدة نظم تتراوح ما بين نظام التمويل الكامل ونظام الدفع عند الاستحقاق وبينهما عدة طرق مختلفة ، ولكل منها مزاياه وعيوبه فنظام التمويل الكامل يتميز بأنه يتم فيه تحديد الاشتراكات بما يكفي القيمة الحالية للالتزامات الحالية والمستقبلية وتكوين احتياطي بما يضمن تمويل المزايا على المدى البعيد ، حيث تتزايد الأعباء سنة بعد أخرى ويتم التمويل من الاحتياطيات المتراكمة ويحقق ثبات واستقرار النظام التأميني على الأجل الطويل حيث تتكافأ المزايا الممنوحة مع الاشتراكات المحصلة ، أما نظام الدفع عند الاستحقاق فإنه الأسلوب الطبيعي بالنسبة للصناديق المفتوحة التي تتجدد فيها العضوية باستمرار ، كما أنه الأسلوب الأمثل لملائمة المعاشات مع التغيير في الظروف الاقتصادية إذ يمكن في ظلّه المحافظة على معدل الاشتراكات المحددة خلال فترة الاستقرار الاقتصادي حتى مع ملائمة جميع المعاشات مع تغيرات اقتصادية عميقة .

لذلك عدلت النظم الحديثة من الأخذ بنظام التمويل الكامل إلى الأخذ بنظام الموازنة السنوية نزولاً عند الاعتبار العملية التي صاحبت ظاهرة الارتفاع المستمر في الأسعار ونفقات المعيشة ، حيث تآكلت الاحتياطيات وتبين عدم قدرة النظام التأميني على الوفاء بالتزاماته في مواعيدها المقررة ، على أنه نظراً لتأثر هذا الأسلوب بالتغير في حجم العضوية مما ينعكس على معدل الاشتراكات فإنه يتعين مصاحبته بأنظمة تكميلية .

وبالتالي فإن التحول إلى نظام الدفع عند الاستحقاق على أن تضمن الخزنة العامة حقوق أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم الحالية والمستقبلية مقابل أن تؤوّل احتياطيات الصندوقين للخزنة العامة ، وذلك شريطة استمرار صندوقي التأمينات في أداء المهام الموكلة إليهما وفقاً للقوانين الحالية مع إدخال التعديلات التشريعية اللازمة على هذه القوانين بما يسمح بإحلال النظام المقترح محل النظام القائم ، وقيام صندوقي التأمينات بتحصيل الاشتراكات السنوية من المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال (بما في ذلك الدولة) سنوياً ، وحساب المعاشات المطلوب صرفها في كل عام ، وذلك مقابل أن تقوم الخزنة العامة بتحمل ما تعجز عنه الاشتراكات المحصلة في تغطية المعاشات المطلوب صرفها . يرى الباحث أن هذه الدراسة سلّطت الضوء بشكلٍ عملي وواقعي على التشابكات المالية التي تعاني منها مؤسسة التأمينات الاجتماعية في جمهورية مصر العربية مع

اقترح سبل المعالجة لها ، وبالتالي سيقوم الباحث بالاستفادة من هذه الدراسة ونتائجها في وضع مقترحات لمعالجة التشابكات المالية في الجمهورية العربية السورية .

ثانياً - دراسة ميا عام ٢٠٠٦ (١) :

تناولت هذه الدراسة المنشورة في مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، تحليل المشاكل والمعوقات التي تحد من كفاءة وفعالية المنشآت الصناعية العامة في الجمهورية العربية السورية وآفاق تطويرها مستقبلاً ، حيث بينت الدراسة أنه بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في سورية من حينٍ لآخر لإصلاح وتطوير المنشآت الاقتصادية العامة بشكل عام والمنشآت الصناعية بشكل خاص باعتبارها تشكل أحد الأسس الموضوعية للتنمية الشاملة فإنه لا تزال هناك الكثير من الثغرات والعقبات التي تقف حجر عثرة أمام تطور هذه المنشآت وتمنعها من أداء مهامها بالشكل الأمثل ، وبالتالي فإن هذه الدراسة تناولت التشابكات المالية التي تعاني منها منشآت القطاع العام إضافة إلى جملة المشاكل الأخرى التي تواجهها وبينت الدراسة من خلال الاستبيان الذي تم تطبيقه على أربع شركات صناعية في سورية أن ٢٥٪ من أفراد العينة أكدوا على أن المشاكل التمويلية التي تواجه شركاتهم تعود إلى نقص السيولة الواجب توافرها لتمويل الأصول الثابتة والمتداولة بسبب تحويل جميع الأرباح المتحققة إلى الموازنة العامة للدولة ، وصعوبة الحصول على قروض من البنوك المحلية والأجنبية ، في حين أن ٣٤٪ من أفراد العينة الإحصائية عزوا هذه المشاكل إلى صعوبة تحصيل الديون لشركاتهم على الشركات الأخرى بسبب التشابكات المالية الكبيرة بين هذه الشركات ، في حين أن ٢١٪ من أفراد العينة يرون أن سياسة التسعير الحكومي تؤدي في معظم الأحيان إلى فرض أسعار إدارية (اجتماعية) تكون في أغلب الأحيان أقل من التكلفة مما يؤدي إلى خسارة في نتائج أعمال المنشأة الاقتصادية ، وفي بعض الأحيان تكون أكثر من التكلفة بكثير .

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات التي قد تسهم في عملية إصلاح وتطوير المنشآت الاقتصادية وتجاوزها للمشاكل والسلبيات التي تواجهها في أدائها لعملها ومن أهم هذه التوصيات :

العمل على إصدار التشريعات اللازمة واعتماد أسلوب التمويل الذاتي للمنشآت الصناعية الذي من شأنه السماح لهذه المنشآت بالاحتفاظ بالأرباح والاهتلاكات لديها لتعزيز مركزها المالي

^١ - ميا ، علي ؛ ((دراسة تحليلية للمشاكل والمعوقات التي تحد من كفاءة المشروعات الصناعية في سورية وآفاق تطويرها مستقبلاً)) ؛ مرجع سابق .

وبشكلٍ يضمن لها تنفيذ خطط الاستبدال والتجديد لأصولها الثابتة دون الحاجة إلى الاقتراض من صندوق الدين العام لقاء نسبة مرتفعة من الفوائد التي تزيد من الأعباء المالية .

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت التشابكات المالية بشكلٍ مقتضب على أنها إحدى المشاكل التي تعاني منها منشآت القطاع العام في الجمهورية العربية السورية ، حيث سيقوم الباحث بالاستفادة من هذه الدراسة والتوسع بدراسة التشابكات المالية وبيان أسبابها ونتائجها بشكلٍ تفصيلي وسبر واقع هذه المشكلة من خلال حالة عملية واختبار الفروض ووضع المقترحات المناسبة لمعالجتها .

ثالثاً - دراسة الحلبي عام ٢٠٠٦ (١) :

تناولت هذه الدراسة التي تم إعدادها كبحت علمي منشور في مجلة جامعة دمشق أهمية معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في المنشآت الاقتصادية الخاصة في الجمهورية العربية السورية ، وهدفت الدراسة إلى تحديد الملاحظات الإدارية المتعلقة بآراء مستخدمي المعلومات ومواقفهم المهنية في محيط العمل عن دور معلومات التدفقات النقدية وفق ما تنص عليها معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والأنظمة المحاسبية المطبقة في المنشآت الاقتصادية السورية لاتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبيان وتم توزيعه على خمس عشرة منشأة صناعية خاصة في سورية ، وتم استخدام البرنامج الحاسوبي (Spssx) لاختبار فرضيات البحث وتحليل نتائج الدراسة .

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

١. هناك اختلاف جوهري في الملاحظات الإدارية عن الحاجة إلى معلومات التدفقات

النقدية في سورية مقارنة مع ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية والأمريكية .

٢. هناك اعتماداً كلياً على محاسبة الاستحقاق استناداً إلى النظام المحاسبي المتبع في

منشآت القطاع العام في سورية .

٣. يوجد عدد من الظروف السائدة في المنشآت الخاصة السورية تجعل من الضروري

إلزامها بتقديم معلومات عن التدفقات النقدية وأهمها :

أ- تعدد حالات الإفلاس للمنشآت الخاصة .

ب- التغيرات في طبيعة الأنشطة التشغيلية والإفصاح عن بيانات التدفقات النقدية .

وفي النهاية خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية :

^١ - الحلبي ، نبيل ؛ ((دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض في الشركات الخاصة السورية)) منشورات مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ؛ المجلد ٢٢- العدد الأول ؛ ٢٠٠٦ م ؛ (ص ٢١٣-٢٤٨) .

- دعوة وزارة المالية لتضمين البيان المالي للأغراض الضريبية معلومات وبيانات عن قائمة التدفقات النقدية .
- ضرورة قيام كل من الجامعة وجمعية المحاسبين القانونيين ووزارة المالية بإعداد مشروع نظام محاسبة موحد يأخذ في الحسبان التوحيد المحاسبي في القطاعات الثلاثة العام والخاص والمشارك .
- ضرورة إيجاد نوع من الثقة المتبادلة بين ممارسي المهنة من المحاسبين والإدارة العليا في الشركات الخاصة للإفصاح الكامل عن معلومات التدفقات النقدية بأسلوب علمي وعملي .
- يرى الباحث** أنه من المهم أن تساهم جميع الجهات الوصائية في الجمهورية العربية السورية في إلزام منشآت القطاع العام بإعداد قائمة التدفقات النقدية نظراً لأهميتها في تخطيط وبرمجة التدفقات النقدية .

رابعاً - دراسة القاضي عام ٢٠٠١ (١) :

تناولت هذه الدراسة المنشورة في مجلة جامعة دمشق الموازنة النقدية في النظام المحاسبي الموحد ، وبينت الدراسة أن الموازنة النقدية وردت ضمن القوائم التي نص عليها النظام المحاسبي الموحد الصادر بالمرسوم رقم ٢٨٧ لعام ١٩٧٨ م ، وهدفت الدراسة إلى بيان أهمية إعداد الموازنة النقدية كتعبير نقدي عن الموازنة التخطيطية التي تُعدّ في المنشآت الاقتصادية ، وبينت الدراسة أهمية الاعتماد على الموازنة التخطيطية لأغراض التخطيط المالي إذا أُعدت بشكل تنبؤي، إضافة إلى دورها الهام بوصفها إحدى القوائم المالية المعاصرة والتي تدعى قائمة التدفقات النقدية ، ودورها في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل المنشأة الاقتصادية .

وخلصت الدراسة إلى ضرورة تعديل القائمة الحالية وعرض نموذج عن الموازنة النقدية مرفق بالموازنة التخطيطية في المنشأة الاقتصادية يقدم توقعات الفائض أو العجز النقدي وأهمية هذا الأمر في تأمين الأموال اللازمة لسد العجز أو توظيف الفائض المتوقع الحصول عليها في الوقت المناسب ، بالإضافة إلى ضرورة عرض موازنة بالدولار الأمريكي بالنسبة للشركات والمنشآت الاقتصادية التي تستورد أو تصدر مباشرة من الخارج وإليه .

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت دراسة الموازنة النقدية في النظام المحاسبي الموحد في سورية ، وحيث إن الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية تُعدّان من الأدوات والوسائل التخطيطية الهامة في المنشآت الاقتصادية والتي تساهم في تخطيط النقدية سيقوم الباحث

^١ - القاضي ، حسين ؛ ((الموازنة النقدية في النظام المحاسبي الموحد الواقع والأفاق)) ؛ مجلة جامعة دمشق ؛ المجلد ١٧ ؛ العدد الأول ٢٠٠١ م .

بدراستهما وبيان أهميتهما في تخطيط النقدية وبرمجة المتحصلات والتسديدات النقدية وبيان مدى مساهمتهما في معالجة التشابكات المالية .

خامساً - دراسة أبو عويضة عام ١٩٩٨ (١) :

تناولت هذه الدراسة التي تضمنتها رسالة ماجستير في عام ١٩٩٨ م قائمة التدفقات النقدية وأهمية الإفصاح عنها في سورية ، حيث تضمنت هذه الدراسة في بابها الثاني مفهوم الإفصاح المحاسبي وقائمة التدفقات النقدية في المركز المالي والموازنة التقديرية التي تعد في بداية العام وقائمة التدفقات النقدية التي تُعد في نهاية العام لبيان مصادر الحصول على النقدية والتأكد من قدرة المنشأة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها وقدرتها على تسديد المستحقات المترتبة عليها في نهاية العام ، وكذلك تضمن هذا الباب أنواع قائمة التدفقات النقدية وكذلك طرق إعدادها .

وتناولت الدراسة في بابها الثالث الدراسة الميدانية وذلك بتصميم استبيان للتحقق من صحة فرضيات الدراسة حيث تم توزيع الاستبيان على عينة شملت شريحة من المحاسبين والمديرين الماليين ومراجعي الحسابات ومديري الشركات ، وخلصت الدراسة إلى أهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية كوسيلة من وسائل الإفصاح ، وبينت الدراسة أن قائمة التدفقات النقدية لا يتم إعدادها من قبل المنشآت الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية ، وبينت الدراسة قصور دور الجهاز المركزي للرقابة المالية في إلزام المنشآت الاقتصادية على إعداد هذه القائمة وعرضها في تقرير نهاية الدورة المالية ، وأكدت الدراسة على ضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية بشكلٍ تقديري في بداية العام وعرضها في نهاية العام كأرقام فعلية وبشكلٍ مقارن بحيث تساعد في تحديد سيولة المنشأة وبشكلٍ يساهم في تقييم أداء الإدارة وخططها النقدية . وفي النهاية أوصت الدراسة بإعداد قائمة التدفقات النقدية كواحدةٍ من القوائم الختامية الواجب إعدادها بشكلٍ سنوي .

سادساً - دراسة وزارة المالية عام ٢٠٠١ (٢) :

تم من خلال دراسةٍ مقدمةٍ من قبل وزارة المالية في سورية عام ٢٠٠١ استعراض الإجراءات المتخذة من قبل وزارة المالية في سورية بهدف معالجة التشابكات المالية بين جهات القطاع العام ، ومن هذه الإجراءات :

- قوانين التشابكات المالية

١ - أبو عويضة ، هاني سليمان ؛ ((قائمة التدفقات النقدية وأهمية الإفصاح عنها في سورية)) ؛ رسالة ماجستير ؛ جامعة دمشق ؛ ١٩٩٨ م .

٢ - دراسات - وزارة المالية ؛ دمشق - سورية ؛ ٢٠٠١ م .

- تسديد العجوزات التموينية
- اقتطاعات من اعتمادات وزارة الدفاع
- دعم رؤوس الأموال العامة
- إعانات لبعض جهات القطاع العام الاقتصادي
- دعم التصدير
- تسديد عجوزات لمؤسسة الأقطان

وتم خلال هذه الدراسة توضيح الأسباب الرئيسية للتشابكات المالية والإجراءات التي تم اتخاذها لمعالجتها حيث كان من أهم الأسباب :

- ضعف السيولة النقدية لدى بعض جهات القطاع العام الناتج عن العجوز التموينية المتراكمة وغير المسددة والخسائر المتراكمة لدى بعض المؤسسات والشركات العامة ، إضافة إلى قيام بعض المؤسسات والشركات العامة بشراء كميات كبيرة من المواد الأولية مما ينعكس على تجميد معظم السيولة النقدية في مخزون المواد الأولية والقطع التبديلية .
- عدم توافر الاعتمادات اللازمة عند الصرف لدى بعض جهات القطاع العام الإداري لتسديد قيمة مشترياتهم من مؤسسات وشركات القطاع العام الأخرى .
- عدم إجراء المطابقات المحاسبية الناتج عن التراكم المحاسبي لدى بعض جهات القطاع العام الاقتصادي .

وتم التأكيد من خلال الدراسة على أنه بالرغم من الإجراءات المتخذة لمعالجة التشابكات المالية فإن هذه المشكلة لا تزال قائمة وإنه من الملائم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لمعالجتها وأهم هذه الإجراءات :

- ضرورة إلزام جهات القطاع العام بتنظيم عقود فيما بينها تحدد الحقوق والالتزامات للجهتين المتعاقبتين .
- ضرورة قيام الجهات الوصائية بمعالجة أوضاع الشركات الخاسرة في القطاع العام الاقتصادي وعدم قبول مبدأ الخسارة نظراً لانعكاساته السلبية على الوضع المالي للدولة .
- الاستمرار بمعالجة العجوز التموينية جذرياً ضمن التوجهات العامة وحصص الدعم التمويني على شريحة ذوي الدخل المحدود .

يرى الباحث أن هذه الدراسات والمساهمات ساعدت بشكل مباشر وغير مباشر في معالجة جزء هام من التشابكات المالية في سورية ، ولعله من الملائم الاستمرار بمثل هكذا سياسات وإجراءات بما يساهم في التخفيف من التشابكات المالية ومعالجتها .

الفصل الأول : التشابكات المالية ((الخلفية النظرية))

يتناول هذا الفصل الإطار النظري للتشابكات المالية ، وبيان المقصود من هذه المشكلة وأسباب نشوئها وأشكالها وعناصرها ، حيث تم عرض هذه المشكلة من خلال مبحثين :
المبحث الأول : تم من خلاله التعريف بالتشابكات المالية وبيان أهم الأسباب التي أدت إلى نشوئها بالإضافة إلى توضيح أشكالها وعناصرها.

أما المبحث الثاني : تم من خلاله إلقاء الضوء على واقع التشابكات المالية وذلك من خلال بيان النتائج التي تنتج عنها سواء بالنسبة للمنشأة الاقتصادية أم بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل .

المبحث الأول : التعريف بالتشابكات المالية وأسبابها وأشكالها وعناصرها

مقدمة :

تم من خلال هذا المبحث التعريف بالتشابكات المالية وأسبابها وأشكالها , حيث إن التشابكات المالية تتمثل بوجود حسابات مدينة ودائنة في سجلات المنشأة الاقتصادية نفسها ويترافق ذلك كله وضعف السيولة النقدية لدى المنشآت العامة ما ينتج عنه ضعف في تحصيل المديونيات وعدم القدرة على تسديد المستحقات والالتزامات المطلوبة , حيث إن ضعف السيولة النقدية ينتج عن عوامل متعددة تضافرت فيما بينها مجتمعة وأدت إلى واقع صعب وديون بمئات مليارات الليرات السورية بين منشآت القطاع العام ، مع صعوبة خائفة في إيجاد مخرج من هذه الأزمة والمشكلة , وعليه فإن أهم الأسباب التي أدت إلى التشابكات المالية هو عدم قيام الجهات المدينة بتسديد المبالغ المستحقة عليها تجاه الجهات الدائنة خلال فترة الاستحقاق بنتيجة ضعف السيولة الناتجة عن أسباب موضوعية أو بنتيجة عدم قيام الجهات المدينة بالتسديد , بالإضافة إلى ضعف السيولة النقدية الناتجة عن العجزات التموينية المتراكمة وغير المسددة وعدم قيام

الجهات الوصائية بتسديد رؤوس الأموال الاسمية والسبب الآخر الذي يُعَدُّ من أهم الأسباب هو حصول خسائر متتالية في نتائج أعمال العديد من المنشآت الاقتصادية ما أدى إلى إرهاب الاقتصاد الوطني وضعف السيولة النقدية ونفشي ظاهرة عدم تسديد الالتزامات و المستحقات المطلوبة بوقتها المحدد ما يؤدي إلى تزايد التشابكات المالية ، وتتجلى التشابكات المالية كما تقدم أعلاه بوجود أرصدة مدينة ودائنة لفترات زمنية طويلة مع عدم القدرة على التحصيل أو التسديد إضافة إلى عدم تطابق مبلغ الرصيد بين الجهة المدينة والدائنة في كثير من الحالات .

أولاً : التعريف بالتشابكات المالية

تُعَدُّ التشابكات المالية من أهم المشكلات التي تواجه منشآت القطاع العام في الجمهورية العربية السورية بكونها نتاج تضافر مجموعة من العوامل والأسباب التي أدت إلى نشوئها وفي مرحلة لاحقة أثرت هذه المشكلة على وضع السيولة النقدية في هذه المنشآت التي أصبحت تعاني من ضعف شديد في سيولتها النقدية وعدم قدرتها على سداد التزاماتها في الأوقات المحددة مما جعل هذه النتيجة للتشابكات المالية سبباً لها حيث أصبحت مشكلة ضعف السيولة والتشابكات المالية تشكل حلقة مفرغة ، وبالتالي الثانية نتيجة للأولى وفي مرحلة أخرى هي سبب لها والعكس بالعكس وتزداد الأمور سوءاً بشكل مطرد ، إضافة إلى الأسباب الأخرى التي تساهم في تزايد التشابكات المالية ومنها التسعير الإداري لبعض المحاصيل والمنتجات الزراعية بغض النظر عن التكلفة والدعم التمويني من خلال الأسعار المدعومة لبعض السلع الأساسية بالنسبة للمواطن حيث إن هذا كله يتم في صدد خدمة السياسة الاجتماعية للدولة .

١ -- ماهية التشابكات المالية :

تتمثل التشابكات المالية بشكل رئيسي في شكلين :

الشكل الأول : يتمثل بوجود حسابات مدينة ودائنة في سجلات نفس المنشأة الاقتصادية مع ضعف كبير في تحصيل المديونيات وعدم القدرة على تسديد الالتزامات المستحقة ، وبنتيجة عدم قيام الجهات المدينة بتسديد المبالغ المدينة بها للمنشأة العامة الدائنة فإن هذه الأخيرة تصبح بدورها عاجزة عن تسديد المطلوب منها تجاه الجهات الأخرى ما يؤدي إلى التأثير بشكل غير مباشر على سيولة تلك المنشآت ، ومن المعروف أن هذه المشكلة وما يرافقها من ضعف سيولة نقدية نتجت بالأساس عن الخسائر الكبيرة التي تكررت في ميزانيات تلك المنشآت حيث إن العجز المرحّل يؤدي إلى ضعف سيولة المنشأة الاقتصادية وبالنتيجة عدم القدرة على تسديد الالتزامات المستحقة في آجالها المحددة ، سيما أن الخسارة في نتيجة أعمال المنشأة الاقتصادية تنتج عن الأسباب التالية :

أ- تدني نسب الانتفاع من الطاقة الإنتاجية المتاحة ، ما يؤدي إلى ارتفاع نصيب وحدة المنتج النهائي من التكاليف الثابتة وبالمجمل إلى ارتفاع تكلفة وحدة المنتج النهائي بشكل عام ، وهذا يؤدي إلى انخفاض قيمة وكمية المبيعات نتيجة ضعف القدرة التنافسية بسبب ارتفاع الأسعار وبالتالي فإن قيمة المبيعات المتحققة - وهي قليلة بطبيعتها - لن تساهم في تغطية التكاليف الثابتة ، وبالمحصلة النهائية الوقوع بخسارة بنتيجة الأعمال ، في حين أنه في حال وجود سعر محدد - مفروض من قبل الجهات الوصائية - لوحدة المنتج فإن البيع بهذا السعر سيوقع المنشأة بخسارة نتيجة ارتفاع التكاليف لديها عن سعر البيع المحدد بغض النظر عن التكلفة .

ب- البيع بأسعار محددة من قبل الدولة بغض النظر عن التكلفة كما هي الحال في أسعار بعض المحاصيل الزراعية والمنتجات المدعومة من قبل الدولة ، وفي هذه الحالة ستكون الخسارة هي نتيجة الفرق بين التكلفة الفعلية والسعر المحدد مسبقاً بأقل من التكلفة بقصد دعم المنتجات والمحاصيل الزراعية .

وفي كل الحالات السابقة وغيرها من الحالات فإن الخسارة أو الخسارات المتلاحقة تؤدي إلى إطفاء جزء هام من رأسمال هذه الشركات والمؤسسات ، وينعكس ذلك على تزايد التشابكات المالية فيما بينها وبين المؤسسات والشركات الأخرى .

بالإضافة إلى ما تقدم فإن العجز التمويني مع ترافق ذلك بعدم قيام الجهات الوصائية بتسديد العجز التمويني المتراكم يؤدي إلى ضعف السيولة النقدية للمؤسسات والشركات ، وهذا ما يدفعها إلى الاقتراض من المصارف العامة لسداد بعض النفقات الضرورية اللازمة لتسيير

أعمالها واستمرار العملية الإنتاجية ، ما ينعكس سلباً على قدرتها على السداد للجهات الدائنة وتزايد التشابكات المالية .

ولا بد من الإشارة إلى أن عدم قيام الشركات والمنشآت العامة بإجراء عقود أو محاضر اتفاق لتنظيم العلاقة فيما بينها في عمليات التبادل يؤدي إلى ضياع الحقوق وتعقد المشاكل وتزايد التشابكات المالية (١) .

الشكل الثاني : يتمثل بعدم التوافق على مبلغ الرصيد بين الجهات المدينة والدائنة ، وهذا ما يسمى بالتشابكات المالية المحاسبية والتي تعود في جوهرها إلى العديد من الأسباب وأهمها التراكم المحاسبي وتأخر إجراء المطابقات المحاسبية بين الجهة المدينة والدائنة لسنوات طويلة وفقدان الوثائق المؤيدة للمديونية والدائنة في بعض الحالات الأمر الذي يتعذر معه إجراء مطابقات محاسبية سليمة وصحيحة وعدم إمكانية اتخاذ القرار بالاعتراف بنتيجة المطابقة وبالتالي إنجازها مما يعيق عملية السداد وتصفية تلك التشابكات المالية ، وذلك كله نتيجة إهمال بعض المحاسبين أو المدراء الماليين وعدم استخدام مبدأ تسديد الدين ومسك حسابات جارية للجهات العامة المدينة والدائنة .

٢ -- تعريف التشابكات المالية :

تُعَدُّ التشابكات المالية من المشكلات التي عانت منها منشآت القطاع العام بشكل خاص ، وإن هذه المشكلة في الجمهورية العربية السورية غير مطروحة على المستوى الأكاديمي وإنما هناك مجموعة محاولات من قِبَل وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة المالية والجهات الوصائية الأخرى للتخفيف من آثارها ومنع تكرارها وتكرار أسبابها ، وبناءً على ما تقدم ومن خلال قراءة الباحث لما يتعلق بهذه المشكلة قام بوضع التعريف التالي :

((هي نوع من المشكلات التي تواجه المنشآت العامة ، وتنتج بتضافر مجموعةٍ من الأسباب غير الموضوعية تعود لعوامل خاصة بالمنشأة أو مفروضة عليها من قِبَل الجهات الوصائية بقصد تنفيذ السياسات التي ترمي الدولة إلى تحقيقها ، وتنتج عن وجود أرصدة مدينة ودائنة بمبالغ كبيرة نسبياً بطيئة الحركة لمدةٍ طويلة جراء عدم قيام المؤسسة أو المنشأة بتسديد مديونيتها تجاه الغير وعدم إجراء المطابقات المحاسبية بين الجهات المدينة والدائنة وبالتالي عدم الاتفاق على الأرصدة وعدم تسديدها)) (٢) .

١ - دراسات - وزارة المالية ؛ دمشق - سورية ؛ ٢٠٠١ م .

٢ - التعريف من وضع الباحث

ثانياً : التشابكات المالية - أسبابها - أشكالها - عناصرها

من المعلوم أن لكل مشكلةٍ من المشاكل التي تنشأ مجموعةً من الأسباب التي تؤدي إلى نشوئها ، وكذلك هناك ميزات ومظاهر تتجلى من خلالها هذه المشكلة ، وبالتالي يسفر عن هذه المشكلة مجموعة من النتائج ، وهذا ما ينطبق على التشابكات المالية باعتبارها إحدى المشاكل التي تواجه المنشآت العامة ، حيث إن الأسباب أما أن تكون ذاتية وخاصة في منشأة بحد ذاتها أو أن تكون مفروضة نتيجة السياسة العامة للدولة ، وبالتالي فإن هذه المشكلة تتجلى بمظاهر وأشكال خاصة بها تتمثل بالشكل العام بوجود حسابات مدينة ودائنة في السجلات والمستندات والقوائم المالية الخاصة بمنشأة عامة دون القيام بتسديد هذه الديون أو عدم القدرة على تحصيل قيم المديونيات وذلك لفترةٍ طويلةٍ دون سداد أو تحصيل أو عدم القدرة على مطابقة الأرصدة والوصول إلى توافق على هذه الأرصدة ، وأيضاً على عدم القدرة على وضع برنامج زمني للسداد والتحصيل ، وبالتالي ينتج عن ذلك كله ضعف السيولة النقدية وما يترافق معه من عدم القدرة على سداد الالتزامات والمستحقات في أوقاتها المحددة وأيضاً عدم القدرة على الاستفادة من ميزات الشراء النقدي ، وعدم القدرة على تجديد واستبدال الموجودات الثابتة أو التوسع الاستثماري .

١ -- أسباب التشابكات المالية :

يعود نشوء التشابكات المالية إلى العديد من الأسباب والمسببات التي أدت شيئاً فشيئاً إلى تعقّد هذه المشكلة حتى أصبحت مشكلة تؤثر بشكل كبير على أداء ونتائج أعمال المنشآت الاقتصادية ويمكن توضيح هذه الأسباب على النحو التالي :

أ - عدم قيام الجهات المدينة بتسديد المبالغ المستحقة عليها تجاه الجهات الدائنة خلال فترة الاستحقاق :

إن المنشآت العامة المدينة ولأسباب خاصة بها لا تستطيع تسديد الالتزامات والاستحقاقات المطلوبة منها في الآجال المحددة ، وهذا يؤدي إلى تزايد المديونية المترتبة عليها ، وفي مرحلة متقدمة لا يتم الاتفاق مع الجهة الدائنة على أصل الدين بسبب عدم إجراء مطابقة محاسبية دورية بسبب عدم توافر السيولة النقدية ، حيث إن المنشآت العامة المدينة لا تقوم بإجراء المطابقة المحاسبية مع الجهة الدائنة بسبب عدم توافر السيولة النقدية لديها ، إضافة إلى ذلك فإن إهمال المسؤولين في الجهات الدائنة وعدم إجراء المطالبات بالتسديد ومتابعة عملية التحصيل يعطي المسوغ للجهات المدينة بعدم القيام بعملية التسديد .

ب - ضعف السيولة النقدية لدى العديد من منشآت القطاع العام :

إن قدرة المنشأة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها والمستحقات المطلوبة منها يتوقف على سيولة الأصول المتداولة والتدفق النقدي المتولد من العملية الإنتاجية (١) . ومن المعلوم أن ضعف السيولة النقدية لدى العديد من المنشآت الاقتصادية يعود إلى الأسباب التالية

■ العجز التمويني المتراكمة وغير المسددة لبعض مؤسسات التجارة الداخلية والخارجية وانعكاس ذلك على تأخير قيام تلك الجهات بتسديد التزاماتها تجاه المؤسسات الأخرى .

■ وحيث إن أهم مصادر السيولة النقدية هو زيادة رأس المال عن طريق المساهمين أو الاحتفاظ بجزء من الأرباح أو قيام الجهات الوصائية بتسديد رأس المال غير المدفوع ، فإنه في حال عدم قيام الجهات الوصائية بتسديد رأس المال فإن المنشأة العامة لن تستطيع زيادة رأس مالها لأن رأس مالها الذي

١ - الزعبي ، هيثم محمد ؛ ((الإدارة والتحليل المالي)) ؛ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ؛ عمان - الأردن - الطبعة الأولى ٢٠٠٠م (ص ٣٧) .

- كراجة ، عبد الحليم ؛ ربابية ، علي ؛ السكران ، ياسر ؛ مطر ، موسى ؛ يوسف ، توفيق عبد الرحيم ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ دار صفاء للنشر والتوزيع ؛ عمان - الأردن ؛ ٢٠٠٦ ؛ (ص ٢٣) .

حدد لها عند صدور قانون تأسيسها غير مسدد ، وبالتالي فإن هذه المسألة تؤدي إلى ضعف السيولة النقدية لدى المنشآت العامة (١) .

■ إن المصدر الأكثر أهمية في التأثير الإيجابي على السيولة النقدية هو بيع المنتجات والسلع والخدمات نقداً ، وحيث إن العديد من المنشآت التي تقوم بعملية البيع لا تستطيع تحصيل قيمة مبيعاتها ضمن الآجال المحددة بسبب ضعف السيولة النقدية لدى المنشآت الأخرى فإن هذا الأمر أيضاً يؤدي إلى ضعف السيولة النقدية لديها .

■ إن عدم تحقيق الخطة التسويقية يؤدي إلى تراكم كميات كبيرة من المخازين في المستودعات ، وبالتالي عدم القدرة على تسديد قيمة المواد الأولية الداخلة في العملية الإنتاجية لصالح الموردين في الآجال المحددة .

■ المبالغة في شراء كميات كبيرة من المواد الأولية وبالتالي تجميد معظم السيولة النقدية في مخزون المواد الأولية لفترة طويلة من الزمن .

■ حصول خسارة بنتيجة أعمال المنشأة الاقتصادية :

حيث تُعَدُّ الخسارة التي تقع بها المنشأة الاقتصادية من أهم الأسباب والمشاكل التي تؤدي إلى ضعف السيولة النقدية ، وبالتالي عدم القدرة على تسديد المستحقات المطلوبة في الوقت المحدد ، وحيث إن العديد من الشركات والمنشآت العامة تقع في خسائر متتالية بالإضافة إلى بعض الوحدات الإدارية والاقتصادية التي تباع منتجاتها بأسعار أقل من التكلفة أي عدم مواكبة أسعار المنتجات النهائية لأسعار مستلزمات الإنتاج أو نتيجة الخسائر الناشئة عن فروقات قطع التصدير أو بسبب التسعير الإداري لبعض السلع والمحاصيل الزراعية ، فإن هذا كله أدى إلى تزايد مشكلة ضعف السيولة النقدية وتفاقم التشابكات المالية (٢) .

يرى الباحث أن الخسائر والعجزات التي تحققت لدى بعض المؤسسات وشركات القطاع العام الاقتصادي ومؤسسات وشركات الإنشاءات العامة نتجت بتضافر مجموعة من العوامل أهمها عدم تغطية التعرفة النافذة لتكاليف الإنتاج والتوزيع ، وتأخر مدد إنجاز المشاريع ، وزيادة العمالة ... الخ ، وهذه الخسائر أدت إلى منعكسات خطيرة على الأوضاع المالية لهذه المنشآت وإلى نشوء سلسلة التشابكات المالية بين جهات القطاع العام حيث كان من محصلتها حجب جزء هام من موارد المؤسسات والشركات العامة عن الموازنة العامة للدولة وتزايد المديونيات فيما

١ - حنفي ، عبد الغفار ؛ ((الإدارة المالية المعاصرة)) ؛ الدار الجامعية ؛ بيروت - لبنان ؛ ١٩٩١ م ؛ (ص ٨٦) .

٢ - كراجة وآخرون ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٤) .

- دراسات وزارة المالية - دمشق - سورية ، عام ٢٠٠١ .

بينها ، وتعرثر أعمال منشآت أخرى نتيجة ضعف السيولة النقدية وعدم قدرتها على التحصيل أو التسديد .

ج - عدم إجراء المطابقات المحاسبية بشكل دوري ودائم :

تتمثل عملية إجراء المطابقات المحاسبية بقيام مندوب عن الجهة المدينة ومندوب عن الجهة الدائنة بالاجتماع بشكل دوري (سنوي أو نصف سنوي) ، يتم من خلال هذا الاجتماع مطابقة كشوفات الحساب ومعالجة الفروقات المحاسبية الناتجة عن أخطاء التسجيل أو أخطاء التسعير أو أخطاء عائدية الحساب أو الأخطاء الناتجة عن السهو في التسجيل ، ومن ثم يتم الاتفاق على رصيد محدد بين الطرفين يمثل هذا الرصيد محصلة التعامل ما بينهما خلال فترة إجراء المطابقة ، ويتم الاتفاق على طريقة وجدولة عملية التسديد ، وفي حال عدم اتفاق الطرفين على رصيد محدد - بغض النظر عن سبب ذلك - (عدم وضوح الأنظمة والقوانين بشكل عام ، عدم الالتزام بالبنود العقدية ... الخ) فإنه من الملائم تدخل الجهة الوصائية الأعلى أو الجهة الرقابية المسؤولة بقصد حل نقاط الخلاف وتسوية الرصيد بين الطرفين ليتم تسديده لاحقاً .

وبالتالي فإن عدم إجراء المطابقة المحاسبية أو عدم إيلاء الاهتمام المطلوب لحل نقاط الاختلاف وبقاء المشاكل عالقة وتُذَوَّر من محضر مطابقة إلى آخر دون أن يتم التوصل إلى حل لها يؤدي إلى تزايد التشابكات المالية وعدم القدرة على حلها لاحقاً (١) .

إضافة إلى ذلك فإن عدم التزام بعض القائمين على إدارات وشركات المنشآت العامة بمحاضر المطابقات الحسابية وعدم قيامها بتسديد التزاماتها تجاه الآخرين يؤدي إلى تزايد التشابكات المالية ما بين المنشآت العامة .

د - التراكم المحاسبي :

يتمثل التراكم المحاسبي بعدم قيام المسؤولين في المنشآت العامة بإنجاز الأعمال المحاسبية والمالية في أوقاتها المحددة - بغض النظر عن أسباب ذلك - (عدم وجود كادر مالي مؤهل - ضعف الكادر الموجود - عدم إدراك القائمين على العمل لضرورة إنجاز الأعمال المحاسبية في أوقاتها المحددة ... الخ) وهذا كله يؤدي إلى إعاقة إجراء المطابقات المحاسبية والوقوف على مقدار ديون الجهات العامة تجاه بعضها بعضاً ما يؤدي كما تقدم أعلاه في نتائج عدم إجراء المطابقات المحاسبية إلى تزايد التشابكات المالية .

هـ - عدم تنظيم عقود اتفاق :

^١ - بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٧٥/ب-٣٩٣٣/١٥ تاريخ ١٩٨٦/٩/٣ .

- بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٨٧/ب-٣١١٦/١٥ تاريخ ١٩٨٠/٦/٢٩ .

يتمثل العقد أو محضر الاتفاق بأنه وثيقة أو صك قانوني يتم من خلاله تحديد الجهات المتعاملة فيما بينها وشروط التعامل والمواصفات الفنية والمالية والأسعار وطريقة التسديد ومؤيدات التنفيذ الملزمة لكلا الطرفين أو الأطراف المتعاملة ، وبالتالي يؤمن العقد ضمان حقوق المتعاقدين ويؤدي إلى تجنب الوقوع في مشاكل بينهما ، وبالمقابل فإن التعامل ما بين الجهات العامة دون أن يتم إجراء عقود أو محاضر اتفاق تحدد شروط التعامل والعلاقات المالية بين الجهة المدينة والدائنة وأسس التعامل فيما بينهما يؤدي إلى التشابكات المالية ونقاط خلاف يصعب حلها من دون تدخل الجهات الوصائية .

و - عدم توافر الاعتمادات اللازمة عند الصرف

إن عدم توافر الاعتمادات اللازمة عند الصرف لدى بعض جهات القطاع العام الإداري لتسديد قيمة مشترياتها من مؤسسات وشركات القطاع العام واستعمال الاعتمادات كلها أو جزءاً منها بعد عقد النفقات في تصفية النفقات الأخرى وتجاوز بعض جهات القطاع العام للاعتماد المخصص لها للمشاريع الاستثمارية ، ومن ثم فإن الشراء دون وجود الاعتمادات المرصودة أو كفايتها يؤدي إلى عدم القدرة على التسديد - وفق الأنظمة والقوانين - ما يؤدي بدوره إلى التشابكات المالية (١) .

٢ -- أشكال التشابكات المالية :

هناك مجموعة من أشكال التشابكات المالية ويمكن تصنيفها بشكل رئيسي وفق التالي :

- وجود أرصدة مدينة ودائنة لفترات زمنية طويلة مع عدم القدرة على التحصيل أو التسديد .
- عدم تطابق مبلغ الرصيد بين الجهات المدينة والدائنة .

أ - وجود أرصدة مدينة ودائنة لفترات زمنية طويلة مع عدم القدرة على التحصيل أو التسديد :

في هذه الحالة يمكن ملاحظة التشابكات المالية بين مجموعة واسعة من القطاعات الاقتصادية وهي على الشكل التالي :

■ تشابكات مالية بين جهات القطاع العام الاقتصادي فيما بينها

^١ دراسات وزارة المالية - دمشق - سورية - عام ٢٠٠١ .

- تشابكات مالية بين جهات القطاع العام الاقتصادي والقطاع الإداري
- تشابكات مالية بين الجهات التابعة لوزارة مع الجهات التابعة لوزارة أخرى .
- تشابكات مالية بين المنشآت الاقتصادية التابعة لمؤسسة واحدة.

وبالتالي فإن جهات القطاع العام الاقتصادي هي جميع المنشآت الاقتصادية التي تتسم بالطابع الاقتصادي وتساهم في رفد الاقتصاد الوطني بالمنتجات الصناعية والزراعية والتجارية ، أما جهات القطاع الإداري فإنها الجهات التي لا تساهم بشكل مباشر في تحقيق الأرباح ورفد الموازنة العامة للدولة بالفوائض الاقتصادية .

- حيث إن التشابكات المالية ومن خلال أية حالةٍ من الحالات السابقة تنتج بسبب ما يلي :
- إلزام بعض الجهات العامة بالبيع بأقل من التكلفة بسبب (الدعم التمويني) (التسعير الإداري) وفي حال عدم قيام الجهات الوصائية بتسديد العجز التمويني أو الفرق بين التكلفة والسعر المحدد مسبقاً فإن الجهة المعنية لن تستطيع بطبيعة الحال تسديد كافة الالتزامات المترتبة عليها تجاه الجهات الدائنة ، وإنما ستكتفي بتسديد بعض النفقات الضرورية لتسيير أعمالها في حالة عدم اضطرارها إلى الاقتراض لتسيير أعمالها وتسديد بعض نفقاتها .
 - وقوع بعض الجهات العامة بالخسارة بنتيجة أعمال الدورة المالية ، إما بسبب سوء الإدارة أو نتيجة ظروف موضوعية أدت إلى عدم تحقيق الخطط التقديرية ، وبالتالي عدم الاستفادة من كامل الطاقات المتاحة أو بسبب التسعير الإداري الذي يحدد أسعار البيع بغض النظر عن التكلفة ، وهذا يؤدي إلى انعكاس الخسارة بشكل مباشر على سيولتها النقدية وقدرتها على تسديد الالتزامات والمستحقات المطلوبة منها مما يزيد من التشابكات المالية .
 - قيام بعض الجهات العامة بتجاوز الاعتمادات المرصودة لها في الموازنة العامة للدولة مما يجعلها غير قادرة على سداد قيمة مشترياتها للجهات الدائنة مما يزيد من التشابكات المالية .

ب - عدم تطابق مبلغ الرصيد بين الجهة المدينة والدائنة :

في هذه الحالة يكون في سجلات الجهة المدينة مبلغ المديونية أقل منه في سجلات الجهة الدائنة ، وهذه المشكلة تنتج عن عدم وجود المتابعة من قبل هذه الجهات نتيجة التراكم المحاسبي لدى بعض جهات القطاع العام مما يعيق إجراء المطابقة المحاسبية والتوافق على مقدار ديون الجهات العامة تجاه بعضها بعضاً ، وفي حالات أخرى فقدان الثبوتيات والوثائق

المؤيدة للمديونية والدائنية ، بالإضافة إلى عدم قيام الجهات الوصائية بفرض الحلول على الجهات التابعة لها لحل هذه المشكلة فعلى سبيل المثال قيام إحدى الجهات المدينة بتحويل مبلغ إلى الجهة الدائنة وعند إضافة رسوم ومصاريف تحصيل من قبل المصرف تحدث إشكالية في عدم اعتراف أي من الجهتين بهذا المبلغ وعدم تسجيله في سجلاتها ويبقى هذا الوضع قائماً إلى عدة دورات مالية دون حل ، وكذلك تقوم بعض الجهات الدائنة بقيد فوائد دائنة على الجهات المدينة وهذه الأخيرة لا تسجل الفوائد في حساباتها وهذا يؤدي إلى عدم التوافق على رصيد الحساب وبالتالي زيادة التشابكات المالية ، ومثال آخر : تقوم إحدى الجهات ببيع بضاعة إلى جهة أخرى وبعد مرور فترة من الزمن تتعدى الشهر تقوم الجهة البائعة بإرسال الفواتير إلى الجهة المدينة ، وحيث إن هذه الأخيرة قامت بتسعير البضاعة المشتراة بأسعار السوق ، وبما أن قيمة الفاتورة المرسلة من الجهة الدائنة مرتفعة جداً مقارنةً بأسعار السوق يتمسك كل طرف بالمبلغ الذي سجله في سجلاته وتبقى هذه المشكلة قائمة عدة دورات مالية دون حل ... الخ (') .

٣ -- عناصر التشابكات المالية

إن من أهم النتائج التي نتجت عن التشابكات المالية هي ضعف السيولة النقدية ، التي يمكن اعتبارها سبباً أساسياً في الوصول إلى التشابكات المالية ، وبالتالي فإنها سبب ونتيجة في آن واحد إضافة إلى النتائج الأخرى المتمثلة بعدم القدرة على تسديد الالتزامات المستحقة في آجالها المحددة وعدم القدرة على استبدال وتجديد الموجودات الثابتة ، ما يؤدي إلى تهديد كيان ووجود المنشأة بشكل عام ، وبالتالي فإن التشابكات المالية لها منعكسات خطيرة على المنشآت العامة وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام ، ولمعالجة هذه المشكلة وتجنب آثارها ونتائجها التي تهدد الحياة الاقتصادية تم من خلال هذه الفقرة تحليل التشابكات المالية وبيان عناصرها الرئيسية التي تتمثل بالجهة المدينة والجهة الدائنة وأصل المديونية بالإضافة إلى الأنظمة والقوانين التي تُعد من العناصر الفاعلة والمؤثرة في وجود العناصر السابقة ، وأخيراً سياسة الائتمان التي تنتهجها المنشأة العامة والتي تؤثر بالتشابكات المالية .

تم الإشارة فيما تقدم إلى أن التشابكات المالية بشقيها المالي والمحاسبي تتمثل بشكل رئيسي وأساسي بنشوء ديون والتزامات على الجهة المدينة مع عدم قدرتها على القيام بالتسديد في الآجال المحددة بالإضافة إلى عدم الاتفاق مع الجهة الدائنة في كثير من الحالات على أصل

١ - ميزانيات ونتائج أعمال الشركة العامة للمغازل والمناسج لأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ .

المديونية والرصيد النهائي ، وبالتالي ولضرورة تشخيص التشابكات المالية لعله من الأنسب دراسة عناصر هذه المشكلة وهي :

- أ- الجهة المدينة
- ب- الجهة الدائنة
- ج- أصل المديونية (مبلغ الدين)
- د- الأنظمة والقوانين
- هـ- سياسة الائتمان (١) .

ويمكن توضيح المقصود بكل عنصر من العناصر السابقة على النحو التالي :

أ- الجهة المدينة :

في حسابات الجهة المدينة يمكن النظر إلى مديونيتها من خلال حسابات الدائنين لها أو ما يسمى بالالتزامات المتداولة والتي تمثل حقوق الآخرين على المنشأة الاقتصادية والتي من المتوقع تسديدها خلال فترة من الزمن (٢) .

وأيضاً في حسابات المنشأة الاقتصادية تسمى الأطراف الدائنة بالموردين ، وتسمى المبالغ المستحقة على المنشأة الاقتصادية تجاه هذه الأطراف بالديون سواء كانت ديوناً طويلة أم متوسطة الأجل أو قصيرة الأجل .

ويعتمد تصنيف هذه الديون على عمر الدين فالديون التي تكون لفترة زمنية تتراوح ما بين عام واحد إلى خمسة أعوام تُعدّ ديوناً متوسطة الأجل ، وتصنف الديون التي تزيد عن خمسة أعوام في فئة الديون طويلة الأجل ، حيث تتم عملية الاقتراض لفترة طويلة الأجل بموجب إصدار سندات قروض مع الالتزام بدفع فائدة سنوية بمعدل فائدة محدد ، كما أن الشركة المقترضة يمكن أن تقدم لقاء هذا النوع من القروض ضمانات أو كفالات شخصية أو رهونات عقارية كضمان للمقرض .

أما الديون قصيرة الأجل فتضم حسابات متنوعة وأهمها أوراق الدفع والديون قصيرة الأجل ، أي أن هذا النوع من التمويل يغطي التوسع في نشاط المنشأة خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً مدتها تتوافق ومدة دورة الاستثمار ، وبالتالي فإن التمويل قصير الأجل يُمكن إدارة المنشأة من الحصول على الأموال خلال المدة الزمنية التي تحتاج فيها لتلك الأموال ويوفر عليها

١ - المرسوم التشريعي رقم ١١ لعام ١٩٧٩ م ، دمشق - سورية .

٢ - الخلايلة ، محمود عبد الرحيم ؛ ((التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية)) ؛ مؤسسة النبأ ؛ الطبعة الأولى ١٩٩٥ م (ص ٢١ - ٣١) .

تحمل أعباءً مالية ، حيث إنها بهذه الوسيلة من وسائل التمويل غير ملزمة بتسديد فوائد لمبالغ ليست بحاجة إليها ولذلك فإن تكلفة التمويل قصير الأجل أقل من تكلفة التمويل طويل الأجل .

ب- الجهة الدائنة :

في حسابات الجهة الدائنة يمكن النظر إلى دائنيها من خلال حسابات المدينين لها أو ما يسمى بالأصول المتداولة ، وهي الأصول المتوقع تحصيلها خلال فترة من الزمن. وفي حسابات هذه المنشأة تسمى الأطراف المدينة لها بالزبائن أو المدينين ، ويمثل هذا الحساب حسابات الزبائن الذين لم يسددوا ثمن مشترياتهم من المنشأة الاقتصادية نقداً ، وبالتالي تمثل المبالغ الواردة في هذا الحساب قيمة فواتير البضاعة المباعة أو الخدمات المؤداة أو المنجزة فعلاً ، ومن الملائم التأكد من أن هذا الحساب لا يتضمن مبالغ وهمية أو مقابل مبيعات لم يتم تسليمها .

ويظهر هذا الحساب في ميزانية المنشأة الاقتصادية بإحدى الشكلين التاليين :

- أن يظهر حساب الزبائن بشكل إجمالي (يتضمن الديون الجيدة والديون المشكوك بتحصيلها) ، وتُشكل مؤونة للجزء المشكوك بتحصيله .
- يتم تقسيم حساب الزبائن إلى قسمين منفصلين ، يتضمن الأول الديون الجيدة والقسم الثاني يتضمن الديون المشكوك بتحصيلها ، على أن تُشكل مؤونة مقابل هذه الأخيرة (١) .

ج- أصل الدين (مبلغ الدين) :

يمثل أصل الدين قيمة المديونية الأساسية أي قيمة الفواتير أو ثمن الخدمات المؤداة التي لم يتم تسديد قيمتها ، حيث إن رصيد المديونية بعد فترة من الزمن سيكون أكبر من أصل المديونية بسبب إضافة فوائد التأخير بالإضافة إلى ما يمكن أن يضاف إليه في حال تم رفع دعوى قضائية من مصاريف قضائية وغيرها (٢) .

^١ - فلوح ، صافي ؛ ((المحاسبة الإدارية ودراسة الميزانيات)) ؛ منشورات جامعة دمشق ؛ الطبعة الثامنة ؛ ١٩٩٧ م (ص ٦٤) .

^٢ - جزان ، يوسف محمد ؛ ((سياسات الإصلاح الاقتصادي بين النظرية والممارسة (مثال سورية))) ؛ منشورات مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ؛ المجلد ٢١ - العدد الثاني - ٢٠٠٥ م ؛ (ص ٣٥٥ وما بعدها) .

د - الأنظمة والقوانين :

يُقصد بالأنظمة والقوانين بعض القوانين التي تتضمن ضرورة بيع المنتجات النهائية للمنشآت والمؤسسات بغض النظر عن التكلفة وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية ترمي الحكومة إلى تحقيقها من خلال ذلك ، كالدعم التمويني ودعم المواد الرئيسية والأساسية مثل (الكهرباء - المياه - النقل الداخلي - القمح - القطن ... الخ) .

هـ - سياسة الائتمان :

يمكن تحليل ودراسة سياسة الائتمان في المنشأة الاقتصادية من خلال علاقتها بالطلب على السلع المنتجة ، وبالتالي فإن العلاقة طردية في أغلب الحالات لأن أي زيادة في التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمتعاملين مع المنشأة الاقتصادية يؤدي إلى زيادة المبيعات والعكس بالعكس .

وبالتالي فإن الائتمان التجاري يُعدُّ أحد العوامل التي تؤثر بشكلٍ مباشر في حجم الطلب على منتجات المنشأة ، وبالمقابل فإن للائتمان التجاري خطرٌ يتمثل بمقدار الخسارة التي تصيب المنشأة من جراء إعدام الديون (١) .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن منشآت القطاع العام في الجمهورية العربية السورية تتعامل فيما بينها في أغلب الحالات دون عقود اتفاق تحدّد شروط التعامل .

وبالتالي فإن القطاع العام مكفول بضمانة الدولة والمنشآت المدينة غير مضطرة لتقديم ضمانات شخصية أو عقارية أو سندات تجارية ... الخ للمنشآت الدائنة .

ونتيجة لنقص السيولة فإن المنشآت المدينة لا تقوم بتسديد المستحقات والالتزامات المترتبة عليها تجاه الآخرين ، بالرغم من التشدد الواضح في بلاغات رئاسة مجلس الوزراء التي تحدد آجال الاستحقاق بما لا تتجاوز الشهر من تاريخ القيام بالخدمة أو استلام المواد (٢) .

^١ - حسون ، توفيق ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٠٤ - ٢١٢) .

^٢ - بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٣٢/ب-٤٥٢٤/١٥ تاريخ ١٩٧٧/١١/٥ م .

المبحث الثاني : نتائج التشابكات المالية

مقدمة :

تم من خلال هذا المبحث بيان واقع التشابكات المالية من خلال توضيح النتائج التي أفرزتها على أرض الواقع , حيث إن العناصر الرئيسية لها تتمثل بالجهة المدينة والجهة الدائنة وأصل المديونية أي مبلغ (رصيد) الدين الذي نشأ نتيجة تقديم إحدى الجهات العامة خدمات أو سلع وبضائع إلى جهة عامة أخرى بالدين دون القيام بالتسديد النقدي , بالإضافة إلى العنصر الأخير الذي يتمثل بالأنظمة والقوانين التي تُعدُّ عنصراً وسبباً بنفس الوقت مثل الأنظمة والقوانين التي تتضمن ضرورة بيع المنتجات النهائية بأسعار أقل من التكلفة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية ترمي الدولة إلى تحقيقها , وبالمحصلة ينتج عن التشابكات المالية مجموعة من النتائج المتأثرة والمؤثرة في التشابكات المالية كمشكلة عدم القدرة على تسديد المستحقات والالتزامات المطلوبة في آجالها المحددة وضعف السيولة النقدية وأخيراً عدم القدرة على القيام بعملية تجديد واستبدال الموجودات الثابتة , ما يعني بالنهاية قدم وسائل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية وانعكاس ذلك على ارتفاع تكلفة وحدة المنتج النهائي ورداءة نوعيته إضافةً إلى عدم القدرة على تقديم منتج يلبي رغبات المستهلك , وبالتالي عدم قدرة المنشأة الاقتصادية على الاستمرار وفقدان مقومات نجاحها .

أولاً : مشكلة عدم القدرة على تسديد الالتزامات المستحقة في آجالها المحددة

يمثل مبدأ استمرار المنشأة الاقتصادية هدفاً أساسياً ويتم ذلك من خلال تسديدها للالتزامات المترتبة عليها في مواعيد استحقاقها ومواجهة الظروف الطارئة عن طريق الاحتفاظ برصيد نقدي مناسب ، على ألا يتم ذلك مقابل تقليل التدفق النقدي الخارج وزيادة التدفق النقدي الداخل ، بل من الملائم أن يكون هناك تناسبٌ بينهما بما يحافظ على بقاء المنشأة الاقتصادية وتطورها (١) .

وحيث إن عدم قدرة المنشأة الاقتصادية على تسديد المستحقات والالتزامات المطلوبة منها هو من المشكلات التي تتعرض لها المنشأة الاقتصادية وتؤثر تأثيراً كبيراً على سمعتها المالية ويؤدي إلى نتائج خطيرة من ناحية تعامل الجهات الأخرى معها بنتيجة عدم الثقة بمركزها المالي ، سيما أن هذه الحالة قد توصل المنشأة إلى العسر المالي الذي يهدد وجودها ويُذِر بتصفية أعمالها .

ومن خلال هذا البند سيقوم الباحث باستعراض هذه المشكلة وبيان واقعها وأسبابها ونتائجها بالإضافة إلى استعراض التخطيط المالي وأهميته في معالجة هذه المشكلة مع التركيز على أنها أحد أسباب وإفرازات التشابكات المالية سيما أنه لا يمكن النظر إلى المنشأة العامة إلا في سياق وجودها ضمن منظومة الاقتصاد الوطني الذي يتألف من مجموعة من المنشآت العامة التي تنشأ فيما بينها علاقات تعامل وثيقة ، ومن ثم فإن التشابكات المالية ونتيجة أسبابها المتعددة ستؤدي إلى عدم القدرة على تسديد المستحقات والالتزامات المطلوبة في أوقاتها المحددة مما يؤثر على

^١ - السامرائي ، عدنان هاشم ؛ ((الإدارة المالية - المدخل الكمي)) ؛ دار الزهراء للنشر ؛ عمان - الأردن ؛ ١٩٩٧م (ص ١٨) .

الأداء الاقتصادي للمنشآت الاقتصادية الأخرى والمصارف وشركات توزيع المحروقات ومؤسسة الكهرباء والخزينة العامة للدولة وغيرها .

١ -- القدرة على الوفاء بالالتزامات :

يرتبط مصطلح قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها بقدرتها على مواجهة مختلف المدفوعات الناتجة عن التزامات سابقة (تسديد الديون) وعن نشاطها الجاري (رواتب - مستلزمات سلعية - مستلزمات خدمية - مصروفات تحويلية جارية متمثلة بالاقتطاعات الضريبية وغيرها) و تُعدّ هذه القدرة من أهم شروط التوازن المالي الذي يستلزم عملية تخطيط ومراقبة مستمرة للمدفوعات والمقبوضات النقدية ، فالإخلال بتسديد الالتزامات يهدد بإيقاف فعاليات وأنشطة وأعمال المنشأة ، حيث ينظر بعضهم إلى مفهوم عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها على أنه يفترض وضعها قيد التصفية أي إيقاف التشغيل وبيع الموجودات ، سيما أن المنشأة تصل إلى هذه المرحلة عند تجاوز قيمة ديونها لقيمة موجوداتها بعد إضافة الخسارة المرحلة (١) .

ومن المعلوم أن عدم قدرة المنشأة الاقتصادية على تسديد التزاماتها المستحقة هي من المشاكل الخطيرة التي تواجهها ، حيث إنه من المفضل السعي الجاد لتلافي هذه المشكلة وتجنب آثارها الكارثية التي تؤدي إلى إفلاس المنشأة وتصفية أعمالها ، وفي بعض الحالات الخاصة التي تتعرض فيها المنشأة العامة لهذه المشكلة من الملائم أن تتدخل الدولة لعدم استمرار العجز (عدم القدرة) في تسديد الالتزامات المستحقة ويتمثل هذا الأمر بالنسبة للشركات المخسرة والجهات العامة التي تقع بعجز نتيجة التسعير الإداري والبيع أقل من التكلفة .

يرى الباحث أنه من المُلح أن تقوم الدولة بتسديد الفروقات (العجز) بين سعر البيع والتكلفة وذلك تجنباً لعدم قدرة المنشآت العامة على الوفاء بالتزامات المستحقة في آجالها المحددة وبالتالي تجنب التشابكات المالية ما بين المنشآت العامة .

٢ -- تحديد قدرة المنشأة الاقتصادية على سداد التزاماتها قصيرة الأجل:

لكي تستمر المنشأة الاقتصادية قائمة دون تصفية فإنها من الضروري أن تكون قادرة على تحقيق أهدافها وسداد التزاماتها تجاه المساهمين وغيرهم ، وإذا كانت غير قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل فستكون غير قادرة من باب أولي على سداد التزاماتها طويلة الأجل سواء تجاه المساهمين أم غيرهم حيث إن الدائنين سيصلون إلى قرار عدم الاستمرار بالتعامل معها دون سداد حقوقهم ، وإذا لم تستطع المنشأة توزيع الأرباح على المساهمين رغم تحقيقها لتلك

١ - درغام . دريد ؛ ((أساسيات الإدارة المالية الحديثة)) ؛ دار الرضا للنشر ؛ دمشق - سورية ، ١٩٩٩ م ؛ (ص ٣١) .

الأرباح لعدم وجود السيولة النقدية الكافية فسوف يصل المساهمون إلى عدم الرضا تجاهها (١)

وتقوم المنشأة بتسديد التزاماتها قصيرة الأجل المتمثلة في الخصوم المتداولة عن طريق الأصول المتداولة لذلك فعند تحديد قدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من المهم تحديد مدى كفاية الأصول المتداولة لسداد الخصوم المتداولة أو بمعنى أكثر دقة تحديد مدى سيولة الأصول المتداولة .

وعند دراسة الأصول المتداولة من الأنسب (بالإضافة إلى ما سبق) قياس كفاءة استغلال تلك الأصول وتأثيرها على ربحية المنشأة حيث إن زيادة الأصول المتداولة وحسن استخدامها يقابلها تحسن في معدل العائد على رأس المال المستثمر .

والأصول المتداولة هي الأصول الموجودة في شكل نقدية أو التي يمكن تحويلها إلى نقدية خلال العام نفسه ، وتتحول النقدية إلى أصول ثم إلى نقدية خلال فترة التشغيل وتشمل الأصول المتداولة خمسة بنود رئيسية هي :

أ- النقدية

ب- الأوراق المالية القابلة للتسويق

تحتاج المنشأة إلى النقدية السائلة في تواريخ معينة خلال العام لسداد التزاماتها المختلفة ، ووجود النقدية عاطلة يفقد المنشأة الإيرادات التي كانت ستحصل عليها لو استثمرت هذه النقدية ، لذلك تقوم الإدارة المالية للمنشأة الاقتصادية باستثمار النقدية العاطلة في شكل أوراق مالية قابلة للتسويق لحين الحاجة إليها لسداد التزاماتها .

و تُعدُّ الأوراق المالية من الأصول المتداولة إذا كانت نية الإدارة تحويل تلك الأوراق إلى نقدية خلال العام أما إذا كانت نية الإدارة الاحتفاظ بهذه الأوراق لفترة تزيد عن العام فلا تدخل تلك الأوراق ضمن الأصول المتداولة ، وجوهر التفريق في تلك الحالة هو نية الإدارة ، فالأوراق المالية القابلة للتسويق يمكن أن تنقل من عام لآخر دون بيع ، وإذا كانت نية الإدارة عدم بيعها خلال العام فمن الملائم عدم وضعها ضمن الأصول المتداولة في قائمة المركز المالي وتظهر أسفل الأصول الثابتة وتصنف على أنها استثمارات طويلة الأجل وفي هذه الحالة لا تؤخذ في الحسبان عند تحديد قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل ، وإذا وضعت هذه الأوراق ضمن الأصول المتداولة فإن ذلك يضلل موردي المنشأة ومقرضيها الذين يعتمدون على تلك الأصول في سداد ديونهم .

١ - قرم . جورج ؛ ((الفرصة الضائعة في الإصلاح المالي في لبنان)) ؛ شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ؛ بيروت - لبنان ٢٠٠١م ؛ (ص ١٩٢ - ١٩٦) .

وأهم عناصر الأوراق المالية القابلة للتسويق هي سندات الخزنة والسندات الحكومية وشهادات الاستثمار وسندات المنشآت والأسهم الممتازة والأسهم العادية .

ج- المدينون

إن الحسابات المدينة تشكل عنصراً من عناصر الموجودات المتداولة وبالتالي فإن تغيرها يؤثر مباشرة على حجم رأس المال العامل الذي يبين قدرة الموجودات المتداولة (النقدية - الحسابات المدينة - المخزون) في تلبية الاستحقاقات الناتجة عن العناصر التي تشكل المطالبين المتداولة (القروض - الاستحقاقات قصيرة الأجل) ، إضافة إلى أن الاستثمار في الحسابات المدينة يمثل المبالغ المخصصة لتغطية التسهيلات الائتمانية الممنوحة للزبائن ، ويعد الاستثمار في الحسابات المدينة من الإشكاليات الأساسية لعدد كبير من المنشآت الاقتصادية لأن كل زيادة في حجم الاستثمار عن الحد الأمثل يؤدي إلى دفع تكاليف تنعكس بشكل مباشر على حجم الأرباح في المنشأة الاقتصادية ، وإن انخفاض حجم الأموال المخصصة لهذا الاستثمار يؤدي إلى حدوث انخفاض هام في حجم المبيعات السنوية (في حال اعتماد المنشأة الاقتصادية على سياسة البيع الآجل) وبالتالي ستنخفض أرباح المنشأة وذلك نتيجة تحول الزبائن إلى المنشآت المنافسة التي تمنحهم تسهيلات ائتمانية أفضل .

وحيث إن زيادة المبلغ المخصص للاستثمار في الحسابات المدينة يتعلق بحجم المبيعات الآجلة بالنسبة لإجمالي مبيعات المنشأة وحيث إن الزيادة في حجم المبيعات الآجلة تؤدي إلى زيادة المبيعات الإجمالية ؛ فإن ذلك يحقق للمنشأة زيادة كمية الإنتاج والاستفادة من الطاقات الإنتاجية بشكل كامل وانخفاض تكاليف المنتج النهائي نتيجة الاستفادة من كامل الطاقة المتاحة ومن ثم زيادة هامش الربح .

وتتمثل التسهيلات الائتمانية الممنوحة للزبائن بإعطاء حسم نقدي معين على قيمة البضاعة المباعة للتسديدات خلال فترة محددة ، كما وتشمل إعطاء الزبائن مدداً أطول لتسديد التزاماتهم ، وهذا كله يؤدي إلى التعرض لمخاطر ضياع قسم من الديون نتيجة عدم قدرة بعض الزبائن على تسديد التزاماتهم لأسباب مختلفة^١ () .

وعادةً ما يكون للمنشأة مطالبات أو حقوق لدى الآخرين ينتج عنها تدفقات نقدية داخلية وثبوت تلك الحقوق في قائمة المركز المالي تحت بند المدينين وأوراق القبض وعادة ما ينشأ بند المدينين من بيع البضائع أو الخدمات على الحساب للعملاء مع السماح لهم بدفع القيمة خلال فترة من الزمن ولتكن شهراً ويصنف بند المدينين في تلك الحالة على أنهم مدينون تجاريون أو عملاء ،

^١ - حسون ، توفيق ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٠٢) .

- عباس ، علي ؛ ((الإدارة المالية في منظمات الأعمال)) ؛ دار مكتبة الرائد العلمية للنشر ؛ عمان - الأردن ؛ الطبعة الأولى ٢٠٠٢ م ؛ (ص ٣٢٥ وما بعدها) .

وهناك بعض المدينين غير التجاريين مثل مديني القروض التي تمنح للعاملين أو الضرائب المدفوعة بالزيادة أو مديني بيع أصول ثابتة وغير ذلك ، وعادةً لا تحمل حسابات العملاء المدينة بفوائد وليس لهذه الديون حقوق على أصول العملاء إلا أن المنشأة يمكن أن تطلب من عملائها التوقيع على أوراق تجارية بدلاً من منحهم ميزة الحساب المفتوح ، خصوصاً عندما تزيد فترة الائتمان عن شهر وفي هذه الحالة يتحمل العميل فائدة نظير التأجيل ، كما أن للمنشأة الحق في أن تطلب من عملائها التوقيع على الأوراق التجارية أو أوراق القبض عندما يحل أجل استحقاق دين العميل دون سداده أو دفعه .

و يُعدُّ بند المدينين ضمن الأصول المتداولة ويؤخذ في الحساب عند تحديد قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل ، وتواجه الإدارة بالنسبة لهذا البند مشكلتين

المشكلة الأولى :

هي تحديد القيمة القابلة للتحقق لبند المدينين حيث إن هذا البند يُحصل بعد فترة من الزمن .

المشكلة الثانية :

هي سيولة هذا البند أو مدى إمكان تحصيله .

وعادةً ما يتم تجاهل فترة انتظار تحصيل بند المدينين وأوراق القبض عند تحديد القيمة القابلة للتحقق عندما تكون فترة الانتظار قصيرة ، أما عندما تكون هذه الفترة طويلة فلا يكون بند المدينين وأوراق القبض ضمن الأصول المتداولة ويصنف ضمن الاستثمارات وتُحدد القيمة القابلة للتحقق لها بتحديد قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم مناسب ، ويمكن تقويم الديون الناتجة من المبيعات بالتقسيم بالسعر النقدي حيث غالباً ما يكون سعر البيع بالتقسيط أكبر من سعر البيع النقدي .

وتعالج مشكلة سيولة بند المدينين عن طريق تكوين مخصص للديون المشكوك فيها والديون المعدومة إذا ثبت عدم إمكانية تحصيل رصيد عميل معين ، ولكن عندما يؤخذ بند المدينين ككل يمكن تحديد مخصص الديون المشكوك فيها بدرجة قريبة من الدقة ، حيث يحدد هذا المخصص بفحص أرصدة المدينين كل على حدة أو بأخذ نسبة من إجمالي بند المدينين وهذه النسبة تحدد حسب خبرة قسم الائتمان بالمنشأة ، ويكون مخصص الديون المشكوك فيها لمقابلة الخسائر التي تنشأ من عدم تحصيل أرصدة المدينين أو أوراق القبض ولمقابلة الخصم المسموح به ومردودات المبيعات ومسموحات المبيعات نظير تلف جزء من البضاعة وعدم مطابقتها للمواصفات إذا لم تكن المنشأة كونت مخصصات لمقابلة كل حالة على حدة .

وعند المقارنة بين المدينين المصنفين كأصول متداولة في المنشآت المختلفة على مستوى الصناعة أو المنافسين من الضروري ملاحظة نوع المدينين فالمدينون في منشآت تباع بالتقسيط لأجل تزيد عن العام لا تقارن بمنشأة أخرى تباع بالتقسيط بمدد تقل عن العام ، فالقيمة الحالية

لبند المدينين في المنشآت الأولى تقل عن القيمة الحالية لبند المدينين في المنشآت الثانية نظراً لطول الوقت اللازم لتحصيل الأقساط في المنشآت الأولى ، ومن الأنسب أن يكون لدى المنشأة الاقتصادية نظام للرقابة على المبيعات الآجلة أو بالتقسيط لتحديد نوع العميل الذي يسمح له بالبيع الآجل أو بالتقسيط .

وتزداد مخاطر المنشأة عندما تركز التعامل مع بعض العملاء المحدودين حيث إنها تعتمد اعتماداً رئيسياً عليهم ، وفي تلك الحالة تحتاج لرقابة أكبر لكي لا تقابل بعدم تحصيل مديونياتهم ، وعند المقارنة بين المنشآت المختلفة من الأنسب عدم مقارنة بند المدينين في منشأة تركز تعاملها مع عدد محدود من العملاء بمنشأة أخرى لا يوجد تركيز فيها لهذه المديونيات ، ومثل هذه المعلومات من الممكن ألا تتوفر للمحلل الخارجي كما هي متوفرة للمحلل الداخلي .

وتحديد قيمة بند المدينين التجاريين أو سيولته لتحديد قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل والحكم على كفاءة نشاط أجهزة التحصيل بالمنشأة يتم عن طريق تحديد متوسط فترة تحصيل المبيعات الآجلة ومعدل دوران بند المدينين (١) .

د- المخزون السلعي

يستخدم في الحكم على كفاءة القدرات المالية المتعلقة بهذا الأصل ، وعادةً ما يكون المخزون السلعي أهم أصل من الأصول المتداولة عند تحديد قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل ، حيث إنه من الممكن أن يمثل نصف قيمة الأصول المتداولة ، لذلك من الأنسب بذل جهد خاص عند تحليل هذا الأصل . ولتحديد أهمية هذا الأصل يحدد الوزن النسبي للمخزون بالمقارنة مع الأصول المتداولة وإجمالي الأصول ، وتحديد هذه الأهمية يمكننا من التعرف على الأموال التي خصصتها الإدارة للاستثمار في أصل يتميز ببطء حركته ودورانه مما يؤثر على سيولة المنشأة وقدرتها على سداد التزاماتها ، كما أن زيادة الاستثمار في هذا الأصل يمكن أن يؤثر على السيولة والربحية نتيجة تعرض هذا الأصل لمخاطر التلف والتقادم .

ويصنف المخزون السلعي إلى مواد خام وبضاعة نصف مصنوعة وبضاعة تامة الصنع والمنشآت التي تشتري البضائع التامة وتبيعها تصنف ضمن المنشآت التجارية ، و يُعدّ تقويم المخزون في المنشآت الصناعية أصعب منه في المنشآت التجارية ويستلزم وجود نظامٍ للتكاليف لتحديد تكلفة المخزون السلعي .

والمخزون السلعي حساس للتغيرات في نشاط المنشأة ومن الأنسب على الإدارة الاحتفاظ بمخزون متوازن مع نشاط المنشأة لأن زيادة المخزون يؤدي إلى زيادة التكاليف وانخفاض المخزون من الممكن أن يسبب مشاكل تسويقية ويعطل الإنتاج والمبيعات ، وتقابلنا مشكلتان

١ - رقم . جورج ؛ (الفرصة الضائعة في الإصلاح المالي في لبنان) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١٩٥ وما يليها) .

رئيسيتان عند تحديد قدرة الأصول المتداولة على سداد التزامات المنشأة قصيرة الأجل وهي مشكلة التقويم والسيولة إلا أنهما بالنسبة للمخزون فهما أكثر تعقيداً من الأصول المتداولة الأخرى ، وأساس التقويم هو التكلفة ويلزم لتحديد تلك التكلفة في المنشآت الصناعية وجود نظام لمحاسبة التكاليف الفعلية على الأقل وذلك لتحديد البضائع التامة وغير التامة ، وعند تقويم المخزون تقارن التكاليف بسعر السوق ويُشكّل بالفرق مخصص أو ما يسمى مؤونة هبوط أسعار بضاعة في حال كان سعر السوق أقل من سعر التكلفة (١) .

هـ _ الأصول المتداولة الأخرى

تشمل الأصول المتداولة الأخرى المدفوعات المقدمة والأصول الثابتة المعروضة للبيع وغير ذلك ، و المدفوعات المقدمة عبارة عن التكاليف غير المستفزة من مدفوعات تمت فعلاً ومن المتوقع أن تستهلك خلال العام ، وعادة ما تمثل المدفوعات المقدمة جزءاً غير جوهري من الأصول المتداولة ، ولذلك فإن تأثيرها غير جوهري على قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل . ونظراً لأن المدفوعات المقدمة تم دفعها فعلاً ولا تؤدي إلى تدفق نقدي داخل المنشأة في المستقبل ، لذلك فهي تختلف اختلافاً كبيراً عن الأصول المتداولة الأخرى، فهي لا تستخدم في سداد التزامات المنشأة في المستقبل ولكنها تقلل من النقدية المطلوبة ، وهي لا تثير مشاكل عند تقويمها أو تحديد سيولتها .

والأصول الأخرى مثل الممتلكات الثابتة المعروضة للبيع يمكن أن تمثل نسبة كبيرة من الأصول المتداولة في سنة ما ، وغير متكررة ، لذلك تشوه سيولة المنشأة عند المقارنة بين الفترات أو المنشآت المختلفة ، وهذه الأصول من المنتظر تحصيلها خلال عام وتستخدم النقدية المتحصلة منها في سداد التزامات المنشأة قصيرة الأجل .

ويتم ترتيب هذه الأصول بقائمة المركز المالي حسب سهولة تحويلها إلى نقدية أو صعوبتها ، وتوجد بعض الأصول الأخرى التي تدخل ضمن الأصول المتداولة في حالات معينة مثل الأصول الثابتة التي تنوي المنشأة بيعها خلال العام .

و يُعدُّ بند المدينين والمخزون السلعي أهم بندين من بنود الأصول المتداولة حيث إنهما يؤثران تأثيراً كبيراً على سيولة وربحية المنشأة ، أما النقدية فتؤثر فقط على سيولة المنشأة دون ربحيتها ، والأوراق المالية القابلة للتسويق سهلة التحول للنقدية وفي الوقت نفسه تحصل المنشأة منها على عائد .

^١ - عباس ، علي ؛ ((الإدارة المالية في منظمات الأعمال)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٣٢٠ وما بعدها) .

ودورة التشغيل المشار إليها عبارة عن الفترة الواقعة بين تاريخ تخزين البضاعة وتاريخ تحصيل قيمة تلك البضاعة نقداً ، وتختلف هذه الفترة حسب نوع النشاط الذي تمارسه المنشأة الاقتصادية ، فهي قصيرة الأجل بالنسبة لمطعم وكبيرة بالنسبة لمنشأة تنتج الآلات والسيارات حيث تشتري المواد الخام وتخزنها وتتحوّل إلى منتجات نصف مصنوعة ومنتجات تامة الصنع تباع وتحصل قيمتها ، وأيضاً من الممكن أن تزيد فترة التشغيل عن العام الواحد كما هو الحال في شركات الإسكان والمقاولات (١) .

٣ -- المقارنة بين الأصول والخصوم المتداولة

إن مقارنة الأصول المتداولة بالخصوم المتداولة يعطي مؤشراً معيناً على قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل ، وتتضمن الخصوم المتداولة ما يلي :

الخصوم المتداولة

الخصوم المتداولة هي الالتزامات المطلوب سدادها خلال عام من الموارد الموجودة بالمنشأة والمصنفة كأصول متداولة ، وعلى ذلك فتعريف الخصوم المتداولة مرتبط بتعريف الأصول المتداولة ، والخصوم المتداولة تشمل الدائنين وأوراق الدفع والأجور والضرائب المستحقة والإيرادات المحصلة مقدماً ، والجزء المستحق من الخصوم الثابتة خلال العام .

وتقابل إدارة المنشأة مشكلتين رئيسيتين عند تحليل الأصول المتداولة هي تقويم الأصول المتداولة وتحديد سيولتها ، أما بالنسبة للخصوم المتداولة فتقابلها مشكلة التقويم فقط عند تحليل الخصوم المتداولة ، كما أن مشكلة التقويم أيضاً غير جوهرية ويمكن تجاهلها نظراً لأن الخصوم المتداولة تمثل القيمة المطلوب سدادها في المستقبل ، وعليه فإن الفرق بين القيمة الحالية للخصوم المتداولة وقت التحليل والقيمة التي ستدفع في المستقبل غير جوهري ، لذلك يتم تقويم الخصوم المتداولة بقيمتها الاسمية.

والخصوم المتداولة يمكن أن تشمل بعض المخصصات والتي تمثل الخسائر والمصروفات التي وقعت فعلاً ولم تحدد تحديداً قاطعاً مثل مخصص الديون المشكوك فيها ومخصص الضرائب ، وإن كان مخصص الديون المشكوك فيها لا يمثل التزامات واجب على المنشأة سدادها إلا أنه يقلل من بند المدينين الذي يستخدم لسداد التزامات المنشأة قصيرة الأجل ، فإذا لم يدخل هذا

١ - ، Gibsen , Charles H ; "Financial Statement Analysis ; Using Financial Accounting information " , Londo ; South-Western publishing Co. Fifth Edition , 1992,pp.206 – 232.

المخصص ضمن الخصوم المتداولة فسيخفض به بند المدينين ويؤخذ الصافي عند تحديد الأصول المتداولة ، ومخصصات الضرائب هي ضرائب مستحقة إلا أنها لم تحدد تحديداً نهائياً لتصبح ضرائب مستحقة وعلى ذلك فمخصصات الضرائب التزامات على المنشأة ستقوم بسدادها في المستقبل وإن كانت مبالغها غير محددة تحديداً دقيقاً .

وإن كانت الأصول المتداولة تستخدم لسداد الخصوم المتداولة إلا أن الأخيرة يمكن أن تكون مصدر تمويل للأصول المتداولة مثل الموردين الذين يقومون بتمويل احتياجات المنشأة من المواد والمخزون السلعي ، والبنوك التي تعطي المنشأة القروض قصيرة الأجل والتي تمكن المنشأة من سداد التزاماتها قصيرة الأجل وتمكنها من تمويل الأصول المتداولة وذلك كما لو قامت منشأة بشراء المخزون من تلك القروض أو توسعت في زيادة الائتمان لعملائها باستخدام تلك القروض ، ويمكن حصر الخصوم المتداولة الرئيسية التي تستخدم لتمويل الأصول المتداولة في الائتمان المصرفي والائتمان التجاري (١) .

ومن الأنسب ألا يتم اللجوء إلى الائتمان المصرفي والتجاري إلا في حدود ضيقة ، حيث تلجأ إليه المنشأة الاقتصادية عندما تصل إلى الفشل المالي والعجز عن سداد التزاماتها وإلا أدى ذلك إلى زيادة في الفشل المالي والعجز عن سداد التزاماتها ، لأنها في هذه الحالة ستكون مضطرة لقبول الزيادة في سعر الشراء الذي يقرره المورد في حالة عدم الدفع النقدي والزيادة في سعر الفائدة وتكاليف الحصول على قروض قصيرة الأجل .

ولقياس الوزن النسبي للخصوم المتداولة لإجمالي الخصوم ورأس المال لتحديد درجة اعتماد المنشأة على هذا المصدر في تمويل أصولها ، ويكون التوسع في استخدام مصادر التمويل قصير الأجل لدى بعض المنشآت هو استخدام مصدر تمويل رخيص لزيادة الربحية وقد تبين اعتماد المنشآت الخاسرة على الائتمان المصرفي اعتماداً رئيسياً لتمويل احتياجاتها وعدم اعتماد المنشآت الربحية على هذا المصدر التمويلي اعتماداً كبيراً ، وذلك لعدم ثقة الموردين في متانة المركز المالي للمنشآت الخاسرة وعجز السيولة فيها ومنح البنوك القروض للمنشآت القطاع العام اعتماداً على مساندة الحكومة لها رغم خسارتها على خلاف القاعدة العامة التي ترى إحجام البنوك عن إقراض المنشآت الخاسرة ، كما تبين اعتماد المنشآت الربحية على الائتمان التجاري لزيادة ثقة الموردين في المراكز المالية لتلك المنشآت (٢) .

١ - حسون ، توفيق ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٩٥) .

٢ - غنام ، بشرى بدير المرسي ؛ ((دور النماذج العلمية في التنبؤ بالمشاكل المالية مع التطبيق على القطاع الصناعي)) رسالة دكتوراه غير منشورة ؛ كلية التجارة ؛ جامعة الأزهر ؛ فرع البنات ؛ ١٩٩٢ م ؛ (ص ١١٧) .

يتضح من خلال ما تقدم أن عدم قدرة المنشأة على تسديد مديونيتها والتزاماتها يُعدُّ من المشاكل التي تواجه المنشأة الاقتصادية وتم تسمية هذه الحالة بالخطر المالي ، الذي يتمثل بعدم قدرة المنشأة الاقتصادية على تسديد التزاماتها تجاه الآخرين وهذا الخطر يزداد بازدياد الأعباء المالية المترتبة على المنشأة الاقتصادية أو بانخفاض في أرباحها (١) .

وبالتالي يمكن النظر إلى الخطر المالي على أنه ضعف السيولة النقدية الذي يؤدي إلى عدم قدرة المنشأة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها تجاه الآخرين ، وكلما ازدادت نسبة القروض إلى رأس المال الخاص ازدادت درجة الخطر المالي ، والسبب في ذلك أنه مع زيادة القروض تزداد الأعباء المالية المترتبة على المنشأة الاقتصادية تجاه الآخرين ، لأن هذه المنشأة ستكون ملزمة بتسديد الفوائد السنوية وجزء من مبلغ القرض الأساسي ، وإذا لم تحقق المنشأة أرباحاً تغطي التزاماتها فإن سيولتها تنخفض وسينتج عنها زيادة الخطر المالي ، سيما أنها توجد علاقة ارتباط وثيقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة الاقتصادية والأعباء المالية ، فبقدر ما يرتفع معدل العائد على الأموال المستثمرة بقدر ما تزداد إمكانية المنشأة الاقتصادية على حجز قسم كبير من أرباحها وزيادة رأسمالها الخاص وهذا يؤدي على المدى البعيد إلى تقليل نسبة القروض إلى رأس المال الخاص ، وبالمحصلة كلما ازدادت أرباح المنشأة الاقتصادية زادت كمية الإنتاج وبالتالي زيادة في رأس المال الخاص وزيادة قدرة المنشأة الاقتصادية على الإقراض والاستفادة من الوفرة الضريبي وهذا ما يسمى بالرافعة المالية (٢) .

ومن المعروف أن الرافعة المالية توصف بأنها كلما ازدادت نسبة القروض إلى رأس المال أدى ذلك إلى زيادة الوفرة الضريبي أي زيادة ربحية المنشأة الاقتصادية ، وهذا ينتج عن أن قيمة فوائد القروض تنخفض الأرباح ومن ثم فإنها تنخفض المطرح الضريبي وبالمحصلة تخفيض مبلغ الضريبة ، وإن زيادة الأرباح الجارية يؤدي إلى زيادة حجم الأرباح المحتجزة وزيادة رأس المال الخاص ، وهذا بدوره سيزيد من قدرة المنشأة الاقتصادية على الإقراض والاستفادة بشكل أكبر من الوفرة الضريبي .

مع الإشارة إلى أن تأثير الرافعة المالية لا يمكن أن يستمر طوال فترة حياة المنشأة الاقتصادية إلا ضمن شروط محددة والسبب أنه بزيادة نسبة القروض تزداد الأعباء المالية وبالتالي تقل سيولة المنشأة ويتفاقم الخطر المالي ، وبالنتيجة ستضعف قدرة المنشأة في الحصول على قروض جديدة وذلك بسبب :

١ - حسون ، توفيق ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٩٠) .

٢ - حسون ، توفيق ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٩١) .

أ- ضعف ثقة الممولين بها .

ب- ارتفاع معدل الفائدة للقروض الجديدة نتيجة ارتفاع درجة الخطر المالي .

وإن ضعف قدرة المنشأة في الحصول على قروض جديدة يقلل من قدرتها على تحقيق استثمارات جديدة ذات ربحية عالية (١) .

وفي هذا السياق اعتبر إلتمان أن مؤشر قدرة وفاء المنشأة لكافة ديونها من المؤشرات الهامة التي يمكن أن تحدد إمكانية بقائها وإن أهم نسبة من نسب التحليل المالي لقياس مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل هي نسبة السيولة .

حيث إن نسبة السيولة هي ناتج قسمة قيمة الموجودات المتداولة على قيمة المطالب المتداولة ، وبالشكل العام فإنه كلما كانت هذه النسبة مرتفعة فإن ذلك مؤشر إيجابي على ملاءة المنشأة ، وإن سيولة المنشأة تكون جيدة إذا كانت هذه النسبة $1/2$ أي عندما تكون الموجودات المتداولة تساوي ضعف المطالب المتداولة ، مع الإشارة إلى أن هذه النسبة تتسم بالعمومية ؛ لأنها لا تأخذ بالحسبان درجة سيولة كل عنصر من عناصر الموجودات المتداولة ، لذلك فإن تركيبة الموجودات المتداولة تؤدي دوراً هاماً في زيادة أو تخفيض درجة السيولة ، حيث إن المنشأة التي تشكل النقدية وأوراق القبض نسبة كبيرة من مجموع موجوداتها المتداولة تكون درجة سيولتها أكبر من منشأة يشكل المخزون نسبة عالية من موجوداتها المتداولة (٢) .

يرى الباحث أن عدم قدرة المنشأة الاقتصادية على سداد التزاماتها المستحقة في آجالها المحددة من النتائج الهامة للتشابكات المالية ، حيث تنعكس هذه المشكلة على واقع عمل المنشأة الاقتصادية والمساس بسمعتها المالية نتيجة وصولها إلى مرحلة الخطر المالي ، وهذا كله يقتضي من إدارة المنشأة الاقتصادية أن تستخدم أساليب وأدوات مبنية على أسس علمية لتجنب وتجاوز الأزمات المالية والاختناقات النقدية نتيجة ضعف السيولة النقدية ، ولعله من الأنسب لها انتهاج سياسة مبنية على أسس علمية وإدارية تعتمد أساليب وأدوات التخطيط المالي وإدارة النقدية .

٤ -- التخطيط للسيولة والربحية :

يقتضي التخطيط للسيولة والربحية أن يتم إحداث توافق بين المخاطر والعوائد ، حيث إن المخاطر تتمثل في هذا المجال بمخاطر عدم توافر السيولة وما ينتج عنه من عدم القدرة على

١ - حسون ، توفيق ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٩٢) .

٢ - J.M Samuels & F.M. wilkes ((management of company finance)) fourth edition van nostrand rein hold ; (UK) co . LTD 1989 p 409

تسديد الالتزامات ، وما يترتب على ذلك من سوء السمعة التجارية ورفض المقرضين منح الائتمان للمنشأة وتدخلهم في شؤونها الداخلية ، وفي بعض الحالات تصل الأمور إلى أن ينهون حياتها بمصادرة أصولها المرهونة لصالحهم وبيعها لاسترداد حقوقهم ، ولهذا كله من الأنسب التخطيط للسيولة لمواجهة مخاطر عدم الوفاء بالمستحقات ، حيث إن التخطيط للسيولة لا يقل أهمية عن التخطيط للربحية ، فالأرباح تحقق للمنشأة سيولة نقدية تستطيع من خلالها تسديد مستحقاتها وتوزيع عوائد على حملة الأسهم وما ينتج عنه من زيادة القيمة السوقية لأسهم المنشأة ، ولكن التوفيق بين السيولة والربحية ليس بالأمر اليسير لأنهما هدفان متعارضان إلى حد ما ، فكلما زادت السيولة كلما قلت الربحية حيث تبلغ ربحية أشد الأصول سيولة (النقدية في الصندوق) الصفر (١) .

ومن المعلوم أن مصطلح الربحية يشير إلى قدرة المنشأة على خلق موارد مضافة نتيجة القيام بعملياتها الإنتاجية ، وتتمثل في القدرة على إنتاج سلع وخدمات وبيعها بسعر يزيد على تكلفة الموارد المستخدمة في تلك الأنشطة ، وبالتالي فإن الربحية تعكس المقدرة الكسبية للمنشأة ومقدرتها على خلق التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية (٢) .

وهنا يمكن توضيح العلاقة بين السيولة والربحية على النحو التالي :

في المنشآت الربحية تكون الإيرادات أكبر من التكاليف وبالتالي إن تدفقاتها النقدية الداخلة تزيد عن تدفقاتها النقدية الخارجة - مع أن بعض المنشآت الربحية يمكن أن تواجه عجزاً في النقدية - وذلك إن كان نموها سريعاً أو أنها تباع جزءاً هاماً من مبيعاتها بالآجل ، فهي يمكن أن تضطر إلى أن تقوم بالدفع للمتعاملين من عمال وموردين وغيرهما قبل أن تتدفق إليها حصيلة مبيعاتها الجديدة أو بسبب عدم تسديد الزبائن لديونهم في الوقت المحدد ، ولهذا السبب فإن المنشآت التي تتميز بدرجة عالية من النمو عادةً ما تطلب قروضاً كبيرة من المصارف أو من مصادر تمويل أخرى ، أما المنشآت غير الناجحة فإن تدفقاتها النقدية الخارجة عادةً ما تزيد عن تدفقاتها الداخلة وذلك بسبب ارتفاع تكاليف التشغيل لديها عن سعر البيع ، ويترتب على ذلك انخفاض حجم النقدية المتاحة لديها مما يبطئ من عملية سداد المستحقات والديون ، وبالتالي تلجأ إلى الاقتراض بكثافة وهذا بدوره يزيد من حجم الالتزامات (خصوم المنشأة) ، وبصورة مشابهة فإن خطة توسع طموحة وبصورة مبالغٍ فيها تؤدي عادةً إلى زيادة حجم المخزون

١ - رمضان ، زياد ؛ ((الإدارة المالية في الشركات المساهمة)) ؛ دار صفاء للطباعة والتوزيع والنشر ؛ ١٩٩٨ م عمان - الأردن ؛ (ص ٨٣) .

٢ - العمار ، رضوان وليد ؛ ((أساسيات في الإدارة المالية)) ؛ دار المسرة للطباعة والنشر ؛ ١٩٩٠ م ؛ عمان - الأردن (ص ٢٩) .

والأصول الثابتة بصورة غير طبيعية ، في حين أن سياسة متساهلة للغاية في تحصيل المستحقات تؤدي إلى زيادة في حساب العملاء (الذمم) وما ينتج عنه من ظهور الديون المعدومة وانخفاض أرباح المنشأة ، وبالتالي فإن أي منشأة يحدث فيها عجز في النقدية ولا تستطيع أن تقوم بتسديد الالتزامات لا يمكنها الاستمرار في التشغيل ويكون مآلها إلى الإفلاس وعليه فإن التنبؤ بالتدفق النقدي بشكل دقيق هو عنصر أساسي وهام في الإدارة المالية (١) .

يرى الباحث أن التخطيط للربحية هو من عناصر التخطيط الأساسية في المنشأة الاقتصادية سيما أن الهدف منه هو تحقيق هدف رئيسي وأساسي من أهداف المنشأة الاقتصادية وهو تعظيم الربح

أ- هدف تعظيم الربح :

إن هدف تعظيم الربح من الأهداف الاستراتيجية للمنشأة الاقتصادية ويمكن اعتبار هذا الهدف محوراً لأهداف الإدارة المالية ، وبالتالي لجملة قراراتها المتعلقة منها بقرارات الاستثمار أو بقرارات التمويل ... وغيرها ، وسبب أهمية هذا الهدف هو أن الربح يمثل السبب الرئيسي لاستمرارية أية منشأة هادفة لتحقيق الربح ، بالإضافة إلى كونه مصدراً من مصادر التمويل الداخلية أو ما يسمى بالتمويل الذاتي ، ومن ثم فإنه من الملائم عدم فهم هذا الهدف بصيغته الرقمية كمقدار يظهر في قائمة نتيجة الأعمال ، بل يمكن أن يظهر من خلال تعظيم ربحية السهم الواحد أو من خلال تعظيم ربحية رأس المال الخاص (٢) .

تم في بداية هذا المبحث الإشارة بشكل عام إلى المخاطر التي تواجه المنشأة الاقتصادية بنتيجة عدم قدرتها على القيام بتسديد الالتزامات والمستحقات المطلوبة منها ومن هذه المخاطر التهديد بالإفلاس ، وذلك لأنه يقاس مدى نجاح أو فشل المنشأة الاقتصادية بمدى تحقيق أهدافها ومدى قدرتها على سداد التزاماتها قصيرة وطويلة الأجل و يُعدُّ الهدفان السابقان شرطاً أساسياً لوجود واستمرارية المنشأة في نشاطها دون دعم أو معونة من الآخرين ، فإذا لم تحقق المنشأة الأهداف التي أُسِّست من أجلها أو لم تستطع سداد التزاماتها فسوف تفشل أو يتوقف نشاطها ، فإذا حققت المنشأة الأرباح ولم تكن لديها السيولة الكافية لتوزيع قدر مناسب على المساهمين أو

١ - الحناوي ، محمد صالح ؛ ((الإدارة المالية والتمويل)) ؛ الدار الجامعة للطباعة والنشر ؛ الإسكندرية - مصر ٢٠٠٠ م (ص ٥١-٥٢) .

٢ - حمزة ، الشمخي - الجزراوي ، إبراهيم ؛ ((الإدارة المالية الحديثة (منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات))) ؛ دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩٨ م ؛ عمان - الأردن ؛ (ص ٢٤) .

سداد التزامات الدائنين فسوف تكون في مركز لا تحسد عليه وأهداف المنشأة تتمثل في تحقيق الأرباح وتوزيع قدر مناسب منها على المساهمين بالإضافة إلى أهداف اجتماعية أخرى مثل توظيف عمالة والتخفيف من البطالة ، وإنتاج منتج معين يلبي رغبات المستهلكين ، وتوفير القطع الأجنبي ، وزيادة الصادرات ، والعمل على تقليل الواردات ، وزيادة الدخل القومي ، ودفع أجور مناسبة للعمال وسعر مناسب للموردين... وغير ذلك (١) .

ب- الموازنة بين السيولة والربحية :

إن تحقيق السيولة الملائمة والربح الملائم هدفان متعارضان فتسعى الإدارة للحصول على الربح عن طريق توظيف الأموال واستثمارها وفي هذه الحالة من الأنسب أن تراعي عدم المغامرة في الاستثمار بحيث يتم إضعاف السيولة علماً بأن النقد الجاهز هو أشد الأصول سيولة ولكنه عقيم أي أنه لا يحقق أي ربح من دون تشغيله ، وإن تحقيق الربح هو مصلحة كبيرة للمنشأة بزيادة حجم عملياتها في الإنتاج وغيرها ، ويكون دافع الربح مغرياً لزيادة الاستثمار في الأصول وعلى الإدارة أن تكون حذرة في ذلك لأنه يمكن أن يزيد من حجم الالتزامات على المنشأة ، ولذلك من الأنسب توجيه الاستثمارات وتوظيف الأموال دون المساس بسمعة المنشأة وعدم التجميد غير الضروري لهذه الأموال هو الحل المناسب لذلك (٢) .

٥ -- تحديد قدرة المنشأة على سداد التزاماتها طويلة الأجل :

من أهم الأسباب التي أدت إلى نشوء التشابكات المالية هي الخسائر المتلاحقة في نتائج أعمال المنشآت الاقتصادية إضافة إلى الشركات المخسرة (التسعير الإداري - الدعم التمويني) وبالتالي النتيجة واحدة وهي خسائر في نتائج الأعمال تؤدي إلى أن تصبح التدفقات النقدية

١ - الغندور ، فاروق عبد الحليم ؛ ((الجوانب المحاسبية والمالية لقانون قطاع الأعمال العام (دراسة نظرية وميدانية))) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١٧٠) .

٢ - كراجة ، عبد الحليم ، ربابعة علي ، السكران ، ياسر ، مطر ، موسى ، يوسف ، توفيق عبد الرحيم ؛ ((الإدارة المالية)) دار صفاء للنشر والتوزيع ؛ عمان - الأردن ؛ ٢٠٠٦ م ؛ (ص ٣٥) .

- كنجو ، كنجو عبود ؛ فهد. إبراهيم وهبي ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع ؛ عمان - الأردن الطبعة الأولى ؛ ١٩٩٧ م ؛ (ص ١٢٢ - ١٢٣) .

- كراجة ، عبد الحليم ؛ الأخرس ، عاطف ؛ شقير ، فاتن ؛ ((الإدارة المالية بين النظرية والتطبيق)) ؛ دار الأمل للنشر وأريد - الأردن ؛ ١٩٩٨ م ؛ (ص ٢٦) .

الداخلية أقل من التدفقات النقدية الخارجة وما ينتج عنه من عجز نقدي وتآكل رأس المال تدريجياً

ولتحديد قدرة المنشأة على سداد التزاماتها طويلة الأجل ينظر إلى أرباح المنشأة أو إلى أصولها وخصومها ، أي يتم دراسة وتحليل قائمة الأرباح والخسائر أو دراسة قائمة المركز المالي للمنشأة ، وعادةً ما توجد علاقة بين الأرباح المحققة والظاهرة في قوائم الأرباح والخسائر وقدرة المنشأة على سداد التزاماتها طويلة الأجل ، ومع أن الأرباح المحققة قد لا تمثل نقدية متاحة للتدقيق النقدي الخارجي إلا أنها في نهاية الأمر ستتحوّل إلى نقدية ، لذلك تُعدّ ربحية المنشأة عنصراً هاماً عند تحديد قدرة المنشأة على سداد التزاماتها طويلة الأجل ، وذلك بعكس الحال عند تحديد قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل فالعلاقة في تلك الحالة تكون بين الأصول والخصوم المتداولة ، حيث تستخدم الأصول المتداولة والنقدية المتجمعة منها لسداد الخصوم المتداولة ، ولا تُعدّ ربحية المنشأة عنصراً هاماً في تلك الحالة حيث تظهر القوائم المالية أرباحاً عالية ، وتعاني المنشأة مشاكل في سداد التزاماتها قصيرة الأجل لعدم وجود النقدية الكافية أو الأصول المتداولة التي يمكن أن تتحوّل إلى نقدية تمهيداً لسداد التزاماتها ، وفي الوقت نفسه تظهر القوائم المالية خسائر ومع ذلك يكون لدى المنشأة القدرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل بالاستعانة بالأصول المتداولة.

وكما تؤثر الأرباح على قدرة المنشأة على سداد التزاماتها طويلة الأجل فإن هيكل الأموال في المنشأة يؤثر على ذلك أيضاً ، فكلما زادت الديون طويلة الأجل عن حقوق أصحاب المشروع كلما دل ذلك على نقل مخاطر المنشأة للدائنين وبالتالي ازدياد مخاطر المنشأة في سداد فوائد الديون لأنها لا تحقق أرباحاً كافية للوفاء بالتزامات الفوائد (١) .

يرى الباحث أنه من الضروري معالجة مشكلة خسائر المنشأة الاقتصادية نظراً لتأثيرها السلبي على نتائج الأعمال وعلى الوضع العام من خلال التأثير والتأثير المتبادل بين المنشآت الاقتصادية وما ينتج عنها من نقص السيولة النقدية ، ولذلك من الأنسب تخصيص الدعم الكافي لتغطية العجوزات (الفرق بين التكلفة والتسعير الإداري) ، وإيجاد الحلول لمعالجة وضع المنشآت الاقتصادية التي تحقق خسائر متتالية بنتائج أعمالها إما بإيجاد حلول إدارية إذا كان السبب يعود إلى سوء الإدارة أو بدمج المنشآت الاقتصادية المتكاملة فيما بينها أو تغيير النشاط لبعض المنشآت الاقتصادية ومن ثم إيجاد الحل الملائم لوضع كل منشأة اقتصادية على حدة .

^١ - كنجو ، كنجو عبود ؛ وزميله ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٢١) .

يرى الباحث أن عدم قدرة المنشأة الاقتصادية على تسديد الالتزامات والمستحقات المطلوبة منها في الوقت المحدد من المشكلات الهامة التي تعرضها للخطر المالي الناتج عن ضعف السيولة النقدية ، ما يؤدي إلى تزايد الأعباء المالية عليها ، وأمام هذه المشكلة من الأنسب للمنشأة الاقتصادية القيام بالتخطيط للنقدية وبرمجة عملية التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لتجنب الوقوع في الأزمات المالية وما ينتج عن ذلك من مخاطر تؤدي إلى فقدان الأطراف المهمة بنتائج أعمال المنشأة الاقتصادية الثقة بالوضع المالي لها وما ينتج عن هذا الوضع من إفلاس وتصفية المنشأة .

يرى الباحث أن الخطر المالي الناتج عن عدم قدرة المنشأة على تسديد الالتزامات المستحقة في آجالها المحددة يهدد مستقبل وحياة المنشأة الاقتصادية ويعرضها إلى الإفلاس وتصفية أعمالها , سيما أن انتشار التشابكات المالية بين المنشآت الاقتصادية يؤدي إلى الوقوع بهذا الخطر، ولذلك فإنه من المُلح رسم سياسة واضحة لمعالجة التشابكات المالية عن طريق معالجة أسبابها المتمثلة بإنهاء الدعم التمويني وإيصاله لمستحقيه فقط ، وحصر المستفيدين منه بالمستحقين له فقط بما يؤدي إلى تقليل العجز التمويني ، وأيضاً من الضروري عدم تعدد الدعم (دعم إنتاج - دعم استهلاك - دعم تصدير) وإنما من المناسب التركيز على دعم الإنتاج واستخدام الأساليب العلمية الحديثة التي تؤدي إلى الإنتاج المكثف وتخفيض التكاليف , إضافة إلى ضرورة رصد الاعتمادات اللازمة لتسديد العجز التموينية , إضافة إلى ضرورة التزام الجهات العامة في سياق تعاملها مع بعضها بعضاً بالتعامل ضمن نظام العقود الذي يحدد الالتزامات والحقوق والواجبات , إضافة إلى إجراء المطابقات المحاسبية في أوقاتها المحددة ومعالجة الأمور العالقة بين المنشآت الاقتصادية المتعاملة , وهذا كله سيساهم في مساعدة المنشأة الاقتصادية على سداد الالتزامات والمستحقات المطلوبة منها في أوقاتها المحددة .

ثانياً : مشكلة عدم القدرة على القيام بعمليات تجديد واستبدال الموجودات الثابتة

تقوم المنشأة الاقتصادية بعمليات الاستثمار لأموالها ، وتوظيف الأموال المتاحة في أنشطة تحقق لها المزيد من الإيرادات والأرباح بالإضافة إلى تحقيق أهداف أخرى تطمح إلى تحقيقها ،

وإن عملية الاستثمار هذه تنضوي على الدخول في استثمارات جديدة أو تجديد واستبدال الموجودات الثابتة لديها بغرض استبدال الموجودات الثابتة القديمة التي انتهى عمرها الإنتاجي أو إضافة موجودات ثابتة جديدة بقصد زيادة الطاقة الإنتاجية وتلبية طلبات المستهلكين المتزايدة أو استبدال موجودات بموجودات أخرى تحقق مزايا التوفير للطاقة والتخفيض من الهدر وتقليل عيوب المنتج ، ونلاحظ في كل الحالات السابقة وغيرها أن المنشأة الاقتصادية تقوم بعملية تجديد واستبدال الموجودات الثابتة لديها وهذه العملية بحاجة إلى توافر الأموال اللازمة لذلك دون الوقوع في مشاكل ضعف السيولة النقدية .

وفي هذا الصدد تم تناول عملية استبدال وتجديد الموجودات الثابتة بما يتضمنه من توضيح المقصود برأس المال باعتباره من العناصر الأساسية للقيام بعملية التجديد والاستبدال ، وتوضيح محتوى عملية التمويل وأهمية هذه الوظيفة في المنشأة الاقتصادية ، بالإضافة إلى مصادر التمويل ، ومن ثم توضيح المقصود بالاستثمار وأنواع الاستثمارات .

١ - - رأس المال وأهميته في عملية تجديد واستبدال الموجودات الثابتة :

إن نقطة البداية ومركز الدائرة في تكوين المنشأة الاقتصادية هو رأس المال الذي يُعدُّ الأساس في تأسيسها ، يمكن توضيح المقصود منه وبيان محتواه على أنه مجموعة من المبالغ الموضوعة تحت تصرف المنشأة الاقتصادية بشكل دائم من قبل المالكين أو المساهمين أو أية جهات أخرى ، وذلك بشكل مساهمات نقدية أو عينية حين تأسيس المنشأة الاقتصادية وعند زيادة رأس مالها (١) .

ومن المعلوم أنه يقصد برأس المال هو حق الملكية ويتمثل بالمبالغ المدفوعة أو المتوقع دفعها من المساهمين سواء عند بدء حياة المنشأة الاقتصادية أو في أثنائها ، وعندما يستثمر رأس المال في نشاط المنشأة الاقتصادية فإنه يُزاد بالربح أو يُنَقَص بالخسارة ، ولذلك يتحمل رأس المال نتائج مخاطرة النشاط ، ولذلك فإن حقوق الملكية يضاف إليها مع رأس المال جميع الأرباح المرحلة والاحتياطات بأنواعها ، وينتج عن الحصول على رأس المال اقتناء الأصول الثابتة والمتداولة فالأولى تقدم خدمة للمنشأة الاقتصادية أما الثانية فتباع بقصد تحقيق ربح وكذلك لشراء أصول متداولة أخرى ، وبعد أن يكون رأس المال مجرد رأس مال نقدي يدفع في بداية تأسيس المنشأة الاقتصادية يصبح بعد ذلك

أ- رأس المال المستثمر في المنشأة الاقتصادية

١ - فلوح ، صافي ؛ ((المحاسبة الإدارية ودراسة الميزانيات)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٦٧) .

ب- رأس المال العامل في المنشأة الاقتصادية (١) .

ومن الواضح أهمية رأس المال في حياة المنشأة الاقتصادية وأنه غير ثابت وبالتالي خلال حياة المنشأة الاقتصادية من الممكن أن يزيد أو ينقص حيث هناك مجموعة من العوامل والأسباب تؤدي إلى كل حالة من الحالتين المشار إليهما ويمكن استعراض هذه العوامل على النحو التالي :

العوامل التي تخفض من حجم رأس المال العامل :

أ- زيادة الاستثمارات دون زيادة رأس المال الدائم

ب- تسديد القروض

ج- ظهور خسائر في نهاية الدورة المالية

د- دفع عائدات على الأسهم (٢) .

حالات زيادة رأس المال :

تلجأ المنشأة الاقتصادية إلى زيادة رأس المال في حالتين رئيسيتين :

الحالة الأولى :

إما أن تكون المنشأة الاقتصادية في وضع عجز دائم في رأس المال العامل أي حينما تكون موجوداتها الثابتة أكبر من الأموال الدائمة ويترتب على مثل هذه الحالة نقص كبير في هذه السيولة نظراً لأن جزءاً من الموجودات الثابتة يكون ممولاً بديون قصيرة الأجل . وإن استمرار هذا الوضع يُعَرِّضُ المنشأة لدفع مبالغ طائلة لقاء فوائد الديون المترتبة عليها من جهة والديون التي لا تستطيع الوفاء بها من جهة أخرى .

الحالة الثانية :

عندما ترغب المنشأة الاقتصادية في زيادة فعاليتها وتوسيع نشاطاتها بشكلٍ يحقق لها المزيد من الربح والقدرة على الوقوف في وجه المنافسة (٣) .

١ - فضالة ، أبو الفتوح علي ؛ ((استراتيجية القوائم المالية)) ؛ دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ؛ القاهرة - مصر ؛ ١٩٩٦م (ص ١١٤) .

٢ - حسون ، توفيق ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١٧٢) .

٣ - فلوح ، صافي ؛ ((المحاسبة الإدارية ودراسة الميزانيات)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٦٩) .

٢ -- الوظيفة التمويلية وأهميتها في استبدال وتجديد الموجودات الثابتة :

من المعلوم أن المنشأة الاقتصادية تحتاج في سياق قيامها بعملية التجديد والاستبدال والاستثمار إلى انتهاج سياسة تمويلية لتلبية هذه المتطلبات ، ويمكن توضيح السياسة التمويلية على أنها عبارة عن مجموعة من الأساليب والوسائل التي تتبعها إدارة المنشأة الاقتصادية للحصول على الأموال اللازمة لتغطية احتياجاتها المالية ، وإن الخطة المالية طويلة الأجل التي ترسمها المنشأة الاقتصادية إنما تترجم إلى حد بعيد سياستها المالية خلال مدة الخطة (١) .

وبالتالي البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال من مصادر مختلفة ومناسبة وتقييم تلك الطرائق للوصول إلى المزيج الأفضل بينها بشكل يتناسب مع كمية ونوعية الاحتياجات المالية للمنشأة الاقتصادية وبما يؤدي من جراء ذلك إلى تحقيق درجة عالية من الكفاءة في استخدام الأموال (٢) .

أ- أهمية وظيفة التمويل :

تأتي أهمية وظيفة التمويل من الحاجة إلى الأموال ، فتزداد أهمية وظيفة التمويل بزيادة الحاجة إلى الأموال والعكس صحيح ، ويرجع التمويل في أصله سواء كان عاماً أم خاصاً إلى الحاجة الاقتصادية للسلع والخدمات ، وبزيادة الحاجة إلى السلع والخدمات والحاجة إلى المبادلة تزداد أهمية التمويل ، وتنقص أهمية التمويل أيضاً في مجتمع لا يتسم بالمادة بل يتم إشباع الحاجات الاقتصادية بواسطة الإنتاج المباشر وبالاعتماد على استغلال العمل للموارد الاقتصادية ، وتظهر أهمية التمويل من خلال أهمية وضرورة توافر رأس المال اللازم للعمليات والأنشطة الإنتاجية والتسويقية ... الخ ، سواء كانت هذه العمليات تتسم بطابع مرحلي أم موسمي أم كانت تتسم بطابع استراتيجي طويل الأمد تتعلق بوجود المنشأة الاقتصادية في ساحة المنافسة أو الصراع من أجل البقاء (٣) .

ب- أنواع الممارسات التمويلية :

يمكن تصنيف الممارسات التمويلية وفقاً للمجموعتين التاليتين :

١ - حسون ، توفيق ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١١٣) .

٢ - الزعبي ؛ هيثم محمد ؛ ((الإدارة والتحليل المالي)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٧٧) .

٣ - كنجو ، عبود كنجو وزميله ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٥٧) .

المجموعة الأولى :

تشمل الممارسات التي تقود إلى توفير الاحتياجات المالية اللازمة للمنشأة الاقتصادية .
المجموعة الثانية :

تشمل الممارسات التي تهتم بحسن استخدام هذه الأموال وتحقيق فعالية مرتفعة (١) .

(a) وسائل وأساليب التمويل :

تتألف وسائل التمويل بشكل عام مما يلي :

- ❖ القروض قصيرة الأجل : وهذه القروض لها موعد استحقاق أقل من عام سواء كانت موجهة للمؤسسات والوحدات الاقتصادية العامة أو الخاصة
- ❖ القروض التجارية : وهي القروض التي يتم منحها لأغراض تجارية
- ❖ القروض طويلة الأجل : وهي القروض التي لها موعد استحقاق يفوق العام (٢) .

(b) مصادر الأموال في المنشأة الاقتصادية واستخداماتها :

- تحصل المنشأة الاقتصادية على الأموال من خلال واحد أو أكثر من المصادر التالية :
- ❖ زيادة رأس المال عن طريق إدخال أموال جديدة .
 - ❖ الاقتراض سواء كانت هذه القروض طويلة الأجل أم متوسطة أم قصيرة الأجل .
 - ❖ حصيلة المبيعات .
 - ❖ بيع أحد الأصول الثابتة في المنشأة الاقتصادية .
 - وتستخدم المنشأة الاقتصادية الأموال في جوانب الإنفاق التالية :
 - ❖ تسديد تكاليف الإنتاج (مواد أولية - رواتب وأجور العمال - مصاريف صناعية... الخ)
 - ❖ مصروفات البيع والتوزيع والمصروفات الإدارية
 - ❖ شراء أصول ثابتة جديدة

١ - كنجو ، كنجو عبود وزميله ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٥٨) .

٢ - قادة ، أقاسم ؛ قدي ، عبد المجيد ؛ ((الوجيز في المحاسبة الوطنية)) ؛ دار أطلس للطباعة والنشر ؛ الجزائر ؛ ١٩٩٤م (ص ١١٩) .

- ❖ سداد فوائد القروض
- ❖ الوفاء بالالتزامات والمستحقات
- ❖ تسديد الضرائب على الأرباح
- ❖ توزيع الأرباح (') .

ج- أساليب التمويل :

تنقسم أساليب التمويل في المنشأة الاقتصادية إلى :

- التمويل الذاتي
- التمويل الخارجي

أولاً -- التمويل الذاتي :

إن التمويل الذاتي عبارة عن مجموعة مصادر التمويل الداخلية التي خلقتها المنشأة الاقتصادية بنفسها ، وأعيد توظيفها فيها بقصد زيادة طاقتها الإنتاجية (٢) .

ومن ثم يتم التمويل الذاتي بتحويل الأرباح المحتجزة أو مخصصات الاستهلاك أو الاحتياطات والمؤونات التي زال السبب الذي شكلت من أجله إلى رأس المال (٣) .

وينظر إلى التمويل الذاتي في جانب المطالب في الميزانية على أنه يتألف من العناصر التالية :

- الاحتياطات بأنواعها
- المخصصات والمؤونات
- الفائض المرحل

ثانياً .. التمويل الخارجي :

تتمثل أساليب التمويل الخارجي في طرح أسهم للاكتتاب والقروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل كما تتمثل في الدائنية للآخرين سواء كانوا موردين أم أوراق دفع أم أرصدة دائنة أخرى وغير ذلك .

^١ - محمد ، نظير رياض ؛ ((الإدارة المالية والعولمة)) ؛ المكتبة العصرية - مصر - ٢٠٠١ ؛ (ص ١٩٤ وما بعدها) .

^٢ - حسون ، توفيق ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١٤٠) .

^٣ - السامرائي ، عدنان هاشم ؛ ((الإدارة المالية ، المدخل الكمي)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٦٦ - ٨٠) .

وسيتم فيما يلي تناول كل نوع من أنواع التمويل الخارجي على الشكل التالي :

❖ التمويل قصير الأجل :

يمكن النظر إلى التمويل قصير الأجل أن مدته أقل من سنة مالية ، ويعد التمويل قصير الأجل من الوسائل المالية الهامة لتمويل عمليات الاستثمار الذي يتم خلال فترة زمنية تسمى بدورة الاستثمار ، ويتم تغطية احتياجات المنشأة الاقتصادية قصيرة الأجل عن طريق الائتمان التجاري والائتمان المصرفي ، وهذا ما يتمثل في الميزانية بالمطالب المتداولة التي تقوم بتمويل القسم الأكبر من الموجودات المتداولة ، والمقصود بالائتمان هو عملية البيع على الحساب ، حيث يقوم الائتمان على مبدأ الثقة في المنشأة الاقتصادية التي تحصل عليه والذي يقاس بمدى قوة مركزها المالي وقدرتها على السداد وسمعتها في تعاملها مع الآخرين ، وإن التمويل قصير الأجل يسد من التدفقات النقدية لعناصر الموجودات التي قام بتمويلها (') .

ويتم التمويل قصير الأجل من خلال المصادر التالية :

أ- الائتمان المصرفي : ويتمثل في القروض المصرفية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها سنة واحدة وتكون على شكل تسهيلات الحساب الجاري المدين والقروض الموسمية

ب- الائتمان التجاري : ويتمثل بالتسهيلات التي يمنحها المورد للمنشأة وتنشأ بقيام المنشأة بالشراء الآجل

ج- الأوراق التجارية : وهي عبارة عن أوراق دين تصدرها المنشأة الاقتصادية بهدف الاقتراض وتكون مدة استحقاقها أقل من سنة في العادة .

❖ التمويل طويل ومتوسطة الأجل :

ويتم هذا التمويل من خلال المصادر التالية :

أ- أموال الملكية

● أسهم عادية :

^١ - فضالة ، أبو الفتوح علي ؛ ((استراتيجية القوائم المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١١٥) .

- موسى ، عمار ؛ مصطفى ، علي ؛ ((الإدارة المالية للشركات)) ؛ دار الرضا للنشر ؛ دمشق - سوريا - ٢٠٠٥ م (ص ٢٧٩-٣٤٨) .

- محمد ، نظير رياض ؛ ((الإدارة المالية والعلومة)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١٩٤ وما بعدها) .

- حسون ، توفيق ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٧٢ وما بعدها) .

تُعَدُّ الأسهم العادية بمثابة صك ملكية يعطي لحامله الحقوق العادية والتي من أهمها المشاركة في الأرباح وحضور اجتماعات الجمعية العمومية وحق التصويت عند اتخاذ القرارات ، و تُعَدُّ طريقة زيادة رأس المال المكتتب به عن طريق طرح الأسهم العادية للاكتتاب من أهم مصادر التمويل طويلة الأجل في الشركات المساهمة وتلجأ المنشأة إلى إصدار الأسهم العادية في مرحلة التأسيس كما أنها قد تلجأ في مراحل أخرى لزيادة رأس المال المكتتب به ولمواجهة احتياجاتها المالية .

● أسهم ممتازة

ما يميز الأسهم الممتازة عن الأسهم العادية هو تمتعها بالأولوية في الحصول على الأرباح المقرر توزيعها ، وأيضاً تتمتع بحق الأولوية في نتيجة تصفية موجودات المنشأة ، ولهذا عادةً ما تحرم من حق التصويت في الجمعية العمومية ، وتلجأ المنشأة الاقتصادية إلى إصدار الأسهم الممتازة لتلبية احتياجاتها المالية بالإضافة إلى الأسباب التالية :

- أ- عندما لا تستطيع الحصول على قروض بسبب زيادة نسبة مديونيتها أو بسبب ارتفاع معدل الفائدة .
- ب- في حال ازدياد الأعباء المالية على المنشأة الاقتصادية فإن إصدار الأسهم الممتازة يفضل على التمويل بواسطة القروض .
- ج- تلجأ المنشأة الاقتصادية إلى إصدار الأسهم الممتازة في الحالات التي لا تستطيع فيها إصدار السندات .
- د- إن حملة الأسهم الممتازة لا يحق لهم المشاركة في الإدارة وهذا الأمر تفضله بعض المنشآت أي الاستفادة من أموال الآخرين دون الخوف من تدخلهم في إدارتها (١) .

● الأرباح المحتجزة : يتم تحويل الأرباح المحتجزة من سنوات سابقة إلى رأس المال ويتم زيادته بها .

ب- الاقتراض

● الإسناد

^١ فضالة ، أبو الفتوح علي ؛ ((استراتيجية القوائم المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١٢٠) .
- محمد ، نظير رياض ؛ ((الإدارة المالية والعولمة)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٥٠١ وما بعدها) .

إن التمويل عن طريق السندات هو شكل من أشكال القروض طويلة الأجل ، وللسند قيمة محددة تمثل جزءاً من قيمة القرض وتسمى بالقيمة الاسمية للسند ، ويحدد في كل إصدار معدل الفائدة السنوي الواجب دفعها إلى حامل السند كما يتضمن صك إصدار السندات تاريخ استحقاقها ، ويتم شراء السندات من قبل المستثمرين الماليين والمؤسسات المالية وصغار المدخرين ، وتلجأ المنشأة الاقتصادية إلى إصدار السندات للاستفادة من الرافعة المالية ، وكذلك في حال وجود مشاكل وصعوبات مالية تواجه المنشأة وتمنعها من الحصول على الأموال اللازمة عن طريق إصدار الأسهم .

- القروض طويلة أو متوسطة الأجل : يتم الاقتراض من المصارف العامة أو الخاصة بقصد تمويل الخطة الاستثمارية قروضاً طويلة أو متوسطة الأجل حسب الحاجة ووفق معدل الفائدة الجاري .
- ج- الاستئجار : أي الانتفاع بأصل معين لمدة معينة مقابل دفع مبالغ محددة بتواريخ محددة للمؤجر (١) .

٣ - التوسع في المنشأة الاقتصادية وعلاقته بالتمويل بشقيه الذاتي والخارجي :

إن زيادة حجم الأموال والمعبر عنه بالتوسع في موجودات المنشأة الاقتصادية يستدعي تمويلاً مستمراً ، سواء كان تمويلاً ذاتياً أم تمويلاً خارجياً ، وهنا من الأفضل الموائمة بين الحصول على قروض طويلة الأجل أو قروض قصيرة الأجل ودفع فوائد عنها والتوسع في المنشأة الاقتصادية والحصول على أرباح تفوق هذه الفوائد ، أو أن تتوسع المنشأة الاقتصادية بهدوء معتمدة على مصادر التمويل الذاتية مع الأخذ بالحسبان فترات الإنتاج والتخزين والبيع والتحصيل وغيرها (٢) .

فيما تقدم تم توضيح سياسة التمويل وأهميتها والنتائج التي تتحقق بقيام إدارة المنشأة الاقتصادية بانتهاجها ، ونجد أن أساليب التمويل تؤثر على السيولة النقدية في المنشأة الاقتصادية من خلال العلاقة التالية (العلاقة بين السيولة النقدية وأساليب التمويل) :

^١ - كراجه ، عبد الحليم ؛ وآخرون ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٥٦ وما بعدها) .
- محمد ، نظير رياض ؛ ((الإدارة المالية والعلومة)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٥٠٧) .
- الحريري . محمد خالد ؛ المهاني . محمد خالد - الخطيب . خالد شحادة ؛ ((اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي)) ؛ منشورات جامعة دمشق - سورية ؛ ٢٠٠٥-٢٠٠٦م ؛ (ص ٢٥٤) .

^٢ - فضالة ، أبو الفتوح علي ؛ ((إستراتيجية القوائم المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١١٧) .

هناك علاقة طردية بين الربحية والسيولة النقدية فكلما زادت الربحية كلما زادت السيولة النقدية وبالتالي زيادة الاستثمار وزيادة الأرباح من جديد ومن ثم زيادة السيولة النقدية (١) .

إذاً فإن السيولة هي جزء من الأموال وهي الأموال النقدية المتاحة داخل المنشأة الاقتصادية من التمويل الذاتي والتمويل الخارجي ، وفي حال الحصول على هذه السيولة من التمويل الذاتي فإن عائد الاستثمار يوزع على المساهمين وأصحاب الملكية ، أما في حال الحصول على هذه السيولة من التمويل الخارجي فإن جزءاً من عائد الاستثمار سيوزع على الدائنين كفوائد (٢) .

يتضح من خلال ما تقدم أنه للسيولة النقدية دوراً هاماً في تجديد واستبدال الموجودات الثابتة يتجلى من خلال النقاط التالية :

- أ- تحديد الفرق بين السيولة النقدية المقدرة وصافي السيولة الفعلية في نهاية فترة زمنية معينة .
- ب- تقدير الاحتياجات التمويلية اللازمة لتغطية احتياجات المنشأة الاقتصادية من التوسع المحدد والمتوقع .
- ج- تحديد الوقت اللازم والمناسب لإنشاء التوسعات والأموال المطلوبة خلاله .
- د- تحديد القدرة على تسديد الدفعات اللازمة للآخرين من التمويل الخارجي على أساس التوسع المنشود مع تحقيق فائض مستمر للمنشأة الاقتصادية (٣) .

٤ - - الاستثمار في المنشآت الاقتصادية :

من المعروف أن عملية التمويل واختيار البديل الأنسب بين البدائل المالية المتاحة يتم بغرض القيام بعملية التجديد والاستبدال وهذا ما يسمى بالاستثمار ، حيث تتمثل عملية الاستثمار بتخصيص الأموال والمصادر المالية لشراء سلع إنتاجية بغية إنتاج سلع أو خدمات أو لشراء مشروع صناعي أو استثمار مالي ، ويعبر عنه من الناحية المالية بالتخلي عن إيرادات مالية سائلة أملاً بالحصول على إيرادات أخرى في فترات زمنية متعاقبة وتحقيق تدفقات من السيولة النقدية على مدى فترات زمنية لاحقة (٤) .

١ - فضالة ، أبو الفتوح علي ؛ ((استراتيجية القوائم المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١٢٠) .

٢ - فضالة ، أبو الفتوح علي ؛ ((استراتيجية القوائم المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١٢١) .

٣ - فضالة ، أبو الفتوح علي ؛ ((استراتيجية القوائم المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١٢٢) .

٤ - درغام ، دريد ؛ ((أساسيات الإدارة المالية الحديثة)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٦) .

أ- أنواع الاستثمارات :

- يمكن تصنيف الاستثمارات الجديدة في أربع مجموعات وذلك حسب طبيعتها وأهدافها :
- استثمارات ذات أهداف توسعية : الغاية منها زيادة القدرة الإنتاجية للمنشأة الاقتصادية
 - استثمارات مرتبطة بنوعية السلع المنتجة : الهدف منها تحسين نوعية السلع المنتجة بما يتماشى مع التغيرات في أذواق المستهلك
 - استثمارات استبدالية : الهدف منها تخفيض تكلفة السلع المنتجة وذلك لأن الآلات القديمة تستهلك قدراً كبيراً من القطع التبديلية وهي بحاجة إلى برامج صيانة دورية ، مما يؤدي إلى رفع كلفة وحدة الإنتاج
 - استثمارات استراتيجية : غالباً ما ينعكس أثر هذا النوع من الاستثمارات على مجمل الاستثمارات في المنشأة الاقتصادية مما يؤدي إلى تعظيم ربحية المنشأة الاقتصادية (١)
- .(

ب- تصنيف المشاريع الاستثمارية:

- يمكن تصنيف المشاريع الاستثمارية حسب الآتي :
- الاستبدال : يتم استبدال الموجودات الثابتة القديمة بأخرى جديدة بهدف البقاء في السوق أو لخفض تكاليف إنتاج الآلات القديمة أو لتحسين جودة المنتج .
 - توسيع خطوط الإنتاج : بإضافة خطوط إنتاج جديدة لمواجهة الزيادة في الطلب المتوقع من المستهلك على منتجات المنشأة الاقتصادية .
 - الاستثمار في التوسع التكنولوجي : أي شراء آلات متقدمة تكنولوجياً لإنتاج سلع جديدة .
 - مشاريع السلامة والبيئة : غالباً ما يطلق عليها بالاستثمارات الإلزامية وهي النفقات اللازمة للصرف على القوانين والنظم الحكومية مثل اتفاقيات العمالة والتأمين والضمان الاجتماعي ... وغيرها .
 - مشاريع أخرى : وتشمل المباني ، المكاتب ، مواقف السيارات ... الخ (٢) .

- موسى ، عمار ؛ وزميله ؛ ((الإدارة المالية للشركات)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١٢٤)

^١ - حسون ، توفيق ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٨) .

^٢ - عباس ، علي ؛ ((الإدارة المالية في منظمات الأعمال)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٦٢) .

يتضح من خلال ما تقدم حيوية وأهمية عملية استبدال وتجديد الموجودات الثابتة لما تحققه من مزايا وإيجابيات للمنشآت الاقتصادية تتمثل بشكل عام بالوفر في التكاليف وإنتاج منتجات خالية من العيوب وذات نوعية ومواصفات جيدة تلبي رغبات المستهلكين وقادرة على المنافسة في السوق ، ولهذه العملية متطلبات أساسية لتحقيقها وأهم هذه المتطلبات توافر التمويل الكافي للقيام بها دون الوقوع في مشاكل ضعف السيولة النقدية والوصول إلى مرحلة الخطر المالي ، وعليه فإن التشابكات المالية تؤثر تأثيراً سلبياً مباشراً على عملية تجديد واستبدال الموجودات الثابتة ؛ لأنه ينتج عن التشابكات المالية عدم القدرة على تسديد الالتزامات المستحقة وضعف السيولة النقدية وبالنتيجة عدم القدرة على القيام بعملية التجديد والاستبدال .

ثالثاً : مشكلة ضعف السيولة النقدية

فيما تقدم من هذا المبحث تم عرض المشاكل التي تنتج عن التشابكات المالية وأهمها مشكلة عدم القدرة على تسديد الالتزامات والمستحقات المطلوبة وعدم القدرة على القيام بعملية التجديد والاستبدال ، ومن خلال هذا البند سيتم التعرف إلى مشكلة أخرى وهي مشكلة ضعف السيولة النقدية والتي تُعدّ بنفس الوقت سبباً للوقوع في التشابكات المالية ، حيث إن ضعف السيولة النقدية لدى المنشأة الاقتصادية والذي نشأ بتضافر مجموعة من العوامل سيجعلها غير قادرة على تسديد الالتزامات المستحقة ، مما يزيد في التشابكات المالية .

١ -- السيولة النقدية :

يمكن بيان وضع السيولة النقدية في المنشأة الاقتصادية من خلال ما يلي :

- أ- مدى مقدرة المنشأة الاقتصادية على تحويل موجوداتها إلى نقدية
 - ب- مدى مقدرة المنشأة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل مما لديها من النقدية أو الأصول الأخرى التي يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبياً .
 - ج- مدى توافر أموال سائلة كافية لدى المنشأة لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها .
 - د- مدى جاهزية الموجودات لتغطية الالتزامات التي تحصل بشكل يومي أو في وقتٍ قصير بشكلٍ مباشر أو قابلية تحويل هذه الموجودات إلى نقدية من أجل تجنب مشاكل الدفع بشكلٍ مبكر .
 - هـ- مدى مقدرة المنشأة الاقتصادية على توفير الأموال عند الحاجة لها بكلفة معقولة أو تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة معقولة دون خسارة أو تدبير تلك الأموال من مصادر التمويل الخارجية وذلك كله بهدف مواجهة الالتزامات المالية المطلوبة من المنشأة عند استحقاقها دون تأخير (١) .
- ومن المعروف أن السيولة النقدية تتمثل بعناصر الموجودات المتداولة التي تُعد أسرع تحولاً إلى نقدية من الموجودات الثابتة ، ويمكن تحديد درجة السيولة النقدية من خلال عاملين :
- العامل الأول : يتعلق بمقدرة المنشأة على تغيير نشاطاتها عندما ينخفض الطلب على السلع المنتجة أو تحت تأثير التطور التقني وما يحدث من تغيرات جذرية في القدرة الإنتاجية للآلات المستخدمة .
- العامل الثاني : يحدد مقدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها اليومية بتوفير جاهزية نقدية كافية لمواجهة الاستحقاقات اللاحقة .

من خلال ما تقدم يتضح أن للسيولة النقدية بعدين رئيسيين هما :

البعد الأول : معرفة الوقت اللازم لتحويل أحد عناصر الموجودات إلى نقدية .

١ - محمد ، نظير رياض ؛ ((الإدارة المالية والعولمة)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١٣٩) .

- ZENTER C. DAS liquiditats problem inder industriellen unternehmung Berlin West 1982 p 45 .

البعد الثاني : المعرفة الأكيدة لمعدل النقدية أي معرفة سعر تحويل أحد عناصر الموجودات إلى نقدية (١) .

وللسيولة النقدية مفهومان رئيسيان أيضاً هما : (المفهوم الكمي ومفهوم التدفق) ، ويمكن توضيح المقصود بكل منها وفقاً لما يلي:

أ- المفهوم الكمي : وهو يعتمد على كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد وهذا المفهوم ضيق لاعتماده على هذه الموجودات في تقييم السيولة ولعدم استطاعة المنشأة الحصول على أموال أخرى كالاقتراض أو زيادة رأس المال والأرباح .

ب- مفهوم التدفق : وهو ينظر إلى السيولة على أنها كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد بالإضافة إلى ما يمكن الحصول عليه من الأموال من المصادر الأخرى (٢) .

وبالإطار العام فإن إدارة المنشأة الاقتصادية تسعى إلى تحقيق الهدف الرئيسي لقيامها وهو زيادة القيمة السوقية لها ، ومن أجل تحقيق الأرباح من الأنسب لها توجيه النقدية المتاحة إلى أفضل الاستخدامات والاستثمارات ولكن زيادة القيمة السوقية للمنشأة تستلزم بالضرورة الموازنة المناسبة بين هذين الهدفين أي المحافظة على السيولة وتحقيق الربحية ، حيث إن السيولة تعبر عن قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها المالية سواء كانت قصيرة الأجل أم طويلة الأجل عند استحقاقها من خلال التدفق النقدي عن طريق المبيعات وتحصيل الذمم ومن المصادر الخارجية (٣) .

و تتعلق السيولة النقدية بتوفير الأموال اللازمة للمنشأة من أجل تمكينها من مواجهة التزاماتها المختلفة ، ولتحقيق هذا الهدف من الملائم مراعاة الربحية التي تتطلب إنفاق الأموال لشراء الأصول وإنتاج أصناف جديدة والدخول في الأسواق ، وعليه فإن الإدارة مطالبة بتحقيق الموازنة ما بين التدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات النقدية الخارجة بطريقة تمنع وجود أية أرصدة نقدية

١ - حسون ، توفيق ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١٦٦) .

٢ - كراجة ، عبد الحليم ؛ وآخرون ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٥) .

٣ - الزعبي ، هيثم محمد ؛ ((الإدارة والتحليل المالي)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٣٥) .

عاطلة ولا تعود على المنشأة بأية إيرادات ، وفي الوقت نفسه عليها مراعاة عدم تعرض المنشأة للعسر المالي أي عدم قدرتها على تسديد التزاماتها والقيام بواجباتها التشغيلية (١) .

٢ -- أهمية السيولة النقدية :

إن للسيولة النقدية أهمية خاصة بالنسبة للمنشأة الاقتصادية فهي تهتم بالسيولة بغرض مقابلة التزاماتها الجارية (الالتزامات قصيرة الأجل) عند حلول مواعيد الاستحقاق لأن التوقف عن تسديد هذه الالتزامات يؤدي إلى الإضرار بالمساهمين ، حيث سيقرب على ذلك التأثير على الأوضاع الحالية والمستقبلية للمنشأة ، كما أن لنقص السيولة تأثيراً على ثروة المساهمين ، وعليه فإن قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها يتوقف على سيولة الأصول المتداولة والتدفق النقدي المتولد من العملية الإنتاجية (٢) .

و تحتاج المنشأة الاقتصادية إلى سيولة دائمة بقصد تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات وهي :

- أ- تعزيز الثقة بالمنشأة من قبل عملائها وجمهورها ومن قبل المقرضين .
- ب- عدم الحاجة إلى الحصول على قروض لتوفير السيولة ودفع تكاليف لتأمينها .
- ج- الاستفادة من الخصم النقدي إذا توافرت السيولة لسداد الالتزامات مع الموردين .
- د- الوفاء بمتطلبات التشغيل والإنتاج مع الاستفادة من الخصم النقدي إذا توافرت السيولة للشراء نقداً .
- هـ- مواجهة الانحرافات غير المتوقعة في التدفقات النقدية ومواجهة الأزمات عند وقوعها .
- و- الاستفادة من تقلبات الأسعار واغتنام الفرص عند انخفاض الأسعار عن طريق الشراء الفوري .
- ز- الاحتفاظ بحرية الشراء حسب مصلحة المنشأة دون الالتزام بمصدر واحد .
- ح- القدرة على تطوير الإنتاج وتحسين النوعية والنهوض بالمستوى الفني وإمكانية النمو والتوسع (٣) .

١ - أرشيد ، عبد المعطي ؛ خريوش ؛ حسني علي ؛ ((أساسيات الإدارة المالية)) ؛ مؤسسة رامنا للتوزيع والنشر ؛ الأردن الطبعة الأولى ؛ ١٩٩٥ م ؛ (ص ٣١) .

- كراجه ، عبد الحليم ؛ وآخرون ؛ ((الإدارة المالية بين النظرية والتطبيق)) ، مرجع سابق ؛ (ص ٦٢) .

٢ - العمار ، رضوان وليد ؛ ((أساسيات في الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٧١) .

- HAYWOOD, C.(2001) . ((gains from losses)) , the magazine for CIMA APRIL , PP:10-12

٣ - الزعبي ، هيثم محمد ؛ ((الإدارة والتحليل المالي)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٣٧) .

- كراجه ، عبد الحليم ؛ وآخرون ؛ ((الإدارة المالية بين النظرية والتطبيق)) ، مرجع سابق ؛ (ص ٦٢) .

يتضح مما تقدم أعلاه أن المنشأة الاقتصادية تهتم بالسيولة بغرض أداء الالتزامات قصيرة الأجل عند حلول أجل استحقاقها ، لأن التوقف عن أداء هذه الالتزامات يؤدي إلى الإضرار بالمساهمين وأصحاب المنشأة والمهتمين بالوضع المالي لها ، حيث يترتب على ذلك التأثير في الأوضاع الحالية والمستقبلية للمنشأة (١) .

٣ -- أنواع السيولة النقدية وحالاتها ومصادرها :

هناك نوعان أساسيان من أنواع السيولة النقدية ، الأول مرتبط بأصل من الأصول الثابتة والمتداولة والثاني مرتبط بالمنشأة الاقتصادية بشكل عام ويمكن توضيح المقصود بكل منهما على الشكل التالي :

أ- سيولة الأصل :

وهي السيولة التي يمكن الحصول عليها من تحويل الأصل إلى نقدية دون خسارة ضمن العمل الطبيعي خلال فترة محددة من الزمن حيث إن مفهوم الأصل يشمل الأصول الثابتة (مباني ، أراضي ، آلات سيارات ، إلخ) والأصول المتداولة (مخزون سلعي ، ذمم أوراق قبض) .

ب- سيولة المنشأة :

وهي الأموال السائلة الموجودة بصورة نقدية في المنشأة مثل النقدية في الصندوق والنقدية في البنك والأوراق المالية والأسهم في الشركات الأخرى (٢) .

ويمكن ملاحظة مجموعة من الحالات التي تكون فيها السيولة النقدية في المنشأة الاقتصادية على الشكل التالي :

(a) السيولة الزائدة :

- كراجه ، عبد الحليم ؛ وآخرون ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٣) .

- السامرائي ، عدنان هاشم ؛ ((الإدارة المالية (المدخل الكمي))) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٨)

١ - حنفي ، عبد الغفار ؛ ((الإدارة المالية المعاصرة)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٨٦) .

٢ - الزعبي . هيثم محمد ، ((الإدارة والتحليل المالي)) ، مرجع سابق ، (ص ٣٦) .

في هذه الحالة تؤثر السيولة بشكل سلبي على القدرة الإنتاجية لنشاط المنشأة ، وفي هذه الحالة لا يتم التركيز على المؤشرات الإنتاجية الأخرى بقدر ما يتم التركيز على توافر السيولة لأن الخطر يكون كبيراً عندما لا تستطيع المنشأة تسديد التزاماتها .

(b) السيولة المثلى :

في هذه الحالة تكون الأصول المتاحة مطابقة للمتطلبات في الوقت المناسب ، ويشكل تخطيط السيولة في هذه الحالة الهدف من تحليل السيولة النقدية ونجد أنها ليست نتاجاً للعشوائية وإنما للتخطيط المالي والنقدي .

(c) السيولة الدنيا :

وفي هذه الحالة تكون الأصول المتاحة لمنشأة ما واقعة تحت المقدّر المخطط الذي يغطي الالتزامات المستحقة ، وهذه الحالة تشبه العسر المالي المؤقت .

(d) السيولة الخطرة :

في هذه الحالة لا تستطيع الأصول المتاحة في المنشأة تسديد الالتزامات المستحقة في أمد أطول من الأمد المؤقت (١) .

ويمكن للمنشأة الاقتصادية الحصول على السيولة النقدية من خلال مجموعة من الطرق والوسائل تسمى مصادر السيولة وهي على الشكل التالي :

- بيع المخزون والسلع والخدمات نقداً
- تحويل الموجودات إلى نقد من خلال بيعها أو تأجيرها
- تحويل الموجودات المتداولة إلى نقد من خلال الدورة التجارية للمنشأة
- الحصول على السيولة من مصادر التمويل الخارجية كالاقتراض
- زيادة رأس المال عن طريق المساهمين أو الاحتفاظ بجزء من الأرباح (٢) .

٤ -- العسر المالي :

^١ - كنجو ، كنجو عبود ؛ وزميله ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١١٦) .

^٢ - الزعبي ، هيثم محمد ؛ ((الإدارة والتحليل المالي)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٣٦) .
- كرامة ، عبد الحليم ؛ وآخرون ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٤) .

يتمثل العسر المالي بعدم قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها المستحقة في مواعيدها المحددة . (١)

أ- أنواع العسر المالي (ضعف السيولة) :

يعبر العسر المالي عن حالة عدم توافر السيولة أو النقد الجاهز الذي يمكن المنشأة من الوفاء بالتزاماتها مع الآخرين ويقسم العسر المالي إلى القسمين التاليين :

a) العسر المالي الفني :

ويحدث عندما تكون أصول المنشأة المتداولة أكبر من التزاماتها المتداولة وهذا يعني أنها تستطيع بوقتٍ قصير أن تبيع بعض أصولها المتداولة للوفاء بالتزاماتها .

b) العسر المالي الحقيقي :

ويحدث عندما تكون أصول المنشأة المتداولة أقل من التزاماتها المتداولة وفي هذه الحالة تحتاج إلى بيع بعض أصولها الثابتة ، ومن الممكن ألا تستطيع بوقتٍ قصير الوفاء بالتزاماتها ، مما يدفع الملاك وأصحاب الالتزامات إلى المطالبة بحقوقهم وذلك إما بالإشراف على إدارة المنشأة أو تصفيتها (٢) .

ب- أسباب العسر المالي :

هناك مجموعة من الأسباب تؤدي إلى الوقوع في حالة العسر المالي وهي :

- الاحتفاظ بالموجودات الثابتة أكثر من الموجودات المتداولة مما يجعل من الصعب تحويلها إلى نقدية بسهولة .
- نقص أو انخفاض في المخزون السلعي .
- الخسارة المتتالية لأعمال المنشأة الاقتصادية .
- عدم قيام بعض العملاء بالتسديد في الأوقات المحددة وكذلك عدم قيام بعض العملاء بتسديد ما هو مستحق عليه إطلاقاً .
- عندما تكون الالتزامات أو المطلوبات أكبر من الموجودات المتداولة أو السائلة (٣) .

١ - أرشيد ، عبد المعطي ؛ وزميله ؛ ((أساسيات الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٤٤) .

٢ - الزعبي ، هيثم محمد ؛ ((الإدارة والتحليل المالي)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٣٧) .

- رمضان ، زياد ؛ ((الإدارة المالية في الشركات المساهمة)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٨٦ - ٨٧) .

- الشمخي ، حمزة ؛ وزميله ؛ ((الإدارة المالية الحديثة) منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات) ؛ مرجع سابق (ص ٨٢) .

٣ - الزعبي ، هيثم محمد ؛ ((الإدارة والتحليل المالي)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٣٨) .

ج- سلبيات الوقوع في العسر المالي :

ينتج عن الوقوع في حالة العسر المالي مجموعة من النتائج على الشكل التالي :

- زعزعة استقرار المنشأة وعدم الثقة بها من قبل عملائها وحملة الأسهم وجمهورها
- عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها .
- فقدان حرية الشراء أو الاستفادة من الحسم التجاري أو الحسم النقدي وما ينتج عن ذلك من عدم اغتنام الفرص المتاحة .
- اللجوء إلى القروض الخارجية وما ينتج عن هذه العملية من تكبد أعباء مالية بالنسبة لهم وتمثل عائداً بالنسبة للمقرضين .
- تصفية بعض الأصول الثابتة ما يؤدي إلى التصفية الكلية للمنشأة خشية الإفلاس (١) .

د- الإفلاس القانوني :

تم الإشارة فيما تقدم إلى أن العسر المالي المستمر يصل بالمنشأة الاقتصادية إلى حالة الإفلاس والتصفية ، ومن الملاحظ أن الإفلاس القانوني يحدث عندما يصعب على المنشأة الاقتصادية الحصول على الأموال النقدية اللازمة لأداء الديون ويختلف هذا الوضع عن حالة الإعسار المالي في الأجل القصير الذي ينتج عن عدم كفاية النقدية الموضوعة تحت تصرف المنشأة ، ويعني هذا أن مطالبات ومستحقات دائني المنشأة لا يمكن تغطيتها بالأصول السائلة أو التي يمكن تحويلها إلى نقدية (٢) .

هـ -- مشاكل السيولة النقدية :

أ- أسباب مشاكل السيولة :

- استثمار الأموال في موجودات يصعب تحويلها إلى نقد بسرعة .
- عدم تحديد الوقت المناسب لتدفق الأموال للمنشأة والوفاء بالتزامات المترتبة عليها .
- حصول خسارة بأعمال المنشأة الاقتصادية .

- مجلة سلسلة إدارة الأعمال التجارية ؛ ((إدارة الأمور المالية)) ؛ مكتبة لبنان للنشر - لبنان ؛ الطبعة الأولى ؛ ٢٠٠٤ م ؛ (ص ٣٣) .

١ - الزعبي ، هيثم محمد ؛ ((الإدارة والتحليل المالي)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٣٩) .

- كراجة ، عبد الحليم ؛ وآخرون ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٤) .

٢ - حنفي ، عبد الغفار ؛ ((الإدارة المالية المعاصرة)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٥٣٦) .

○ عدم التوازن بين نمو التزامات المنشأة وبين قدرتها على توفير النقد من العمليات الجارية (١) .

ب- معالجة مشاكل ضعف السيولة :

○ حل مشكلة السيولة عن طريق أساليب وطرق الدفع وهذه تعبر عن حركة النقود من أجل تسديد ودفع الالتزامات .

○ حل مشكلة السيولة عن طريق دوران النقدية والبضاعة ، فتخزين البضاعة بحجم أكبر من المطلوب يقلل من سيولة المنشأة حيث إن المخزون هو جزء من رأس المال المتداول .

○ حل مشكلة السيولة عن طريق الإجراءات الإدارية في النقدية كعدم تأخير مواعيد الدفع وعدم البيع الآجل (٢) .

ويتبين من خلال ما تقدم وجود مجموعة من المخاطر التي تتعرض لها المنشأة الاقتصادية فيما يتعلق بموضوع السيولة النقدية وأهم هذه المخاطر :

ج- مخاطر الائتمان :

إن عملية البيع الآجل تتضمن مخاطر تسمى مخاطر الائتمان ، والتي تتمثل بالمخاطر المترتبة على مواجهة متطلبات التسهيلات التي يحصل عليها المتعامل معه أي أنها تلك التي تنشأ عن عدم مقدرة الطرف المتعامل معه على الوفاء بالتزامات التعامل في الأوقات المحددة (٣) .

د- خطر الزبون :

يتمثل هذا الخطر في احتمال عدم تسديد الزبون لديونه مما يعني وضع المنشأة في موقف حرج (٤) .

هـ _ مخاطر السيولة :

^١ - كراجة ، عبد الحليم ؛ وآخرون ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٤) .

^٢ - كراجة ، عبد الحليم ؛ وآخرون ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٥) .

^٣ - يوسف ، حسن ، توفيق ، عبد الرحيم ؛ ((الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية)) ؛ دار صفاء للنشر والتوزيع عمان - الأردن ؛ الطبعة الأولى ؛ ٢٠٠٤ م ؛ (ص ٢١٥) .

^٤ - درغام ، دريد ؛ ((أساسيات الإدارة المالية الحديثة)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١٥٠) .

يتمثل هذا الخطر بعدم قدرة المتعامل على توفير الأموال اللازمة عند الحاجة إليها ويرجع ذلك لعدم التوافق بين التدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات النقدية الخارجة (١) .

حيث أوضحت معايير المحاسبة الدولية أن مخاطر السيولة تعني مواجهة المنشأة لصعوبة في تلبية الالتزامات المرتبطة بالالتزامات المالية التي تنشأ بسبب إمكانيتها (التي كثيراً ما تكون بعيدة الاحتمال) أن يُطلب من المنشأة أن تدفع التزاماتها أبكر مما هو متوقع (٢) .

٥ -- التخطيط المالي :

يهتم التخطيط المالي بدراسة احتياجات المنشأة من الأموال وتقدير الأرباح المنتظرة لهذه الأموال وكذلك دراسة مصادر التمويل المختلفة واختيار أفضلها ، و يُعدُّ التخطيط المالي من أهم وظائف الإدارة المالية في المنشأة الاقتصادية ويكون التخطيط طويلاً أو قصيراً أو متوسط الأجل (٣) .

أ- أهداف وميزات التخطيط المالي : يتم من خلال قيام إدارة المنشأة بالتحليل المالي تحقيق مجموعة من الأهداف هي :

- (a) عدم الاعتماد على التقديرات الشخصية في معالجة المشكلات المالية .
- (b) العمل على استثمار أموال المنشأة بأفضل الطرق التي تعطي أفضل ربح ممكن .
- (c) العمل على توفير السيولة النقدية الملائمة والكافية لسداد الالتزامات في الأوقات المناسبة حتى تضمن المنشأة الاستمرارية في العمل وحتى لا تلجأ للاقتراض لسداد ما عليها من التزامات .
- (d) تحديد مصادر التمويل وكمياتها .
- (e) القدرة على اختيار أفضل البدائل المعروضة عليها للحصول على التمويل المطلوب (٤) .

(f) تحديد حجم الأموال اللازمة لتنفيذ الخطط والبرامج التشغيلية المختلفة (١) .

١ - يوسف ، حسن ، وزميله ؛ ((الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢١٦) .

٢ - معايير المحاسبة الدولية (IFRS) ؛ المعيار رقم ٧ ((الأدوات المالية)) ؛ جمعية المحاسبين القانونيين ؛ عمان - الأردن ٢٠٠٧م (ص ٦٩٢) .

٣ - كراجة ، عبد الحليم ؛ وآخرون ؛ ((الإدارة المالية بين النظرية والتطبيق)) ، مرجع سابق ؛ (ص ٢٣) .

٤ - كراجة ، عبد الحليم ؛ وآخرون ؛ ((الإدارة المالية بين النظرية والتطبيق)) ، مرجع سابق ؛ (ص ١٧٠) .

ب- التخطيط النقدي وأهميته :

إن التخطيط النقدي عملية تهدف إلى تحقيق الاستخدام الأمثل لأموال المنشأة الاقتصادية ، والتخطيط النقدي ينضوي على دراسة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ووضع ترتيب زمني لمواعيد تدفقها ، وهو بذلك يُعد من مقومات نجاح السياسة المالية في المنشأة ، ومن خلال القيام بعملية التخطيط النقدي يمكن معرفة الأموال الفائضة وإيجاد السبل والوسائل الكفيلة لاستثمارها في استثمارات ذات ريعية عالية مدروسة مسبقاً ، وكذلك فإن تخطيط النقدية يساعد في تحديد احتياجات المنشأة الاقتصادية مسبقاً من النقدية في المواعيد المحددة ، وبالتالي فإن تخطيط النقدية يحقق الفوائد التالية :

- إن دراسة وتوقيت التدفقات النقدية يتيح للإدارة تنفيذ برامجها ضمن الحدود التي رسمتها مسبقاً .
- إن التحليل والدراسة التي تقوم بها إدارة المنشأة للعناصر التي تؤثر بحجم ومعدل التدفقات النقدية عند إعداد الموازنة النقدية تجعل قراراتها أكثر سداداً بناءً على هذا التحليل الكامل .
- إن القيام باستثمارات توسعية يتطلب في المراحل الأولى إنفاقاً نقدياً كبيراً بسبب المدفوعات الرأسمالية اللازمة ، وإن إعداد الموازنة النقدية يُمكن الإدارة من معرفة الفائض أو العجز النقدي مما يساعدها على توفير احتياجاتها بشروط مناسبة .
- إن إعداد الموازنة النقدية يتيح للإدارة تحديد احتياجاتها النقدية اللازمة فقط ، وبذلك تتجنب اقتراض أموال غير ضرورية ودفع فوائد عن مبالغ ليست بحاجة إليها .
- إن إعداد الموازنة النقدية يتيح للإدارة معرفة الفائض النقدي والعمل على استثماره وتوظيفه في استثمارات ذات ريعية تساعد على زيادة إجمالي رأس المال المستثمر .
- تُعد الموازنة النقدية وسيلة من وسائل الرقابة ، حيث تمكن الإدارة من معرفة الانحرافات ودراسة أسبابها وإيجاد الحلول والإجراءات المناسبة لتصحيحها وتلافي الوقوع بها في المستقبل (٢) .

وأيضاً تهدف الخطة المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :

- تحديد المبلغ اللازم لتمويل الاستثمارات المزمع تنفيذها في السنوات المقبلة
- تحديد مصادر الحصول على الأموال

١ - كراجة ، عبد الحليم ؛ وآخرون ؛ (الإدارة المالية بين النظرية والتطبيق) ، مرجع سابق ؛ (ص ١٧١) .

٢ - حسون ، توفيق ؛ (الإدارة المالية) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٢٣) .

- إجراء تقدير مسبق للتغيرات المالية قصيرة الأجل من أجل تحقيق التوازن المالي بين درجة السيولة النقدية ودرجة الخطر المالي (١) .

❖ أهمية التخطيط النقدي :

تهدف عملية التخطيط النقدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المالية للمنشأة الاقتصادية وذلك عن طريق معرفة الأموال الفائضة وتحديد وقت توافر هذا الفائض ، وبالتالي التخطيط للاستخدام الأمثل له وكذلك تحديد احتياجات المنشأة الاقتصادية للنقدية وأوقات هذه الحاجة ودراسة البدائل المطروحة لتغطية هذه الاحتياجات وبأقل تكلفة ممكنة ، حيث إن التخطيط النقدي يحقق الفوائد التالية :

- إن إعداد الموازنة النقدية يمكّن إدارة المنشأة الاقتصادية من تحديد احتياجاتها النقدية اللازمة فقط ، وبذلك تتجنب اقتراض أموال ليست بحاجة لها ودفع مبالغ لخدمة الدين .
- إن إعداد الموازنة النقدية يمكّن إدارة المنشأة الاقتصادية من تحديد الفائض النقدي وأوجه الاستخدام الأمثل لهذا الفائض وتوظيفه في استثمارات تحقق ريعية تساعد في زيادة رأس المال العامل .
- إن دراسة التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة عن طريق إعداد قائمة التدفقات النقدية يتيح لإدارة المنشأة الاقتصادية تنفيذ برامجها وخططها ضمن الجداول التي رسمتها لها مسبقاً .
- تعد الموازنة النقدية من وسائل الرقابة التي تستفيد منها إدارة المنشأة الاقتصادية في تحليل الانحرافات وبيان أسباب ومسببات هذه الانحرافات والاستفادة من هذه الدراسة في التخطيط النقدي المستقبلي وتلافي الأخطاء التي تم الوقوع بها سابقاً (٢) .

❖ أهمية إدارة النقدية :

إن التشابكات المالية باختلاف أسبابها والعوامل التي أدت إليها سواء نتيجة الدعم التمويني أم التسعير الإداري أم الخسائر المتلاحقة في نتائج أعمال المنشأة الاقتصادية وغيرها من العوامل ، أدى إلى نتائج كارثية بالنسبة للمنشأة الاقتصادية حيث إن المنشأة الاقتصادية وباعتبارها خلية من خلايا الاقتصاد الوطني أصبحت في حالة العجز أو عدم القدرة على تسديد الالتزامات

^١ - حسون ، توفيق ؛ (الإدارة المالية) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١١٤) .

^٢ - العمار ، رضوان وليد ؛ ((أساسيات في الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٩) .
- حسون ، توفيق ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٢٣) .

المستحقة بأوقاتها المحددة وعدم القدرة على الشراء النقدي ومن ثم عدم الاستفادة من الحسم النقدي ، بالإضافة إلى عدم القدرة على دفع رواتب العاملين والموظفين في أوقاتها المحددة ، سيما أن جزءاً كبيراً من قيمة مبيعاتها وديونها المستحقة على الآخرين من غير الممكن تحصيلها في أوقات محددة أو في الأجل القريب ، وبالتالي عدم القدرة على تسديد الضرائب والرسوم المتوجبة عليها تجاه وزارة المالية وكذلك عدم توريد الفوائض الاقتصادية للخزانة العامة للدولة ، والمنشأة الاقتصادية باعتبارها خلية من خلايا الاقتصاد الوطني فإنها مؤثرة ومتأثرة بالتشابكات المالية وهذا يجعلها بأمس الحاجة لاستخدام الأساليب العلمية الحديثة وأساليب التحليل المالي وإدارة النقدية والتخطيط النقدي لكي تتجنب قدر الإمكان المنعكسات السلبية للتشابكات المالية .

يتضح مما تقدم أن التشابكات المالية وما ينتج عنها من ضعف السيولة النقدية هي من المشاكل الخطيرة جداً ، ومن المُلح إدارة النقدية بطريقة تمنع الوقوع في حالة ضعف السيولة وعليه فإن موضوع الإدارة النقدية من الموضوعات الهامة التي تترك آثاراً مباشرة وطويلة الأمد ، وعلى إدارة المنشأة الاقتصادية أن تعمل بشكل دائم على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ، إضافة إلى الاستفادة من النقدية الموجودة لديها كي لا تبقى أموالها مجمدة وغير مستثمرة ، وإن تحديد التدفق النقدي بما يتوافق مع احتياجات المنشأة يتطلب التخطيط للمستقبل والتنبؤ المسبق بمقدار التدفقات النقدية الداخلة وتحديد المصروفات بغية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة (١) .

وعليه فإن إدارة النقدية تتم بهدف إحكام السيطرة والرقابة على مستوى معين من النقدية الموجودة في المنشآت الاقتصادية والاحتفاظ بها للاحتياجات المستجدة في المستقبل مثل أجور ورواتب العمال والموظفين وشراء المواد الخام والموجودات الثابتة ودفع الضرائب وخدمة الدين وتوزيع الأرباح ... الخ .

وهذه الاحتياطات النقدية التي يحتفظ بها من الممكن ألا تحقق فوائد لأن جزءاً هاماً منها يحفظ في صندوق المنشأة أو في الحسابات الجارية في البنوك ومن الأفضل خفض حجم هذه الاحتياطات مع مراعاة عدم الوقوع في عسر مالي ، وإنما المحافظة على نقدية تكفي للأمور التالية :

- للحصول على الحسم التجاري
- للحفاظ على المستوى الائتماني للمنشأة
- لمواجهة الطلبات غير المتوقعة للنقدية (٢) .

١ - العمار ، رضوان وليد ؛ ((أساسيات في الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٦٣) .

٢ - عباس ، علي ؛ ((الإدارة المالية في منظمات الأعمال)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٣١١) .

والنقدية وسيلة للتبادل والوفاء بالديون إذا كانت محررة من أية قيود تمنعها من التبادل والوفاء بالديون ، فزيادة النقدية تؤدي إلى تحسن مركز السيولة بصفة عامة إلا أن زيادة السيولة عن الحد المطلوب أو دون مسوغ يعطل جزءاً من موارد المنشأة ويتسبب في ضياع فرصة تحقيق الأرباح لو استثمرت هذه المبالغ فضلاً عن تحمل المنشأة الاقتصادية تكاليف إضافية إذا كان مصدر النقدية قرضاً تتحمل المنشأة الاقتصادية فوائده ، ولترشيد الاستثمار في النقدية تعد الموازنات التقديرية النقدية على أساس شهري أو ربع سنوي ، بحيث لا يكون لدى المنشأة في بعض الأوقات عجزاً في النقدية ، وبحيث يمكن الاستفادة من الأرصدة النقدية العاطلة مما يزيد من أرباح المنشأة .

ومن المعلوم أن الموازنة التقديرية النقدية تساعد المنشأة الاقتصادية في التخطيط للنقدية والتنبؤ بفترات نقص السيولة النقدية أو العجز النقدي بشكل مسبق ، ومن ثم اتخاذ كافة الإجراءات والوسائل والأساليب التي تمنع الوقوع بهذا الاختناق وانعكاسه على سمعة المنشأة الاقتصادية ، كما تساعد الموازنة التقديرية النقدية في معرفة الفائض النقدي وفترة حصوله وكميته ، وتحديد الاستخدام الأمثل له .

وفي هذا المجال لا بد من الإشارة إلى أن النقدية تُعد من الأصول المتداولة إذا كانت محررة من أية قيود ، أما إذا كانت محجوزة بالخزينة أو البنك لسداد التزامات معينة فيمكن اعتبارها أيضاً من الأصول المتداولة إذا كانت هذه الالتزامات هي أيضاً ضمن الخصوم المتداولة أي قصيرة الأجل ، وإذا كانت النقدية مقيدة أو محجوزة حتى سداد التزامات معينة من الضروري أن يشار إلى ذلك في القوائم المالية ، والنقدية الحرة تؤخذ في الحساب عند تحديد قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل ، أما النقدية غير الحرة فتؤخذ في الحساب عند تحديد قدرة المنشأة على سداد الديون المقيدة النقدية لصالحها .

ويشمل بند النقدية المبالغ المودعة بخزينة المنشأة والحسابات الجارية الحرة غير المقيدة بالبنوك ، أما حسابات الودائع لأجل فتدخل ضمن الأصول المتداولة إذا كانت فترة الأجل تقل عن العام .

❖ مسوغات التخطيط النقدي :

تُعد مشكلة التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجية جوهر عملية التخطيط النقدي ، وتأتي أهمية هذا النوع من التخطيط كونه يهتم بالنقدية التي تشكل أحد أهم الأصول المتداولة في المنشأة ، حيث إنه ما كان لمنشأة من المنشآت أن تستمر دون توافر النقدية اللازمة

لمقابلة الاحتياجات من مستلزمات سلعية وخدمية وغيرها ، حيث حدد (كينز) ثلاثة مسوغات للاحتفاظ بالنقدية :

- المبادلة
- المضاربة
- الاحتياط للمستقبل (١) .

وانطلاقاً من الأهمية الكبيرة للنقدية فإن التخطيط النقدي يحتل أهمية خاصة في المنشأة الاقتصادية ، وتقوم كافة المنشآت على اختلاف أوجه نشاطها سواء كانت عامة أم خاصة بالتخطيط للنقدية للأسباب التالية :

- اتخاذ القرارات الهامة والمتعلقة بمنع حدوث العجز النقدي وكذلك التخطيط لاستثمار الفائض النقدي بما يحقق عائداً ومردوداً اقتصادياً مناسباً .
- إن إعداد قائمة التدفقات النقدية يبين مقدار الحاجة للأموال وتوقيت هذه الحاجة .
- إن التخطيط النقدي يساعد في تأمين رأس المال الإضافي اللازم للتوسع وإقامة استثمارات جديدة .
- الاستفادة من أرقام بيان التدفقات النقدية كمعيار لإدارة النقدية (٢) .

وبالمقابل عندما لا تقوم الإدارة بالتخطيط للنقدية فإنها ستواجه إحدى الحالات التالية :

□ زيادة في التدفقات النقدية الخارجة - وبشكل خاص عندما يصعب أو يتعذر تغيير معدلها - عن التدفقات النقدية الداخلة ، مما يوقع المنشأة في العجز الذي يتفاقم ويسفر عن نتائج خطيرة لاسيما وأن التدفقات النقدية الداخلة تعرف بمخاطر عدم التأكد وتتسم بجمود نسبي ، حيث إنه من الممكن أن يتأخر بعض العملاء في سداد التزاماتهم في حين يتعذر على المنشأة أن تماطل في تسديد بعض الالتزامات المترتبة عليها نظراً لطبيعة هذه الالتزامات مثل (الرواتب والأجور - أوراق الدفع ... وغيرها)

^١ - كنجو ، كنجو عبود ؛ وزميله ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٢١) .

- J.M.KEYNES thearie general de employee olelinteret et ole le munnaie p 159-175 P.B BAYAT PARIS 1971.

^٢ - كنجو ، كنجو عبود ؛ وزميله ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٢٢-٢٢٣) .

□ الاحتفاظ برصيد نقدي أكبر من حاجة المنشأة ، وهذا يمثل تجميد أموال كان بالإمكان استثمارها بدلاً من بقائها عاطلة دون استخدام مما يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الاستثمار (') .

❖ تحديد الرصيد الأمثل للنقدية :

يمكن تحديد الرصيد الأمثل للنقدية التي من الضروري توافرها لدى إدارة المنشأة الاقتصادية من خلال المعادلة التالية :

$$ك = \frac{م \times ل \times ٢}{٠,٢}$$

حيث إن :

م - التكلفة الناتجة للمعاملات المالية اللازمة للحصول على الأموال .

ن - تكلفة الاحتفاظ بالنقدية .

ل - حجم النقدية التي يمكن استخدامها في الفترة الحالية .

ك - الحجم الأمثل للأصول النقدية التي يمكن الحصول عليها من المصادر الخارجية (') .

مثال :

$$م = ٣٢٠٠$$

$$ل = ٢٠٠٠٠$$

$$ن = ٢٠\%$$

$$ك = \frac{٣٢٠٠ \times ٢٠٠٠٠ \times ٢}{٠,٢}$$

يرى الباحث أنه من خلال ما تقدم شرحه عن الإدارة النقدية يتم الدخول في مفهوم الإدارة المالية بشكل عام لكونها الإدارة المسؤولة بشكل مباشر عن السيولة النقدية وعن إدارة النقدية بالشكل الأمثل ، وتم توضيح المقصود بمفهوم الإدارة المالية على النحو التالي :

هي أوجه نشاط الإدارة أو الوظيفة الإدارية المتعلقة بتنظيم حركة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف المنشأة بكفاءة إنتاجية عالية والوفاء بالالتزامات المستحقة في مواعيدها (') .

^١ - العمار ، رضوان وليد ؛ ((أساسيات في الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٦٤) .

^٢ - العمار ، رضوان وليد ؛ ((أساسيات في الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٧٠) .

الفصل الثاني : التشابكات المالية في سورية مراحلها وأسبابها ونتائجها وإجراءات المعالجة

يتناول هذا الفصل التشابكات المالية في الجمهورية العربية السورية من خلال مبحثين :

^١ - كراجه ،عبد الحليم ؛ وآخرون ؛ ((الإدارة المالية بين النظرية والتطبيق)) ، مرجع سابق ؛ (ص ٦) .

المبحث الأول : تم من خلاله دراسة وتحليل أهم المراحل التي مرت بها التشابكات المالية ، إضافةً إلى توضيح وبيان أسبابها وأهم النتائج التي نتجت عنها ، وبيان مدى تأثير الحياة الاقتصادية بهذه المشكلة .

أما المبحث الثاني : تم من خلاله استعراض وبيان الإجراءات المتخذة لمعالجة التشابكات المالية سواءً كانت إجراءات معالجة آنية أم معالجة جذرية وبتعدد أنواع هذه الإجراءات من قوانين ومراسيم وبلاغات وقرارات ... الخ .

المبحث الأول : التشابكات المالية في سورية مراحلها وأسبابها ونتائجها

مقدمة :

بعد أن تم تناول التشابكات المالية من خلال الفصل الأول من هذا البحث بشكل عام ، سيتم من خلال هذا الفصل تناول التشابكات المالية في سورية ومن خلال هذا المبحث سيتم التركيز على شرح وتوضيح المراحل التي مرت بها هذه المشكلة في الجمهورية العربية السورية وأهم الأسباب التي أدت إلى نشوئها وأخيراً النتائج التي نتجت عنها ، حيث إن التشابكات المالية مرت في الجمهورية العربية السورية بمراحل يمكن استيضاح معالمها الرئيسية من خلال إلقاء الضوء على المعالجات المتخذة من قبل الحكومة للمعالجة تبعاً لتطور المرحلة التي وصلت إليها هذه المشكلة ، وفيما يتعلق بالأسباب التي أدت إلى نشوء التشابكات المالية تجلّى بوضوح أن التراكم

المحاسبي أدى في كثير من الأحيان إلى فقدان الوثائق والمؤيدات الضرورية لإثبات المديونية إضافةً إلى ضعف السيولة النقدية لدى العديد من المنشآت الاقتصادية والذي يعود بدوره إلى العجز التموينية المتراكمة غير المسددة والخسائر المتراكمة المتتالية التي أنهكت السيولة النقدية لدى العديد من المنشآت الاقتصادية وأخيراً الأخطاء الإدارية من قبل القائمين على العمل في الجهات العامة كعقد النفقة من دون توافر الاعتمادات الكافية للصرف وعدم الالتزام بإبرام عقود أو محاضر اتفاق تحدد الشروط والواجبات بين الجهات المتعاملة ، وبالمبحث في نتائج التشابكات المالية في سورية نجد أنها تتمثل بعدم القدرة على تسديد الالتزامات المستحقة وضعف السيولة النقدية وعدم القدرة على استبدال وتجديد الموجودات الثابتة .

أولاً : مراحل تطور التشابكات المالية

إن التشابكات المالية قديمة في الجمهورية العربية السورية تعود إلى منتصف العقد السادس من القرن الماضي وتضافرت مجموعة من العوامل أدت إلى نشوء هذه المشكلة واستفحالها بشكل أصبح فيه لا بد من اتخاذ إجراءات من قبل جميع الجهات المعنية لمعالجة هذه المشكلة ، وتنوعت هذه العوامل من عوامل خاصة بالمنشأة الاقتصادية إلى عوامل ناتجة عن إرادة الحكومة في تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية ، حيث إن التراكم المحاسبي لدى بعض جهات القطاع العام نتيجة إهمال المحاسبين وعدم الالتزام بتوثيق وتسديد الدين ومسك حسابات جارية بين الجهات العامة المدينة والدائنة ، أدى إلى تعذر إجراء المطابقات المحاسبية وعدم إمكانية اتخاذ القرار بالاعتراف بنتيجة المطابقة وكذلك تراكم العجز التموينية غير المسددة اضطر بعض الجهات العامة (شركة المطاحن - مؤسسة السكر -

شركات الزيوت وغيرها) إلى الاقتراض من المصارف لتنفيذ خططها الإنتاجية وانعكاس ذلك على عدم قدرتها على تسديد التزاماتها تجاه الجهات العامة الأخرى ، إضافة إلى الخسائر المتتالية بنتيجة الأعمال إما بسبب البيع بأسعار أقل من التكلفة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية ترمي الحكومة إلى تحقيقها دون أن يترافق ذلك بتغطية الفرق بين التكلفة والسعر الإداري ، أو بنتيجة سوء الإدارة القائمة على رأس العمل في تلك المنشآت الاقتصادية وعدم التزامها بتحقيق الخطط الإنتاجية والتسويقية والإنفاق الزائد على شراء قطع الغيار والمواد الأولية من القطاع العام دون تسديد قيمتها ، وبالتالي تجميد جزء هام من رأس المال وتزايد التشابكات المالية ، وأيضاً الصرف دون توافر الاعتماد مما يؤدي إلى عدم القدرة على التسديد لاحقاً ، وكل العوامل السابقة وغيرها أدت إلى تفاقم وتزايد التشابكات المالية وانعكاس ذلك على تزايد المديونيات وتزايد العجزات في الموازنة وعدم القدرة على تسديد القروض وعدم القدرة على توريد الفوائض إلى الخزنة العامة للدولة ، كما أدت إلى حصول اختناق في العمليات الإنتاجية داخل المنشأة الاقتصادية ، وتعرثر العديد من منشآت القطاع العام ، وتراكم المديونيات وعدم تطابق الحسابات بين الجهات المدينة والدائنة .

وباختلاف العوامل والأسباب السابقة مرت التشابكات المالية بمراحل متعددة تنوعت وتباينت تبعاً لتباين التوجيهات من قبل الحكومة وفقاً لمقتضيات كل مرحلة وهذه المراحل هي :

١. مرحلة بدايات ظهور التشابكات المالية

٢. مرحلة تنامي وانتشار التشابكات المالية

٣. مرحلة استفحال وشمولية التشابكات المالية

ويمكن توضيح المقصود بكل مرحلة من المراحل أعلاه على النحو التالي :

١ -- مرحلة بدايات ظهور التشابكات المالية :

يعود تاريخ هذه المرحلة إلى منتصف العقد السادس من القرن الماضي ، حيث بدأت تلوح في الأفق بعض مظاهر التأخير في تسديد المديونيات وعدم تطابق بعض أرصدة الجهات المدينة والدائنة مع بعضها الآخر ، إضافة إلى ظهور حالات تظهير الشيكات المحررة لصالح جهة معينة إلى مجموعة من الجهات الأخرى ، مما يؤدي إلى تأخر خصم الشيك لدى المصرف ، وإلى عدم مقدرة أي من الجهات العامة الوقوف على الأرصدة الحقيقية ، إضافة إلى احتمال فقدان الشيك ، ما يؤدي إلى ضياع الحقوق العامة .

٢ -- مرحلة تنامي وانتشار التشابكات المالية :

في هذه المرحلة بدأت التشابكات المالية تزداد انتشاراً بشكلٍ مطرد ، وذلك بنتيجة ضعف السيولة النقدية وتكرار حصول خسائر في نتائج أعمال بعض المنشآت العامة ، مما أدى إلى عدم قدرتها على التسديد ، بالإضافة إلى مشكلة التراكم المحاسبي وعدم إنجاز الأعمال المحاسبية في أوقاتها المحددة ، الأمر الذي بدوره يعيق إجراء المطابقات المحاسبية في أوقاتها المحددة ، وما ينتج عنه من عدم القدرة على الاتفاق على رصيد محدد ، إضافةً إلى عدم قيام الدولة بتسديد العجز التمويني ، كل هذه الأسباب أدت إلى تزايد انتشار التشابكات المالية لتشمل أغلب وزارات ومنشآت وشركات القطاع العام .

٣ -- مرحلة استفحال وشمولية التشابكات المالية:

في هذه المرحلة أخذت التشابكات المالية تتسم بالشمولية لكافة الوزارات والمنشآت والشركات الاقتصادية والوحدات الإدارية ، حيث بلغت الديون مئات مليارات الليرات السورية ، والخسائر في نتائج أعمال المنشآت الاقتصادية التي تعود لطيفٍ واسعٍ من الأسباب (الدعم التمويني - دعم المنتجات والمحاصيل الزراعية - التسعير الإداري - البيع بأقل من التكلفة لتحقيق أهداف اجتماعية - ضعف إداري ... الخ) ، حيث إن هذه الخسائر أدت إلى عدم القدرة على تسديد الالتزامات المستحقة تجاه بعضها بعضاً وتجاه وزارة المالية والخزينة العامة للدولة والمصرف التجاري السوري والمصارف العامة الأخرى ، وأصبح في هذه المرحلة من الصعب إيجاد حل جذري لهذه المشكلة ، وإنما تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لحل سلسلة التشابكات المالية التي ساهمت بحل المشكلة آنياً ، ولكن معالجة هذه المشكلة يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية كتوزيع الدعم التمويني على المستحقين فقط ، وتسوية أوضاع المنشآت والشركات الخاسرة ، وتخفيض الدعم والتوجه نحو دعم الإنتاج وتكثيفه ... الخ .

ثانياً: أسباب التشابكات المالية ونتائجها

تعود التشابكات المالية إلى مجموعة من العوامل والأسباب منها التراكم المحاسبي وضعف السيولة النقدية وعدم توافر الاعتمادات الكافية عند الصرف ، وهذه الأسباب أدت بتضافرها إلى تفاقم هذه المشكلة وانعكاساتها السلبية على أداء ونتائج أعمال المنشآت الاقتصادية ،ومن هذه النتائج السلبية ضعف السيولة النقدية وعدم القدرة على القيام بعملية استبدال وتجديد الموجودات الثابتة بالإضافة إلى عدم القدرة على تسديد الالتزامات المستحقة في آجالها المحددة .

١ - أسباب التشابكات المالية :

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت بتضافرها إلى نشوء التشابكات المالية في سورية وهي :

- أ- التراكم المحاسبي
 - ب- ضعف السيولة النقدية
 - ج- عدم توافر الاعتمادات الكافية عند الصرف (١) .
- وسيتم استعراض المقصود بكل نوع من الأسباب أعلاه على النحو التالي :

أ - التراكم المحاسبي :

^١ - دراسات - وزارة المالية ؛ دمشق - سورية ؛ ٢٠٠١ م .

يقصد به التراكم المحاسبي لدى بعض جهات القطاع العام مما يعيق إجراء المطابقات المحاسبية والوقوف على الرصيد ومقدار المديونية للجهات العامة تجاه بعضها بعضاً ، حيث إن التراكم المحاسبي يؤدي إلى تأخر إجراء المطابقات المحاسبية بين الجهة المدينة والدائنة لسنوات طويلة ، وأحياناً إلى فقدان الوثائق المؤيدة للمديونية والدائنية ، الأمر الذي يتعذر معه إجراء مطابقة محاسبية سليمة ودقيقة وعدم إمكانية اتخاذ القرار بالاعتراف بنتيجة المطابقة وإنجازها مما يعيق عملية السداد وتصفية تلك التشابكات المالية نتيجة إهمال المحاسبين وعدم استخدام مبدأ تسديد الدين ومسك حسابات جارية بين الجهات العامة المدينة والدائنة (قديمة في الدفاتر دون توثيقها بإسناد) ، حيث إن هذه الظاهرة بلغت أوجها في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ، ونتيجة ذلك تم في بداية عام ١٩٧٨ تشكيل لجنة إنجاز برئاسة وزير المالية وذلك كله بموجب قرار جمهوري ، وقامت هذه اللجنة بتشكيل لجان فرعية في مختلف وزارات وإدارات الدولة تعمل بإشراف لجان متخصصة شُكلت لهذه الغاية في وزارة المالية من ممثلين عن وزارة المالية وبعض الجهات المدينة والدائنة ، وانتهت هذه اللجنة من أعمالها وخلصت إلى إنجاز عدد كبير جداً من محاضر المطابقة حيث كانت تتمتع هذه اللجنة بصلاحيات استثنائية باعتماد نتائج عدد كبير من المطابقات وتجاوز فقدان بعض الوثائق نتيجة ثبوت أدلة أخرى تؤيد صحة الدين (١) .

ب- ضعف السيولة النقدية :

إن ضعف السيولة النقدية لدى بعض جهات القطاع العام حصل بنتيجة مجموعة من الأسباب هي :

- العجز التموينية المتراكمة غير المسددة لبعض مؤسسات التجارة الداخلية والخارجية (مؤسسة الحبوب - مؤسسة السكر - شركة المطاحن - شركات الزيوت - المؤسسة العامة للاستهلاكية شركات المحروقات.. الخ) الأمر الذي دفع هذه المؤسسات إلى الاقتراض من المصارف لتنفيذ خططها الإنتاجية وما نتج عن ذلك من عدم إمكانية سداد التزاماتها تجاه المؤسسات والشركات العامة الأخرى الأمر الذي ينعكس سلباً في توريد فوائض الجهات المدينة والدائنة للخرينة العامة للدولة وصندوق الدين العام ، وهذا ينعكس على مديونية المصرف التجاري السوري وغيره من المصارف الأخرى .
- الخسائر المتراكمة لدى بعض المؤسسات والشركات العامة الناشئة إما عن تدني نسب الانتفاع من الطاقة الإنتاجية المتاحة مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الثابتة (الاهتلاكات - العمالة ... وغيرهما) بالنسبة لوحدة المنتج النهائي ، أو نتيجة عدم

١ - دراسات - وزارة المالية ؛ دمشق - سورية ؛ ٢٠٠١ م .

مواكبة أسعار المنتجات النهائية لأسعار مستلزمات الإنتاج وبشكل خاص لدى (مؤسسة الكهرباء - مؤسسة المياه - شركات النقل الداخلي - الشركة العامة للأسمدة ... الخ) ، أو الخسائر الناتجة عن فروقات قطع التصدير أو بسبب التسعير الإداري لبعض المحاصيل الزراعية والمنتجات (مؤسسة الحبوب - مؤسسة حلع وتسويق الأقطان - شركات السكر ... الخ) الأمر الذي يؤدي لإطفاء الجزء الأعظم من رأس مال هذه المؤسسات والشركات وانعكاس ذلك أيضاً على زيادة التشابكات المالية فيما بينها وبين المؤسسات والشركات الأخرى نتيجة عدم القدرة على سداد الالتزامات المستحقة كلياً تجاه الجهات الدائنة وانعكاس ذلك على زيادة مديونيتها تجاه المصرف التجاري وغيره من المصارف الأخرى .

○ قيام بعض المؤسسات والشركات بشراء كميات كبيرة من المواد الأولية ، مما يؤدي إلى تجميد معظم السيولة في مخزون المواد الأولية والقطع التبديلية لفترات طويلة ، أو مخزون البضاعة الجاهزة بسبب صعوبات التسويق والتصدير مما يعمل على تجميد جزء هام من رأس المال العامل في أصول وموجودات غير قابلة للتحويل إلى نقدية بشكل ميسر ، وينتج عن ذلك كله ضعف السيولة النقدية والجاهزية النقدية (١) .

ج- عدم توافر الاعتمادات الكافية للمصرف :

تقوم بعض جهات القطاع العام الإداري بشراء بعض الاحتياجات الضرورية بغض النظر عن توافر الاعتمادات الكافية ، وبالتالي عدم قدرتها على تسديد قيمة مشترياتها ، واستعمال الاعتمادات كلياً أو جزئياً بعد عقد النفقات في تصفية النفقات الأخرى وتجاوز بعض جهات القطاع العام للاعتمادات المخصصة لها للمشاريع الاستثمارية ، وهذا يؤدي إلى تراكم المديونية ونشوء التشابكات المالية ومنعكسات ذلك على عدم قدرة الجهات الدائنة على تسديد الالتزامات المستحقة عليها تجاه الجهات الدائنة الأخرى وعدم دفع مستحقات الشركات الأخرى .

٣ -- نتائج التشابكات المالية :

ينتج عن التشابكات المالية مجموعة من النتائج تختلف باختلاف الأسباب التي أدت إلى نشوئها ، وفي حال كان السبب هو العجز التموينية غير المسددة فإن ذلك ينعكس على المؤسسات والشركات في عدم قدرتها على سداد التزاماتها تجاه الشركات العامة الدائنة ، وينعكس ذلك سلباً

١ - دراسات - وزارة المالية ؛ دمشق - سورية ؛ ٢٠٠١ م .

على توريد فوائض وضرائب الجهات العامة إلى الخزينة للدولة وصندوق الدين العام وينعكس أيضاً على مديونية المصارف .

وفي حال كان السبب هو وقوع بعض الشركات بخسائر متلاحقة بنتيجة الدورات المالية فإن ذلك يؤدي بالدرجة الأولى إلى تآكل رأس المال وضعف السيولة النقدية وعدم القدرة على تسديد الالتزامات والمستحقات المطلوبة في أوقاتها المحددة وانعكاس ذلك على تحميل فوائد على تلك المنشآت ، مما يزيد الأعباء المالية وفي نهاية المطاف تزايد الخسائر مما يؤدي في بعض الأحيان إلى الإفلاس وانعكاس ذلك على ضياع حقوق الجهات الدائنة ، ومن جهة أخرى تزايد التشابكات المالية وعدم القدرة على إجراء مطابقات محاسبية سليمة ودقيقة وعدم القدرة على تحديد الرصيد أو التوافق عليه وانعكاس ذلك بطبيعة الحال على عدم القدرة على وضع برنامج زمني للتسديد وبالتالي عدم التسديد (١) .

١ - دراسات - وزارة المالية ؛ دمشق - سورية ؛ ٢٠٠١ م .

المبحث الثاني : الإجراءات المتخذة لمعالجة التشابكات المالية في سورية

مقدمة :

نظراً لما للتشابكات المالية من منعكسات سلبية على أداء جهات القطاع العام التي تعاني من هذه الظاهرة وانعكاساتها السلبية على إيرادات الموازنة العامة للدولة ، ونظراً للمنعكسات السلبية للتشابكات المالية على الدولة والشركات ، تصدت رئاسة مجلس الوزراء ووزارة المالية لها ، حيث تم إصدار العديد من البلاغات للحد من التشابكات المالية وبعد ذلك كانت لجنة الإنجاز التي كان لها أثرها في إنجاز جزء كبير من التراكم المحاسبي ، حيث وجدت الدولة أمامها محورين لمعالجة المشكلة ، الأول هو حل آني حيث إن الديون بلغت مئات مليارات الليرات السورية ، ورأت وزارة المالية بعد تشخيص المشكلة (أن خسارة الشركات أدت إلى عدم القدرة على تسديد الالتزامات المستحقة تجاه بعضها وتجاه الخزينة العامة للدولة ، و حيث إن موازنة الدولة لم تعط إعانات للشركات الخاسرة فلذلك وجدت وزارة المالية أن الحل الآني هو لحظ إعانات للشركات الخاسرة ووضع إيرادات وإعانات قيدية عن طريق قوانين التشابكات المالية ، وذلك قيداً لعدم الوقوع في مشكلة التضخم وأيضاً إصدار مجموعة من البلاغات التنظيمية الهامة لحل المشكلة آنياً وتنظيماً ، إضافة إلى اتخاذ بعض الإجراءات وطرق المعالجة الجزئية التي لم تحل المشكلة بشكل جذري .

وسيتّم من خلال هذا المبحث إلقاء الضوء على الإجراءات التي اتخذتها الوزارات والمؤسسات والجهات الوصائية في الجمهورية العربية السورية للإسهام في معالجة التشابكات المالية ما بين منشآت القطاع العام .

حيث تنوعت هذه الإجراءات من قوانين ومراسيم إلى قرارات وبلاغات وغيرها ، وبالتالي سيتم تناول هذه الإجراءات بشكل مفصّل وحسب تنوعها وبيان آثارها وإيجابياتها وسلبياتها في معالجة التشابكات المالية .

أولاً -- الإجراءات المتخذة لمعالجة التشابكات المالية آنياً وتنظيماً

تنوعت الإجراءات المتخذة من قبل الدولة لمعالجة التشابكات المالية وذلك للتصدي لهذه المشكلة التي بدأت تفتك بالاقتصاد الوطني وتؤثر على مسيرة حياته من خلال تعثر جزء كبير وهام من منشآته الاقتصادية وعجزها المالي وضعف السيولة النقدية فيها وتأثير ذلك وانعكاسه على المديونية تجاه المصارف العامة والخزينة العامة للدولة ، وأمام هذا الواقع تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي ساهمت في تنظيم العمل بين المنشآت الاقتصادية والحد من آثار التشابكات المالية بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات تعالج وضعاً قائماً (آنياً) ، وسيتم من خلال هذا المبحث تناول هذه الإجراءات التي تضمن ما يلي :

١- القوانين والمراسيم التشريعية

٢- بلاغات رئاسة مجلس الوزراء

٣- بلاغات وزارة المالية

وسيتناول واستعراض ما تضمنه كل إجراء من الإجراءات أعلاه على النحو التالي :

١ -- القوانين والمراسيم التشريعية :

نظراً للأهمية البالغة التي احتلتها التشابكات المالية وتأثيرها ومنعكساتها السلبية على أداء الوحدات الاقتصادية ، تصدت الحكومة لها بإصدار مجموعة من القوانين التي ساهمت بشكل آني في معالجة التشابكات المالية حيث إنه تم بموجب المرسوم رقم ١١/ لعام ١٩٧٩ إعطاء وزارة المالية صلاحية تحريك حسابات الجهات المدينة في حال عدم قيامها بتسديد الالتزامات المترتبة بذمتها (١) .

١ - المرسوم التشريعي رقم ١١ لعام ١٩٧٩ ؛ دمشق - سورية .

يرى الباحث أن هذا المرسوم أسهم بشكل جزئي في معالجة التشابكات المالية ومن جهة أو جانب واحد فقط ، سيما أن هذا المرسوم يمنح صلاحيات لوزارة المالية بتحريك حسابات الجهات المدينة وتسديدها للجهات الدائنة (ضمن القطاع الاقتصادي) مع اعتبار أن أموال منشآت القطاع العام الاقتصادي تُعدّ من الأموال الخاصة وليس من الأموال العامة ، ومن ثمّ فإن المرسوم أتاح إمكانية تحريك الحسابات لتحصيل حقوق الخزينة العامة للدولة فقط ، واستخدمت وزارة المالية هذا المرسوم بهذا الشكل إضافةً إلى المرسوم ٣٥٤ لعام ١٩٦٩ الخاص بتحصيل حقوق وزارة المالية والخزينة العامة للدولة .

يرى الباحث أن هذا المرسوم غير كافٍ لوحده لمعالجة التشابكات المالية ، فكيف يمكن تحريك حسابات جهة مدينة (متعسرة مالياً) بنتيجة خسائر متتالية لعدة دورات مالية أو منشأة تبيع بأسعار أقل من التكلفة بكثير ؟.

إضافةً إلى ما تقدم تم بموجب القانون رقم ٣٠ / ١٩٨٨ إضافة مبلغ / ٨٠١٧ / مليون ليرة سورية إلى اعتمادات الموازنة العامة للدولة وإضافة مبلغ معادل لتقديرات الإيرادات على أن تؤخذ هذه الاعتمادات إيراداً محسوباً ((أي إيراداً ونفقة قيدياً)) لتسديد المديونية والدائنية لكل من الجهات المعنية تجاه بعضها بعضاً من جهة ، وتجاه وزارة المالية والمديرية العامة للجمارك من جهةٍ أخرى ، وذلك في حدود الموارد المترتبة للخزينة العامة وصندوق الدين العام تجاه الشركات النفطية (١) .

وتم بموجب القانون رقم ٢٢ / ١٩٨٩ إضافة مبلغ / ٥٦٨٣ / مليون ليرة سورية إلى اعتمادات الموازنة العامة للدولة وإضافة مبلغ معادل لتقديرات الإيرادات على أن تؤخذ هذه الاعتمادات إيراداً محسوباً لتسديد المديونية والدائنية لكل من الجهات المعنية تجاه بعضها بعضاً من جهة ، وتجاه وزارة المالية وصندوق الدين العام من جهةٍ أخرى (٢) .

وتم بموجب القانون رقم ٢٩ / ١٩٩٠ إضافة مبلغ / ٤٧٦١ / مليون ليرة سورية إلى اعتمادات الموازنة العامة للدولة وإضافة مبلغ معادل لتقديرات الإيرادات على أن تؤخذ هذه الاعتمادات إيراداً محسوباً كما تقدم ذكره في القانون رقم ٢٢ / ١٩٨٩ (٣) .

١ - القانون رقم ٣٠ / ١٩٨٨ - وزارة المالية - الجمهورية العربية السورية .

٢ - القانون رقم ٢٢ / ١٩٨٩ - وزارة المالية - الجمهورية العربية السورية .

٣ - القانون رقم ٢٩ / ١٩٩٠ - وزارة المالية - الجمهورية العربية السورية .

وتم بموجب القانون رقم ٢٥ / ١٩٩٢ إضافة مبلغ / ٤١٩٧ / مليون ليرة سورية إلى اعتمادات الموازنة العامة للدولة وإضافة مبلغ معادل لتقديرات الإيرادات على أن تؤخذ هذه الاعتمادات إيراداً محسوباً ((أي إيرادات نقدية قيدية)) لتسديد المديونية والدائنية لكل من الجهات المعنية تجاه بعضها بعضاً من جهة ، وتجاه وزارة المالية والمديرية العامة للجمارك وذلك في حدود الموارد المترتبة للخرينة العامة وصندوق الدين العام تجاه الشركات النفطية عن أعوام ١٩٩٢ وما قبل (١) .

إضافة إلى ما تقدم وإيماناً من الجهات المعنية في الجمهورية العربية السورية بضرورة معالجة التشابكات المالية ، تم إصدار القانون رقم ٤٧/٢٠٠٣ تاريخ ٢٩ / ١٢ / ٢٠٠٣ القاضي بإضافة مبلغ / ٣١٨٨٤ / مليون ليرة سورية إلى اعتمادات البند ٤١ (المساهمة في النشاط الاقتصادي) من الباب الرابع - النفقات التحويلية - ويخصص لتسديد العجز المتراكمة للمؤسسات والشركات وتم رصد إيراد مقابل للنفقة المشار إليها أعلاه من ضرائب دخل المهن الحرة والرواتب والأجور والرسوم وفوائض الموازنة لبعض الوزارات والمؤسسات . ونصت المادة الثالثة من هذا القانون على صرف الاعتمادات المضافة بموجب أوامر تصفية وصرف تصدر عن وزير المالية وتؤخذ إيراداً محسوباً - قيدياً - للموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٣ دون أن يترتب على ذلك أية تأدية نقدية .

وكذلك نص القانون في المادة الرابعة منه على إعفاء المؤسسات والشركات والمنشآت المسددة عنها مبالغ ضرائب دخل الأرباح وضرائب دخل الرواتب والأجور وضريبة ريع العقارات والرسوم الجمركية ورسوم الري من الغرامات والجزاءات والفوائد المترتبة عليها وذلك بالنسبة للمبالغ المسددة عنها تقاصاً بموجب أحكام هذا القانون (٢) .

حيث ساهم هذا القانون بحل تشابكات مالية لتسع شركات تابعة للمؤسسة النسيجية مع المؤسسة العامة للكهرباء .

ومن خلال الواقع العملي يتضح أن المعنيين بتطبيق هذا القانون لم يتقيدوا كلهم بتنفيذه حيث إن المؤسسة العامة للأقطان لم تقم بتخفيض مديونية الجهات والشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية وهذا ما اضطر السيد وزير المالية إلى تسطير الكتاب رقم ٣١٩٢٥ / ١٣ / ٦١ تاريخ ٣١ / ١٠ / ٢٠٠٤ ، فالمؤسسة العامة للأقطان ما زالت تحتسب الفوائد على الشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية.

١ - القانون رقم ٢٥/١٩٩٢ - وزارة المالية - الجمهورية العربية السورية .

٢ - القانون ٤٧/٢٠٠٣ تاريخ ٢٩/١٢/٢٠٠٣ - وزارة المالية - الجمهورية العربية السورية

يرى الباحث أن مجموعة القوانين والإجراءات المذكورة أعلاه ساهمت بشكل جيد في تخفيض المديونيات بين منشآت القطاع العام الاقتصادي وفق آلية تحقق هذا الهدف دون الوقوع بمشكلة التضخم حيث إن هذه القوانين تم من خلالها معالجة المشكلة آنياً وذلك عن طريق لحظ إعانات للشركات الخاسرة ووضع إيرادات وإعانات قديماً دون إصدار نقد ، ورغم أهمية هذه الإجراءات إلا أنها لم تحل المشكلة بشكل جذري .

وبما أن التشابكات المالية والديون بلغت مئات مليارات الليرات السورية ، إضافة إلى عدم تطابق الأرصدة بين الجهة المدينة والدائنة ، تم إصدار القانون رقم ٣٩٦ / ٢٠٠٠ الذي تضمن الأسس والقواعد الواجب اتخاذها لمعالجة التشابكات المالية ، حيث تناول في الفصل الثاني منه موضوع التنازل عن الدين ، وأعطى الحق للجنة الإدارية في المنشأة الاقتصادية أن تقرر التنازل عن الدين عند عدم إمكانية تحصيله وحدد الحالات التي يمكن لها استعمال هذا الحق على النحو التالي :

- أ- في حال إشهار إفلاس المدين أو إعلان الصلح الواقعي معه أو إعساره وفي حدود المبالغ التي تتجاوز ما تحصل عليه المنشأة نتيجة التصفية .
 - ب- في حال وفاة المدين دون تركه .
 - ج- في حال انقضاء ١٥ / سنة على مغادرة المدين الجمهورية العربية السورية نهائياً ، دون أن يترك فيها أية أموال منقولة أو غير منقولة .
 - د- في حال انقضاء ١٥ / سنة على استحقاق الدين (دون أن تتمكن المنشأة من تحصيله بعد أن تقوم بكافة الإجراءات الأصولية اللازمة للتحصيل) .
 - هـ- في حال إذا كانت النفقات التي يترتب دفعها تفوق أصل الدين أو تعادله .
- ومن جهة أخرى أوجب القانون في الفصل الثالث منه أنه على إدارة المنشأة الاقتصادية إجراء التسويات من خلال التنازل عن نسبة لا تتجاوز ٥٠٪ من أصل الدين أو توابعه أو كلاهما ، وذلك بعد استنفاد جميع إجراءات التحصيل وعدم إمكانية تحصيله كاملاً ، أو تقسيط الدين الذي لا يزيد عن ٢٠٠٠٠٠٠ / ليرة سورية لمدة أقصاها خمس سنوات في حال عجز المدين عن التسديد دفعة واحدة دون أن يكون للدين ضمانات كافية ، وأيضاً في حال ثبوت أن التقسيط يساعد على التسديد أكثر من إقامة الدعوى القضائية وذلك بشرط إضافة الفوائد القانونية على الأقساط المتبقية لحين السداد الكامل .
- وأخيراً تم من خلال القانون منح آجال جديدة لتسديد الديون المستحقة لمدة أقصاها خمس سنوات في حال ثبوت عجز المدين عن تسديد الدين في المواعيد المحددة ، وأن يتقدم المدين بالضمانات الكافية للتسديد في المواعيد المحددة مجدداً ، وأن لا يتجاوز مبلغ الدين المراد منح

آجال جديدة له /٢٠٠٠٠٠٠٠/ ليرة سورية ، بالإضافة إلى إضافة الفوائد القانونية على الآجال الجديدة .

إضافةً إلى ما تقدم تضمن هذا القانون بموجب الأحكام العامة له :
إعطاء الحق لعائد النفقة بإجراء المصالحة في الحالات الضرورية والمستعجلة التي يعود تقديرها إليه على ألا يتجاوز المبلغ المتنازل عنه /٥٠٠٠٠٠/ ل.س (١) .
يرى الباحث أنه رغم أهمية هذا القانون في منح الجهات العامة الصلاحية في إجراء التسويات على الديون المستحقة إلا أن هذا القانون موجّه نحو الديون المستحقة على القطاع الخاص أكثر منها على ديون القطاع العام ، وبالتالي فإن أهميته ضعيفة جداً في معالجة التشابكات المالية بسبب أن الجزء الأكبر من التشابكات المالية يتجلى من خلال علاقة الجهات العامة ببعضها بعضاً ، هذا كله بالإضافة إلى أن القانون لم يتم تطبيقه من قبل العديد من المنشآت الاقتصادية نظراً لعدم وجود تغطية للديون التي سيتم التنازل عنها وبالمقابل يتحفظ الجهاز المركزي للرقابة المالية على عملية إعدام الديون ، وبذلك فإن هذا المرسوم ساهم في إنهاء بعض مديونيات القطاع الخاص التي تشكل نسبة ضئيلة جداً من المديونية الناتجة عن التشابكات المالية .

إضافةً إلى ما تقدم صدر في عام ٢٠٠٣ القانون رقم ٢٢ تاريخ ٢٠٠٣/١١/٩ ، الذي تناول في مواده الأطر والقواعد الواجب تطبيقها لمعالجة التشابكات المالية.
تم من خلال هذا القانون اعتبار أن القروض الممنوحة من صندوق الدين العام للمؤسسات والشركات والمنشآت وشركات الإنشاءات العامة لغاية ٢٠٠٢/١٢/٣١ ، لقاء تمويل اعتمادات المشاريع الاستثمارية وتسديدات صندوق الدين العام لأقساط وفوائد القروض الخارجية والتسهيلات الائتمانية المعقودة لصالح تلك الجهات تمويلاً نهائياً وتغطية لرؤوس أموالها الاسمية .

يرى الباحث أن هذه المادة في حال تطبيقها ستساهم بشكل مهم في معالجة التشابكات المالية القائمة بين منشآت القطاع العام وصندوق الدين العام الذي تتمثل فيه التشابكات المالية بشقيها المحاسبي والمالي ، حيث إن هذه المادة كما هو واضح مما تنضوي عليه قد اعتبرت تسديدات صندوق الدين والقروض الممنوحة من قبل صندوق الدين العام تُعدّ تمويلاً نهائياً وتغطية لرؤوس الأموال الاسمية لتلك المنشآت التي لم تسدد لها رؤوس أموالها حتى تاريخه .

١ - القانون رقم ٣٩٦ تاريخ ٢٠٠٠/٦/١٢ م .

وكذلك اعتبر القانون في مادته الثانية أن فوائض الموازنة المشار إليها في المادة الأولى المصروفة فعلاً في تمويل مشاريعها الاستثمارية (تمويل ذاتي) تمويلًا نهائيًا وتغطية لرؤوس أموالها الاسمية .

ويرى الباحث أيضاً أن هذه المادة في غاية الأهمية بسبب اعتبار أن الأرباح التي تحققها المنشأة الاقتصادية تمويلًا نهائيًا ، ويرى الباحث أنه كان من الأنسب أن تتضمن هذه المادة فائض السيولة بالإضافة إلى فائض الموازنة.

وكذلك نص القانون في مادته الثالثة والرابعة على أن تعفى المنشآت العامة من الفوائد المترتبة على القروض الممنوحة لها من صندوق الدين العام وتضاف إلى رؤوس أموالها الاسمية وذلك بعد إخفاء العجز المرحل لغاية ٢٠٠٢/١٢/٣١ ، وفي حدود تلك الفوائد المتراكمة في حال وجود عجز أو خسارة مرحلة ، ويحدد بقرارات تصدر عن رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير المالية مقدار زيادة رأس المال الاسمي لكل من الجهات المستفيدة من قروض صندوق الدين العام لغاية ٢٠٠٢/١٢/٣١ ، المستخدمة فعلاً في تمويل الموجودات الثابتة ورأس المال العامل عن دورة إنتاجية واحدة لكل منها ، وكذلك تضمن القانون أنه سيتم ترقين وتسوية قيود كل من القروض الممنوحة وفوائدها لدى محاسبة كل من صندوق الدين العام والجهات العامة (١) .

وآخر قوانين التشابكات المالية التي صدرت هو القانون رقم ٣٨ لعام ٢٠٠٩ ، الذي تضمن إضافة اعتماد قدره / ٥٠٦٧١٠ / مليون ليرة سورية إلى اعتمادات البند / ٤١ / المساهمة في النشاط الاقتصادي من الباب الرابع (النفقات التحويلية الفرع / ١٩٢٠٢ / الدين العام) من الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩ ، ويخصص لتسديد العجوزات المتراكمة للمؤسسات والشركات (٢) .

ولا بد من الإشارة أن القانون المذكور أعلاه ساهم في حل تشابكات مالية لمجموعة من الشركات والمؤسسات بلغ عددها ٢٩ شركة ومؤسسة وفق المبالغ التي تم ذكرها أعلاه . ونصت المادة الثانية منه إلى الإيرادات المضافة إلى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩ (وفق ما هو موضح في الملحق رقم ٢) .

مع الإشارة إلى أنه صدر النظام المالي بموجب المرسوم ٢٠٠٧/٤٨٩ ، حيث رأى هذا المرسوم أن المؤسسة العامة أو الشركة العامة أو المنشأة العامة مسؤولة عن إدارة أموالها بشكل اقتصادي يحقق تخفيض التكاليف إلى الحدود الدنيا وزيادة الربحية باطراد وفق الأهداف المخطط

١ - القانون ٢٠٠٣/٢٢ تاريخ ٢٠٠٣/١١/٩ - وزارة المالية - الجمهورية العربية السورية

٢ - القانون ٢٠٠٩/٣٨ تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣ - وزارة المالية - الجمهورية العربية السورية .

لها ، وتم التأكيد من خلال المرسوم على ضرورة تسديد الالتزامات والمدفوعات بين جهات القطاع العام بالتحويلات المصرفية أو الشيكات المسطرة وكذلك ضرورة تسديد الديون والالتزامات بين الجهات العامة خلال مدة شهر على الأكثر ويجوز الاتفاق في العقود المبرمة ما بين هذه الجهات على مهل لا تتجاوز الشهرين في حال عدم التسديد في المواعيد المحددة تترتب حكماً عن مدة التأخير فوائد الحساب المكشوف في التعامل المصرفي ، أما الجهات العامة الأخرى فتطبق بشأن الفوائد الأحكام المنصوص عليه في العقود التي تنظم معها .

إضافة إلى ما تقدم نصّ المرسوم على أن يتضمن نظام العمليات الذي يصدر بقرار من الوزير المختص ولكل جهة عامة اقتصادية على حدة بناءً على اقتراح مجلس الإدارة في المؤسسة العامة أو الشركة العامة أو المنشأة العامة أو اللجنة الإدارية بالنسبة للشركات العامة على الأخص حالات البيع الآجل وبالتقسيط وأصول تنظيم سندات وآجالها وحسمها بما يحقق تنظيمها وتأمين السيولة اللازمة (١) .

٢ -- بلاغات رئاسة مجلس الوزراء

بالإضافة إلى ما تقدم من قوانين ورغبة في توحيد التعامل بين مؤسسات ومنشآت القطاع العام في الدولة وفي تحرير هذه المؤسسات من تشابك العلاقات المالية الذي يسودها الآن اتخذت التوجيهات التالية كأسلوب موحد في التعامل بينها ، وهي إلزامية لجميع المؤسسات العامة والشركات العامة والمنشآت ذات الطابع الاقتصادي ويستثنى من تطبيقها القطاع المصرفي (٢) :

وسيتم في هذا السياق إلقاء الضوء على أهم البلاغات التي أصدرتها رئاسة مجلس الوزراء للإسهام في معالجة التشابكات المالية ، وهي على النحو التالي :

أ- ارتأت الحكومة أنه من الأجدي أن يتم استخدام النقد الخطي (الشيكات والتحويلات المصرفية) ، وتم إصدار البلاغ رقم ١٠٦ / ب - ٢٨٨٦ / ١٥ تاريخ ٢٣ / ٩ / ١٩٧٣ بهذا الخصوص ، وعليه وافقت الحكومة على أن تحدد بتعليمات من السيد وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية سقوفاً لما يجاز لكل من الإدارات والمؤسسات والهيئات والمنشآت العامة قبضة من النقود ، ليتم بالمقابل استيفاء ما يتجاوز هذه السقوف بموجب شيكات أو تحويلات مصرفية ، وتم من خلال هذا البلاغ التأكيد على بلاغات وزارة

١ - المرسوم رقم ٤٨٩/٢٠٠٧ تاريخ ١٢/٢٦/٢٠٠٧ ؛ دمشق - سورية .

٢ - سلوم . صبحي ؛ (موسوعة العقود) الطبعة الأولى ٢٠٠٥ م . (ص ٣٣٩) .

المالية الخاصة بقصر التعامل بين الجهات العامة والمنظمات على التحويلات المصرفية أو الشيكات المسطرة .

وأيضاً تم التأكيد على وجوب إجراء عمليات مطابقة كشوف الحسابات التي تصدرها المصارف إلى الجهات العامة والمنظمات وإشعار هذه المصارف بنتائج المطابقة إيجابية كانت أو سلبية (١) .

ب- حرصاً على سلامة الأموال العامة ، وصيانةً لحقوق أصحاب الاستحقاق عند صرف قيم الشيكات دون تعرضهم لإساءة الاستعمال صدر بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٨١ / ب - ٣٥٣٤ / ١٥ تاريخ ٥ / ٧ / ١٩٧٣ الذي تم من خلاله الطلب إلى جميع الإدارات والهيئات والمؤسسات العامة وسائر جهات القطاع العام والمشارك أن تسمي في الشيكات الصادرة عنها اسم الشخص المستفيد وصاحب الاستحقاق مع عبارة (وليس لأمره) كما تم الطلب إلى كافة المصارف أن تمهر الشيكات المنظمة من قبلها للجهات المذكورة أعلاه بعبارة (غير قابل للتظهير أو التداول) (٢) .

يرى الباحث أن الهدف من هذا البلاغ هو التخفيف من التشابكات المالية وتجنب الحالات غير الشرعية لاستعمال الشيك القابل للتظهير أو التداول ، وكذلك صيانة وحماية الأموال العامة ، وقد اتخذته الحكومة للتخفيف من مشكلة تظهير وتداول الشيك بين عدة جهات ، وبالتالي حسم موضوع التسديد بشكل فوري وعدم تأخير خصم الشيك مما يؤدي إلى فقدان الرصيد في بعض الأحيان فيتعذر تسديد قيمة الشيك ، وهذا الإجراء من الإجراءات الهامة والضرورية للحد من التشابكات المالية .

بالإضافة إلى ذلك ولتسهيل عملية التسديد وإجراء التحويلات المالية تم التأكيد على ضرورة تسديد جميع المبالغ المستحقة لهيئات القطاع العام بما فيها دوائر التنفيذ بموجب تحويلات معينة مباشرة إلى الحساب المصرفي العائد للجهة صاحبة الاستحقاق ، وفي الحالات التي تتطلب السرعة القصوى في تسديد الالتزامات إجراء التسديد بواسطة (الشيك المسطر) بحيث لا يستطيع المصرف المسحوب عليه تسديد مضمونه إلا بواسطة الجهاز المصرفي (٣) .

١ - بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٠٦/ب - ١٥/٢٨٨٦ تاريخ ١٥/٢٣/١٩٧٣ .

- بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٤٠/ب - ١٥/ ٢٢٢٦ تاريخ ١٥/٢٣/١٩٨٦ .

- بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٤٨/ب - ١٥/ ٢٠٥٨ تاريخ ١٥/٧/١٩٨٧ .

٢ - بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٨١/ب - ١٥/٣٥٣٤ تاريخ ١٥/٧/١٩٧٣ .

٣ - بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٤٩/ب - ١٥/١٠٥٨ تاريخ ١٥/٤/١٩٧٣ .

يرى الباحث أن هذا البلاغ يحقق ميزة التخفيف من استعمال النقد بشكل مباشر ويجنب مخاطر استعماله ، إضافة إلى حماية الأموال العامة من المخاطر المختلفة .

ج- من خلال تتبع واقع التنفيذ الفعلي للبلاغات السابقة لوحظ عدم التقيد بها وتجلى ذلك من خلال الملاحظات التي أبدتها الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بخصوص لجوء بعض جهات القطاع العام والمشارك وبعض المنظمات الشعبية إلى استمرار التعامل بالنقد -

- بالشيكات العادية .

وحيث تعتمد الجهات التي تتلقى هذه الشيكات إلى تظهيرها بأسماء بعض العاملين لديها أو بأسماء بعض المعتمدين لديها أو بأسماء بعض رؤساء المنظمات ويستوفون قيمتها نقداً . تم التأكيد بموجب البلاغ رقم ٤٨ / ب - ١٥ / ٩٩٨ تاريخ ٣١ / ٣ / ١٩٧٤ على (قصر التعامل - كلياً وتحت طائلة تحميل المسؤوليات - فيما بين الجهات العامة والمنظمات على التحويلات المصرفية أو الشيكات المسطرة)

وتم دعوة الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش إلى اتخاذ الإجراءات المسلكية الصارمة بحق المخالفين ، كما تم دعوة أجهزة الرقابة إلى تحديد المسؤوليات المالية والمسلكية بحق من يخرجون عما تم إيرادها في البلاغين ٤٩/ب و ١٠٦/ب لعام ١٩٧٣ (١) .

يرى الباحث أن تشديد الحكومة على تطبيق هذه البلاغات من خلال دعوة الأجهزة الرقابية لاتخاذ العقوبات المسلكية الصارمة بحق المخالفين إجراء تنظيمي في غاية الأهمية و هو من مؤيدات التنفيذ الهامة جداً .

ومع ذلك فإن هذا البلاغ رغم أهميته الكبيرة في محاولة التشديد على إدارة المنشأة الاقتصادية على تسديد المديونيات المترتبة عليها ضمن فترة السماح المحددة بشهر ، إلا أن ما يؤخذ عليه أنه لم يراع وضع الشركات الخاسرة ومعاناتها الكبيرة من ضعف السيولة النقدية ، كما أنه لم يأخذ بالحسبان وضع الشركات والمؤسسات التي تبيع بأسعار أقل من التكلفة دون أن تقوم الحكومة بمنحها إعانات لتغطية هذا الفرق ، وكذلك في حال لم يتم معالجة العجز التمويني فإن المنشآت المتعاملة لن تستطيع تطبيق هذا القرار ، وبذلك سيتم محاسبة الإدارة عن مخالفات وتجاوزات خارجة عن إرادتها .

١ - بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٤٨/ب - ١٥/٩٩٨ تاريخ ٣١/٣/١٩٧٤ .

- بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٧٧/ب - ٤٠٦٧ / ١٥ / ١٠ / ١٩٨٦ .

د- نتيجة عدم وجود فترة زمنية محددة للتعامل الآجل بين منشآت القطاع العام أصدرت رئاسة مجلس الوزراء البلاغ رقم ١٣٢ / ب - ٤٥٢٤ / ١٥ تاريخ ١١ / ٥ / ١٩٧٧ الذي تم بموجبه التأكيد على شمول تطبيقه على جميع الوزارات والإدارات العامة والهيئات العامة ذات الطابع الإداري في تعاملها مع مؤسسات القطاع العام الاقتصادية من حيث طريقة التسديد على أنه من الممكن وباتفاق الطرفين إعطاء الوزارات والإدارات العامة والهيئات العامة ذات الطابع الإداري مهلة لدفع الالتزامات المترتبة عن تقديم الخدمات أو المواد تحدد بشهر واحد كحد أقصى للتسديد من تاريخ القيام بالخدمة أو استلام المواد وفي حال عدم تقيد هذه الإدارات بالدفع خلال المدة المحددة أعلاه يطبق التعامل على أساس الدفع النقدي قبل التسليم (١) .

يرى الباحث أن هذا البلاغ في غاية الأهمية من جهة تحديد مهلة التسديد بين الجهات العامة ، ولكن النقص كان من قِبَل جهات القطاع العام لأنها ومن خلال تعاملها مع بعضها بعضاً لم تقم بتوقيع محاضر اتفاق أو عقود تستند بموجبها على هذا البلاغ كمدة للتسديد ، وأن هذا البلاغ في غاية الأهمية نظراً لتحديد أجل الدين بين الجهات العامة ، وبذلك فإن الوقت أصبح محدداً بمدة شهر لكي يتم تسديد مبلغ المديونية أو قيمة السلع والخدمات المشتراة ، ولكن برأي الباحث أن الجهات المعنية والجهات الوصائية والرقابية لم تساهم بشكل فعال في تطبيق هذا القرار ولم يتم محاسبة المسؤولين آنذاك عن عدم تطبيقه ، إضافة إلى أنه لم يترافق بإلزام الجهات المتعاملة بتنظيم عقود أو محاضر اتفاق تحدد الحقوق والواجبات والشروط الفنية والمالية للتعامل .

هـ- نتيجة تلكؤ بعض الجهات العامة بتسديد التزاماتها المالية المتبادلة قبل بعضها بعضاً رغم البلاغات السابقة التي تشدد على سرعة الوفاء بتسديد هذه الالتزامات ، لذلك تم الطلب من الجهات العامة بموجب البلاغ رقم ٨٧ / ب - ٣١١٦ / ١٥ تاريخ ٢٩ / ٦ / ١٩٨٠ التقيد بما يلي :

أولاً :

١- القيام بتسديد الالتزامات المترتبة عليها قِبَل بعضها البعض والتي تتجاوز مبالغها عشرة آلاف ليرة سورية بموجب سندات تجارية من قبل الجهة المشترية على أن تكون قابلة للحسم لدى المصارف المختصة وصالحة للدفع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ القيام بالخدمة أو

١ - بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٣٢/ب - ٤٥٢٤/١٥ تاريخ ١١/٥/١٩٧٧.

استلام المواد ، وترد في حال تصفيته أو صرف المبالغ قبل ذلك ، ويمكن للطرفين الاتفاق على برنامج زمني آخر للتسديد على أن تحرر أيضا بالمبالغ سندات تجارية قابلة للحسم لدى المصارف وصالحة للدفع بتواريخ الاستحقاق المنفق عليها ، ولا يجوز بأي حال من الأحوال تحرير سندات إلا لقاء بضائع مادية أو خدمات فعلية.

٢- القيام بتسديد الالتزامات المترتبة قبل بعضها بعضاً والتي تقل قيمتها عن مبلغ عشرة آلاف ليرة سورية إما نقداً أو خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ القيام بالخدمة أو استلام المواد .

ثانياً :

لكي تتمكن وزارة المالية من تنفيذ أحكام المرسوم التشريعي رقم ١١ لعام ١٩٧٩ الخاص بتحريك حسابات جهات القطاع العام المدينة على الجهات الدائنة القيام بما يلي :

- ١- إجراء المطابقات الحسابية مع الجهات المدينة لتحديد مبلغ المديونية .
- ٢- إعلام وزارة المالية في حال تلوؤ الجهات العامة المدينة في تلبية طلب الجهات الدائنة لها في إجراء المطابقات أو تسديد ما عليها من مديونية خلال المدة المحددة مع المعلومات التالية :

- آ - كشف حساب بالمدينين.
- ب - تاريخ الاستحقاق .
- ج - ماهية الدين .
- د- صورة عن كتب المطالبات وأجوبة الجهة المدينة ونتائج المطابقة إن وجدت .
- ٣- تقوم وزارة المالية فور تلقيها هذه المعلومات بتحريك حسابات الجهة المدينة وتجمد أرصدها لدى المصارف في حال عدم كفايتها لتسديد الديون .

ثالثاً :

الطلب إلى جميع الجهات العامة التقيد التام بما ورد أعلاه وسيتم الطلب إلى الجهاز المركزي للرقابة المالية إيلاء هذا الموضوع الأهمية اللازمة واعتبار التلوؤ أو التأخر في إنهاء المطابقات المحاسبية أو تسديد الالتزامات المالية المترتبة في مواعيدها من أعمال الإهمال التي توجب تحميل المسؤولية للمدير المالي أو المسؤول المالي في الفرع أو

المحاسب حسب الحال أو كل من يثبت مساهمته أو تسببه في التأخير بتسديد الالتزامات المالية موضوع البحث (١) .

و- إضافة إلى ما تقدم ولإعطاء مرونة في التعامل بين منشآت القطاع العام وبما يتناسب مع أوضاع السيولة النقدية لديها تم إصدار البلاغ رقم ٣٩ / ب - ٢١٣٥ تاريخ ١٣ / ٣ / ١٩٨٢ الذي أجاز في حال التعامل بالسندات التجارية أن تحرر هذه لأمر الجهة المستفيدة لاستحقاق مدة ثلاثة أشهر ، وتعطى الجهة الدائنة الحق في احتساب فائدة سنوية معدلها (٧٪) تمييزاً عن التعامل النقدي ، ويحق للجهة الدائنة المسحوب لأمرها خصم هذه السندات لدى المصارف أو الاحتفاظ بها إلى موعد الاستحقاق وفقاً لمقتضيات سيولتها .

ومن جهة أخرى يتم احتساب قيم السلع المثبتة أسعارها تموينياً من قبل المؤسسات المستوردة أو الصانعة محلياً ، على مؤسسات التوزيع على أساس سعر التكلفة الحقيقي للصفقة ، مضافاً إليه هامش الربح المقرر للمؤسسة البائعة وهامش فائدة (الوعدة) البيع الآجل إذا كان التسديد مقابل سندات وذلك بالمعدل الآجل المقرر في هذا البلاغ .

إضافة إلى اعتبار فرق السعر المعتبر عجزاً تموينياً ، بناءً على قرارات صادرة عن السلطة التنفيذية لدى مؤسسات التوزيع حصراً في قيودها المحاسبية يفتح لديها لهذا الغرض حساباً باسم وزارة المالية (العجز التمويني لمادة)

يجعل هذا الحساب مديناً لدى مؤسسة التوزيع عند ورود كل صفقة إليها بفارق السعر بين سعر بيعها لمؤسسة التوزيع وسعر شرائها من المؤسسة المستوردة أو الصانعة محلياً وذلك بالنسبة للمواد المثبتة أسعارها تموينياً فقط .

ويتعدد فتح حساب وزارة المالية المذكور بتعدد المواد ذات العجز التمويني لدى مؤسسات التوزيع . وتعد مؤسسات التوزيع المعنية برصد العجز التمويني وفقاً للأسلوب المبين في هذا البلاغ صورة عن الحساب الجاري المدين لوزارة المالية في كشف ربع سنوي ، توافى به مديرية الموازنة العامة في وزارة المالية خلال الأيام الخمسة الأولى من انقضاء الربع المعني .

وتكلف وزارة المالية بمعالجة تغطية هذا العجز وفقاً لأحكام النظام المالي الأساسي للدولة و تُعَدُّ المرجع المختص في معالجة كافة النواحي المتعلقة بهذا الموضوع .

ويكلف الجهاز المركزي للرقابة المالية بتتبع تنفيذ أحكام هذا البلاغ والإخبار عن المؤسسات المخالفة وتحديد المسؤولين عن ارتكاب المخالفات واقتراح العقوبة (٢) .

١ - بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٨٧/ب - ٣١١٦ / ١٥ تاريخ ٢٩/٦/١٩٨٠ .

٢ - بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٣٩/ب - ٢١٣٥ تاريخ ١٣/٣/١٩٨٢ .

ز - نتيجة الخطأ الذي وقعت به منشآت القطاع العام واستفساراتها المتكررة عن دور وزارة المالية في تحصيل إيراداتها الناشئة عن تعاملها مع الآخرين وكيفية تم بموجب البلاغ رقم ٢٦ / ب - ٢٢١٥ / ١٥ تاريخ ٢٦ / ٤ / ١٩٨٦ توضيح مفهوم الأموال العامة والأموال الخاصة وكيفية وطرق تحصيلها ، حيث إن قيام العديد من المؤسسات العامة والشركات العامة والمنشآت ذات الطابع الاقتصادي بطلب تحصيل إيراداتها من قِبَل الدوائر المالية ، استناداً إلى أحكام قانون جباية الأموال العامة ، وبتوجيه كتب وطلبات إلى وزارة المالية لتحريك حسابات الجهات المدينة تنفيذاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم ١٩٧٩/١١ لا تتوافق مع أحكام قانون جباية الأموال العامة رقم ٣٤١ لعام ١٩٥٦ ، الذي لم يتضمن تحصيل الذمم المترتبة لجهات القطاع العام الاقتصادي الناشئة عن ممارستها لأنشطتها وفعاليتها المناطة بها بموجب القوانين والأنشطة النافذة سيما الجهات التي لديها أنظمة تحصيل خاصة بها ، وذلك نظراً إلى أن أموال المؤسسات العامة والشركات العامة والمنشآت التي تمارس عملاً زراعياً أو تجارياً أو صناعياً أو مالياً تُعَدُّ من الأموال الخاصة وليست من الأموال العامة في موطن تطبيق أحكام قانون جباية الأموال العامة المشار إليها .

وأما بشأن طلب تحريك حسابات جهات القطاع العام الاقتصادي المدينة لتسديد ديون الجهات الدائنة وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم (١١) لعام ١٩٧٩، فإنه تم التأكيد على وجوب العمل بالبلاغ رقم ٧٥/ب - ٣٩٣٣ / ١٥ تاريخ ٣/٩/١٩٨٦ بشأن تصفية التشابكات المالية بين جهات القطاع العام (١) .

ح - نتيجة عدم تطابق الأرصدة بين الجهات المدينة والدائنة وعلى نطاق واسع وتعذر إجراء مطابقات محاسبية سليمة نتيجة التراكم المحاسبي صدر البلاغ رقم ٧٥ / ب - ٣٩٣٣ / ١٥ تاريخ ٣ / ٩ / ١٩٨٦ الذي تم التأكيد من خلاله على ضرورة تصفية التشابكات المالية ، وتمت الإشارة إلى أنه يترتب على الجهة الدائنة السعي مع الجهة المدينة لتنظيم المطابقات الحسابية إن اقتضى ذلك بغية الاتفاق على الأرصدة المستحقة قِبَل بعضها

- بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٧٥/ب - ٣٩٣٣/١٥ تاريخ ٣/٩/١٩٨٦ .

١ - بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٦/ب - ٢٢١٥/١٥ تاريخ ٢٦/٤/١٩٨٦ .

- بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٣١/ب - ٣٣٨٨/١٥ تاريخ ٣١/٧/١٩٩٠ .

بعضاً ، وأن يتم الفصل في وجهات النظر المتباينة على منشأ الدين ، التي من الممكن أن تبرز حين إجراء المطابقة الحسابية وفقاً لما يلي :

- بالنسبة للجهتين الدائنة والمدينة التابعة لإدارة وصائية واحدة :

تتولى الإدارة الوصائية المعالجة مع تحملها المسؤولية كاملة في حال استمرارية عدم الالتزام بالعلاقات العقدية المالية في الأوقات المحددة بين الجهات التابعة لها.

- بالنسبة للجهتين الدائنة والمدينة التابعتين لإدارتين وصائيتين مختلفتين:

يترتب على الإدارة الوصاية التي تتبع لها الجهة الدائنة العمل مع نظيرتها لتسديد الاستحقاق من الجهة المدينة التالية للأخرى ، وفي حال عدم الاتفاق يعرض الموضوع بمذكرة مشتركة يتم رفعها إلى مجلس الوزراء لإصدار التوجيه المناسب بشأنها .

وتم التنويه إلى ضرورة تضمين المحاضر المثبتة لصحة الأرصدة البرنامج الزمني لتصفيتها ، وفي حال عدم الالتزام ، تُعَلَمُ وزارة المالية لتمارس صلاحياتها في تحريك حساب الجهة المدينة المتعاسة عن التسديد بالمواعيد المتفق عليها وفقاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم (١١) لعام ١٩٧٩ (١) .

يرى الباحث أن ضعف السيولة النقدية لدى العديد من منشآت القطاع العام باختلاف وتنوع الأسباب التي أدت إليها يعيق عملية التسديد ويزيد من التشابكات المالية .

ط- إضافة إلى ما تقدم ونظراً لضرورة تنظيم العلاقة المالية لمختلف جهات القطاع العام الاقتصادي الجارية فيما بينها والجارية مع الجهات الأخرى (قطاع عام إداري - قطاع تعاوني - قطاع مشترك - قطاع خاص . وغيرها) ، وإعطاء العلاقات المذكورة مضموناً اقتصادياً ، تم الطلب إلى كافة جهات القطاع العام الاقتصادي بما فيها المؤسسات العامة والشركات العامة والمنشآت الخاضعة للمرسوم التشريعي /١٨/ لعام ١٩٧٤ ومؤسسات شركات الإنشاءات العامة الخاضعة للقانون رقم /١/ لعام ١٩٧٦ وجهات القطاع العام الاقتصادي الأخرى ، العمل بما يلي :

- تنظيم العلاقات المالية بين كل من جهات القطاع العام الاقتصادي (جهة دائنة) والجهات المدينة المتعاملة معها (عامة اقتصادية أو عامة إدارية أو تعاونية أو مشتركة أو خاصة أو غيرها) بعقود تحدد هذه العلاقة المالية .

- تعطى العقود المنظمة مهلة شهر واحد لتسديد القيم المستحقة ، وتتجزأ إجراءات تصفيتها وصرفها ودفعها خلال هذه المهلة حتماً ، ويجوز الاتفاق على مهل لا تتجاوز الشهرين.

^١ -بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٧٥/ب- ١٥/٣٩٣٣ تاريخ ١٩٨٦/٩/٣ .

- يترتب بعد انتهاء المهلة المحددة للتسديد ، احتساب فوائد تأخير تعادل فوائد الحساب المكشوف في التعامل المصرفي .
- الاحتفاظ بمؤيدات التسديد النافذة قانوناً ، تسديد الفوائد مع المبالغ المستحقة المتأخر في تسديدها (') .

ي- إن القوانين والأنظمة النافذة حددت أهدافاً لجهات القطاع العام الاقتصادي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن بينها تحقيق ريعية اقتصادية مقبولة لرأس المال المستثمر ترفد الموازنة العامة للدولة بالإيرادات المالية اللازمة ، وذلك ضمن خطة الدولة وسياساتها العامة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية ، ومن خلال دراسة نتائج الميزانيات الختامية لبعض المؤسسات وشركات ومنشآت القطاع العام الاقتصادي ، لوحظ ظواهر سلبية مثل :

- تحقق خسائر أو عجز لدى بعض المؤسسات والشركات والمنشآت .
- انخفاض معدلات الربحية لدى بعض المؤسسات والشركات والمنشآت
- استمرار ظاهرة التشابكات المالية بين بعض جهات القطاع العام بالرغم من الإجراءات والجهود الواسعة والمستمرة المبذولة لمعالجة هذه التشابكات المالية لا سيما في السنوات الأخيرة .

و حيث إن وجود مثل هذه الظواهر يؤدي إلى منعكسات سلبية على أداء الاقتصاد الوطني ، من ناحية ، كما وينطوي على تقصير في المتابعة وتطبيق أحكام القوانين والأنظمة النافذة :
تم من خلال بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٣٢ / ب - ٧٩٠٢ / ١٥ تاريخ ٢٧ / ١٢ / ١٩٩٣ اعتبار المدير العام للمؤسسة العامة أو الشركة العامة أو المنشأة المسؤول عن اقتصادها المالي .

وتم التأكيد من خلال هذا البلاغ على أنه إذا لحقت بأموال المؤسسة العامة أو الشركة العامة أو المنشأة أية أضرار أو خسارة مالية أو مادية يلاحق مسببها إدارياً أو قضائياً بموجب القوانين والأنظمة النافذة .

وحدد البلاغ واجبات المدير المالي في تحصيل الموارد ومتابعة إجراءات استيفائها في المواعيد المحددة ، وتأمين تسديد الالتزامات المترتبة في مواعيدها المحددة ، وفي حال عدم التسديد في المواعيد المحددة في الفقرة السابقة تترتب حكماً بين الجهات المشمولة بأحكام هذا النظام عن مدة التأخير فوائد الحساب المكشوف في التعامل المصرفي .

^١ - بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٨٠/ب - ١٥/٤٥٣٩ تاريخ ١٢/٩/١٩٨٧ .

- بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٥١/ب - ١٥/٢٢٤٠ تاريخ ٧/٢٠/١٩٨٧ .

إضافةً إلى ما تقدم تم التأكيد من خلال البلاغ على ضرورة تحقيق رعية مقبولة تتناسب ورأس المال المستثمر للمؤسسة أو الشركة أو المنشأة ، إضافةً إلى معالجة الخسائر التجارية المتراكمة ، وعدم تحقيق خسائر أو عجز فيما عدا العجز التموينية للمواد المقرر دعمها .

وأيضاً عدم البيع بأقل من التكلفة باستثناء المواد المدعومة بقرار القيادة القطرية رقم (١٤) لعام ١٩٧٤ ، ويتضمن هذا العمل على تخفيض التكاليف برفع وتائر الإنتاجية وإزالة أسباب الهدر ، بالإضافة إلى التقيد بمبدأ البيع نقداً وعند الضرورة تنظيم عقود لا تتجاوز مهلة السداد بموجبها الشهرين وفي حال عدم التزام الجهة المدينة بتسديد التزاماتها خلال مهلة الشهرين لا يتم تسليمها أي مواد جديدة قبل تسديد الذمم المترتبة عليها .

وأخيراً متابعة إنجاز تحصيل المتراكم من ديون لدى الآخرين ، وعلى سبيل المثال قيمة الكهرباء والمياه والهاتف ، واستكمال الخطط اللازمة لتحصيل مثل هذه الالتزامات على الآخرين في مواعيدها ودون حدوث أي تراكم آخر مهما كانت الأسباب ، وتم تكليف الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية بتشكيل لجان تدقيق مشتركة للتحقيق في أسباب أية خسائر أو عجوزات تحدث فعلاً في أي من الجهات وفي أي من حالات التقصير في تحصيل مواردها أو سداد التزاماتها ولهذه اللجان أوسع الصلاحيات لممارسة مهامها ومحاسبة المسؤولين عن تلك الخسائر أو التقصير وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة النافذة بما في ذلك محاسبة الجهات والسلطات الوصائية المسؤولة عنها (١) .

يرى الباحث أن جميع البلاغات السابقة لم تحل التشابكات المالية بشكل جذري ، وذلك لأنها إجراءات آنية تعالج واقعاً راهناً ومشاكل محددة بذاتها دون الدخول في صلب التشابكات المالية وتحليلها ومعرفة أسبابها ، وبالتالي حل التشابكات المالية عن طريق معالجة أسبابها وإنهاء أو وضع حد للخسائر المتتالية بنتائج أعمال المنشآت الاقتصادية ومعالجة وتسوية أوضاع المنشآت الخاسرة ، وإعطاء الدعم التمويني لمستحقه فقط ، وتسديد العجز التمويني دون أن يبقى متراكماً ومدوراً من عام إلى آخر ، بالإضافة إلى ضرورة تكثيف الإنتاج وإدخال الأساليب العلمية الحديثة التي تؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحقيق هوامش ربح مقبولة بالنسبة للقطاعات الاقتصادية في الدولة .

٣ -- بلاغات وزارة المالية

سيتم في هذا السياق إلقاء الضوء على أهم البلاغات التي قامت وزارة المالية في الجمهورية العربية السورية بإصدارها بُغية المساهمة في معالجة التشابكات المالية ، حيث إنه عطفاً على

١- بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٣٢/ب - ١٥/٧٩٠٢ تاريخ ١٢/٢٧/١٩٩٣ .

بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٧/ب- ١٥/١١٧٢ تاريخ ١١/٤/١٩٧٦ الذي أوجب على جميع الجهات العامة التي لها ديون على جهات القطاع العام أو جهات القطاع الخاص العمل على المطالبة الفورية بهذه الديون لتسديدها خلال مهلة لا تتجاوز الشهر من تاريخ صدور البلاغ المذكور تحت طائلة مسؤولية المدير المالي المختص عن أي تقصير في تنفيذ ذلك ، و يُعدّ كذلك المديرون الماليون والمحاسبون في الجهات الدائنة مسؤولين عن متابعة المطالبة بتسديد هذه الديون ، كما تكون الجهات المدينة مسؤولة عن وفاء هذه الديون خلال المهلة المحددة .

أ- تمت المطالبة من خلال البلاغ رقم ٣٢ / ب ٤٠ - ٥٣ / تاريخ ٣ / ٥ / ١٩٧٦ ، بضرورة إعلام وزارة المالية بالإجراءات المتخذة لتحصيل الديون المنوه عنها ، والنتائج التي يتم التوصل إليها ، وتمت الإشارة إلى التعليمات الصادرة بشأن تمويل العمليات الرأسمالية من صندوق الدين العام والشروط المتوجب توافرها في طلب التمويل ، وتم الطلب إلى جميع الجهات التي تمول عملياتها الاستثمارية من صندوق الدين العام بموجب الاعتمادات الملحوظة في الباب الثالث من الموازنة العامة أن تُزفّق مع طلب التمويل والاستمارة الخاصة بذلك ، بياناً بالديون المترتبة لها على الجهات الأخرى من القطاع العام أو الخاص مع بيان مفردات هذه الديون والإجراءات المتخذة لتسديدها من قبل الجهات المدينة ، حيث إنه سيكون منح التمويل رهن موافاة وزارة المالية بما يشعر بتطبيق بلاغ رئاسة مجلس الوزراء المنوه عنه (١) .

يرى الباحث أن هذا البلاغ مفيد في حث جهات القطاع العام على القيام بتسديد الالتزامات المترتبة عليها ضمن المهل القانونية ، وفي حال عدم تنفيذ ذلك لا يتم منح هذه الجهات التمويل اللازم لتمويل خططها الاستثمارية ، ولكن يلاحظ الباحث أن هذا البلاغ لم يراعِ أوضاع الشركات الخاسرة والتي تعود خسارتها لأسباب خارجة عن إرادتها فإنها حتماً تعاني من ضعف سيولتها النقدية وهي بذلك لن تستطيع التسديد ، إضافة إلى الشركات التي تبيع بأسعار أقل من التكلفة من خلال اعتمادها على سياسة البيع وفق الأسعار الإدارية بأقل من التكلفة لأسباب ترتبها الحكومة فإنها حتماً لن تستطيع أن تقوم بتسديد كافة التزاماتها في الآجال المحددة لذلك ، ولذلك كان من الأنسب أن تتم مراعاة هذه الناحية من خلال هذا البلاغ .

ب- إضافة إلى ما تقدم وبغية إنهاء مشكلة الديون المستحقة للجهات العامة تجاه بعضها بعضاً ، فإنه من خلال البلاغ رقم ٣٥ / ب ٤٠ - ٦ / تاريخ ١٧ / ٥ / ١٩٧٦ تم تذكير

١ - بلاغ وزارة المالية رقم ٣٢/ب-٤٠-٥٣ تاريخ ٣/٥/١٩٧٦ .

جميع المديرين الماليين ومحاسبي الإدارة كل في نطاق اختصاصه بالنصوص القانونية التي توجب عدم صرف أية نفقة جديدة من الاعتمادات المخصصة في موازنة عام ١٩٧٦ قبل تسديد الديون المستحقة للجهات العامة ، وبالنسبة لكل نوع من النفقات باعتبارها من النفقات المعقودة التي يتم صرفها بالأولوية من الاعتماد المرصد ويكون مدير الشؤون المالية أو المسؤول المالي ومحاسب الإدارة المختص مسؤولاً عن ذلك (١) .

ج- وفي عام ٢٠٠٤ أصدرت وزارة المالية القرار رقم ٩٣٤٦ / ١٤ / ٦١ تاريخ ٨ / ٤ / ٢٠٠٤ ، الذي ينص على تمويل المشاريع الاستثمارية العائدة للمؤسسات والشركات العامة تمويلاً ذاتياً (٢) .

يرى الباحث أنه من خلال هذا القرار تم إلغاء منح القروض التي كانت تمنح من صندوق الدين العام للمؤسسات لتمويل الخطة الاستثمارية وهذا يساهم من ناحية بإنهاء التشابكات المالية مع صندوق الدين العام ، ولكن هناك مشكلة غفل هذا القرار عن مراعاتها وهي ضعف السيولة النقدية التي تعاني منها المنشآت العامة ، فهي عاجزة عن تسديد الديون المترتبة عليها ، فكيف ستستطيع أن تقوم بتمويل موجوداتها الثابتة من أموالها الخاصة ؟ .

وساهم هذا القرار بشكل فعال في تزايد التشابكات المالية وذلك لتأثيره المباشر في نقص السيولة النقدية لدى العديد من المنشآت العامة وانعكاس ذلك في قدرتها على التسديد وكذلك على تحصيل الديون المستحقة لها تجاه الآخرين ، وبالمقابل ينبغي الإشارة إلى الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الجهات الوصائية بقصد معالجة التشابكات المالية ومن هذه الإجراءات تسديد العجز التمويينية ، الاقتطاعات من اعتمادات وزارة الدفاع ، إضافة إلى دعم رؤوس أموال جهات القطاع العام ، وتقديم الإعانات لبعض الجهات العامة ودعم التصدير ، وأخيراً تسديد عجوزات مؤسسة الأقطان .

وأيضاً فإنه بالرغم من كل الإجراءات السابقة الذكر فإن التشابكات المالية لازالت قائمة بين جهات القطاع العام ولا بد لمعالجتها من معرفة الأسباب ومحاولة وضع الحلول المناسبة واتخاذ الإجراءات التي تمنع حدوث أو تكرار الأسباب ، كالبحث الدقيق عن أسباب خسارة الشركات ووضع حد لها ، ومنع البيع بأقل من التكلفة مهما كان السبب وفي حال عدم إمكانية ذلك تسديد العجز بشكل دوري وخلال الدورة المالية وعدم تدويره إلى الأعوام التالية ، إضافة إلى ضرورة إعادة النظر في المواد المدعومة تمويئياً ومنحها للمستحقين لها فقط ، ومحاسبة المسؤولين في

١ - بلاغ وزارة المالية رقم ٣٥/ب - ٤٠ - ١/٦ تاريخ ١٧/٥/١٩٧٦ .

٢ - القرار رقم ٩٣٤٦ / ١٤ / ٦١ تاريخ ٨ / ٤ / ٢٠٠٤ - وزارة المالية - الجمهورية العربية السورية

الجهة العامة عن أي تقصير في تسديد الالتزامات المستحقة ، وضرورة إعداد الموازنة النقدية ومقارنتها في نهاية العام مع قائمة التدفقات النقدية والمحاسبة على الانحرافات ... وغير ذلك .

يرى الباحث أن جميع الإجراءات والأساليب السابقة التي تم اتخاذها من قبل الحكومة وبما يتلاءم مع كل مرحلة من مراحل تطور التشابكات المالية أدت إلى نتائج إيجابية في حل التشابكات المالية ، ولكن جميع الإجراءات السابقة لم تبحث في صلب المشكلة وأسبابها الرئيسية ومن ثم محاولة إيجاد الحلول الجذرية بناءً على ذلك ، وكان من الأجدي أن يتم تحليل واقع المشكلة وتحليل أسبابها وبالتالي معالجة أوضاع الشركات والمنشآت الاقتصادية الخاسرة تبعاً للأسباب التي تؤدي إلى خسارتها ، ففي حال كان سبب الخسارة يعود إلى سوء الإدارة يتوجب إصلاح الإدارة واتخاذ الإجراءات الرقابية التي تفيد في تفعيل عمل الإدارة وحثها على تحقيق الخطط الإنتاجية والتسويقية ... الخ ، وفي حال كان سبب الخسارة هو سياسة التسعير الإداري المحددة من قبل الحكومة لتحقيق الأهداف الاجتماعية فإنه ينبغي وضع اعتمادات لسد الفرق بين السعر الإداري والتكلفة مع تسديده إلى المنشآت العامة لكي يتاح لها إمكانية تسديد قيمة مشترياتها ورواتب عمالها والتزاماتها الأخرى ، أما بالنسبة للمواد المدعومة من قبل الحكومة والعجز التموينية المتراكمة وغير المسددة فإنه من الأنسب أن يتم تسديد الفرق بين التكلفة وسعر البيع للمادة المدعومة ، إضافة إلى ضرورة التزام المنشآت الاقتصادية المتعاملة فيما بينها بتنظيم علاقة التعامل مع بعضها من خلال تنظيم عقود يتم من خلالها تحديد الشروط والحقوق والواجبات وطرق التسليم والاستلام والتسديد ومؤيدات التنفيذ وما إلى ذلك من الأمور التنظيمية التي تمنع حصول التشابكات المالية ، هذا كله بالإضافة إلى ضرورة محاسبة المسؤولين عن تراكم مخازين القطع التبديلية والمواد المساعدة والمواد الأولية بالمستودعات (بشكل خاص التي يتم شراؤها من شركات القطاع العام الأخرى) لما لهذه العملية من أثر في تجميد رأس المال في موجودات متداولة غير قابلة للتحويل إلى نقدية خلال الأجل القصير وبالإضافة إلى عدم القدرة على التسديد للجهات الدائنة ، مع ضرورة إجراء المطابقات المحاسبية والدورية وإجراء المطالبة بعد المطابقة وفي حال عدم التسديد حساب فائدة تأخير وهنا من الملائم أن يتم الطلب من وزارة المالية تحريك الحسابات للجهات غير الملتزمة .

ثانياً -- الإجراءات الجذرية المتخذة لمعالجة التشابكات المالية

تم فيما تقدم من هذا المبحث استعراض أهم الإجراءات والأساليب والوسائل التي اتخذتها الجهات الوصائية المعنية في الجمهورية العربية السورية لمعالجة التشابكات المالية ، وكانت جميع هذه الإجراءات تنضوي تحت اسم الإجراءات والمحاولات التنظيمية الآنية ، حيث إنها لم تحل التشابكات المالية جذرياً عن طريق معالجة أسبابها الرئيسية ، وبذلك ظهر توجه في الآونة الأخيرة نحو معالجة هذه المشكلة بشكل جذري عن طريق معالجة أسبابها ، وسيتم فيما يلي استعراض الإجراءات المتخذة من قِبَل الجهات الوصائية المعنية لحل المشكلة جذرياً تبعاً لأسبابها .

١ -- المعالجة الجذرية لخسائر الشركات :

إن الخسائر التي تقع بها المنشآت الاقتصادية هي من أهم الأسباب التي تؤدي إلى ضعف السيولة النقدية وعدم القدرة على تسديد الالتزامات المستحقة في آجالها المحددة وبالتالي تزايد التشابكات المالية ، حيث إن العديد من المنشآت الاقتصادية وقعت بخسائر متتالية بنتيجة الأعمال لأسباب متنوعة (إدارية - فنية - إنتاجية - تقنية ... إلخ) ، أو بسبب التزام منشآت أخرى ببيع منتجاتها بأسعار أقل من التكلفة أي عدم مواكبة قيمة المنتجات النهائية لتكلفة عناصر العملية الإنتاجية مثل (مؤسسة الكهرباء - المياه - الشركة العامة للأسمدة - الشركة العامة للنقل الداخلي) أو بسبب التسعير الإداري لبعض المحاصيل والمنتجات الزراعية وذلك

لتحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية ترمي الحكومة إلى تحقيقها . وانطلاقاً مما تقدم بدأت الحكومة بإجراءات دمج بعض الشركات المتكاملة فيما بينها بغرض تخفيض التكاليف وتحقيق الوفرة وتخفيض الإجراءات الإدارية وعلى سبيل المثال تم دمج شركات الخضار واللحوم والخزن بالمرسوم رقم ٥٣٤ تاريخ ١٩ / ١١ / ٢٠٠٠ وتم تسميتها بالمؤسسة العامة للخزن وتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية ، وأيضاً تم دمج شركتي التجزئة والأحذية بالمؤسسة العامة الاستهلاكية بالمرسوم رقم ٤٦٤ تاريخ ١٢ / ١٠ / ٢٠٠٠ وتم تسميتها بالمؤسسة العامة الاستهلاكية (١) .

و يُعدُّ هذا الإجراء من الإجراءات الجذرية لمعالجة مشكلة ارتفاع التكاليف ولتوفير جزء هام من التكاليف وتقليل الإجراءات الإدارية الروتينية في العمل .
بالإضافة إلى معالجة أوضاع الشركات الخاسرة والتي لا أمل بتحويلها إلى شركات رابحة وذلك عن طريق تغيير نشاطها الأساسي إلى نشاط اقتصادي آخر وعلى سبيل المثال (البدء بتغيير نشاط شركة مصابغ حمص) .

ومن الملاحظ أن هذه الإجراءات رغم أهميتها البالغة في الوقوف على سبب المشكلة ومحاولة علاجها إلا أنها غير كافية لحل التشابكات المالية ، ويرأي الباحث أنه من الأنسب إجراء تشخيص وتحليل لوضع المنشآت الاقتصادية وتصنيفها إلى فئات محددة على الشكل التالي :

أ- منشآت اقتصادية يمكن أن تتجاوز نتائج أعمالها السلبية من خلال زيادة كفاءتها الإنتاجية وتطوير أوضاعها الفنية والإنتاجية وغيرها .

ب- منشآت اقتصادية لا يمكن أن تتجاوز نتائج أعمالها السلبية إلا بمساعدة من قبل الحكومة لتطوير أوضاعها الفنية والإنتاجية .

ج- منشآت اقتصادية لا يمكن أن تتجاوز نتائج أعمالها السلبية .

وبالتالي فإن الحالة الأولى تحتاج إلى دعم معنوي من قبل الجهات الوصائية ، في حين أن الحالة الثانية تتطلب دعم مادي ومعنوي بسيط من قبل الحكومة لتتعافى من أزماتها الراهنة وتتحول إلى منشآت رابحة ، في حين أن الحالة الثالثة التي لا أمل في تجاوز نتائج أعمالها فإن الحل يكون بتغيير نشاطها الاقتصادي أو بدمجها بمنشآت أخرى .

٢ -- المعالجة الجذرية للعجز التمويني المتراكمة غير المسددة :

١ - دراسات - وزارة المالية ؛ دمشق - سورية ؛ ٢٠٠١ م .

هناك بعض المواد المدعومة تموينياً من قبل الحكومة لتحقيق أهداف اجتماعية وذلك ببيعها بأسعار أقل من التكلفة ، إذاً فإن بعض المنشآت الاقتصادية (الاستهلاكية - شركات السكر - شركات الزيوت) تباع منتجاتها النهائية بأسعار أقل من التكلفة وبالنتيجة تتحقق الخسارة بنتيجة أعمالها وبالتالي عجزها عن تسديد جزء من قيمة مستلزمات وعوامل الإنتاج ، وإن الأسلوب المتبع من قبل الحكومة هو تسديد جزء من هذه العجوز التموينية حيث تم زيادة حجم اعتمادات الإعانات المخصصة للدعم في السنوات الأخيرة (١) .

يرى الباحث أن هذا الإجراء رغم أهميته فإنه غير كافٍ لمعالجة هذه المشكلة نتيجة تحمّل الحكومة لمبالغ كبيرة وبمليارات الليرات السورية لتغطية فروقات أسعار المواد المدعومة تموينياً ، ولذلك من الأفضل أن يتم إعادة النظر في الدعم التمويني وتوجيهه للمستحقين له فقط وما ينتج عن ذلك من تقليل نطاق الشريحة المستفيدة إضافةً إلى توفير جزء كبير من المبالغ والاعتمادات المصروفة على الدعم التمويني .

٣ -- المعالجة الجذرية للتراكم المحاسبي :

إن التراكم المحاسبي لدى بعض جهات القطاع العام الاقتصادي يؤدي إلى إعاقة إجراء المطابقة المحاسبية والوقوف على مقدار ديون الجهات العامة تجاه بعضها بعضاً مما يؤدي إلى ضياع الوثائق والمستندات المؤيدة للدين وبالتالي تعذر إجراء المطابقة وتعذر إمكانية الوصول إلى قرار الاعتراف أو عدم الاعتراف بالمطابقة ، ونظراً لما لهذه المسألة من انعكاس في تزايد التشابكات المالية صدر القرار الجمهوري رقم ١١٠ تاريخ ١ / ٨ / ١٩٧٧ ، المتضمن تشكيل لجنة إنجاز وتصفية الخلافات المالية المتشابكة مع مؤسسات وجهات القطاع العام الاقتصادي والإداري في الدولة لمدة سنة ميلادية كاملة مددت لاحقاً ستة أشهر إضافية ومن ثم صدر بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٦٠ / ب تاريخ ٤ / ١٢ / ١٩٧٨ القاضي بوجوب استمرارية عمل اللجان القطاعية والفرعية المشكّلة لدى جهات القطاع العام الاقتصادي والإداري على أن تقوم الإدارة العامة فيها بالإشراف والمتابعة اللازمة للعمل لضرورة إنهاء التشابكات المالية بين مختلف قطاعات الدولة ، حيث تم إنجاز ٢٢٢٠ ميزانية عائدة للأعوام من عام ١٩٩٠ ولغاية عام ١٩٩٨ .

٤ -- المعالجة الجذرية لمشكلات المحاصيل الزراعية والمنتجات المدعومة من قبل الدولة :

١ - دراسات - وزارة المالية ؛ دمشق - سورية ؛ ٢٠٠١ م .

هناك مجموعة متنوعة من المنتجات والمحاصيل الزراعية المدعومة من قبل الدولة (الشوندر السكري - القطن - القمح - المشتقات النفطية ... الخ) وهذا الدعم يؤدي إلى خسارة المنشآت العامة نتيجة شرائها للمستلزمات السلعية اللازمة للصناعة بأسعار أكبر من الأسعار السائدة في السوق ، وبدأت الحكومة برفع بعض أسعار المواد المدعومة سابقاً وبشكل تدريجي مثل المشتقات النفطية (١) .

يرى الباحث أن هذا الإجراء مهم لتخفيض سلة المنتجات المدعومة من قبل الدولة وبالتالي تحقيق الوفرة بالنسبة للموازنة العامة للدولة مع المحافظة على تحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل وإيصال الدعم إلى مستحقيه فقط .

١ - دراسات - وزارة المالية ؛ دمشق - سورية ؛ ٢٠٠١ م .

الفصل الثالث : الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية وأهميتهما في معالجة التشابكات المالية

مقدمة :

يتناول هذا الفصل دراسة الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية باعتبارهما من الوسائل والأدوات المحاسبية التي من الممكن استخدامها في معالجة التشابكات المالية ، حيث سيتم عرض الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية من خلال مبحثين :

المبحث الأول : سيتم من خلاله تناول وبيان المقصود بالموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية وأهميتهما وطرق وأساليب إعدادهما.

أما المبحث الثاني : سيتم من خلاله توضيح وبيان أهمية قائمة التدفقات النقدية في معالجة التشابكات المالية باعتبارها إحدى الوسائل الهامة التي تساعد في تخطيط النقدية والسيولة النقدية ، وبيان مدى قدرة المنشأة الاقتصادية على توليد النقدية وطرق استخدام هذه النقدية .

المبحث الأول : الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية

تم من خلال الفصول السابقة من هذا البحث توضيح التشابكات المالية بشكل عام وفي الجمهورية العربية السورية بشكل خاص , كما تم إيضاح أن هذه المشكلة أدت إلى نتائج سلبية كبيرة بالنسبة للمنشأة العامة كخلية أساسية من خلايا الاقتصاد الوطني وانعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني بشكل عام وضعف موارد الخزينة العامة للدولة وضعف السيولة لدى المصارف العامة التي تُعدُّ عصب الحياة الاقتصادية ، وانطلاقاً مما تقدم فإنه من الضروري والهام جداً استخدام الوسائل والأساليب العلمية الحديثة التي يمكن أن تؤدي إلى تجنب التشابكات المالية أو تجنب آثارها ونتائجها وذلك بالإضافة للإجراءات المتخذة من قبل الجهات الوصائية , حيث إن الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية من أساليب التخطيط المالي والنقدي الهامة في برمجة ودراسة التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة وبيان الفترات التي سيتوافر فيها فائض نقدي وبالتالي التخطيط الجيد لاستثمار واستخدام هذا الفائض بالشكل الذي يحقق جدوى اقتصادية بالنسبة للمنشأة الاقتصادية ، ومن ثم فإن استخدام وسائل وأساليب التخطيط النقدي والمالي يجنب المنشأة الاقتصادية الوقوع بأزمات واختناقات مالية وضعف السيولة النقدية , وبالتالي فإن هذه الأدوات المحاسبية المالية لها تماس مباشر مع التشابكات المالية , وسيتم من خلال هذا المبحث توضيح المقصود بالموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية وأهميتهما وطرق وأساليب إعدادهما .

أولاً : أهمية الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية

تُعَدُّ الموازنة العامة للدولة والبيانات التي تتضمنها إيراداً وإنفاقاً من أهم أدوات التخطيط المالي ، وذلك نظراً لدورها المهم في خلق دخلٍ وطاقات إنتاجية جديدة ولتقادي حالات التضخم غير المرغوب ، وتساعد في إعادة توزيع الدخل القومي والتأثير على هيكل التنمية ، بالإضافة إلى مساهمتها بشكلٍ غير مباشر في معالجة التشابكات المالية ما بين الوحدات الاقتصادية (١) .

بالإضافة إلى ما تقدم فإن المنشأة الاقتصادية تقوم بإعداد الموازنة النقدية في بداية العام لتقدير التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة والأوقات التي سيتوافر فيها فائض سيولة نقدية والأوقات التي تحتاج فيها هذه المنشأة إلى النقدية ، وسيتم من خلال هذا المبحث التعريف بكل من الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية ، سيما أن المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية مفيدة للمنشأة الاقتصادية في تزويد مستخدمي البيانات المالية بالأساس لتقييم مقدرة المنشأة على توليد النقدية وما يعادلها ، وحاجاتها في استخدام هذه التدفقات النقدية ، فالقرارات الاقتصادية التي تتخذ من قِبَل مستخدمي القوائم المالية تتطلب تقييماً لمقدرة المنشأة على توليد النقدية وما يعادلها وعلى توقيتها ودرجة تأكيد عملية توليدها (٢) .

وتُعَدُّ الموازنة النقدية وقائمة التدفقات المالية من الوسائل والأساليب الهامة التي تستطيع المنشأة الاقتصادية من خلال إعدادهما أن تخطط التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة ، وعليه سيتم من خلال هذا المبحث توضيح أنواع الموازنات واستخدامها والفوائد والأهداف التي تتحقق من إعدادها ، بالإضافة إلى توضيح أهمية وفوائد إعداد قائمة التدفقات النقدية .

١ - المهاني ، محمد خالد ؛ ((السياسات المساعدة في عملية التخطيط المالي)) ؛ منشورات وزارة الثقافة ؛ دمشق - سورية ١٩٩٥م ؛ (ص٧) .

٢ - معايير المحاسبة الدولية ؛ جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ؛ عمان - الأردن ؛ ٢٠٠٧م ؛ (ص ٨٦٠) .

وإن نقطة البدء بأي عمل تبدأ من التخطيط ووضع الخطة الملائمة لتنفيذ هذا العمل ، فالتخطيط هو الوظيفة الأولى من وظائف الإدارة ، وبالاعتماد عليه يتم تحديد الاحتياجات والموارد الاقتصادية اللازمة للقيام بالعمل المطلوب ، وذلك كله استناداً إلى الأهداف الاستراتيجية والأهداف التكتيكية التي ترمي إدارة المنشأة الاقتصادية إلى تحقيقها ، وفيما يتعلق بالتخطيط المالي فإنه برنامج يتم من خلاله تحديد التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة خلال فترة زمنية لاحقة ، حيث إن الخطة المالية تهدف إلى تمويل الخطة المادية والتكامل والانسجام مع معطيات هذه الخطة .

وتكون كلٌّ من الخطة المالية التي تعمل على حصر موارد المجتمع واستخدامها بالشكل الأمثل لإشباع أكبر قدر ممكن من حاجات أفراد المجتمع ، والخطة المادية التي تُعنى بتدبير قدرٍ من المواد الأولية والسلع نصف المصنوعة والعدد والآلات والقوى العاملة لإنتاج كمية معينة من السلع والخدمات ، جزءاً متمماً للآخر (١) .

وإن التخطيط المالي يمثل الجانب المالي للتخطيط الاقتصادي والذي يُعدُّ أسلوباً منهجياً فنياً لتوزيع الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل لتحقيق الأهداف التي يقررها المجتمع (٢) .

١ - مستويات التخطيط المالي :

هناك عدة مستويات للتخطيط المالي من القاعدة إلى القمة على الشكل التالي:

- أ- التخطيط المالي على مستوى المنشأة الاقتصادية
- ب- التخطيط المالي على مستوى المؤسسة الوصائية
- ج- التخطيط المالي على المستوى القطاعي
- د- التخطيط المالي على مستوى الوزارة
- هـ- التخطيط المالي على المستوى القومي

ويتمثل التخطيط على مستوى المنشأة الاقتصادية بالموازنة التقديرية ، وهي خطة مالية لتحقيق البرامج والأهداف الاقتصادية وتساعد المستويات المتعددة في التخطيط المالي في سهولة استبيان البيانات المحاسبية اللازمة لهذه الغاية بدءاً من الوحدات الإدارية والاقتصادية ومروراً بالمؤسسة الوصائية والوزارة المعنية وفقاً للهيكل التنظيمي والإداري في الدولة ، كما تتم عملية التجميع على

١ - المهاني ، محمد خالد ؛ ((السياسات المساعدة في عملية التخطيط المالي)) ؛ منشورات وزارة الثقافة ؛ دمشق - سورية ١٩٩٥ م ؛ (ص١٥) .

- لطفي . علي ؛ ((التخطيط الاقتصادي دراسة نظرية وتطبيقية)) ؛ الدار الجامعة ؛ بيروت ١٩٩٨ م (ص٤٧) .

٢ - المهاني ، محمد خالد ؛ ((السياسات المساعدة في عملية التخطيط المالي)) ؛ منشورات وزارة الثقافة ؛ دمشق - سورية ١٩٩٥ م ؛ (ص١٦) .

مستوى كل قطاع من القطاعات الحكومية في الاقتصاد الوطني ، وبالتالي فإن الموازنة العامة للدولة على المستوى القومي هي الخطة المالية الأساسية لترجمة الخطوط العريضة للسياسات المالية للدولة ، وبما أن هذا التنسيق في التخطيط المالي موجود على كل هذه المستويات فإنه يمكن وضع المؤشرات العامة للخطة وأهدافها قبل إعدادها ، ويمكن أن يكون أحد هذه الأهداف هو المساهمة في معالجة التشابكات المالية عن طريق التخطيط المالي (١) .

حيث يتم السماح للمنشأة الاقتصادية بالاستثمار والاستبدال والتجديد بفائض الموازنة بعد تخصيص جزء من الإيرادات لمعالجة التشابكات المالية .

وفي هذا السياق تظهر أهمية المحاسبة كأداة في التخطيط المالي من خلال البيانات والمعلومات التي يمكن أن تقدمها لإعداد الخطة ، وكذلك تزداد أهمية المحاسبة بكونها أداة للمتابعة وتقييم النتائج ، ومن ثم فإن للبيانات المحاسبية دوراً كبيراً في عملية التخطيط والرقابة وتقييم الأداء حيث وجدت المحاسبة في الأصل لخدمة إدارة المنشأة الاقتصادية في مراحل التخطيط من حيث تحديد الأهداف أو تحديد نقطة التعادل أو إعداد قوائم حركة الأموال وإعداد الموازنات التقديرية . إذاً إن للمحاسبة والبيانات والمعلومات التي تقدمها دوراً رئيسياً وأساسياً في عملية التخطيط المالي ويترافق مع كل مرحلة من مراحل العملية التخطيطية ، ويمكن توضيح هذا الدور من خلال ما يلي :

٢ - الدور المحاسبي في التخطيط :

تقدم المحاسبة العديد من البيانات والمعلومات التي لها أهمية كبيرة في كل مرحلة من مراحل التخطيط وهذه المراحل هي :

أ - مرحلة تحديد الأهداف :

في هذه المرحلة تقدم المحاسبة بيانات ومعلومات عن دراسة الأهداف الموضوعية للمنشأة الاقتصادية وتحليلها من ناحية كمية ومالية لتحديد المتطلبات الضرورية لتحقيق الأهداف المنشودة .

١ - الأسدي ، علي ؛ ((مقدمة في اقتصاديات الصناعة)) منشورات جامعة فارينوس ؛ بنغازي - ليبيا ؛ الطبعة الأولى ؛ ١٩٩٠ م (ص ٨٥ وما بعدها) .

- نمر ، حلمي محمود ؛ ((نظرية المحاسبة المالية)) ؛ دار النهضة العربية ؛ القاهرة - مصر ؛ ١٩٩٥ م ؛ (ص ١٤ وما بعدها) .

- فاليتز وروبرت ميجس ؛ ترجمة وتعريب وصفي عبد الفتاح - سلطان بن محمد السلطان - محمد هاشم البدوي ((المحاسبة المالية)) ؛ دار المريخ للنشر ؛ الرياض - السعودية ؛ ١٩٨٨ م ؛ (ص ٣٢) .

ب- مرحلة تجميع البيانات والمعلومات :

في هذه المرحلة تقدم المحاسبة بيانات عن تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح (تحليل التعادل) بغية تحديد أفضل تشكيلة بين هذه المتغيرات يمكن أن تكون أساساً لعمليات المنشأة الاقتصادية في الفترة المقبلة ، ويساعد هذا التحليل في حل العديد من المشاكل مثل اختيار المنتج وتشكيلة المنتجات بالكمية والكلفة المناسبين وبالسعر المناسب لبيع وحدة المنتج ... الخ .

ج- مرحلة تجميع الموارد :

تقدم المحاسبة في هذه المرحلة البيانات الخاصة بإعداد قوائم الاحتياجات والتدفقات المالية المستقبلية والتي من الضروري الحصول عليها عن طريق أنسب المصادر ، حيث يتم إعداد قائمة التدفق النقدي الخارج وقائمة التدفق النقدي الداخل وقائمة التدفق الرأسمالي ، حيث تكون هذه القوائم من صميم المجموعة المستندية للنظام المحاسبي الإداري ، كما تُعدّ البيانات التي تحتويها هذه القوائم من صميم البيانات التي يساهم بها هذا النظام في مرحلة التخطيط لأعمال المنشأة الاقتصادية مستقبلاً .

د- مرحلة إعداد المعايير :

تقدم المحاسبة في هذه المرحلة البيانات الخاصة بإعداد الموازنة التقديرية وهي تساعد في إعداد المعايير الكمية ومن ثم تحويل هذه المعايير إلى معايير مالية في صورة موازنات تقديرية تعكس مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في المنشأة خلال الفترة القادمة في صورة كمية وقيمة .

هـ- مرحلة إعداد خطط العمل وسياساته :

تقدم المحاسبة في هذه المرحلة البيانات الخاصة بإعداد الخطط والسياسات التفصيلية والتنسيق بينها على مستوى الإدارات المختلفة للمنشأة الاقتصادية ، وفي هذه المرحلة لا يقتصر دور المحاسبة على التعبير عن الخطط والسياسات التفصيلية بصورة رقمية بل يتعداه إلى توصيل هذه الخطط والسياسات على شكل تقارير تخطيطية إلى المسؤولين في المنشأة الاقتصادية على مختلف مستوياتهم حتى تكون هذه التقارير بمثابة دليل وأساس لقياس كفاءة الأداء (١) .

^١ - حنان ، رضوان حلوة ؛ وزميله ؛ ((المحاسبة الإدارية - مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١١٦ وما بعدها) .

تمت الإشارة إلى أنه في مرحلة إعداد المعايير تقدم المحاسبة البيانات الخاصة بإعداد الموازنة التقديرية ، وذلك عن طريق تحويل المعايير الكمية إلى معايير قيمية (مالية) في صورة موازنات تقديرية ، وبالتالي يمكن توضيح أهمية الموازنة التقديرية من خلال النقاط التالية :

- تتضمن التفاصيل الخاصة بكيفية إنفاق الأموال على العمالة والخامات والسلع الرأسمالية وغيرها ، كما أنها تتضمن كيفية الحصول على هذه الأموال .
- إنها برنامج العمل الشامل الذي يعبر عن سياسات المنشأة الاقتصادية المختلفة وعن أوجه نشاطها المختلفة .
- تحتوي على مجموعة من التنبؤات والتقديرات المالية المستقبلية والمدونة بطريقة كمية ، وتهدف إلى رسم الأهداف المستقبلية وإرشاد متخذ القرار إلى الإجراءات المالية المتوجب اتخاذها بشكل يضمن تحقيق الأهداف (١) .

وحيث إن الموازنة التقديرية تُعدُّ لكافة أوجه وجوانب نشاط المنشأة الاقتصادية من أنشطة المبيعات والمشتريات والإنتاج والمخزون ... الخ ، فإنه يوجد نوع من أنواع الموازنات التقديرية له علاقة مباشرة بالتخطيط للنقدية التي هي من الموازنات الهامة بشكل كبير في المساهمة في حل التشابكات المالية عن طريق التخطيط للتدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة ، ولذلك فإن المقصود بالموازنة النقدية :

- هي وسيلة من وسائل التخطيط النقدي للتنبؤ بالإيرادات والمدفوعات النقدية المستقبلية خلال فترة من الزمن .
- تعبر عن الخطط النقدية التي تعد مسبقاً عن فترة قادمة وغالباً ما تكون لسنة واحدة .
- تساعد في تحديد كمية التمويل المطلوبة بالإضافة إلى توقيت الحصول عليها .

- المهاني ، محمد خالد ؛ ((دور البيانات المحاسبية في عملية التخطيط المالي في سورية)) ؛ رسالة دكتوراه في المحاسبة ؛ كلية الاقتصاد ؛ دمشق - سورية ١٩٩٢ م ؛ (ص ٧٠) .

١ - الزعبي ، هيثم محمد ؛ ((الإدارة والتحليل المالي)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٩٧) .
- الحناوي ، محمد صالح ؛ ((الإدارة المالية والتمويل)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١٥٥) .
- فضالة ، أبو الفتوح علي ؛ ((إستراتيجية القوائم المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٥٥) .
- PIERRE LOUZEL : ((control do gestion et budgets)) 3 edition , siris PARIS 1980 , P 22
- JOSEPH G. LOUDERBACK , and GERALD DINE F . DOMINIAC ((managerial accounting kent publishing company)) BOSTON MASS . 1982 . P 183 .

- هي أداة كمية من أدوات التخطيط المالي تهدف إلى تقدير التدفقات النقدية التي تدخل وتخرج من المنشأة خلال فترة زمنية مستقبلية (١) .

أما قائمة التدفقات النقدية فهي قائمة تعرض المتحصلات النقدية (المقبوضات) والمدفوعات النقدية (المدفوعات) ، وصافي التغير في النقدية من خلال أنشطة رئيسية هي أنشطة التشغيل والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية لمنشأة اقتصادية خلال فترة زمنية محددة بصورة تؤدي إلى توظيف رصيد النقدية في أول الفترة وآخرها ، وهي إحدى القوائم المالية التي تعدها المنشأة الاقتصادية وتظهر التغيرات في القيم النقدية لنشاطاتها التشغيلية والاستثمارية والمالية خلال فترة زمنية معينة (٢) .

ومن المعلوم أن التدفق النقدي يمثل أي زيادة أو نقص في النقد وشبه النقد ناتجة عن عمليات فعلية وليس بسبب تغير القيمة فقط ، وتستبعد العمليات بين شركات المجموعة القابضة والتابعة من قائمة التدفقات النقدية ، ولا تُعد تدفقات نقدية لأن التدفقات النقدية تقتصر في هذه الحالة على التدفقات النقدية بين المنشأة القابضة (٣) .

ويشتمل النقد الداخل إلى المنشأة (المقبوضات) على كل العناصر التالية أو بعضها :

- أ- بيع بعض المخزون السلعي أو كله نقداً أو بيع الأصول الثابتة أو تأجيرها .
- ب- تحصيل الذمم (أوراق قبض - حسابات مدينة) .
- ج- بيع أوراق مالية كالأسهم والسندات .
- د- قبض الإيرادات مثل (فوائد السندات وأرباح الأسهم) .
- هـ- زيادة رأس المال عن طريق المساهمين .

١ - الزعبي ، هيثم محمد ؛ (الإدارة والتحليل المالي) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٩٩) .
٢ - عليوه ، السيد ؛ (الإدارة المالية الحديثة ودراسات الجدوى الاقتصادية) ؛ دار الأمين للطباعة والنشر ؛ القاهرة - مصر الطبعة الأولى ؛ ٢٠٠٤ م ؛ (ص ٥٤) .
٣ - مجلة سلسلة الإدارة المثلى ؛ إدارة الموازنات المالية ؛ مكتبة لبنان للنشر - لبنان ؛ الطبعة الأولى ؛ ٢٠٠٢ م ؛ (ص ٦) .

٢ - عباس ، علي ؛ (الإدارة المالية في منظمات الأعمال) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٥١) .
٣ - حجازي ، محمد عباس ؛ (قوائم التدفقات النقدية) ؛ نهضة مصر للطباعة والنشر ؛ ١٩٩٨ م ؛ (ص ١٧) .
٤ - معايير المحاسبة الدولية ؛ جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ؛ عمان - الأردن ؛ ٢٠٠٧ م ؛ (ص ٨٦١) .

٥ - معايير المحاسبة السورية ؛ جمعية المحاسبين القانونيين ؛ دمشق - سورية ؛ (ص ٥٨) .
٦ - معايير المحاسبة الدولية ؛ المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ؛ عمان - الأردن ؛ ٢٠٠٧ م ؛ (ص ٨٦١) .

وأيضاً فإن النقد الخارج من المنشأة (المدفوعات) يشمل على كل أو بعض العناصر التالية :

- أ- زيادة المخزون السلعي عن طريق شراء بضاعة جديدة .
- ب- سداد الذمم الدائنة وأوراق الدفع والقروض وفوائدها .
- ج- دفع المصاريف الدورية على التشغيل (رواتب - إيجارات ... الخ) .
- د- شراء أصول ثابتة جديدة .
- هـ- دفع الضرائب .
- و- مسحوبات الملاك (توزيعات الأرباح) .
- ز- زيادة الأصول المتداولة كشراء أوراق مالية .
- ح- توزيع الأرباح (^١) .

هناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى اختلال التوازن في التدفقات النقدية ، وهي إما أن تكون عوامل داخلية تتمثل بتلك الناتجة عن قرارات المنشأة وسياساتها ونشاطاتها مثل (قرارات الشراء - قرارات التوسع في الأصول الثابتة والمخزون وإصدار الأسهم والاقتراض - دفع المصاريف المختلفة ... وغيرها) ، وإما أن تكون عوامل خارجية تتمثل بالعوامل الناتجة عن البيئة الخارجية ، وتكون خارجة عن إرادة المنشأة ومن الصعب السيطرة عليها مثل (التغير في الرسوم الجمركية - الضرائب - معدلات الفائدة - التغير في المستوى العام للأسعار ... الخ) (^٢) .

٣- قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية المقدرة :

هي قائمة تحتوي على طرفين أولهما يتضمن التدفقات النقدية الموجهة إلى الداخل وثانيهما يحتوي التدفقات النقدية إلى الخارج ، ويبدأ الإعداد لهذه القائمة بالتنبؤ بالمبيعات حيث تُعدّ قيمة المبيعات المقدرة نقطة الانطلاق لأي خطة مالية (^٣) .

^١ - الزعبي ، هيثم محمد ؛ ((الإدارة والتحليل المالي)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٤٠) .

^٢ - الزعبي ، هيثم محمد ؛ ((الإدارة والتحليل المالي)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٤١) .

- TWEEDIE,D.(2003),cash flow hedge accounting for offsetting internal derivative contracts USED TO MANAGE for eing currency (IAS 39-IGR134-1-b) IASB , LONDON

^٣ - رمضان ، زياد ؛ ((الإدارة المالية في الشركات المساهمة)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٨٧) .

وبالإضافة إلى أرقام المبيعات توضع قواعد أساسية يتم الاعتماد عليها عند التخطيط للسيولة في جميع مراحله من ناحية تحديد الأمور التالية :

- أ- نسبة المبيعات النقدية إلى نسبة المبيعات الإجمالية .
- ب- نسبة ما تم تحصيله من المبيعات الآجلة خلال أشهر السنة .
- ج- نسبة الديون المعدومة .
- د- نسبة المشتريات إلى نسبة المبيعات .
- هـ- تحديد وقت الشراء ووقت سداد قيمة المشتريات .
- و- المصاريف الأخرى .
- ز- تحديد الحد الأدنى للنقدية التي من الضروري الاحتفاظ بها دائماً .
- ح- تحديد الضرائب والفوائد والأقساط الواجب تسديدها .
- ط- تحديد مبالغ الخطة الاستثمارية (١) .

و يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (٧) بيان التغيرات في الوضع المالي ما يلي :

- أ- من الضروري أن تتضمن البيانات المالية (بيان التغيرات في الوضع المالي) .
- ب- يُعرض في بيان التغيرات في الوضع المالي مصادر واستخدامات الأموال من العمليات بشكل منفصل عن المصادر والاستخدامات الأخرى لتلك الأموال ، كما يُدرج في بيان التغيرات بصورة مستقلة العناصر غير العادية التي لا تُعد من ضمن النشاطات العادية للوحدة الاقتصادية .
- ج- من الضروري اختيار النموذج الأكثر وضوحاً لعرض بيان التغيرات في الوضع المالي (٢) .

يرى الباحث أن الموازنة النقدية هي إحدى الموازنات التي تقوم إدارة المنشأة الاقتصادية بإعدادها نظراً لأهميتها في المساهمة في معالجة المشكلات المالية ، وذلك من خلال ما تقدمه الموازنة النقدية التقديرية للإدارة من بيانات ومعلومات بوقت مبكر عن النقدية المحتملة وحاجات رأس المال العامل خلال فترة معينة من الزمن ، وتكون هذه البيانات أساساً للبرنامج المالي الذي يُعد لمقابلة حاجات المنشأة الاقتصادية المختلفة إلى الأموال النقدية السائلة ، بالإضافة إلى أنها

^١ - رمضان ، زياد ؛ ((الإدارة المالية في الشركات المساهمة)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٨٨) .

^٢ - الراوي ، حكمت أحمد ؛ ((المحاسبة الدولية)) ؛ جامعة آل البيت ؛ المملكة الأردنية الهاشمية ؛ دار حنين للنشر ؛ ١٩٩٥ م (ص٢٢٣) .

إحدى الوسائل الهامة لإعداد الموازنة العمومية التقديرية التي تبين أثر البرنامج المالي على الهيكل المالي للمنشأة الاقتصادية .

٤ - قائمة الموارد المالية واستخداماتها :

هي القائمة التي تتضمن بيان المصادر المختلفة للحصول على الأموال النقدية أو ما يعادلها (مثل الذمم النقدية وأوراق القبض) وطرق استخدام هذه الموارد المالية في المنشأة الاقتصادية (١) .

وتبين هذه القائمة مصادر الأموال واستخداماتها على الشكل التالي :

أ - مصادر الأموال :

- المبيعات
- الفوائد الدائنة
- الإيرادات المتنوعة الأخرى .

ب - استخدامات الأموال :

- تكلفة الإنتاج
- الفوائد المدينة
- مصروفات البيع والتوزيع
- المصروفات الإدارية (٢) .

٥ - موازنة العمليات الرأسمالية :

القرارات الرأسمالية التي تدعو إلى إعداد موازنة العمليات الرأسمالية :

- أ - تخصيص موارد اقتصادية لمشروعات جديدة تستهدف منتجاً جديداً .
- ب - تخصيص موارد اقتصادية للتوسع في طاقات المنشأة الاقتصادية القائمة.
- ج - تخصيص موارد اقتصادية لإحلال أو تجديد أصول رأسمالية قائمة (٣) .

^١ - ضيف ، خيرت ؛ ((الميزانيات التقديرية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٣٠٤) .

^٢ - محمد ، نظير رياض ؛ ((الإدارة المالية والعولمة)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٠٨ وما بعدها) .

^٣ - حنان ، رضوان حلوة ؛ وزميله ؛ ((المحاسبة الإدارية - مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء)) ؛ مرجع سابق (ص ١٥٩) .

٦ - الموازنة التقديرية :

يمكن النظر إلى الموازنة التقديرية على أنها برنامج شامل للعمليات المستقبلية للمنشأة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة وتخدم هدفي التخطيط والرقابة ، وباعتبارها أداة من أدوات التنبؤ فإنها تخدم التخطيط الذي يعبر عنه تعبيراً عينياً كما في حالة الموازنة العينية التي توضح البرنامج الإنتاجي للمنشأة الاقتصادية وربطه بطاقتها الإنتاجية ، وكذلك يُعبر عن التخطيط تعبيراً مالياً كما في حالة الموازنة المالية التي تمثل الترجمة المالية للموازنة العينية مع توضيح الخطة التمويلية للمنشأة الاقتصادية عن طريق استخدام الموازنة التقديرية (١) .

إذاً فإن الموازنة التقديرية إحدى الأساليب المستخدمة في عمليات التخطيط والرقابة على المشاريع التجارية والصناعية وهي عبارة عن كشف تتضمن بيانات تقديرية عن نشاطات المنشأة معتمدة على التنبؤ بالظروف التي يمكن أن تسود في المستقبل ، و تُعدّ الموازنة التقديرية معياراً للحكم على مدى التقيد بتنفيذ الخطط الموضوعية ، وهي الأساس الذي تعتمد عليه الإدارة في إصدار التعليمات والقرارات (٢) .

وأيضاً فإن الموازنة التقديرية هي عملية الغرض منها تحسين الطريقة التي تؤدي بها المنشأة الاقتصادية عملها ، كما أنها عبارة عن جهود مستمرة للقيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة ، وتهدف إلى استخدام أصول المنشأة بكفاءة عالية وربحية مرتفعة وتتطلب الموازنة إعداد مجموعة من أنماط أو مستويات الأداء التي يمكن مقارنتها بالنتائج المتحصل عليها (٣) .

وبالتالي فإن الموازنات التقديرية هي خطة تتناول كل صور العمليات المستقلة لفترة محددة من الزمن ، حيث إنها أداة للتعبير عن الأهداف والسياسات والخطط والنتائج التي تعد بشكل مسبق من قبل الإدارة العليا ، وتتكون الموازنة التقديرية الموحدة للمنشأة الاقتصادية من عدة موازنات فرعية لكل قسم من الأقسام ومن هذه الموازنات يمكن لحظ موازنة المبيعات - موازنة المستلزمات السلعية - موازنة المخزون - موازنة المواد الأولية - موازنة الرواتب والأجور - الموازنة النقدية (٤) .

١ - فضالة ، أبو الفتوح علي ؛ ((إستراتيجية القوائم المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٤٦) .

٢ - كراجة ، وآخرون ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٦٤) .

٣ - الحناوي ، محمد صالح ؛ مصطفى ، نهال فريد ؛ قرياقص ، رسمية زكي ؛ ((أساسيات الإدارة المالية)) ؛الدار الجامعية للطباعة والنشر ؛ الإسكندرية - مصر ؛ ٢٠٠١ م ؛ (ص ١٥٤) .

٤ - محمد ، نظير رياض ؛ ((الإدارة المالية والعولمة)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢١٢ وما بعدها) ..

ولا شك أن التخطيط لأعمال المنشآت الاقتصادية المستقبلية يساعد الإدارة في التفكير بالمستقبل والتنسيق بين الأعمال المختلفة ووضع معايير العمل وأخيراً الرقابة على الأعمال ، وتتم الرقابة على المركز النقدي خاصة في المنشآت الصغيرة مع أن ذلك لا يكفي في المنشآت الكبيرة التي تتميز أعمالها بالتعقيد والتشابك ، كما إن الاختصار على ناحية السيولة لا يعد مؤشراً كافياً إن لم يتم أخذ الربح في الحسبان ، ولذلك فإن الأمر يتطلب تقدير جميع بنود الإيراد والمصروف لتحديد الربح المتوقع الحصول عليه نتيجة القيام بأعمال معينة في المستقبل ، وعليه فإن التخطيط يتناول ناحيتي النقدية والسيولة (١) .

٧- أنواع الموازنات :

هنالك الكثير من أنواع الموازنات ومن أهمها

أ- الموازنة التشغيلية :

مثل موازنة المبيعات ، موازنة الإنتاج - موازنة المشتريات والمواد الخام - موازنة العمالة - موازنة المصاريف الصناعية - موازنة مصاريف المبيعات والمصاريف الإدارية - موازنة المخزون - موازنة تكلفة البضاعة المباعة ، حيث إنه يتم تلخيص نتائج كل هذه الأنشطة في موازنة قائمة الدخل .

ب- الموازنة قصيرة الأجل :

توضع هذه الموازنة في العادة لمدة عام واحد يكون متوافقاً مع السنة المالية ، ليسهل استخراج النتائج الفعلية ومقارنتها مع التقديرية .

ج- الموازنة المستمرة :

يتم من خلال هذا النوع من أنواع الموازنات وضع الموازنة لمدة عام كامل وبعد مضي الشهر الأول منها يجري إعداد موازنة للشهر الأول من السنة التالية ، وعندما ينقضي الشهر الثاني يتم إعداد موازنة للشهر الثاني من السنة التالية ، وهكذا بشكل يكون فيه لدى المنشأة موازنة سنة كاملة باستمرار .

د- الموازنة طويلة الأجل :

- حنفي ، عبد الغفار ؛ ((الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات)) ؛ الدار الجامعية للطباعة والنشر ؛ القاهرة - مصر ؛ ٢٠٠٦م (ص ١٤١ وما بعدها) .

١ - Citam L'J' principles of managerial /finance ,New york ,Harper & Row, publishers / 1996 p105- 115

تتراوح مدة الموازنة طويلة الأجل بين ٥-١٠ سنوات وتتوافق مع فترة الخطة العامة للمنشأة ، وينحصر الهدف من هذه الموازنة في توضيح الاتجاه العام في المستقبل دون الدخول في التفاصيل .

هـ - الموازنة النقدية :

تمثل هذه الموازنة تعبيراً عن برنامج المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية مقبلة والتي تنتج أساساً الآثار النقدية لموازنة الوحدة المالية ، وتختص هذه الموازنة بتخطيط ورقابة التدفقات النقدية .

و - الموازنة الثابتة :

يتم إعداد هذا النوع من الموازنات لمستوى واحد من مستويات التشغيل .

ز - الموازنة المرنة :

يتم إعداد هذا النوع من الموازنات لمستويات متعددة من مستويات التشغيل .

ح - موازنة البرامج

يتم من خلال هذا النوع من أنواع الموازنات تقسيم أنشطة المنشأة الاقتصادية إلى مجموعة من البرامج يعبر كل منها عن هدف معين .

ط - الموازنة المالية :

المثال على هذا النوع من الموازنات هو الموازنة النقدية وموازنة المركز المالي (الموازنة العمومية التقديرية) (١) .

٨ - الموازنة النقدية :

^١ - حسين ، أحمد حسين علي؛ ((المحاسبة الإدارية المتقدمة// تسعير المنتجات - تقييم الأداء - نظم الإنتاج الحديثة)) ؛ دار الإشعاع للطبوعات الجامعية ؛ الإسكندرية - مصر ؛ ١٩٩٧ م ؛ (ص ١٤٣) .

- عليوه ، السيد ؛ ((الإدارة المالية الحديثة ودراسات الجدوى الاقتصادية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٥٦) .

- حنان ، رضوان حلوة ؛ وزميله ؛ ((المحاسبة الإدارية - مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٤٨-٥٠) .

- السعيد ، منصور ؛ ((المحاسبة الإدارية مع التركيز على التكاليف لغايات التخطيط واتخاذ القرارات - الرقابة - تقييم الأداء)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٣٢ وما يليها) .

تُعَدُّ الموازنة النقدية من الأدوات الهامة جداً في عملية التخطيط المالي في الوقت الحاضر ، وذلك لتأمين التمويل المطلوب وتوقيت الحاجة إليه ، وتتكون الموازنة النقدية من بيان يتضمن التقديرات المتوقعة للتدفقات النقدية الداخلة إلى المنشأة الاقتصادية والخارجة منها خلال فترة معينة من الزمن ، إذ تحدد الموازنة النقدية مقدار الأموال الموجودة والمطلوبة والفائض أو العجز على أساس شهري أو أسبوعي أو يومي أحياناً ، وتقوم المنشأة الاقتصادية بإعداد الموازنة النقدية باعتبارها ترجمة للموازنة التقديرية السلعية والبشرية التي يتم إعدادها في المنشأة كل عام وتقسم بدورها إلى موازنات شهرية أو أسبوعية أو يومية عند الحاجة (١) .

وكذلك فالغرض من إعداد الموازنة النقدية هو معرفة احتياجات المنشأة الاقتصادية من النقدية في الوقت المناسب وضمن الفترة التي أُعدت لها حتى تتمكن إدارة المنشأة من مواجهة هذه الاحتياجات في الوقت المناسب من المصادر المناسبة ، وتعد الموازنة النقدية بمثابة بيان نقدي تعتمد عليه الإدارة المالية للقيام بأهم وظيفة من وظائفها وهي تأمين السيولة النقدية اللازمة للوفاء بالتزامات المنشأة في مواعيد استحقاقها ، وكذلك للتأكد من عدم وجود أموال مجمدة وغير مستثمرة (٢) .

أ - استخدامات الموازنة التقديرية النقدية :

تستخدم الموازنة التقديرية النقدية لتحقيق ما يلي :

- التخطيط للاقتراض :

لعل أهم استخدام من استخدامات الموازنة التقديرية النقدية هو أنها تساعد في تحديد الفترات الزمنية التي يفوق فيها التدفق النقدي الخارج عن التدفق النقدي الداخل ، وبذلك يمكن مسبقاً معرفة العجز الذي ينبغي مواجهته وذلك باللجوء إلى مصادر تمويل من خارج المنشأة ، ولا شك في أن معرفة قيمة العجز المتوقع وميعاد وقوعه بشكل مسبق يساعد إدارة المنشأة على الاختيار المتأن لأفضل مصادر الحصول على النقدية وبأحسن الشروط وبأقل تكلفة ممكنة .

- التخطيط النقدي لسداد القروض :

١ - فرد وستون ويوجين برجام ؛ ((التمويل الإداري)) ؛ تعريب عبد الرحمن بيلة ؛ دار المريخ ؛ ١٩٩٣م ؛ (ص ٣١٩) .

٢ - حسون ، توفيق ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٢٦) .

إن مقرض الأموال لا يقتصر اهتمامه على معرفة مقدار المبلغ المطلوب إقراضه ، بل يرغب أيضاً بمعرفة وقت السداد ، وبالتالي فإن إعداد الموازنة النقدية يساعد في وضع برنامج وخطة مدروسة بشكل دقيق لسداد القروض ويحدد الفترة الزمنية اللازمة لسداد تلك القروض ومقدار الدفعة الواحدة ومدتها ، وكل هذه المعلومات مفيدة جداً بالنسبة للمقرض .

- التخطيط للدفع للملاك وحملة الأسهم :

لا شك أن مُلاك المنشأة وحملة الأسهم يتوقعون الحصول على الأرباح ، لذلك فإن إعداد الموازنة النقدية التقديرية يبين إمكانية دفع عوائد لمُلاك المنشأة ولحملة الأسهم ، وأوقات هذه الدفعات ، ويتضح أن إعداد الموازنة التقديرية النقدية يساعد إدارة المنشأة الاقتصادية في التخطيط بشكل جيد لتوزيع الأرباح لمُلاك المنشأة أو لحملة الأسهم ، حيث يجنبها الوقوع في مأزق وعدم الالتزام بالوعود التي تعطيها للأطراف التي تنتظر الحصول على عوائد من استثماراتها (١) .

ب- الفوائد والأهداف التي تتحقق من إعداد الموازنة النقدية :

يحقق إعداد الموازنة النقدية في المنشأة الاقتصادية الفوائد التالية :

- التأكد من كفاية السيولة النقدية في المنشأة الاقتصادية والتي تمكن الإدارة من تحقيق البرنامج المخطط للعمليات الجارية والعمليات الرأسمالية
- توضيح فترات العجز النقدي وتمنح الإدارة المالية في المنشأة الاقتصادية الفرصة الزمنية الكافية لتخطيط تمويل هذا العجز
- توضيح فترات الفائض النقدي وتمنح الإدارة المالية في المنشأة الاقتصادية الفرصة الزمنية الكافية لتخطيط سبل استثمار هذا الفائض (٢) .

وتهتم الموازنة النقدية بالتمويل الذاتي حيث توضح عناصر التدفقات النقدية الواردة للمنشأة الاقتصادية وعناصر التدفقات النقدية الخارجة منها ، وتعد هذه الموازنة بشكلٍ فعلي في نهاية الدورة المالية وبشكلٍ تقديري عن دورة مالية مقبلة .

^١ - توفيق ، جميل أحمد ؛ ((أساسيات الإدارة المالية)) ؛ دار النهضة العربية للطباعة والنشر ؛ بيروت - لبنان ؛ ١٩٩٠ م (ص ٨٩) .

^٢ - حنان ، رضوان حلوة ؛ وزميله ؛ ((المحاسبة الإدارية - مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١٢٣ وما بعدها) .

- عليوه ، السيد ؛ ((الإدارة المالية الحديثة ودراسات الجدوى الاقتصادية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٥٥) .
- المهاني . محمد خالد - الخطيب . خالد شحادة ؛ - ميالة . بطرس ؛ ((المحاسبة الحكومية)) ؛ منشورات جامعة دمشق - سورية ؛ ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ م ؛ (ص ٢٤٥ وما بعدها) .

يرى الباحث أن إعداد الموازنة النقدية يساعد بشكلٍ إيجابي في تخطيط النقدية وفي تقدير الفائض النقدي وفترات تحققه وكيفية استخدامه ، وكذلك يساعد في تقدير العجز النقدي وفترات حصوله وسبل تجنبه ، ما يؤدي بطبيعة الحال إلى تجنب نتائج التشابكات النقدية وبشكلٍ رئيسي نقص السيولة النقدية وعدم القدرة على تسديد الالتزامات المستحقة في آجالها المحددة .

٩ - قائمة التدفقات النقدية:

ظهرت قائمة التدفقات النقدية في الثمانينيات من القرن الماضي حيث رحبت الدوائر المالية والاقتصادية في كافة دول العالم بهذه القائمة ، ولطالما طالب رجال المال والأعمال بقائمة تبين حركة أهم الموارد سيولة وهو النقدية حيث إنها تبين لهم المصادر التي ساهمت في توليد النقدية والأوجه التي استخدمت فيها .

وخلت قائمة التدفقات النقدية مكان قائمة مصادر الأموال واستخداماتها التي كانت تبين التغيرات في بنود قائمة المركز المالي للفترة التي تعبر عنها القوائم المالية ، وكان يتم إدراج الزيادة أو النقص في بنود المركز المالي في هذه القائمة ، وهذه القائمة كانت تبين التغيرات في رأس المال العامل (١) .

إن للتحليل المالي أشكالاً متعددة ومنها كشوف تدفقات الأموال كوسيلة تحليلية لدراسة ومتابعة حركة التغيرات التي حصلت في أموال المنشأة في الفترة الحالية والسابقة ، أي أنه يتم حصر تلك التغيرات التي هي بمثابة استخدامٍ للأموال وتلك التي تُعدُّ مصدرًا لها ، وبهذه الصورة التحليلية ستكون هذه الكشوف مفيدة بشكلٍ كبير للإدارة في دراسة حركة الأموال التي حصلت في الفترة الماضية ، كما ستكون أكثر فائدة عند استخدامها في تخطيط حركة الأموال للفترة القادمة (٢) .

١ - حجازي ، محمد عباس ؛ ((قوائم التدفقات النقدية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١٢٥) .

- RECOGNITION AND MEASUREMENT IN FINANCIAL STATEMENT OF BUSINESS ENTERPRISES-STATEMENT OF FINANCIAL ACCOUNTING CONCEPTS NO5 (STAMFORD-CONN: FASB 1984 .-

- حنفي ، عبد الغفار ؛ ((الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١١٢ - ١٤٠)

- محمد ، نظير رياض ؛ ((الإدارة المالية والعولمة)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٨٢ - ٢٩٤) .

- المهائني . محمد خالد ، وآخرون ؛ ((المحاسبة الحكومية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٤٦) .

٢ - الشمخي ، حمزة ؛ وزميله ؛ ((الإدارة المالية الحديثة) منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات) ؛ مرجع سابق (ص ٧٧) .

- دهمش ، نعيم ؛ ((قائمة التدفقات النقدية من الناحية العلمية والعملية)) ؛ مطبعة النور - عمان - الأردن ؛ ١٩٩٦م ؛ (ص ١٧٥) .

بالإضافة إلى ما تقدم فإن قائمة التدفقات النقدية تلخص مصادر الأموال المتوافرة للمنشأة الاقتصادية وأوجه استخدام تلك المصادر ، ويستفيد القراء والمهتمون بنتائج أعمال المنشأة الاقتصادية من البيانات الواردة في هذه القائمة لتحديد قدرة المنشأة في توليد الأموال واستخدامها في تسديد الالتزامات (١) .

أ- أهداف قائمة التدفقات النقدية :

يتم من خلال إعداد قائمة التدفقات النقدية تحقيق مجموعة من الأهداف وأهمها توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية عن فترة محددة من الزمن ، بالإضافة إلى توفير معلومات وفقاً للأساس النقدي عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والأنشطة التمويلية ، كما أن قائمة التدفقات النقدية تقدم المعلومات التي تساعد الأطراف المهتمة بنتائج أعمال المنشأة الاقتصادية في :

- تقييم مقدرة المنشأة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية جديدة في المستقبل .
- تقييم مقدرة المنشأة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها ومقدرتها على توزيع الأرباح .
- تقييم أسباب الاختلاف بين صافي الدخل (من واقع قائمة الدخل) والتدفقات النقدية (المتحصلات والمدفوعات) المرتبطة (من واقع قائمة التدفقات النقدية) .
- تقييم الآثار على المركز المالي للمنشأة الاقتصادية لكلٍ من العمليات الاستثمارية والتمويلية النقدية وغير النقدية خلال الفترة .
- بيان مدى حاجة إدارة المنشأة الاقتصادية إلى التمويل قصير الأجل لسداد الخصوم المتداولة ولزيادة أو تخفيض توزيعات الأرباح والتخطيط لاحتياجات الاستثمار والتمويل (٢) .

ب- فائدة قائمة التدفقات النقدية :

^١ - معايير المحاسبة السورية ؛ جمعية المحاسبين القانونيين ؛ دمشق - سورية ؛ (ص ٥٧) .

^٢ - حجازي ، محمد عباس ؛ ((قوائم التدفقات النقدية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢١) .

- FASB - STATEMENT OF CASH FLOWS STATEMENT OF FINANCIAL ACCOUNTING STANDARDS NO 95 (STANFORD . CONN 1987) .

- الوابل ، وابل بن علي ؛ ((المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٤٢) .

هناك مجموعة من الفوائد التي تحققها المنشأة الاقتصادية من خلال قيامها بإعداد قائمة التدفقات النقدية وهي :

- بيان إمكانية المنشأة الاقتصادية على توليد النقدية اللازمة لشراء موجودات ثابتة إضافية .
- بيان مدى الحاجة إلى التمويل الخارجي .
- التعرف على إمكانية المنشأة الاقتصادية في خلق التدفقات النقدية اللازمة في المستقبل .
- بيان مدى توافر نقدية لدى المنشأة الاقتصادية لاستخدامها في تسديد أقساط الدين أو توزيع أرباح للمساهمين (١) .

وأيضاً فإن تحليل التدفق النقدي يهدف إلى دراسة المقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة الاقتصادية خلال فترة معينة حيث تكون هذه الدراسة منصبة على فترة محاسبية سابقة كما يمكن أن تتم في نطاق الفترة المقبلة للموازنة التقديرية وحينما يتعلق الأمر بدراسة التدفقات النقدية لفترة مقبلة تصبح الموازنة النقدية التي يمكن التوصل إليها وسيلة للتنبؤ بمدى كفاية المقبوضات النقدية لتغطية الالتزامات النقدية المتوقعة وأداة للتخطيط لتوفير الأموال اللازمة أو استخدام الفوائد النقدية المحتملة (٢) .

وعندما يتم استخدام قائمة التدفقات النقدية بشكلٍ مقارن مع باقي البيانات المالية ، فإنها تزود المستخدمين بمعلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي أصول المنشأة الاقتصادية وهيكلها المالي (بما في ذلك سيولة المنشأة وقدرتها على الوفاء بالالتزامات المستحقة عليها) وقدرتها في التأثير على مبالغ التدفقات النقدية وتوقيتها لأجل التكيف مع الظروف والفرص المتغيرة ، فمعلومات التدفق النقدي مفيدة في تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما يعادلها ، كما تساعد المستخدمين على تطوير نماذج لتقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمشاريع مختلفة ومقارنتها ، كما تحسن قابلية المقارنة بين تقارير الأداء لعدة مشاريع لأنها تستبعد الآثار الناجمة عن استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة للعمليات والأحداث نفسها ، بالإضافة إلى أنه غالباً

١ - عباس ، علي ؛ ((الإدارة المالية في منظمات الأعمال)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٥٢) .
- الحسني ، صادق ؛ ((التحليل المالي والمحاسبي - دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها)) ؛ مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية ؛ ١٩٩٣م ؛ (ص ٣٩٦) .

٢ - فلو ، صافي ؛ ((الحاسبة الإدارية ودراسة الميزانيات)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١٥) .
- EPSTEIN,M.J.and PAVA,M.L. (1992) , ((HOW USEFUL IS THE STATEMENT OF CASH FLOWS)) managerial accounting . (p 74) .

ما تستخدم معلومات التدفقات النقدية التاريخية كمؤشر لمبالغ وتوقيت ودرجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية ، وهي مفيدة كذلك في اختبار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية المستقبلية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي وأثر الأسعار المتغيرة (١) .

ومن المعلوم أن مصادر الأموال تمثل التدفق النقدي الداخل إلى المنشأة الاقتصادية الذي ينتج عن :

- أي زيادة في حسابات الذمم أو الأسهم مثل الاقتراض أو زيادة رأس المال ... الخ
- أي خفض في حساب الموجودات مثل بيع جزء من الموجودات الثابتة أو خفض المخزون ... الخ (٢) .

في حين أن استخدامات الأموال تمثل التدفق النقدي الخارج من صندوق المنشأة وينتج عن :

- أي خفض في حسابات الذمم أو الأسهم
- أي زيادة في حسابات الموجودات الثابتة والمتداولة (٣) .

ج- دورة التدفقات النقدية :

إن الإلمام بالتدفق النقدي داخل المنشأة الاقتصادية يُعدُّ أمراً حيوياً ، فعند قيامها بنشاطاتها تحقق المبيعات التي تؤدي إلى خفض المخزون وزيادة النقدية وتحقيق الربحية (٤) .

د- توقعات التدفقات النقدية :

لعل من أجدى الوسائل في تقدير كمية الأموال التي يحتاج إليها العمل للوفاء بالمتطلبات المستقبلية هي التنبؤ بالتدفقات النقدية ، ويعني ذلك تحديد نمط المدفوعات النقدية ومدى الواردات النقدية للعمل في فترة زمنية محددة ومن الأنسب أن يتم توقع التدفقات النقدية خلال أشهر العام لإعطاء تفاصيل أكثر (٥) .

١ - معايير المحاسبة الدولية ؛ المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ؛ عمان - الأردن ؛ ٢٠٠٧ م ؛ (ص ٨٦٠) .

٢ - عباس ، علي ؛ ((الإدارة المالية في منظمات الأعمال)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٥٢) .

٣ - عباس ، علي ؛ ((الإدارة المالية في منظمات الأعمال)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٥٢) .

٤ - الحناوي ، محمد صالح ؛ وآخرون ؛ ((أساسيات الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٤٢) .
- السويج . هاشم ؛ ((التدفق النقدي)) ؛ المحاسب القانوني العربي ؛ العدد ٥٦ حزيران ١٩٩١ م ؛ (ص ٣٥) .

٥ - مجلة سلسلة إدارة الأعمال التجارية ؛ ((إدارة الأمور المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٤)

ثانياً : طرق إعداد الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية وأساليبها

يتم إعداد الموازنة النقدية بالاستناد إلى المعلومات المتوافرة عن المبيعات والإنتاج ومستلزمات العملية الإنتاجية ، بحيث يجري تقدير المبالغ المتوقع قبضها أو دفعها نقداً خلال فترة الموازنة ، وهي لا تتضمن الأعباء الدفترية التي لا تتطلب إنفاقاً نقدياً مثل الاهتلاكات والمؤونات ... وغيرهما من الأعباء الدفترية ، وكذلك لا تأخذ الموازنة النقدية عمليات الشراء والبيع الآجل بالحسبان إلا بقدر ما يتوقع تسديده أو تحصيله خلال فترة الموازنة .

١ - الموازنة النقدية

أ- أهمية إعداد الموازنة النقدية :

تُعَدُّ الموازنة النقدية وسيلة للتنبؤ بالإيرادات والمدفوعات النقدية المستقبلية خلال فترة معينة من الزمن ، ويتم التنبؤ بالإيرادات والمدفوعات النقدية بضوء الخطط المقررة الموضوعة للأرباح والمبيعات والمشتريات والمصروفات المختلفة ، وبالتالي يتم إعداد الموازنة النقدية بالاعتماد على الأرقام التي تشتمل عليها الموازنات النقدية لهذه النشاطات .

والغرض الأساسي من إعداد الموازنة النقدية هو معرفة احتياجات المنشأة الاقتصادية من النقدية في أوقاتها المختلفة وضمن الفترة التي أُعِدَّت لها حتى تتمكن الإدارة من مواجهة هذه الاحتياجات في الوقت المناسب من المصادر المناسبة ، و تُعَدُّ الموازنة النقدية بياناً نقدياً تعتمد عليه إدارة المنشأة في تحقيق السيولة اللازمة للوفاء بالالتزامات المستحقة على المنشأة في مواعيد استحقاقها ، وكذلك للتأكد من عدم وجود أموال فائضة مجمدة وغير مستثمرة في أوقاتها المحددة .

ومن المهم الإشارة إلى أنه تتوقف قدرة الموازنة النقدية على التنبؤ بالمستقبل على صحة المعلومات التي قُدِّمَتْ لإعدادها (١) .

لذلك فإن إعداد الموازنة النقدية يساهم بشكل أساسي في معالجة المشكلات التمويلية التي تنشأ عن التشابكات المالية من سداد الالتزامات والمستحقات المطلوبة بالإضافة إلى مشكلة عدم القدرة على القيام بعمليات التجديد والاستبدال .

ب- الأسس العلمية في إعداد الموازنة التقديرية :

هناك مجموعة من الأسس العلمية التي تحكم إعداد الموازنة التقديرية في المنشأة الاقتصادية وهي :

○ الشمول التام لكافة أوجه النشاط في المنشأة الاقتصادية : وهذا يعني أن تشمل

الموازنة التقديرية كافة أوجه نشاط المنشأة الاقتصادية من أنشطة الإنتاج والطاقة والمبيعات ... الخ .

○ ربط الموازنة التقديرية بفترة زمنية : يتم ربط الموازنة التقديرية بفترة زمنية محددة

وهذا الأمر مرتبط بالخطوة العامة للمنشأة الاقتصادية حيث إنه يوجد لكل منشأة

اقتصادية أهداف استراتيجية وأهداف تكتيكية ، وبذلك يكون التخطيط طويلاً

^١ - الحناوي ، محمد صالح ؛ وآخرون ؛ ((أساسيات الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١٥٤) .

- الزعبي ، هيثم محمد ؛ ((الإدارة والتحليل المالي)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٩٨) .

- عليوه ، السيد ؛ ((الإدارة المالية الحديثة ودراسات الجدوى الاقتصادية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٥٥) .

- حنفي ، عبد الغفار ؛ ((الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات))) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١٤٤) .

ومتوسطاً وقصير الأجل ، وكذلك الأمر بالنسبة للموازنة التقديرية فتكون الموازنة التقديرية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل .

- ضرورة الفصل بين الموازنة التقديرية العينية والموازنة التقديرية المالية .
- مواءمة الموازنة التقديرية لظروف المنشأة الاقتصادية : حيث إنه لكل منشأة اقتصادية ظروفها خاصة من ناحية الطاقة الإنتاجية وحجم الأصول الثابتة المتاحة ... الخ ، ولذلك يتم إعداد الموازنة التقديرية بما يتوافق مع هذه الظروف (١) .

ج -- مراحل إعداد الموازنة النقدية :

هناك مجموعة من المراحل التي تمر بها عملية إعداد الموازنة النقدية :

- تقدير المقبوضات الشهرية .
- تقدير المدفوعات النقدية .
- مقارنة المقبوضات الشهرية المتوقعة بالمدفوعات الشهرية المتوقعة .
- تقدير الرصيد النقدي في نهاية كل شهر .
- التنبؤ بالاحتياجات المالية اللازمة للاحتفاظ بأقل رصيد نقدي ممكن وتحديد الأشهر التي تحتاج بها المنشأة الاقتصادية إلى نقدية (٢) .

د - إعداد الموازنة النقدية عن طريق التنبؤ بالتدفق النقدي :

يتم إعداد الموازنة النقدية عن طريق التنبؤ بكل مفردة من مفردات المقبوضات والمدفوعات النقدية ، ويدرج في الموازنة النقدية كل المقبوضات النقدية المنتظرة سواء كانت تُعَدُّ إيراداً أم لا من وجهة النظر المحاسبية (أي يتم الاعتماد على الأساس النقدي وليس على أساس الاستحقاق ، ومن ثم يتم إدراج كافة المبالغ التي تحصل عليها المنشأة من المبيعات النقدية والذمم المدينة ، وكذلك المبالغ التي تحصل عليها المنشأة من بيع بعض الأصول الثابتة أو جزء من استثماراتها في الأوراق المالية ، كما تتضمن المدفوعات النقدية مصروفات الإيجار والرواتب والأجور وضمن

١ - فضالة ، أبو الفتوح علي ؛ ((استراتيجية القوائم المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٤٧ وما بعدها) .

- عليوه ، السيد ؛ ((الإدارة المالية الحديثة ودراسات الجدوى الاقتصادية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٥٤) .

٢ - حسون ، توفيق ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٢٨) .

المواد الأولية ومستلزمات العملية الإنتاجية بالإضافة إلى الضرائب والأرباح الموزعة وأقساط القروض وثمان شراء أصول أو موجودات ثابتة جديدة (١) .

وبشكل عام يمكن إعداد الموازنة النقدية على مدار أشهر العام أو بشكل ربعي على الشكل التالي :

الموازنة النقدية لشركة × للربع الأول من عام × (٢)

البيان	كانون الأول	شباط	آذار
<u>الموارد النقدية</u>			
المبيعات النقدية	***	***	***
التحصيلات من الزبائن (١)	***	***	***
مجموع الموارد	****	****	****
<u>الاستخدامات النقدية</u>			
المدفوعات النقدية	***	***	***
التسديدات للموردين	***	***	***
مجموع الاستخدامات (٢)	****	****	****

١ - محمد ، نظير رياض ؛ (الإدارة المالية والعولمة) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١٩٤ وما بعدها) .

٢ - فلوح ، صافي ؛ (المحاسبة الإدارية ودراسة الميزانيات) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٥٠) .

***	***	***	رصيد النقدية في أول المدة (٣)
****	****	****	يضاف
****	****	****	الموارد (١)
****	****	****	ينزل
****	****	****	الاستخدامات (٢)
****	****	****	الرصيد النقدي بنهاية الفترة (٤)
****	****	****	الرصيد النقدي المرغوب بوجوده باستمرار
****	****	****	(٥)
****	****	****	ينزل
****	****	****	الرصيد النقدي بنهاية الفترة (٤)
****	****	****	المبالغ الواجب اقتراضها أو
****	****	****	الفائض الذي يمكن التصرف به

٢ -- قائمة التدفقات النقدية :

أ- أهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية :

يتم من خلال إعداد قائمة التدفقات النقدية بكونها إحدى أهم وسائل وأدوات التخطيط النقدي تحليل ومتابعة حركة التغيرات النقدية التي حصلت في المنشأة الاقتصادية في الفترة السابقة ، كما يتم حصر تلك التغيرات التي هي بمثابة مصادر للأموال (المصادر التي أدت إلى تدفقات نقدية داخلية إلى المنشأة الاقتصادية سواء كانت من النشاطات (التشغيلية أم التمويلية أم الاستثمارية) ، وتلك التغيرات التي تُعدُّ استخداماً للأموال (النواحي التي لم تستخدم الأموال والتي أدت إلى تدفقات نقدية خارجة بنتيجة نشاطات المنشأة الاقتصادية التشغيلية أو التمويلية أو الاستثمارية) .

وبالتالي تُفيد هذه الدراسة التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية في دراسة حركة الأموال التي حصلت في الفترة الماضية ، وتكون أكثر فائدة في حال تم استخدامها في تخطيط حركة الأموال النقدية في المستقبل أو في فترة الموازنة النقدية القادمة .

وتفيد المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية في بيان مقدرة المنشأة الاقتصادية على توليد التدفقات النقدية في المستقبل (١) .

كما تساهم الموازنة النقدية في معالجة المشاكل التمويلية التي تنشأ عنها التشابكات المالية فإن قائمة التدفقات النقدية تساعد في معرفة مدى قدرة المنشأة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها وسداد الاستحقاقات المطلوبة في مواعيدها وكذلك تبين مدى حاجة إدارة المنشأة إلى التمويل والفائض النقدي وطريقة استخدامه في تمويل الاستثمارات الجديدة .

ب- تبويب قائمة التدفقات النقدية :

تُظهر قائمة التدفقات النقدية خلال الدورة المالية التدفقات النقدية الناتجة عن كل من فعالية التشغيل والاستثمار والتمويل ، ويمكن أن يكون لعملية واحدة علاقة بفعاليتين كما لو تم تسديد الدائن بمبلغ يشتمل على أصل الدين والفوائد ، ففي هذه الحالة يتم تسجيل الفوائد ضمن فعالية التشغيل ومبلغ أصل الدين ضمن فعالية التمويل .

ويتم تبويب قائمة التدفقات النقدية وفقاً للأسلوب الذي يلاءم حاجة المنشأة الاقتصادية ، وإلقاء الضوء على المكونات الأساسية للتدفقات النقدية وتسهيل دراسة هذه التدفقات ، وإن التبويب الأكثر استخداماً هو التبويب وفقاً للفعاليات أو الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على النحو التالي (٢) :

○ التدفقات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل :

تشمل الأثر النقدي للأعمال والأحداث التي تدخل في تحديد صافي الربح وقياسه ، وتتضمن هذه المجموعة كلاً من التدفقات النقدية الداخلية والخارجية ، وبدورها التدفقات النقدية الداخلة تشمل على المتحصلات النقدية مقابل المبيعات وإيرادات الفوائد المحصلة وعائد الاستثمار في الأوراق المالية وحصيلة بيع الأوراق المالية التي يتم حيازتها بغرض المتاجرة بها ، أما التدفقات النقدية الخارجة فتشتمل على المدفوعات لغرض تسديد الرواتب والأجور وتسديد ثمن السلع والخدمات التي

^١ - عباس ، علي ؛ ((الإدارة المالية في منظمات الأعمال)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٥٣) .

- حجازي ، محمد عباس ؛ ((قوائم التدفقات النقدية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٣) .

^٢ - معايير المحاسبة السورية ؛ جمعية المحاسبين القانونيين ؛ دمشق - سورية ؛ (ص ٥٨) .

- المهاني . محمد خالد ، وآخرون ؛ ((المحاسبة الحكومية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٤٦ وما بعدها) .

تحصل عليها المنشأة الاقتصادية وكذلك مدفوعات الفوائد والضرائب والمدفوعات لشراء الأوراق المالية بغرض الاتجار بها وكذلك المصاريف الإدارية والبيعية .
و يُعدُّ مبلغ التدفقات النقدية الناشئ عن الأنشطة التشغيلية مؤشراً أساسياً عن المدى الذي ساهمت به عمليات المنشأة الاقتصادية في توليد تدفقات نقدية كافية لسداد الالتزامات المستحقة ، والمحافظة على القدرة التشغيلية لها ، ودفع أرباح الأسهم ، والقيام باستثمارات جديدة دون اللجوء لمصادر تمويل خارجية ، والمعلومات عن المكونات المحددة للتدفقات النقدية التشغيلية التاريخية مفيدة عند مقارنتها مع معلومات أخرى في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية (١) .

○ التدفقات النقدية المرتبطة بأنشطة الاستثمار :

تشتمل الأثر النقدي للحصول على الأصول طويلة الأجل أو بيعها والحصول على الأوراق المالية أو بيعها بخلاف الأوراق المالية لغرض الاتجار بها ، وتقسم هذه التدفقات النقدية إلى:

- التدفقات النقدية الداخلة :

تشمل النقدية المحصلة من بيع الأصول طويلة الأجل والأوراق المالية وحقوق الملكية والحصص في المشاريع المشتركة والمقبوضات النقدية للعقود المستقبلية والعقود المسبقة وعقود الخيار وعقود التبادل وكذلك من تحصيل السلف التي سبق وأن منحها المنشأة الاقتصادية .

- التدفقات النقدية الخارجة :

تشمل المدفوعات النقدية للحصول على الممتلكات والمصانع والمعدات والأصول غير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى وحقوق الملكية ، وكذلك المدفوعات النقدية للعقود المستقبلية والعقود المسبقة وعقود الخيار وعقود التبادل .

○ التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التمويلية :

تشمل الحصول على موارد أو رد موارد لأصحاب الملكية في المنشأة الاقتصادية وكذلك توزيع عائد على استثماراتهم ، وتقسم هذه التدفقات النقدية إلى :

- التدفقات النقدية الداخلة :

^١ - معايير المحاسبة الدولية ؛ جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ؛ عمان - الأردن ؛ ٢٠٠٧م ؛ (ص ٨٦٢) .

تشمل على المبالغ المحصلة من إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية وإصدار السندات ومن الاقتراض قصير وطويل الأجل وأوراق الدفع والمرهونات العقارية .

- التدفقات النقدية الخارجة :

تشتمل على مبالغ سداد القروض والمدفوعات لأصحاب الملكية وكذلك المدفوعات النقدية من قبل المستأجر لتخفيض الالتزام القائم المتعلق بعقد تأجير تمويلي (١) .

ج- طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية :

هناك العديد من الطرق التي يتم من خلالها إعداد قائمة التدفقات النقدية ومن أهم هذه الطرق الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة ، ولا فرق بين الطريقتين سوى كيفية تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (العمليات) ، أما صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية والاستثمارية فلا يوجد فرق فيما إذا تم حسابه وفق إحدى الطريقتين عن الأخرى ، فوفقاً للطريقة غير المباشرة يتم حساب صافي التدفقات النقدية من العمليات من خلال إجراء تعديلات على رقم صافي الدخل المستخرج من قائمة الدخل مثل تعديل أثر التغيرات في رأس المال العامل ، حيث تطرح الزيادة ويضاف النقص ، أما بالنسبة للالتزامات المتداولة فيتم إضافة الزيادة وطرح النقص بالإضافة إلى التعديلات لاستبعاد أثر البنود غير المرتبطة بالعمليات ، مثل أرباح وخسائر بيع الأصول ويتم استبعاد هذه البنود بطرح الأرباح وإضافة الخسائر من صافي الدخل ، بالإضافة إلى تعديلات لإلغاء أثر المصروفات غير النقدية المرتبطة بصافي الدخل مثل الاهتلاكات والمؤونات ، ويتم إضافة هذه البنود إلى صافي الدخل ، في حين أنه في الطريقة المباشرة يتم استخدام مدى الأساس النقدي بدلاً من أساس الاستحقاق ، وسيتم توضيح المقصود بكلٍ من الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة على الشكل التالي (٢) .

○ الطريقة المباشرة :

يمكن إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة بعد تحليل العمليات التي تتم في المنشأة الاقتصادية خلال الدورة المالية إلى عمليات نقدية وعمليات على الحساب من جهة

^١ - حجازي ، محمد عباس ؛ ((قوائم التدفقات النقدية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٢ وما بعدها) .

- أبو عويضة ، هاني سليمان ؛ ((قائمة التدفقات النقدية وأهمية الإفصاح عنها في سورية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٦٠) .

- معايير المحاسبة الدولية ؛ المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ؛ عمان - الأردن ؛ ٢٠٠٧م ؛ (ص ٨٦٤) .

^٢ - شريف ، توفيق محمد ؛ ((تطوير النظام المحاسبي لاستيعاب محاسبة وقوائم التدفقات النقدية)) ؛ دراسة اختبارية لتطوير معايير المحاسبة السعودية ؛ مجلة الإدارة العامة ؛ العدد ٢٥ ؛ ١٩٩١ م ؛ (ص ٣٥) .

تبويب العمليات النقدية فقط إلى عمليات تتعلق بفعالية التشغيل أو فعالية الاستثمار أو فعالية التمويل من جهة أخرى .

وبموجب هذه الطريقة يتم تحديد كل من المتحصلات والمدفوعات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل ويكون الفرق بينهما هو صافي التدفقات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل ، وبالتالي فإن الطريقة المباشرة تبين المدفوعات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل مطروحة من المتحصلات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل ، وينتج عن الطريقة المباشرة عرض قائمة مختصرة للمتحصلات النقدية المدفوعات النقدية الخاصة بأنشطة التشغيل

ويتم حساب صافي التدفق النقدي المرتبط بأنشطة التشغيل على الشكل التالي :

المتحصلات من العملاء	*****
ينزل المدفوعات النقدية للموردين والعاملين والخدمات الأخرى	***** -
صافي الربح أو الخسارة وفقاً للأساس النقدي	*****
ينزل المدفوعات لسداد ضرائب الدخل	*****
صافي التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل	*****
وبالتالي يكون صافي التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل مماثلاً لصافي الربح أو الخسارة وفقاً للأساس النقدي .	

○ الطريقة غير المباشرة :

يتم من خلال هذه الطريقة البدء بصافي الربح من واقع قائمة الدخل وتحويله إلى صافي التدفقات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل ، ومن ثم فإنه يتم إضافة الأعباء التي خصمت من الإيرادات في قائمة الدخل ولم يترتب عليها تدفقات نقدية خارجة إلى صافي الربح ، واستبعاد البنود الدائنة في قائمة الدخل التي لم يترتب عليها تدفقات نقدية داخلية من صافي الربح ، أما بالنسبة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية فتوجد طريقة واحدة لتحديد صافي التدفقات النقدية الناتجة عن كلٍ منهما (١) .

وعرض معيار المحاسبة الدولية رقم ٧/ طريقة إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة على الشكل التالي :

-
- ١ - حجازي ، محمد عباس ؛ ((قوائم التدفقات النقدية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٧ - ٢٨) .
- سويلم ، محمد ؛ ((الإدارة المالية في قطاع الأعمال)) ؛ مطبعة النيل للطباعة والنشر والتوزيع ؛ القاهرة - مصر ؛ ١٩٩٤ م (ص ٥٥) .
- الخلايلة ، محمود عبد الرحيم ؛ ((التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١٨٤) .
- مرعي ، عبد الحي ؛ جمعة . إسماعيل إبراهيم ؛ ((نماذج المحاسبة الإدارية وبحوث العمليات)) ؛ مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية - مصر ؛ ١٩٩٢ م ؛ (ص ١٢٤ - ١٥٢) .

أولاً -- قائمة التدفقات النقدية بحسب الطريقة المباشرة :

- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

- المقبوضات النقدية من العملاء .
- المدفوعات النقدية للموردين والموظفين .
- النقدية من العمليات التشغيلية .
- الفائدة المدفوعة .
- ضرائب الدخل المدفوعة .
- التدفقات النقدية قبل البنود غير العادية .
- المتحصلات من تسوية التغييرات الأخرى .
- صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية .

- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

- شراء ممتلكات ومنشآت ومعدات وأصول ثابتة أخرى .
- المتحصلات من بيع الأصول الثابتة .
- الفائدة المقبوضة .
- توزيعات الأرباح المقبوضة .

- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

- المتحصلات من إصدار أسهم رأس المال .
- المتحصلات من الاقتراض طويل الأجل .
- مدفوعات التزامات عقود الإيجار التمويلي .
- توزيعات الأرباح المدفوعة .
- صافي الزيادة / النقص في النقدية أو ما يعادلها .

النقدية في أول الفترة

النقدية في آخر الفترة

ثانياً -- قائمة التدفقات النقدية بحسب الطريقة غير المباشرة :

- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

- صافي الربح قبل الضريبة والبنود غير العادية التعديلات
- الاستهلاك
- خسارة العملة الأجنبية
- دخل الاستثمار

- مصروف الفائدة
- الربح التشغيلي قبل التغيرات في رأس المال
- الزيادة في المدينين والموجودات المتداولة الأخرى
- النقص في البضاعة
- النقص في حساب الدائنين التجاريين
- النقدية من العمليات التشغيلية
- الفائدة المقبوضة .
- ضريبة الدخل المدفوعة
- التدفقات النقدية من البنود غير العادية
- المتحصلات من تسوية التغيرات الأخرى
- صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية
- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
- شراء أصول ثابتة مختلفة
- المتحصلات من بيع المعدات
- الفائدة المقبوضة
- توزيعات الأرباح المقبوضة
- صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
- المتحصلات من إصدار أسهم رأس المال
- المتحصلات من الاقتراض طويل الأجل
- مدفوعات التزامات عقود الإيجار التمويلي
- توزيعات الأرباح المدفوعة
- صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
- صافي الزيادة / النقص في النقدية أو ما يعادلها

النقدية في أول الفترة

النقدية في آخر الفترة (') .

د - التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية :

^١ - سابا وشركاه ؛ معايير المحاسبة الدولية ؛ ١٩٩٦ م .

تُسجل التدفقات النقدية التي تنشأ عن عمليات بالعملة الأجنبية باستخدام عملة المنشأة الاقتصادية التي تنشر بموجبها بياناتها المالية وذلك بتحويل مبلغ العملة الأجنبية إلى عملة المنشأة باستخدام سعر السوق السائد بين عملة التقرير والعملة الأجنبية في تاريخ التدفق النقدي ، وأيضاً يتم استخدام سعر الصرف السائد بتاريخ التدفق النقدي عند ترجمة التدفقات النقدية من الشركة الأجنبية .

ولا تُعدُّ الأرباح والخسائر غير المحققة التي تنشأ عن التغيرات في معدلات صرف العملة الأجنبية تدفقات نقدية ، ولكن يجري التقرير عن آثار التغيرات في سعر الصرف للعملة الأجنبية عن النقدية وما يعادلها المحتفظ بها والتي تُستحق بعملة أجنبية في قائمة التدفقات النقدية بهدف مطابقته أرصدة النقدية وما يعادلها بين أول الفترة ونهايتها ، ويُعرض هذا المبلغ بشكل منفصل عن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ، ويتضمن الفروقات إن وجدت كما لو تم التقرير عن التدفقات النقدية على أساس أسعار الصرف في نهاية الفترة المالية (١) .

٣ -- الفرق بين الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية :

إن قائمة التدفقات النقدية تُعدُّ على أساس تاريخي فيما تعد الموازنة النقدية على أساس تدفقات نقدية معيارية ينتظر حدوثها خلال فترة زمنية مستقبلية ، وبذلك فإن قائمة التدفقات النقدية لا تفيد في تخطيط الموارد والاستخدامات النقدية كما هي حال الموازنة النقدية ، كما تمثل الموازنة النقدية ركناً أساسياً من أركان الموازنة الشاملة لما فيها من ضمان سلامة الأنشطة التخطيطية والرقابية الهادفة إلى استمرار مزاولة المنشأة الاقتصادية لمختلف فعاليتها الاقتصادية بكفاءة عالية (٢) .

وبشكل أكثر توضيحاً يمكن التمييز بين الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية من خلال النواحي التالية :

أ- من ناحية التخطيط :

^١ - معايير المحاسبة الولية - جمعية مجمع المحاسبين القانونيين - عمان - الأردن ؛ ٢٠٠٧ (ص ٨٦٦) .

- معايير المحاسبة السورية - جمعية المحاسبين القانونيين - دمشق - سورية ؛ (ص ٥٩) .

^٢ - حنان ، رضوان حلوة ؛ وزميله ؛ ((المحاسبة الإدارية - مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء)) ؛ مرجع سابق (ص ١٢٤) .

- الوابل ، وابل بن علي ؛ ((المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١٦) .

تستخدم الموازنة النقدية كأداة لتحقيق الموائمة والتوفيق بين المقبوضات المنتظرة والمدفوعات المتوقعة ، وبيان ما يترتب على هذه التدفقات النقدية من فائض يتعين استثماره أو عجز ينبغي تدبيره .

ب- من ناحية الرقابة :

عن طريق مقارنة التدفقات النقدية المنتظرة بالتدفقات النقدية الفعلية وتحديد الانحرافات وتحليلها وتقصي الأسباب التي أدت إليها للعمل على معالجة جوانب القصور وتنمية مواطن القوة والنجاح .

أما قائمة التدفقات النقدية فإنها تبين أثر عمليات المنشأة الاقتصادية على تدفقاتها النقدية عن الفترة التي تُعدُّ عنها بأكملها ، وتستخدم من قِبَل كلِّ من إدارة المنشأة الاقتصادية والأطراف الخارجية وبصفة خاصة من قبل كلِّ من الدائنين وأصحاب الملكية الحاليين أو المرتقبين ، والمهتمين بالدوائر المالية بغرض تقييم مقدرة المنشأة الاقتصادية على توليد النقدية والحكم على سيولتها ومدى مرونتها المالية (١) .

٤ -- العمليات غير النقدية :

هناك العديد من النشاطات الاستثمارية والتمويلية لا يكون لها أثر مباشر على التدفقات النقدية الجارية بالرغم من أنها تؤثر على رأس المال وهيكل الأصول في المنشأة الاقتصادية ، وعند إعداد قائمة التدفقات النقدية يتم استبعاد العمليات غير النقدية من القائمة لأن هذه العمليات لا تتضمن تدفقات نقدية في الفترة الجارية ومن أهم العمليات غير النقدية ما يلي :

- أ- امتلاك الأصول عن طريق عقود التاجر التمويلية .
- ب- امتلاك الأصول عن طريق إصدار أسهم مقابل ثمن الشراء .
- ج- تحويل المديونية إلى حقوق الملكية (٢) .

^١ - حجازي ، محمد عباس ؛ ((قوائم التدفقات النقدية)) ؛ مرجع سابق ؛ (الصفحات ١٩ - ٢٠) .

^٢ - معايير المحاسبة الدولية - مجمع المحاسبين القانونيين - عمان - الأردن - ٢٠٠٧ (ص ٨٦٨) .

المبحث الثاني : أهمية الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية في معالجة التشابكات المالية

مقدمة :

تم من خلال المبحث الأول من هذا الفصل توضيح المقصود بكلٍ من الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية , وفي هذا المبحث سيتم توضيح أهمية قائمة التدفقات النقدية في المساهمة بمعالجة التشابكات المالية حيث هناك الكثير من نقاط الالتقاء بين قائمة التدفقات النقدية والتشابكات المالية تتمثل بشكل رئيسي بالتخطيط للسيولة والبرمجة والتخطيط للاقتراض والتخطيط لسداد المستحقات والالتزامات المطلوبة وبيان مدى قدرة المنشأة الاقتصادية على توليد النقدية , ومن خلال إعداد الموازنة النقدية يتم تحديد الفوائض النقدية وفترات تحققها وبالتالي يمكن أن يخصص جزء منها للمساهمة في معالجة التشابكات المالية وكذلك فإنه يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بناءً على التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة وحسب مصادر الأموال وأوجه استخدامها الفعلي , مما يجعلها تساعد في تقييم أداء المنشأة الاقتصادية وتخطيط وإدارة النقدية الداخلة والخارجة في المستقبل .

أولاً : العلاقة ما بين قائمة التدفقات النقدية والتشابكات المالية

تم فيما تقدّم التوضيح بأن التشابكات المالية نتجت بشكل رئيسي وأساسي بسبب ضعف السيولة النقدية وعدم قدرة المنشأة الاقتصادية على القيام بالوفاء بالتزاماتها واستحقاقاتها في الآجال المحددة لها ، بالإضافة إلى عدم التوافق بين الجهة المدينة والدائنة على أصل الدين الواجب سداده ، وكذلك تم توضيح الدور الذي تقوم به الموازنة التقديرية وقائمة التدفقات النقدية باعتبارهما من الأدوات الهامة جداً في عملية التخطيط المالي في تأمين التمويل المطلوب وتوقيت الحاجة إليه بالإضافة إلى أهميتهما في تقييم مقدرة المنشأة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية جديدة في المستقبل ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها والمستحقات المطلوبة منها (١) .

وأيضاً تم توضيح العلاقة ما بين الموازنة النقدية و قائمة التدفقات النقدية و التشابكات المالية من خلال أنواع التدفق والتخطيط للسيولة والربحية والتخطيط للاقتراض وتسديد المستحقات

١- حجازي ، محمد عباس ؛ ((قوائم التدفقات النقدية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢١) .

- فرد وستون ويوجين براجام ؛ ((التمويل الإداري)) ؛ تعريب عبد الرحمن بيلة ؛ دار المريخ ؛ ١٩٩٣م ؛ (ص ٣١٩) .

والالتزامات المطلوبة وتم بيان أهمية قائمة التدفقات النقدية في بيان مقدرة المنشأة الاقتصادية على توليد التدفقات النقدية التي لها الأثر الهام في معالجة مشاكل ضعف السيولة النقدية ، وبالتالي فإنه في حال تم التخطيط النقدي فإنه من الممكن استخدام أموال المنشأة الاقتصادية بشكل أمثل لأن التخطيط النقدي ينضوي على دراسة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ووضع ترتيب زمني لمواعيد تدفقها ، ولذلك سيتم من خلال هذا المبحث توضيح الفوائد التي تحققها المنشأة الاقتصادية من خلال قيامها بالتخطيط النقدي عن طريق إعداد الموازنة النقدية بشكل تقديري للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة وبيان الفترات التي ستتوافر فيها النقدية والفترات التي ستصبح بها المنشأة بحالة نقص سيولة وبيان الطرق والوسائل والأساليب التي من المناسب اعتمادها في ذلك الوقت لتفادي الوقوع بمشكلة ضعف سيولة نقدية من الممكن أن تؤدي إلى عسر مالي ، وأيضاً سيتم توضيح الفوائد التي تحققها المنشأة الاقتصادية من خلال إعداد قائمة التدفقات النقدية في معالجة التشابكات المالية والمشكلات التمويلية التي تنتج عن هذه المشكلة (١) .

وعليه سيتم من خلال هذا المبحث توضيح العلاقة ما بين قائمة التدفقات النقدية و التشابكات المالية ، بالإضافة إلى بيان مدى مساهمة الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية في معالجة التشابكات المالية .

١ - علاقة الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية بالتشابكات المالية

يوجد العديد من أوجه التلاقي والعلاقة ما بين التشابكات المالية والموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية يمكن توضيحها وتوضيح المقصود بكل منها على النحو التالي :

- أ- العلاقة من خلال أنواع التدفق النقدي
- ب- العلاقة من خلال التخطيط للسيولة والربحية
- ج- العلاقة من خلال التخطيط للاقتراض
- د- العلاقة من خلال التخطيط لسداد المستحقات والالتزامات المطلوبة
- هـ- العلاقة من خلال تقييم مقدرة المنشأة الاقتصادية على توليد النقدية

أ- العلاقة من خلال أنواع التدفق النقدي

يوجد نوعان أساسيان من أنواع التدفق النقدي وهما التدفق النقدي الداخل والتدفق النقدي الخارج وإن لكل نوع من أنواع التدفق النقدي مكوناته الأساسية حيث إن مكونات التدفق النقدي الداخل

١ - رمضان ، زياد ؛ ((الإدارة المالية في الشركات المساهمة)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٨٣) .

هي بيع جزء من المخزون السلعي أو بيع الأصول الثابتة أو تأجيرها وتحصيل أوراق القبض والحسابات المدينة وبيع الأوراق المالية وقبض الإيرادات وغيرها .

في حين أن أهم مكونات التدفق النقدي الخارج هي شراء بضاعة جديدة وزيادة المخزون السلعي وسداد الذمم الدائنة وأوراق الدفع والقروض وفوائدها وشراء الأوراق المالية وتوزيع الأرباح على الشركاء أو المساهمين ودفع المستحقات الضريبية بالإضافة إلى دفع المصاريف الدورية من رواتب وأجور وغيرها .

في حين أن أهم المشكلات التمويلية التي تنتج عن التشابكات المالية هي :

- مشكلة عدم القدرة على تسديد المستحقات والالتزامات المطلوبة
 - مشكلة عدم القدرة على القيام بعمليات التجديد واستبدال الموجودات الثابتة (١) .
- مما تقدم يمكن ملاحظة أن كل عنصر من عناصر التدفقات النقدية سواء كان تدفقاً نقدياً داخلياً أم تدفقاً نقدياً خارجياً هو مرتبط بشكل أساسي بالآثار الناجمة عن التشابكات المالية ، حيث إن ضعف السيولة النقدية أدى إلى عدم القدرة على تسديد المستحقات المطلوبة وما نتج عنه من عدم حصول التدفق النقدي الخارج ، وكذلك أيضاً إن ضعف السيولة النقدية يؤدي إلى عدم القدرة على تجديد الأصول والموجودات الثابتة التي تؤدي بشكل رئيسي إلى ضعف التدفقات النقدية الداخلة ما يعني في بعض الحالات استخدام وسائل إنتاج قديمة غير مواكبة للتقانة الحديثة .

ب- العلاقة من خلال التخطيط للسيولة والربحية

عند القيام بعملية التخطيط للسيولة والربحية من الأنسب إحداث توافق بين المخاطر والعوائد ، حيث إن المخاطر تتمثل في هذا المجال بمخاطر عدم توافر السيولة وما ينتج عنه من عدم القدرة على تسديد الالتزامات والمستحقات في أوقاتها المحددة ، فالتخطيط للسيولة يعني المحافظة على السيولة النقدية في المنشأة الاقتصادية لتسديد الالتزامات المستحقة في وقتها ، وبالتالي عدم المخاطرة بالاستثمارات والدخول في استثمارات جديدة ، ففي هذه الحالة يمكن ملاحظة التدفقات النقدية على الشكل التالي :

- تسديد الذمم الدائنة وأوراق الدفع والقروض وفوائدها وتوزيع الأرباح على الشركاء والمساهمين في حال توافر ذلك وتسديد المستحقات الضريبية .

١ - الزعبي ، هيثم محمد ؛ ((الإدارة والتحليل المالي)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٤٠) .

- الحناوي ، محمد صالح ؛ وآخرون ؛ ((أساسيات الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١٥٤) .

- رمضان ، زياد ؛ ((الإدارة المالية في الشركات المساهمة)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٨٣) .

أما في حال تم التخطيط لزيادة الربحية ولو على حساب السيولة النقدية وذلك من خلال القيام باستثمارات جديدة أو اقتناء أصول ثابتة جديدة أو توسيع أعمال المنشأة الاقتصادية ، وفي هذه الحالة يمكن ملاحظة التدفقات النقدية على الشكل التالي :

- بيع الإنتاج الجديد أو المخزون والحصول على نقدية والتحصيل من الحسابات المدينة وأوراق القبض - قبض إيرادات الأوراق المالية وأما التدفقات النقدية الخارجة فتكون فيه المدفوعات لقاء اقتناء الأصول الثابتة أو الأوراق المالية بالإضافة إلى قيمة مستلزمات العملية الإنتاجية وغيرها.

ج- العلاقة من خلال التخطيط للاقتراض

من وسائل التمويل التي تستخدمها المنشأة الاقتصادية لتوفير الأموال اللازمة لها هي القيام بعملية الاقتراض يشتمل أنواع الاقتراض سواء كان اقتراضاً قصير الأجل أم بالقروض التجارية أم القروض طويلة الأجل حيث يتم تحديد نوع التمويل حسب الحاجة للأموال (١) .

و حيث إنه من أهم مسوغات التخطيط النقدي أن إعداد قائمة التدفقات النقدية يبين مقدار الحاجة للأموال وتوقيت هذه الحاجة وأن التخطيط النقدي يساعد في تأمين رأس المال الإضافي اللازم للتوسع وإقامة استثمارات جديدة (٢) .

إن قائمة التدفقات النقدية تحدد مقدار الأموال اللازمة ، ومن ثم يتم تحديد كمية القرض الواجب اقتراضه بالإضافة إلى أن قائمة التدفقات النقدية تحدد توقيت هذه الحاجة للأموال وتساعد في تحديد نوع القرض الواجب الحصول عليه سواء كان قرضاً طويلاً أو قصيراً أم قرضاً تجارياً أو غيره .

وإن لهذه المسألة أهمية خاصة جداً حيث إن تحديد مقدار الأموال الواجب الحصول عليها وتوقيت الحاجة لها يحقق فوائد كبيرة بالنسبة للمنشأة الاقتصادية لأن اقتراض مبلغ أكبر من الحاجة يؤدي إلى دفع فوائد ، إضافة إلى أن عدم تحديد نوع القروض الواجب اقتراضها بناءً على دراسة وتخطيط يؤدي إلى عدم تحديد الوقت الواجب الحصول به على القرض ، وبالتالي قد يتم اقتراض قرض طويل الأجل بدلاً من قرض قصير الأجل ودفع مبالغ لخدمة الدين كانت المنشأة الاقتصادية بغنى عنها فيما لو تم التخطيط النقدي وإعداد الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية .

١ - أفادة ، قاسم ؛ وزميله ؛ ((الوجيز في المحاسبة الوطنية)) ؛ مرجع سابق ؛ (١١٩) .

٢ - كنجو ، كنجو عبود ؛ وزميله ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٢٢) .

د- العلاقة من خلال التخطيط لسداد المستحقات والالتزامات المطلوبة

إن الالتزامات والمستحقات المطلوبة ترتبط بقدرة المنشأة الاقتصادية على مواجهة المدفوعات الناجمة عن تسديد الالتزامات (رواتب وأجور - مستلزمات سلعية مستلزمات خدمية - ديون وقروض واجبة الأداء - أرباح وعوائد المساهمين وأصحاب الملكية... الخ) ، ولذلك من الملائم التخطيط النقدي لعدم الإخلال بتسديد هذه الالتزامات تجنباً لما ينجم عن ذلك من تهديد لحياة المنشأة الاقتصادية بإيقاف فعاليتها و أنشطتها وأعمالها نتيجة ضعف السيولة النقدية التي تؤدي إلى ضعف ثقة الآخرين بوضعها المالي وما ينجم عن ذلك من الإحجام عن التعامل معها وبالتالي تصنيفها (١) .

وإن ضعف السيولة النقدية يؤدي إلى عدم قدرة المنشأة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها تجاه الآخرين ، ومع أن الركن الأساسي للخروج من أزمة عدم القدرة على تسديد الالتزامات هو تحقيق المنشأة لأرباح بنتيجة عملياتها الإنتاجية تغطي التزاماتها وبمقدار ما يرتفع معدل العائد على الأموال المستثمرة بقدر ما تزداد إمكانية المنشأة على حجز قسم كبير من أرباحها وزيادة رأسمالها الخاص وأيضاً تقليل نسبة القروض إلى رأس المال الخاص (٢) .

و حيث إن أهم الفوائد التي تحققها المنشأة الاقتصادية من خلال قيامها بإعداد قائمة التدفقات النقدية هي بيان إمكانية المنشأة الاقتصادية على توليد النقدية اللازمة لتسديد مستحقاتها من أقساط ودين أو توزيع أرباح للمساهمين أو تسديد متطلبات العملية الإنتاجية (٣) .
إذاً إن التحليل المالي وتحليل التدفق النقدي يهدف إلى دراسة المقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة الاقتصادية خلال فترة من الزمن وعندما يتعلق الأمر بدراسة التدفقات النقدية لفترة مقبلة تصبح الموازنة النقدية وسيلة للتنبؤ بمعدل كفاية المقبوضات النقدية لتغطية الالتزامات النقدية المتوقعة وأداة للتخطيط لتوفير الأموال اللازمة واستخداماتها (٤) .

هـ - العلاقة من خلال تقييم مقدرة المنشأة الاقتصادية على توليد النقدية

١ - درغام ، دريد ؛ ((أساسيات الإدارة المالية الحديثة)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٣١) .

- قمر . جورج ؛ ((الفرصة الضائعة في الإصلاح المالي في لبنان)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١٩٢) .

٢ - عباس ، علي ؛ ((الإدارة المالية في منظمات الأعمال)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٥٢) .

٣ - فلوح ، صافي ؛ ((المحاسبة الإدارية ودراسة الميزانيات)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ١٥) .

٤ - السامرائي ، عدنان هاشم ؛ ((الإدارة المالية المدخل الكمي)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٦٨) .

تتمثل سياسة التمويل التي تنتهجها المنشأة الاقتصادية بمجموعة من الوسائل والأساليب التي تعتمد على الأموال اللازمة لتغطية احتياجاتها المالية والمبالغ اللازمة لتمويل الاستثمارات التي سيتم تنفيذها للتوسع في أعمالها وزيادة ربحيتها ، وهناك العديد من الوسائل والأساليب التي تعتمد على الأموال للحصول على الأموال حيث إن أهم مصادر الأموال هي :

- الإيرادات المتحققة من نتائج أعمال المنشأة الاقتصادية .
- زيادة رأس المال عن طريق إدخال أموال جديدة (طرح أسهم للاكتتاب الاقتراض ... الخ) .
- بيع أحد الأصول و الموجودات الثابتة أو الموجودات المتداولة .
- إيرادات النشاطات التمويلية (فوائد القروض - أرباح الأوراق المالية) (١) .
- وإن المنشأة الاقتصادية من خلال توافر السيولة النقدية تحقق مجموعة من الأهداف أهمها :
- تعزيز ثقة المتعاملين بالمنشأة الاقتصادية وبوضعها المالي .
- عدم الحاجة للاقتراض وبالتالي توفير المال الواجب دفعه لخدمة القروض .
- الاستفادة من الخصم النقدي في حال توافر السيولة لسداد الموردين والدائنين والاحتفاظ بحرية الشراء حسب مصلحة المنشأة .
- الوفاء بمتطلبات عملية التشغيل وتطوير الإنتاج وتحسين نوعية المنتج النهائي (٢) .
- ونتيجة تنوع مصادر التمويل التي من الممكن أن تستخدمها المنشأة الاقتصادية ونتيجة أهمية توافر السيولة النقدية ، فإن عملية التخطيط المالي وإعداد الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية يساهم بشكل أساسي في معالجة المشكلات التمويلية استناداً إلى أسس علمية وليس بناءً على التقديرات الشخصية وأيضاً العمل على توفير السيولة النقدية الملائمة والكافية لسداد الالتزامات في الأوقات المناسبة بالإضافة إلى إتاحة إمكانية اختيار الأفضل بين البدائل المعروضة عليها في الحصول على التمويل المطلوب ، بالإضافة إلى بيان إمكانية المنشأة الاقتصادية على توليد النقدية اللازمة لها (٣) .

٢ - دور الموازنة النقدية في معالجة التشابكات المالية :

^١ - كراجة ، عبد الحليم ؛ وآخرون ؛ ((الإدارة المالية بين النظرية والتطبيق)) ، مرجع سابق ؛ (ص ٦٢) .

^٢ - حجازي ، محمد عباس ؛ ((قوائم التدفقات النقدية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢١) .

^٣ - عباس ، علي ؛ ((الإدارة المالية في منظمات الأعمال)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٥٢) .

تم حديثاً تطوير أسلوب إعداد الموازنة النقدية على أساس علاقة الانحدار ضمن متغيرات الأصول في علاقتها برقم المبيعات المستهدف ، وإن معرفة هيكل الأصول يمكن من معرفة هيكل الخصوم وإعداد موازنة تنبؤية شهرية أو أسبوعية ، وإن افتراض الثبات النسبي لقيمة المخزون في حال الموازنة الجارية تجعل المتغيرات الثابتة لرقم المبيعات واللازمة مباشرة لإعداد الموازنة النقدية هي نسبة التحصيل من قيمة المبيعات وكذلك باقي بنود الإنفاق (١) .

ويتم من خلال إعداد هذه الموازنة تحديد الفوائض النقدية وفترات تحققها وتخصص جزءاً منها للمساهمة في معالجة التشابكات المالية عن طريق سداد جزء من الديون والمستحقات المطلوبة . وبالتالي فإن الموازنة النقدية تساهم في معالجة الشق المالي أو الجانب المالي من التشابكات المالية والذي يتمثل بوجود أرصدة مدينة ودائنة وعدم القدرة على التحصيل أو السداد ، وذلك عن طريق إيلاء الأولوية في استخدام الفوائض النقدية للمساهمة في معالجة هذه المشكلة وهذا الأمر يتطلب المصادقة على الموازنة النقدية من قِبَل الجهات الوصائية ومراقبة تنفيذها ومحاسبة المقصرين في حال عدم التنفيذ والتقيد .

٣ -- دور قائمة التدفقات النقدية في معالجة التشابكات المالية :

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بناءً على أرقام فعلية وعلى التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة وحسب مصادر الأموال وأوجه استخدامها الفعلي ، وهي بذلك تساعد في تقويم أداء المنشأة الاقتصادية وتخطيط وإدارة النقدية الداخلة والخارجة في المستقبل (٢) .

وعليه تُستخدم كأداة رقابية لمدى تنفيذ الموازنة النقدية وبيان أسباب الانحرافات التي حصلت وتقوم الجهات الوصائية في هذه الحالة وبناءً على الأرقام والبيانات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية في محاسبة المقصرين سيما في موضوع استخدام الفائض النقدي في معالجة التشابكات المالية .

٤ -- قياس إمكانية أداء المنشأة لكافة التزاماتها باستخدام قائمة التدفقات النقدية التقديرية:

^١ - فرد وستون ويوجين برجام ؛ ((التمويل الإداري)) ؛ تعريب عبد الرحمن بيلة ؛ دار المريح ؛ ١٩٩٣م ؛ (ص ٢٤٨) .

^٢ - الوابل ، وابل بن علي ؛ ((المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٢٤٠) .

- أبو عويضة ، هاني سليمان ؛ ((قائمة التدفقات النقدية وأهمية الإفصاح عنها في سورية)) ؛ مرجع سابق (ص ٦٠) .

تقوم هذه الطريقة على أساس حساب كل المدفوعات النقدية غير التشغيلية والضرورية التي على المنشأة تسديدها خلال كل سنة من السنوات القادمة وتشمل هذه المدفوعات ما يلي :

أ- الأعباء المالية المترتبة على القروض الجديدة .

ب- سداد أقساط القروض القديمة وعوائدها .

ج- الاستثمارات الاستبدالية .

د- التوزيعات .

وبعد حصر هذه المدفوعات تقوم بحساب التدفق النقدي للمنشأة في الظروف السيئة وتقوم بمقارنة تقديرات التدفق السنوي بالمدفوعات الإلزامية لتحديد الموقف بالنسبة لقدرتها على أداء هذه الالتزامات ، وأيضاً تحديد شكل وطريقة تسديد القروض . ومن الملائم أيضاً تقييم ربحية الاستثمارات مقارنة بتكلفة الأموال التي استخدمت في تمويلها (١) .

ثانياً : مؤيدات التنفيذ اللازمة لمساهمة قائمة التدفقات النقدية في

معالجة التشابكات المالية

من خلال ما تقدم من هذا المبحث تم بيان مدى العلاقة ما بين إعداد الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية في الإسهام بمعالجة التشابكات المالية ، ولكي يتم إعداد الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية من الضروري توافر مؤيدات التنفيذ اللازمة لهذا الغرض ، وهذا ما سيتم تناوله من خلال هذا المبحث حيث سيتم التطرق إلى القوانين والأنظمة والبلاغات الصادرة من قبل الجهات الوصائية في الجمهورية العربية السورية وطرق المتابعة التي تقوم بها لتطبيق وإعداد الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية من قبل منشآت القطاع الاقتصادي .

الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية من خلال المرسوم رقم ٤٩٠ المتضمن

النظام المحاسبي في سورية :

بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠٠٧م ، صدر المرسوم رقم / ٤٩٠ / الخاص بالنظام المحاسبي ، وتضمن الباب الثالث من القوائم المالية لدى المؤسسة والشركات والمنشآت والمؤسسات المشرفة وهي :

- قائمة الدخل

- قائمة توزيع الأرباح

^١ - حنفي ، عبد الغفار ؛ ((الإدارة المالية المعاصرة)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٦٧ - ٦٨) .

- قائمة التغير في حقوق الملكية

- قائمة المركز المالي

- قائمة التدفقات النقدية

- متممات القوائم المالية (١) .

حيث أكدت المادة السادسة من هذا الباب على ضرورة التزام الجهة العامة في نهاية الفترة المالية بإعداد القوائم المالية المذكورة أعلاه وذلك بعد مراعاة تطبيق ما تقتضي به أحكام النظام المحاسبي الأساسي والمعايير المحاسبية وما استقر عليه العرف المحاسبي كما تلتزم الجهة العامة بأن ترفق مع القوائم المالية الإيضاحات المتممة لها متضمنة كافة البيانات التي أوجبت المعايير المحاسبية الإفصاح عنها ، وهذه الإيضاحات جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية ونقرأ معها (٢) . وفيما يتعلق بقائمة التدفقات النقدية التي أوصى المرسوم بتطبيقها تضمن توضيح ما يلي :

- النقدية :

((هي النقدية في الخزينة أو في الصندوق بالإضافة إلى الودائع الجارية تحت الطلب في البنوك والمؤسسات المالية)) .

- معادل النقدية :

((هي استثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة قابلة للتحويل إلى مقدار معلوم من النقدية واستحقاقها قريب أقل من ثلاثة أشهر)) .

- أنشطة التشغيل :

((تشمل على العمليات التي تدخل ضمن النشاط العادي اليومي للمنشأة مثل إنتاج السلع وبيعها وتأدية الخدمات)) .

- أنشطة الاستثمار:

((وتشمل شراء وبيع الأصول الطويلة الأجل كالعقارات والآلات والتجهيزات وأدوات حقوق الملكية في الشركات الأخرى)) .

١ - المرسوم رقم ٤٩٠ /٢٦ /١٢ /٢٠٠٧ ص ٣ .

٢ - المرسوم ٤٩٠ تاريخ ٢٦ /١٢ /٢٠٠٧ ؛ المتضمن النظام المحاسبي في سورية ؛ ص ٤٥ .

- أنشطة التمويل :

((وتشمل مصادر زيادة رأس المال وأيضاً مصادر الحصول على القروض وإعادة سداد المبالغ المقترضة)) .

وطالب المرسوم بأن يتم اعتماد الطريقة غير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية حيث إنها الطريقة التي تؤدي إلى إظهار النقدية المحصلة والمدفوعة لأنشطة التشغيل من خلال تعديل صافي الدخل بالعمليات ذات الطبيعة غير النقدية ، حيث إن هذه الطريقة تبدأ بصافي الدخل (الربح أو الخسارة) ثم يضاف إليه أو يخصم منه بنود الإيرادات أو المصاريف غير المؤثرة على النقدية وذلك للوصول إلى صافي النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية فعلى سبيل المثال يتم إضافة الاستهلاك والمخصصات لأنها من المصروفات الدفترية التي تؤدي إلى تخصيص صافي الدخل من دون التأثير على النقدية ، وذلك فيما يتعلق بالقوائم المدفوعة والضرائب المدفوعة فمن الضروري أن تضاف من أجل الوصول إلى صافي النقدية قبل التغيرات في الأصول والخصوم التشغيلية على أن تطرح لاحقاً إما في التغير في الأصول أو باعتبارها تدفقاً نقدياً تمويلياً ، وإن قائمة التدفقات النقدية المعدة باستخدام الطريقة غير المباشرة تركز على التغيرات في مكونات معظم الأصول المتداولة والخصوم المتداولة مثل التغيرات في المخزون ، المدينين ... الخ ، التي تستخدم في تحديد التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل ، وإن هناك بعض الأصول التي تصنف ضمن الأصول المتداولة إلا أنها في طبيعتها أصول غير تشغيلية مثل القروض القصيرة الأجل والتي هي عبارة عن نشاط تمويلي واستثمارات بغرض المتاجرة والتي هي عبارة عن نشاط استثماري (١) .

وعرض نموذج قائمة التدفقات النقدية وفق الشكل التالي :

		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل : صافي الربح قبل الضريبة أو صافي الخسارة (قائمة الدخل) يضاف : أقساط الاستهلاك المخصصات مصروفات مستحقة وغير مدفوعة
--	--	--

^١ -المرسوم ٤٩٠ تاريخ ٢٦/١٢/٢٠٠٧ ؛ المتضمن النظام المحاسبي في سورية ؛ ص ٥١ .

		إيرادات مقبوضة مقدماً النقص في الأصول المتداولة الزيادة في الخصوم المتداولة خسائر بيع أصول طويلة الأجل يطرح : مصرفات مدفوعة مقدماً إيرادات مستحقة وغير مقبوضة الزيادة في الأصول المتداولة النقص في الخصوم المتداولة أرباح بيع أصول طويلة الأجل الضرائب والظهورات الضريبية المدفوعة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (١) <u>التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار :</u> يضاف: أرباح بيع أصول طويلة الأجل النقص في الأصول طويلة الأجل يطرح : خسائر بيع أصول الأجل الزيادة في الأصول طويلة الأجل صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (٢) <u>التدفقات النقدية من أنشطة التمويل :</u> يضاف : الزيادة في رأس المال الزيادة في الالتزامات طويلة الأجل يطرح : تخفيض رأس المال نقداً النقص في الالتزامات طويلة الأجل
--	--	--

		توزيعات الأرباح المدفوعة
		صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل (٣)
		صافي الزيادة في النقدية (٣+٢+١)
		النقدية ومعادل النقدية ١/١
		النقدية ومعادل النقدية ١٢/٣١

الفصل الرابع : الحالة العملية

مقدمة :

يتناول هذا الفصل التشابكات المالية في الجمهورية العربية السورية من خلال حالة عملية حيث سيتم عرض الحالة العملية من خلال مبحثين :

المبحث الأول : تم من خلاله بيان التشابكات المالية واستقرائها جغرافياً ومهنياً كما يراها الأكاديميون وأجهزة الرقابة المالية والمهنيون الذين لهم تماس مباشر بهذه المشكلة ، وذلك من خلال استبيان ستتم معالجة معطيائه باستخدام الطرق الإحصائية الملائمة وتحليل البيانات وفق الوسط الحسابي ومعامل الاختلاف والانحراف المعياري .

أما المبحث الثاني تم من خلاله تناول التشابكات المالية كما تظهرها أرقام وبيانات وسجلات وميزانيات الشركة العامة للمغازل والمناسج بدمشق ، وذلك كله باعتبارها منشأة اقتصادية لها تماس مباشر وتعاني من التشابكات المالية في الجمهورية العربية السورية .

المبحث الأول : الدراسة الميدانية من خلال الاستبيان

مقدمة :

تم من خلال الفصول السابقة لهذا البحث استعراض التشابكات المالية بشكل عام وفي الجمهورية العربية السورية بشكل خاص ، وكذلك تم استعراض إحدى الوسائل المحاسبية التي تساهم في معالجة التشابكات المالية وهي الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية ، ومن خلال هذا الفصل سيتم إلقاء الضوء على التشابكات المالية بشكل استنباطي ينطلق من حالة خاصة ويستخلص نتائج عامة بناء على هذه الحالة ، وتم تقسيم الحالة العملية إلى استبيان وحالة عملية في إحدى منشآت القطاع العام الاقتصادي ، وتم من خلال هذا المبحث دراسة التشابكات المالية من خلال استبيان تم اعتماده استناداً إلى المقدمات الأساسية للتشابكات المالية ، ويشمل شريحة اقتصادية من مختلف الفئات الأكاديمية والمهنية والجهات الوصائية وبالنسبة لمجموعة من المحافظات في الجمهورية العربية السورية ، وتم معالجة البيانات الإحصائية باستخدام الطرق الإحصائية الملائمة والبرنامج الحاسوبي الإحصائي (spssx) في تحليل نتائج الاستبيان وفق الوسط الحسابي ومعامل الاختلاف والانحراف المعياري .

أولاً : عينة الدراسة وطريقة جمع المعلومات

تم تصميم الاستبيان بعد قيام الباحث بمراجعة مكثفة لما تضمنته الأدبيات المحاسبية بخصوص التشابكات المالية وذلك بقصد سبر واقع التشابكات المالية من خلال استبيان آراء ووجهات نظر المهنيين العاملين في شركات القطاع العام والجهات الوصائية سيما وزارة الصناعة والمصارف العامة ومصرف سورية المركزي ووزارة المالية والمعنيين الذين على تماس مباشر وغير مباشر مع هذه المشكلة والأكاديميين لاستقراء وجهة نظرهم حول هذه المشكلة ، وبيان أسبابها ونتائجها وإجراءات المعالجة .

١ - عينة الدراسة :

تم توزيع الاستبيان على مجموعة من الشركات الصناعية التابعة لوزارة الصناعة والوزارات الأخرى في كل من محافظات (دمشق وريفها - اللاذقية - حلب - ادلب - حمص) ، وعلى شريحة من العاملين في قطاع المصارف ومصرف سورية المركزي ، والمحاسبين القانونيين والمحللين الماليين ، وكذلك على مجموعة من مفتشي الحسابات العاملين في الجهاز المركزي للرقابة المالية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ، حيث تنوع المؤهل العلمي للعينة الدراسة بين حملة شهادة المعاهد المتوسطة والإجازة الجامعية والماجستير والدكتوراه ، حيث استهدف شمول العينة الوصول إلى تمثيل إحصائي أقرب إلى الواقع لكامل مجتمع الدراسة ذي العلاقة والذي يشتمل على المتعاملين والمتأثرين بالتشابكات المالية .

٢ -- طريقة جمع المعلومات :

وبسبب طبيعة مشكلة البحث كان من المهم والمفيد التقيد بمضمون الاستبيان مع ترك هامش من الحرية للمشاركين بالتعبير عن آرائهم من خلال تحديد درجات للتعبير عن الانطباع تجاه الخيارات المطروحة باستخدام أسلوب ليكرت (LIKERT) ذي النقاط الخمس . وكانت نسبة الإجابة ٩٠ ٪ (٩٠ استبياناً من أصل ١٠٠) ، وكانت نسبة المشاركين على النحو التالي :

الشركات العامة في وزارة الصناعة والوزارات الأخرى	٥٦ ٪
- قطاع المصارف	٥.٥ ٪
المحاسبون القانونيون والمحللون الماليون	٥.٥ ٪
الجهاز المركزي والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش	٣٣ ٪
في حين كان توزيع الشركات العامة بين المحافظات على الشكل التالي :	
محافظة دمشق وريفها	٤٢ ٪
محافظة اللاذقية	١٢ ٪
محافظة حلب	٢٤ ٪
محافظة إدلب	١٠ ٪
محافظة حمص	١٢ ٪

وتم استخدام الطرائق الإحصائية الملائمة والبرنامج الحاسوبي الإحصائي (SPSSX) في تحليل نتائج الاستبيان المتضمن توزيعات التكرارات واختبارات الارتباط وإعادة اختبارات القياس

ثانياً : تحليل نتائج الاستبيان ومناقشتها

تم تقسيم الاستبيان إلى أربع شرائح رئيسية حيث كانت كل شريحة من الشرائح مخصصة للتحقق من فرضية من فرضيات الدراسة الأربع ، حيث تضمنت الشريحة الواحدة الأسئلة التي تدور في فلك التحقق من صحة الفرضية ، وتم صياغة هذه الأسئلة بالاستناد إلى الأدبيات السابقة ذات العلاقة .

وسيقوم الباحث من خلال هذا المبحث ببيان الأسئلة التي تضمنتها استمارة الاستبيان والخاصة بفرضيات البحث ، حيث تم توجيه الأسئلة للمشاركين بالبحث لبيان ملاحظاتهم عن التشابكات المالية وتأثيرها في الحياة الاقتصادية وأسبابها والوسائل المساعدة والأدوات التي من الممكن استخدامها لتجاوز وتجنب هذه المشكلة ، وذلك كما تقدم استناداً إلى مقياس (LIKERT) ذي النقاط الخمس ، مع الإشارة إلى وجود عرض كامل لأسئلة الاستبيان في ملحق البحث .

١ - تحليل الاستبيان والمناقشة :

سيقوم الباحث بتحليل الاستبيان وفق الشرائح الأربع له والتي تم إعداد كل شريحة منها لاختبار فرضية من فرضيات البحث ، وهي على النحو التالي :

الشريحة الأولى :

إن هذه الشريحة من الأسئلة تخص الفرضية الأولى التي تنص على ((أن وجود التشابكات المالية ما بين المنشآت الاقتصادية تؤدي إلى وقوعها في العديد من المشكلات التمويلية)) وتضمنت الأسئلة التالية :

أ- إلى أي مدى تعتقد بأن المشكلات التالية التي تعاني منها المنشآت الاقتصادية تؤدي إلى نتائج سلبية على أدائها ونتائج أعمالها (ضع علامة ١ أو ٢ أو ٣ أو ٤ أو ٥ أمام كل بند حسب ما تراه مناسباً) :

- عدم توافر الكوادر الإدارية الجيدة
- عدم صحة القرارات الإدارية المتخذة
- التشابكات المالية ما بين المنشآت الاقتصادية
- عدم توافر رأس المال الكافي

- عدم إجراء المطابقات المحاسبية دورياً وبتاريخ إعداد القوائم المالية السنوية
- عدم إنجاز الأعمال المحاسبية والقوائم المالية في أوقاتها المحددة

الجدول رقم (١) المشاكل التي تؤدي إلى نتائج سلبية على أداء ونتائج أعمال المنشآت الاقتصادية

البيانات حسب الأهمية	الوسط الحسابي	معامل الاختلاف (التباين)	الانحراف المعياري
عدم إنجاز الأعمال المحاسبية	4.72	0.8٨	0.94
التشابكات المالية	4.53	0.62	0.79
عدم إجراء المطابقات المحاسبية	4.49	1.06	1.03
عدم توافر الكوادر الإدارية	4.41	1.74	1.32
عدم توافر رأس المال	4.15	1.46	1.21
عدم صحة القرارات الإدارية	3.96	1.12	1.06

تم ترتيب البنود بشكل إحصائي اعتماداً على الأوساط الحسابية عند درجة ثقة ٩٥٪ ومستوى دلالة ٥٪

يُظهر الجدول رقم (١) أن المشكلات التالية تؤدي إلى نتائج سلبية على أداء ونتائج أعمال المنشآت الاقتصادية :

إن عدم إنجاز الأعمال المحاسبية والقوائم المالية في أوقاتها المحددة (وسط حسابي ٤.٧٢ وانحراف معياري ٠.٩٤ ومعامل اختلاف ٠.٨٨) من المشاكل الهامة جداً ويؤدي إلى نتائج سلبية على أداء ونتائج أعمال المنشآت الاقتصادية ، وذلك بنتيجة ما يخلفه هذا الموضوع من تراكم محاسبي وأحياناً ونتيجة مرور الوقت فقدان الوثائق والمستندات المؤيدة للعمل المحاسبي وانعكاس ذلك على ضياع حقوق المنشأة .

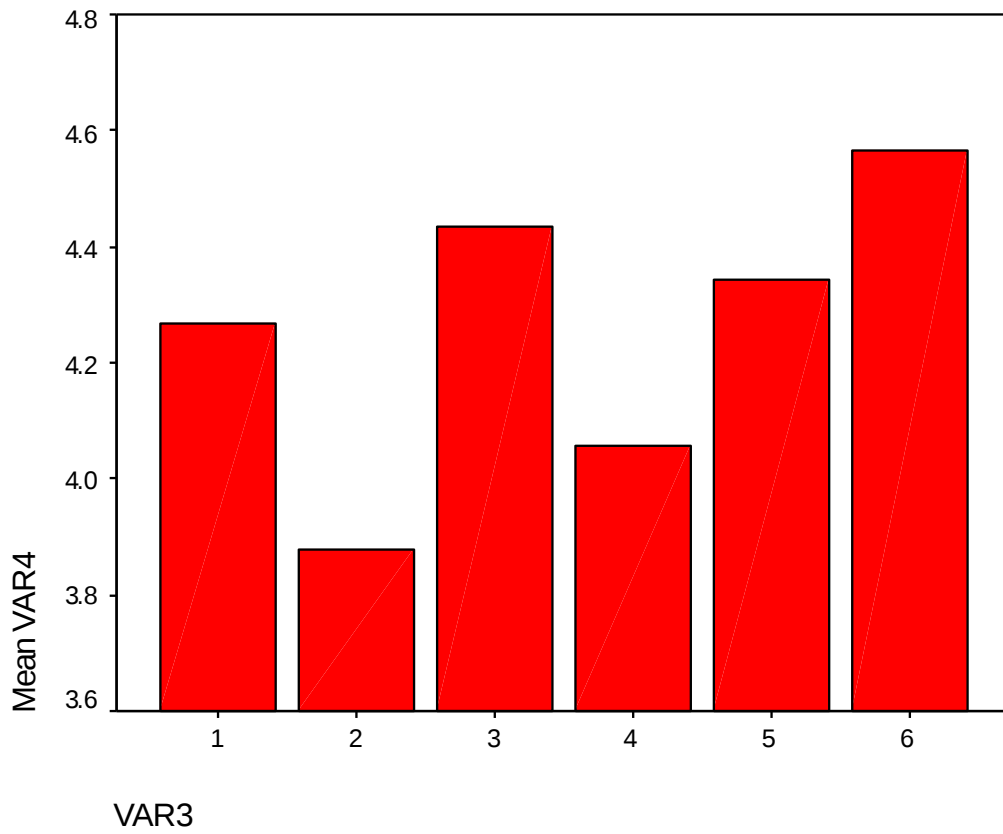
التشابكات المالية ما بين المنشآت الاقتصادية (وسط حسابي ٤.٥٣ وانحراف معياري ٠.٧٩ ومعامل اختلاف 0.62) حيث أعطى المشاركون بالاستبيان أهمية كبيرة لهذه المشكلة باعتبارها من المشكلات التي تواجه المنشآت الاقتصادية وتؤدي إلى نتائج سلبية على أعمالها .
ويليه في الأهمية عدم إجراء المطابقات المحاسبية دورياً وبتاريخ إعداد القوائم المالية السنوية (وسط حسابي ٤.٤٩ وانحراف معياري ١.٥٣ ومعامل اختلاف ١.٠٦) ، ويليه في الأهمية عدم توافر الكوادر الإدارية الجيدة (وسط حسابي ٤.٤١ وانحراف معياري ١.٣٢ ومعامل اختلاف

١٠٧٤) ، وهنا مع اعتقاد الباحث ومعرفته المسبقة بأن هذه المشكلة تؤثر بشكل سلبي على نتائج أعمال المنشآت الاقتصادية مع أنه ليس لها علاقة بالتشابكات المالية ، وإن دل إعطاء عينة الدراسة أهمية لهذا البند فإن هذا يدل تمام الدلالة على الجدية من قبلهم في الإجابة عن أسئلة الاستبيان ، إضافة إلى ما تقدم أعطى المشاركون أهمية جيدة لمشكلة عدم توافر رأس المال الكافي (وسط حسابي ٤.١٥ وانحراف معياري ١.٢١ ومعامل اختلاف ١.٤٦) حيث إن نقص رأس المال أو عدم توفره يؤدي إلى نقص السيولة النقدية وبالتالي تعرض المنشأة لمخاطر عدم القدرة على تسديد الالتزامات والمستحقات المطلوبة في وقتها وانعكاس ذلك على تحمل أعباء إضافية .

وجاء في المرتبة الأخيرة مع أهميتها النسبية الجيدة مشكلة عدم صحة القرارات الإدارية المتخذة (وسط حسابي ٣.٩٦ وانحراف معياري ١.٥٦ ومعامل اختلاف ١.١٢) .

ومن خلال ما تقدم يرى الباحث أن أهم المشاكل التي تعاني منها المنشآت الاقتصادية وتؤدي إلى نتائج سلبية على أدائها ونتائج أعمالها هي التشابكات المالية وعدم توافر رأس المال الكافي وعدم إجراء المطابقات المحاسبية دورياً بتاريخ إعداد القوائم المالية وعدم إنجاز الأعمال المحاسبية والقوائم المالية في أوقاتها المحددة ، وهذا يؤيد فرض الباحث بأن وجود التشابكات المالية ما بين المنشآت الاقتصادية يؤدي إلى وقوعها في العديد من المشكلات التمويلية .

وفيما يلي مخطط بياني يوضح توزيع الوسط الحسابي للخيارات السابقة



المخطط البياني رقم (١)

ب- هل تعتقد بأن المشكلات التالية يعود سبب نشوئها إلى التشابكات المالية ما بين المنشآت الاقتصادية (ضع علامة ١ أو ٢ أو ٣ أو ٤ أو ٥ أمام كل بند حسب ما تراه مناسباً) :

- ضعف السيولة النقدية
- عدم القدرة على استبدال وتجديد الموجودات الثابتة
- عدم القدرة على تسديد الالتزامات المستحقة
- عدم تسديد رأس المال من قبل الجهات الوصائية
- سوء نوعية المنتج النهائي
- عدم القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية

الجدول رقم (٢) نتائج التشابكات المالية على أداء المنشآت الاقتصادية

البيانات حسب الأهمية	الوسط الحسابي	معامل الاختلاف (التباين)	الانحراف المعياري
ضعف السيولة النقدية	4.72	0.88	0.94
عدم القدرة على تسديد الالتزامات	4.57	0.64	0.80
عدم تسديد رأس المال	4.15	1.59	1.26
عدم القدرة على استبدال وتجديد الموجودات الثابتة	3.98	1.61	1.27
عدم القدرة على المنافسة	3.35	1.85	1.36
سوء نوعية المنتج النهائي	2.54	1.59	1.26

تم ترتيب البنود بشكلٍ إحصائي اعتماداً على الأوساط الحسابية عند درجة ثقة ٩٥٪ ومستوى دلالة ٥٪

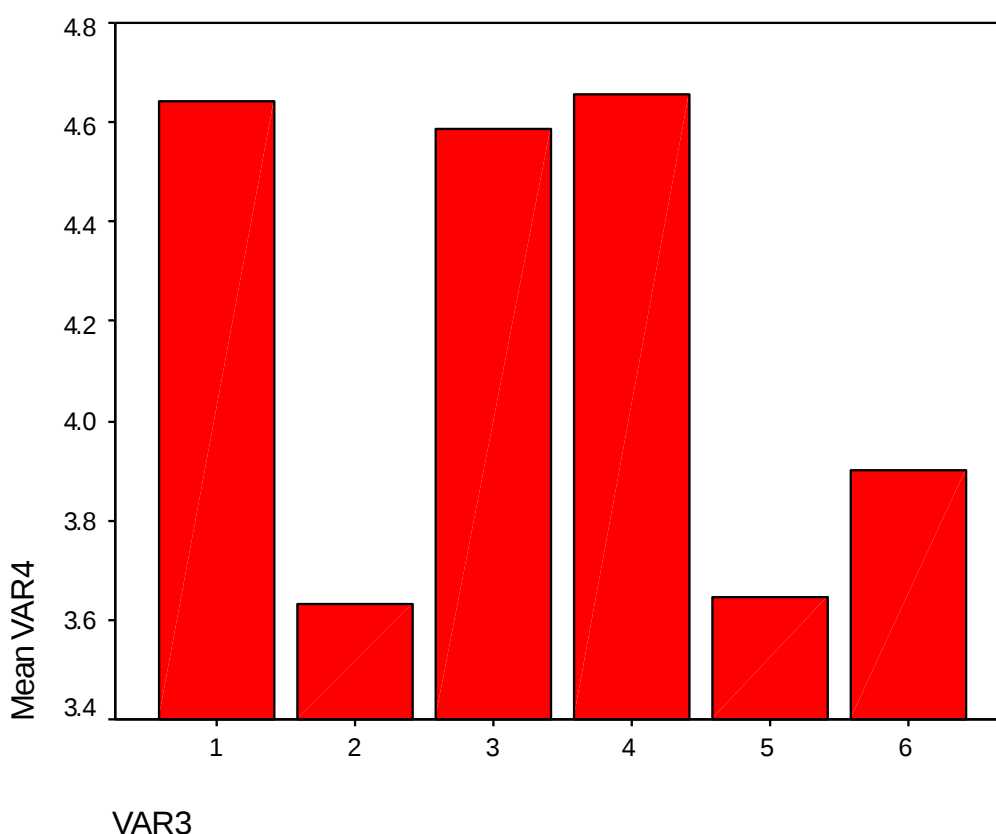
يُظهر الجدول رقم (٢) أن المشكلات التي يعود سبب نشوئها إلى التشابكات المالية هي بالدرجة الأولى من حيث الأهمية ضعف السيولة النقدية (وسط حسابي ٤.٧٢ وانحراف معياري ٠.٩٤ ومعامل اختلاف ٠.٨٨) فهي ذات أهمية نسبية عالية حيث إن ضعفها يهدد بشكلٍ عام وجود المنشأة الاقتصادية ويعرضها لمخاطر الإفلاس .

يليه في الأهمية عدم القدرة على تسديد الالتزامات المستحقة في أوقاتها المحددة (وسط حسابي ٤.٥٧ وانحراف معياري ٠.٨ ومعامل اختلاف 0.64) ، ومن ثم يليها مشكلة عدم قيام الجهات

الوصائية بتسديد رأس المال (وسط حسابي ٤.١٥ وانحراف معياري ١.٢٦ ومعامل اختلاف ١.٥٩) ، مع اعتقاد الباحث بأن هذه المشكلة هي سبب من الأسباب العديدة التي أدت إلى نشوء التشابكات المالية ، في حين أن مشكلة سوء نوعية المنتج النهائي لم يعطها المشاركون بالبحث أهمية (وسط حسابي ٢.٥٤ وانحراف معياري ١.٢٦ ومعامل اختلاف 1.59) .

يرى الباحث أن التشابكات المالية تؤدي إلى مجموعة من النتائج والمشكلات وأهمها ضعف السيولة النقدية وعدم القدرة على تسديد الالتزامات المستحقة في أوقاتها المحددة وعدم تسديد رأس المال من قِبَل الجهات الوصائية وعدم القدرة على استبدال وتجديد الموجودات الثابتة ، وباعتبار أن هذه المشكلة من المشكلات التمويلية فإن ذلك يؤيد فرض الباحث بأن التشابكات المالية تؤدي إلى وقوع المنشآت الاقتصادية في العديد من المشكلات التمويلية .

وفيما يلي مخطط بياني يوضح توزع الوسط الحسابي للخيارات السابقة



المخطط البياني رقم (٢)

ت- إلى أي مدى تعتقد بأن عدم تطابق الأرصدة بين الجهة المدينة والدائنة يعود إلى الأسباب التالية (ضع علامة ١ أو ٢ أو ٣ أو ٤ أو ٥ أمام كل بند حسب ما تراه مناسباً) :

- عدم إجراء المطابقات المحاسبية دوريا وبتاريخ إعداد القوائم المالية السنوية

- عدم قيام الجهات الوصائية بالتدخل لحل المشاكل العالقة بين الجهة المدينة والدائنة
- عدم وضوح الأنظمة والقوانين المتبعة
- عدم وجود عقود أو محاضر اتفاق بين الجهات المتعاملة
- عدم الاهتمام من قبل المسؤولين بحل نقاط الخلاف
- عدم وجود صيغة عمل وتعامل موحدة

الجدول رقم (٣) أسباب عدم تطابق الرصيد بين الجهة المدينة والدائنة

البيانات حسب الأهمية	الوسط الحسابي	معامل الاختلاف (التباين)	الانحراف المعياري
عدم إجراء المطابقات المحاسبية	4.50	0.41	0.64
عدم وجود صيغة عمل موحدة	4.34	1.4	1.2
عدم وجود صيغة عمل وتعامل موحدة	4.33	0.9	0.93
عدم قيام الجهات الوصائية بالتدخل لحل المشاكل العالقة	4.23	0.61	0.78
عدم وجود عقود أو محاضر اتفاق	4.23	١.١٢	1.06
عدم وضوح الأنظمة والقوانين	٣.٧٣	٠.٩٦	0.98

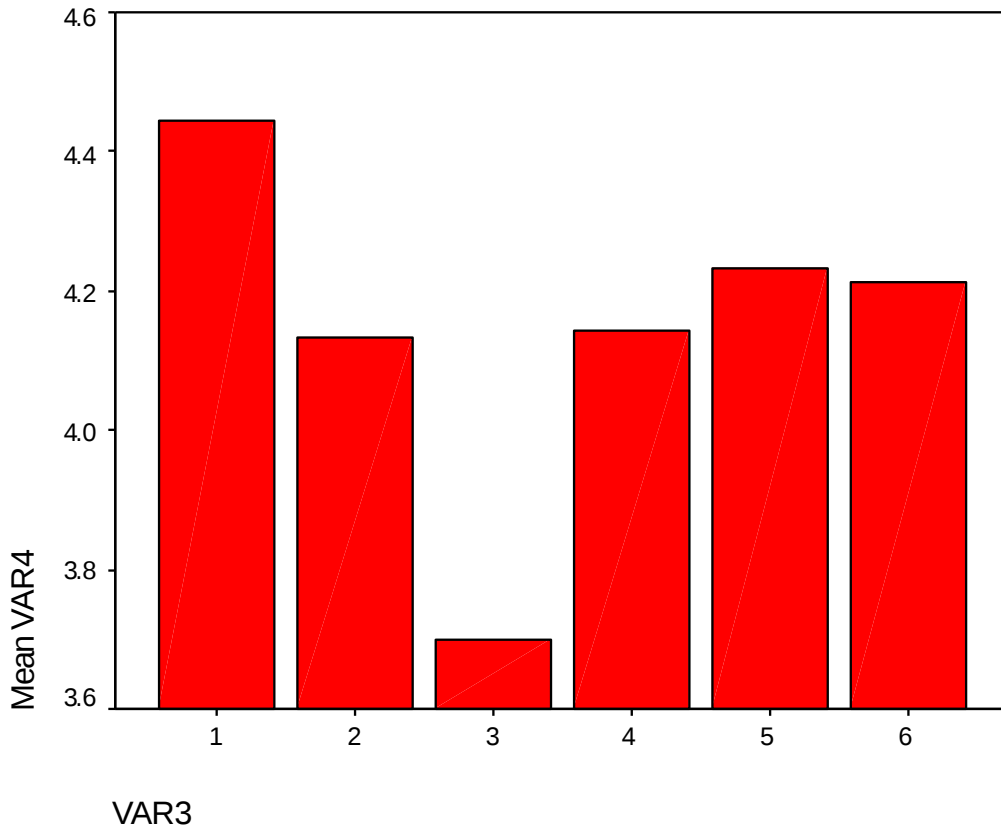
تم ترتيب البنود بشكلٍ إحصائي اعتماداً على الأوساط الحسابية عند درجة ثقة ٩٥٪ ومستوى دلالة ٥٪

يُظهر الجدول رقم (٣) أن الأسباب المترتبة عن عدم تطابق الأرصدة بين الجهات المدينة والدائنة هي :

عدم إجراء المطابقات المحاسبية دورياً وبتاريخ إعداد القوائم المالية السنوية (وسط حسابي ٤.٥٠ وانحراف معياري ٠.٦٤ ومعامل اختلاف ٠.٤١) ، يليه في الأهمية عدم وجود صيغة عمل وتعامل موحدة ويليه عدم اهتمام الجهات الوصائية بحل نقاط الخلاف بين المنشآت الاقتصادية إضافة إلى عدم تنظيم عقود ومحاضر اتفاق بين الجهات المتعاملة ، في حين أن عدم وضوح الأنظمة والقوانين المطبقة كان قليل الأهمية نسبياً من وجهة نظر المشاركين في البحث (وسط حسابي ٣.٧٣ وانحراف معياري ٠.٩٨ ومعامل اختلاف ٠.٩٦) .

يرى الباحث أن التراكم المحاسبي لدى بعض جهات القطاع العام الاقتصادي يعيق إجراء المطابقة المحاسبية ومن ثم الوقوف على مقدار الديون المستحقة للجهات العامة تجاه بعضها بعضاً ، وذلك كله يؤيد فرض الباحث بأن التشابكات المالية تؤدي إلى نتائج سلبية على أداء المنشآت الاقتصادية وتؤدي إلى وقوعها في العديد من المشكلات التمويلية .

وفيما يلي مخطط بياني يوضح توزيع الوسط الحسابي للخيارات السابقة



المخطط البياني رقم (٣)

الشريحة الثانية :

إن هذه الشريحة من الأسئلة تخص الفرضية الثانية التي تنص على ((إن القوانين والقرارات النافذة لمعالجة التشابكات المالية لم تكن كافية ولم تساهم في معالجة التشابكات المالية بشكل تام لأن هذه القوانين أدت إلى معالجة المشكلة آنياً عن المديونيات المستحقة عن سنوات سابقة وبصورة حسابية))

وتضمنت الأسئلة التالية :

أ- إلى أي مدى تعتقد بأن الأسباب التالية أدت إلى تزايد التشابكات المالية وعدم الوصول

إلى حل نهائي لها (ضع علامة ١ أو ٢ أو ٣ أو ٤ أو ٥ أمام كل بند حسب ما تراه مناسباً) :

- عدم قيام الجهات المدينة بتسديد الالتزامات المستحقة عليها في أوقاتها المحددة
- عدم إصدار قوانين لحل هذه المشكلة
- ضعف السيولة النقدية
- حصول خسائر متلاحقة بنتائج الأعمال دون إيجاد حل اقتصادي جذري لهذه المشكلة في الشركة
- عدم إجراء المطابقات المحاسبية بشكل دوري
- عدم تنظيم عقود اتفاق بين الجهات المتعاملة

الجدول رقم (٤) أهمية القوانين والقرارات النافذة في معالجة التشابكات المالية

البيانات حسب الأهمية	الوسط الحسابي	معامل الاختلاف (التباين)	الانحراف المعياري
حصول خسائر متلاحقة بنتائج الأعمال	4.78	0.59	0.77
عدم قيام الجهات المدينة بتسديد الالتزامات	4.77	0.61	0.78
ضعف السيولة النقدية	4.72	0.57	0.76
عدم تنظيم عقود اتفاق	4	1.23	1.11
عدم إجراء المطابقات المحاسبية	3.72	1.49	1.22
عدم إصدار قوانين لحل هذه المشكلة	3.7	1.32	1.15

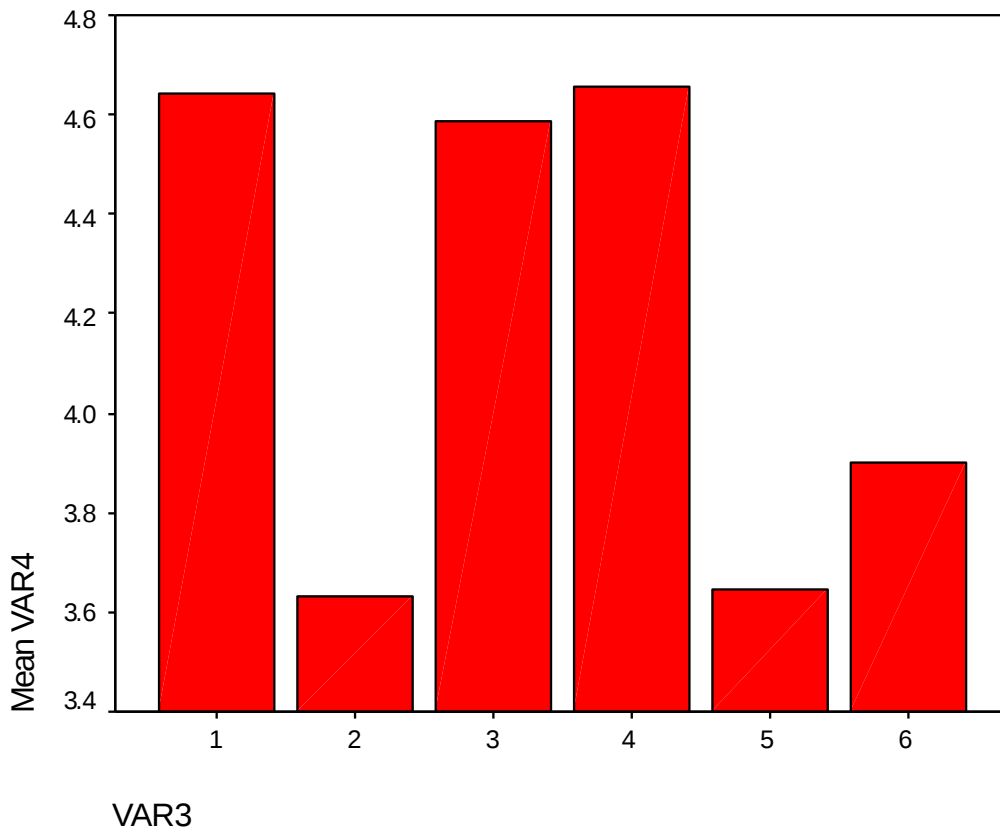
تم ترتيب البنود بشكلٍ إحصائي اعتماداً على الأوساط الحسابية عند درجة ثقة ٩٥٪ ومستوى دلالة ٥٪

يُظهر الجدول رقم (٤) أن حصول خسائر متلاحقة بنتائج الأعمال في المنشآت الاقتصادية دون اتخاذ حل اقتصادي جذري لها هو من الأسباب الهامة جداً في نشوء التشابكات المالية (وسط حسابي ٤.٧٨ وانحراف معياري ٠.٧٧ ومعامل اختلاف ٠.٥٩) ، ويليهما في الأهمية عدم قيام الجهات المدينة بتسديد الالتزامات المستحقة في أوقاتها المحددة وضعف السيولة النقدية ومن ثم عدم تنظيم عقود أو محاضر اتفاق بين الجهات المتعاملة .

في حين أن المشاركين في البحث لم يعطوا أهمية نسبية كبيرة لعدم إصدار قوانين لحل التشابكات المالية وذلك برأي الباحث لعلمهم المسبق بأنه صدر العديد من القوانين والقرارات لحل التشابكات المالية ، أو ربما لاعتقادهم بأن تلك القوانين والقرارات لم تكن كافية لحل التشابكات المالية .

وهذا كله يؤيد فرض الباحث بأن القوانين والقرارات لم تكن كافية لمعالجة التشابكات المالية .

وفيما يلي مخطط بياني يوضح توزيع الوسط الحسابي للخيارات السابقة



المخطط البياني رقم (٤)

ب- هل تعتقد بأن الإجراءات التالية تساهم بمعالجة التشابكات المالية (ضع علامة ١ أو ٢

أو ٣ أو ٤ أو ٥ أمام كل بند حسب ما تراه مناسباً) :

- إصدار قوانين خاصة بهذه المشكلة
- إصدار تعليمات من وزارة المالية لحل هذه المشكلة
- إصدار بلاغات من رئاسة مجلس الوزراء بهذا الخصوص

- إجراء المطابقات المحاسبية دورياً وبتاريخ إعداد القوائم المالية السنوية
- إعداد الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية دورياً
- تخصيص مبالغ وإعانات في الموازنة العامة للدولة في الوقت المناسب وبشكل مبكر للسلع والخدمات المدعومة أو الشركات المخسرة

الجدول رقم (٥) الإجراءات التي تساهم بحل التشابكات المالية

البيانات حسب الأهمية	الوسط الحسابي	معامل الاختلاف (التباين)	الانحراف المعياري
إصدار تعليمات من وزارة المالية	4.62	0.61	0.78
إصدار بلاغات من رئاسة مجلس الوزراء	4.58	0.83	0.91
إجراء المطابقات المحاسبية دورياً	4.56	1.23	1.11
إصدار قوانين خاصة بهذه المشكلة	4.54	0.96	0.98
إعداد الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية	4.02	1.25	1.12
تخصيص مبالغ وإعانات في الموازنة العامة	3.85	1.51	1.23

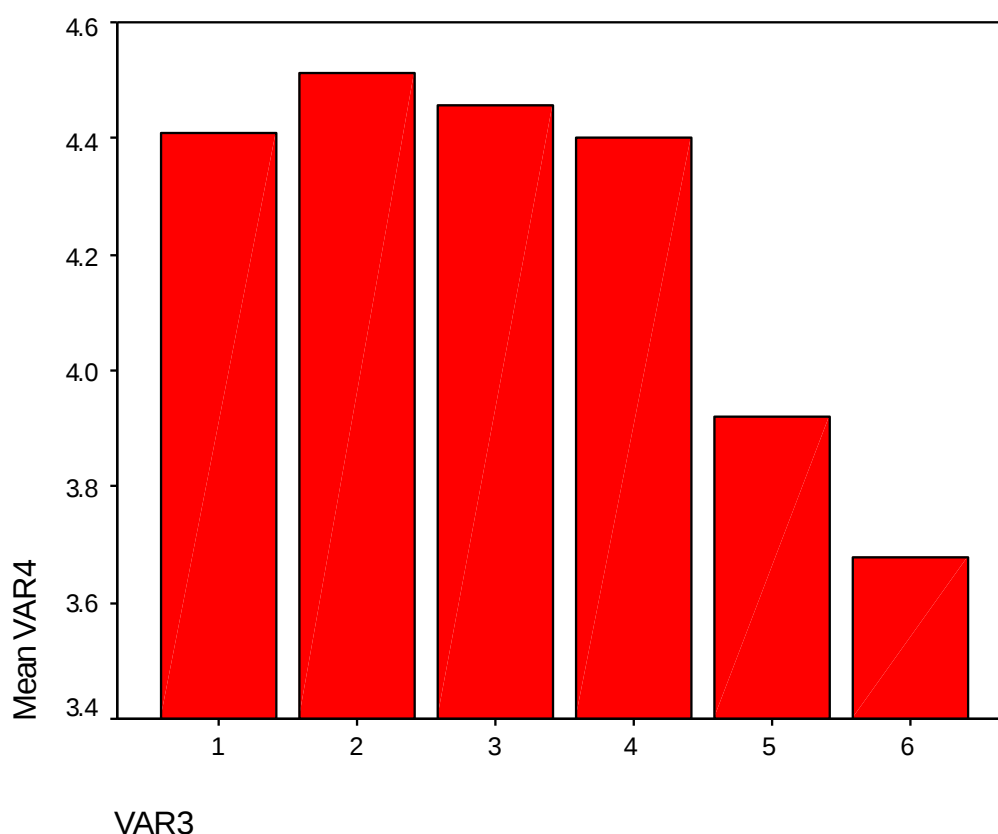
تم ترتيب البنود بشكلٍ إحصائي اعتماداً على الأوساط الحسابية عند درجة ثقة ٩٥٪ ومستوى دلالة ٥٪

يُظهر الجدول رقم (٥) بأن الإجراءات التالية تساهم بحل التشابكات المالية وبأهمية نسبية كبيرة ضرورة قيام وزارة المالية بإصدار تعليمات لحل هذه المشكلة (وسط حسابي ٤.٦٢ وانحراف معياري ٠.٧٨ ومعامل اختلاف ٠.٦١) ويعزو الباحث قيام المشاركين بالبحث إعطاء أهمية كبيرة لهذا البند لاعتقادهم بأن وزارة المالية هي من الجهات الوصائية الفاعلة في حل التشابكات المالية ودعمها لهذه القرارات بالتمويل الكافي و يليه في الأهمية إصدار بلاغات من رئاسة مجلس الوزراء بهذا الخصوص ، ومن ثم إجراء المطابقات المحاسبية دورياً وبتاريخ إعداد القوائم المالية ، ومن ثم إصدار قوانين خاصة بحل هذه المشكلة ، إضافةً إلى إعداد الموازنة النقدية

وقائمة التدفقات النقدية ، وأخيراً وبأهمية نسبية قليلة تخصيص مبالغ وإعانات في الموازنة العامة للدولة في الوقت المناسب وبشكلٍ مبكرٍ للسلع والخدمات المدعومة من قبل الحكومة أو الشركات المخسرة (وسط حسابي ٣.٧٥ وانحراف معياري ١.٢٣ ومعامل اختلاف ١.٥١) .

وهذا يؤيد فرض الباحث بأن القوانين والقرارات والبلاغات هامة في حل التشابكات المالية ، ولكنها ليست كافية ما لم تترافق بإجراءات أخرى ومنها إنهاء الخسائر في الشركات الخاسرة والمخسرة وتخصيص إعانات لدعم العجز التمويني وإعادة النظر بسياسة العجز التمويني بحيث يتم منحه للمستحقين له فقط من المواطنين وليس لكافة المواطنين ، إضافة إلى أهمية إعداد الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية .

وفيما يلي مخطط بياني يوضح توزيع الوسط الحسابي للخيارات السابقة



المخطط البياني رقم (٥)

ت- إن الأسباب الرئيسية لعدم حل التشابكات المالية هي (ضع علامة ١ أو ٢ أو ٣ أو ٤ أو ٥ أمام كل بند حسب ما تراه مناسباً) :

- عدم وضوح القوانين والبلاغات والقرارات الخاصة بهذه المشكلة
- عدم قيام الجهات الرقابية في سورية بمتابعة تنفيذ القوانين والبلاغات والقرارات الخاصة بهذه المشكلة
- عدم التزام إدارة المنشأة الاقتصادية بالقوانين والقرارات والبلاغات
- عدم تدخل الجهات الوصائية لمعالجة أوضاع الشركات الخاسرة جذريا
- إن هذه المشكلة غير قابلة للحل
- عدم مواكبة النظام المحاسبي لأدبيات المحاسبة الدولية

الجدول رقم (٦) الأسباب الرئيسية لعدم حل التشابكات المالية

البيانات حسب الأهمية	الوسط الحسابي	معامل الاختلاف (التباين)	الانحراف المعياري
عدم معالجة أوضاع الشركات الخاسرة	4.32	0.49	0.70
عدم التزام المنشأة بالقوانين	3.75	1.41	1.19
عدم وضوح القوانين والبلاغات	3.6	1.19	1.09
عدم قيام الجهات الرقابية بمتابعة تنفيذ القوانين	3.26	1.93	1.39
عدم مواكبة النظام المحاسبي	2.96	1.51	1.23

			لأدبيات المحاسبة الدولية
1.05	1.10	1.45	إن هذه المشكلة غير قابلة للحل

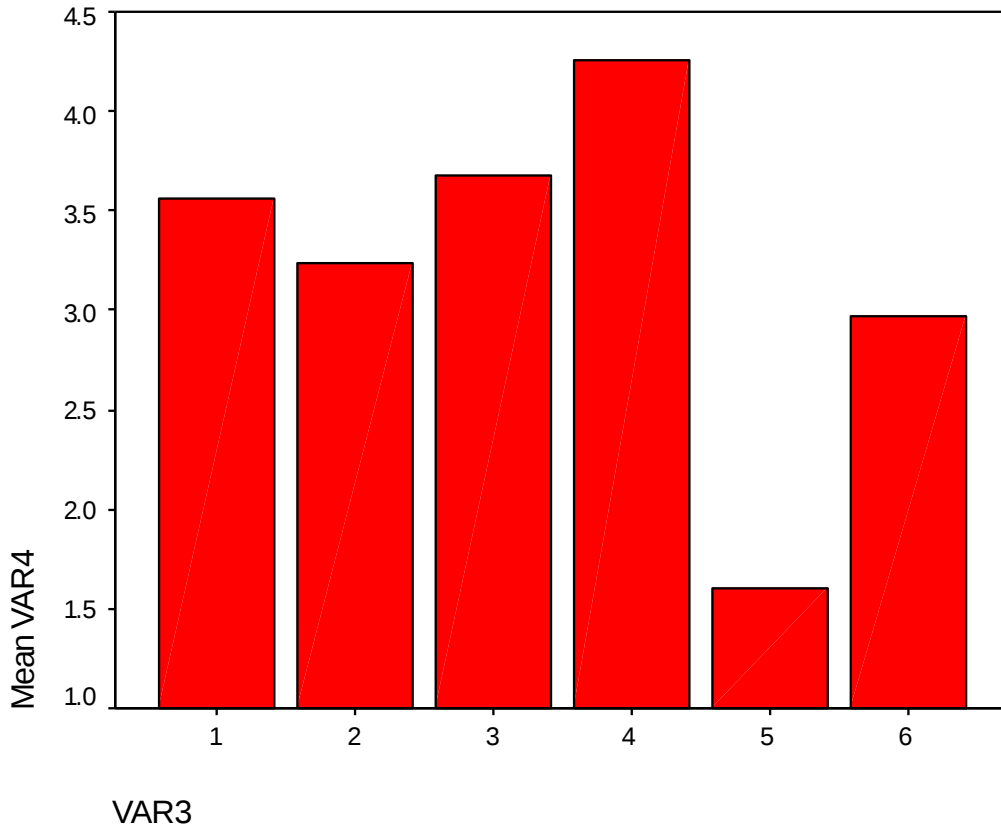
تم ترتيب البنود بشكلٍ إحصائي اعتماداً على الأوساط الحسابية عند درجة ثقة ٩٥٪ ومستوى دلالة ٥٪

يُظهر الجدول رقم (٦) أن الأسباب الرئيسية لعدم حل التشابكات المالية هي :

عدم تدخل الجهات الوصائية لمعالجة أوضاع الشركات الخاسرة جذرياً (وسط حسابي ٤.٣٢ وانحراف معياري ٠.٧٠ ومعامل اختلاف ٠.٤٩) في حين يأتي بأهمية نسبية قليلة عدم التزام إدارة المنشآت الاقتصادية بالأنظمة والقوانين وعدم وضوح القوانين والبلاغات وعدم قيام الجهات الوصائية بمتابعة تنفيذ هذه القوانين والبلاغات ، وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على أن القوانين والقرارات واضحة وأن الحكومة مهتمة بهذه القوانين وتتابعها بشكلٍ مستمر ، وإن هذه الأسباب لا تؤثر بشكل رئيسي في تزايد التشابكات المالية ، ولم يكن خيار مواكبة النظام المحاسبي لأدبيات المحاسبة ذا أهمية في التشابكات المالية من وجهة نظر المشاركين لأن ذلك ليس سبباً رئيسياً فيها ، في حين أن المشاركين بالبحث لم يعطوا أهمية لخيار أن هذه المشكلة غير قابلة للحل (وسط حسابي ١.٤٥ وانحراف معياري ١.٠٥ ومعامل اختلاف ١.١٠) وذلك لإيمانهم بأنها كباقي المشكلات قابلة للحل ويوجد وسائل وأدوات وإجراءات يمكن من خلالها حل هذه المشكلة .

ومن خلال ما تقدم يتضح بالفعل أن القوانين والبلاغات والقرارات رغم أهميتها فإنها ليست كافية لحل التشابكات المالية ، ومن الأنسب استخدام وسائل وأدوات إضافية لحل هذه المشكلة .

وفيما يلي مخطط بياني يوضح توزيع الوسط الحسابي للخيارات السابقة



المخطط البياني رقم (٦)

الشريحة الثالثة :

إن هذه الشريحة من الأسئلة تخص الفرضية الثالثة التي تنص على ((إن معالجة التشابكات المالية سيساهم في تحسين تسويق منتجات المؤسسات والشركات العامة ذات الطابع الاقتصادي من خلال تحسين جودة المنتجات لا سيما في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي)) .
وتضمنت الأسئلة التالية :

أ- إن أسباب عدم وصول المنتج النهائي لديكم لمرحلة المنافسة في الأسواق العالمية هي (ضع علامة ١ أو ٢ أو ٣ أو ٤ أو ٥ أمام كل بند حسب ما تراه مناسباً) :

- سوء نوعية المنتج
- عدم اهتمام المُنتِج بمسألة تعبئة المنتج والمظهر الخارجي
- عدم استخدام وسائل الدعاية والإعلان المناسبة
- ارتفاع الأسعار والتكاليف
- ضعف السيولة النقدية

- قدم الآلات ووسائل الإنتاج مما يؤدي إلى منتج ذي نوعية رديئة

الجدول رقم (٧) النتائج الممكن تحقيقها بجل التشابكات المالية

البيانات حسب الأهمية	الوسط الحسابي	معامل الاختلاف (التباين)	الانحراف المعياري
ارتفاع الأسعار والتكاليف	4.84	0.67	0.82
قدم الآلات ووسائل الإنتاج	4.28	0.92	0.96
عدم اهتمام المنتج بالمظهر الخارجي	4.06	0.84	0.92
عدم استخدام وسائل الدعاية المناسبة	3.94	0.96	0.98
ضعف السيولة النقدية	3.12	1.74	1.32
سوء نوعية المنتج	3.06	1.79	1.34

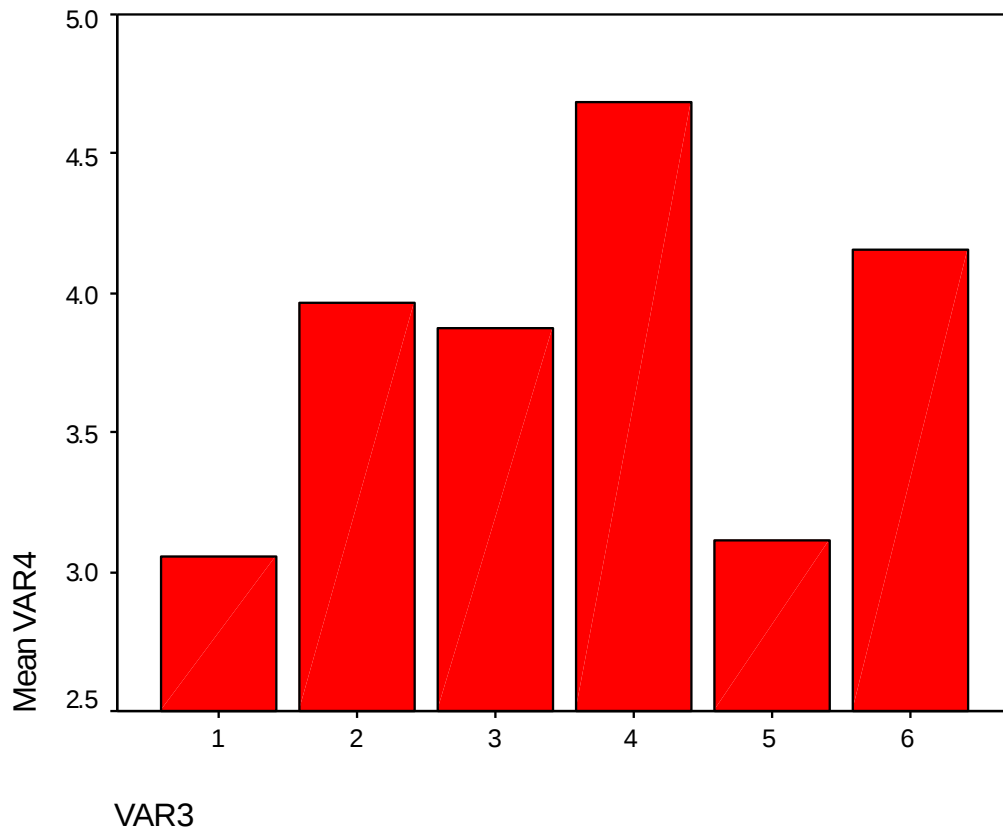
تم ترتيب البنود بشكل إحصائي اعتماداً على الأوساط الحسابية عند درجة ثقة ٩٥٪ ومستوى دلالة ٥٪

يُظهر الجدول رقم (٧) أن أسباب عدم قدرة المنتج النهائي لدى العديد من المنشآت الاقتصادية الوصول إلى مرحلة المنافسة في الأسواق العالمية هي :

ارتفاع التكاليف والأسعار (وسط حسابي ٤.٨٤ وانحراف معياري ٠.٨٢ ومعامل اختلاف ٠.٦٧) ومن ثم قدم الآلات ووسائل الإنتاج مما يؤدي إلى رداءة نوعية المنتج النهائي (وسط حسابي ٤.٢٨ وانحراف معياري ٠.٩٦ ومعامل اختلاف ٠.٩٢) ، إضافة إلى عدم الاهتمام بالمظهر الخارجي للمنتج وعدم استخدام وسائل الترويج والدعاية والإعلان المناسبة ، وقد أعطى المشاركون بالبحث أهمية نسبية قليلة لسوء نوعية المنتج (وسط حسابي ٣.٠٦ وانحراف معياري ١.٣٤ ومعامل اختلاف ١.٧٩) ، مع الإشارة إلى أن المشاركين في البحث لم يعطوا أهمية إلى مشكلة ضعف السيولة النقدية وذلك ربما لرؤيتهم أن الأسباب الأخرى أكثر أهمية من هذا السبب وهي ارتفاع التكاليف والأسعار ورداءة نوعية المنتج الناتجة عن قدم الآلات ووسائل الإنتاج .

يرى الباحث أن التشابكات المالية تؤدي إلى ضعف السيولة النقدية وعدم القدرة على القيام بعملية تجديد واستبدال الموجودات الثابتة ووسائل الإنتاج وهذا يؤدي إلى رداءة نوعية المنتج النهائي ، وبالتالي فإن التشابكات المالية تعيق قدرة المنتج المحلي على المنافسة إضافة إلى الأسباب الأخرى التي تقدم ذكرها آنفاً .

وفيما يلي مخطط بياني يوضح توزيع الوسط الحسابي للخيارات السابقة



المخطط البياني رقم (٧)

ب- هل تعتقد بأن الأسباب التالية تؤدي إلى عدم القدرة على استبدال وتجديد الموجودات الثابتة (ضع علامة ١ أو ٢ أو ٣ أو ٤ أو ٥ أمام كل بند حسب ما تراه مناسباً) :

- عدم موافقة الجهات الوصائية على ذلك
- ضعف الخبرات وعدم القدرة على استبدال وتجديد الموجودات الثابتة
- عدم أهمية استبدال وتجديد الموجودات الثابتة
- ضعف السيولة النقدية وعدم توافر الأموال اللازمة لعملية الاستبدال والتجديد
- ضعف رأس المال ووجود رأس مال غير مسدد
- عدم القدرة على إبرام عقود مقايضة (آلات مقابل منتج محلي)

الجدول رقم (٨) أسباب عدم القدرة على تجديد واستبدال الموجودات الثابتة في المنشآت الاقتصادية

البيانات حسب الأهمية	الوسط الحسابي	معامل الاختلاف (التباين)	الانحراف المعياري
ضعف السيولة النقدية	4.59	0.92	0.96
عدم القدرة على إبرام عقود مقايضة	4.37	1.52	1.23
ضعف رأس المال	4.12	0.60	0.77
ضعف الخبرات	3.60	1.08	1.04
عدم موافقة الجهات الوصائية	3.60	1.71	1.31
عدم أهمية استبدال وتجديد الموجودات الثابتة	1.77	1.99	1.41

تم ترتيب البنود بشكل إحصائي اعتماداً على الأوساط الحسابية عند درجة ثقة ٩٥٪ ومستوى دلالة ٥٪

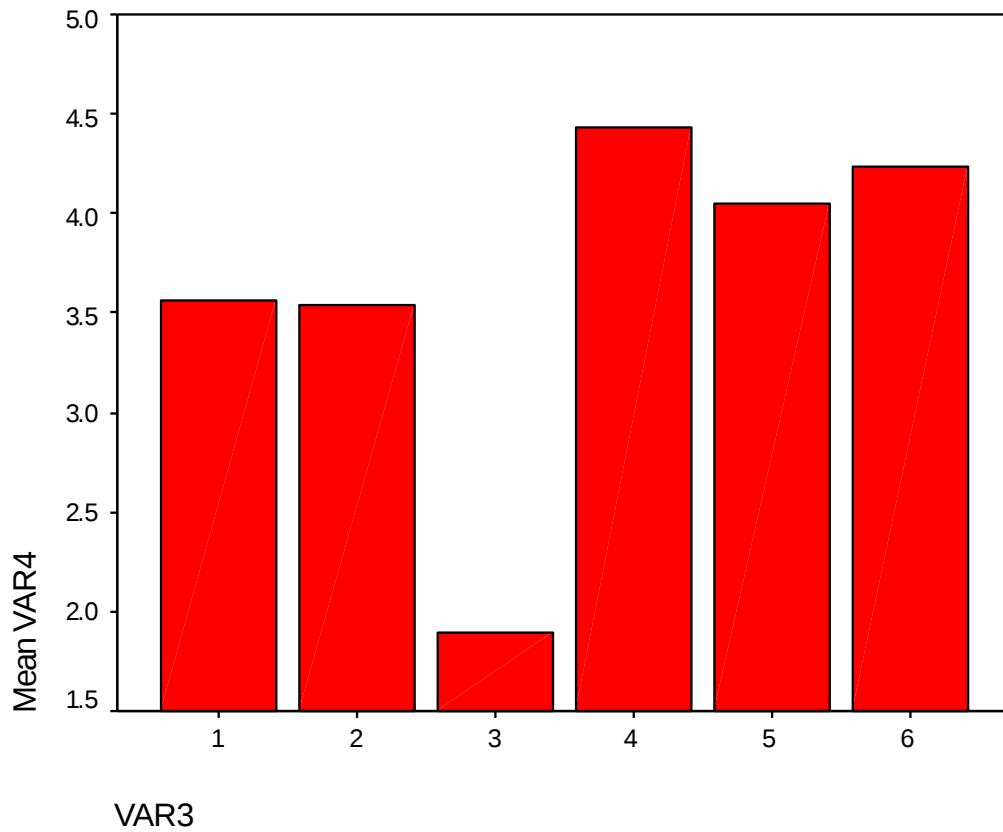
يُظهِر الجدول رقم (٨) أن الأسباب والعوامل التي تعيق عملية استبدال وتجديد الموجودات الثابتة هي :

ضعف السيولة النقدية وعدم توفر الأموال اللازمة لعملية الاستبدال والتجديد (وسط حسابي ٤.٥٩ وانحراف معياري ٠.٩٦ ومعامل اختلاف ٠.٩٢) ، يليه عدم القدرة على إبرام عقود مقايضة منتج محلي مقابل آلات ووسائل إنتاج حيث أوضح المشاركون بالبحث أهمية هذا الإجراء ولكن عدم تطبيقه يؤدي إلى عدم القدرة على التجديد والاستبدال ، ومن ثم ضعف

رأس المال ووجود رأس مال غير مسدد من قِبَل الجهات الوصائية ، في حين أن المشاركين في البحث لم يعطوا أهمية لخيار عدم أهمية استبدال وتجديد الموجودات الثابتة (وسط حسابي ١.٧٧ وانحراف معياري ١.٤١ ومعامل اختلاف ١.٩٩) وبرأي الباحث ذلك لقناعتهم التامة بأهمية وحيوية هذه العملية ، وأيضاً لم يعطوا أهمية لعدم موافقة الجهات الوصائية على ذلك ربما لاعتقادهم بأن الجهات الوصائية توافق دائماً على مقترحات التجديد والاستبدال في سياق التوجهات العامة للحكومة والخطط الخمسية بهذا الشأن ، وأيضاً لم يتم إعطاء أهمية لخيار ضعف الخبرات وعدم القدرة على استبدال وتجديد الموجودات الثابتة برأي الباحث لقناعتهم بتوافر الكوادر الفنية المتخصصة بهذا الشأن .

يرى الباحث أن ما تقدم ذكره أعلاه يؤيد فرض الباحث الثالث الذي ينص على أن معالجة التشابكات المالية سيساهم في تحسين تسويق منتجات المؤسسات والشركات العامة ذات الطابع الاقتصادي من خلال تحسين جودة المنتجات لا سيما في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي والمنافسة وذلك عن طريق معالجة مشكلة ضعف السيولة النقدية والقيام بعملية تجديد واستبدال الموجودات الثابتة ، وبالتالي المقدرة على إنتاج منتج نهائي ذي مواصفات منافسة .

وفيما يلي مخطط بياني يوضح توزيع الوسط الحسابي للخيارات السابقة



المخطط البياني رقم (٨)

الشريحة الرابعة :

إن هذه الشريحة من الأسئلة تخص الفرضية الرابعة التي تنص على ((إن قيام المنشآت الاقتصادية بإعداد قائمة التدفقات النقدية سيساعد إدارة تلك المنشآت في تخطيط النقدية لديها وتجاوز الاختناقات وضعف السيولة النقدية الناتجة عن التشابكات المالية)) وقد تضمنت الأسئلة على النحو التالي:

أ- أي من التقارير والبيانات التالية يساعد في تخطيط النقدية (ضع علامة ١ أو ٢ أو ٣ أو ٤ أو ٥ أمام كل بند حسب ما تراه مناسباً) :

- قائمة الدخل
- الميزانية الختامية
- البيانات الإحصائية
- الموازنة النقدية
- قائمة التدفقات النقدية
- تقرير المدير أو نائب المدير
- قائمة التكاليف

الجدول رقم (٩) فوائد إعداد قائمة التدفقات النقدية بالنسبة للمنشآت الاقتصادية

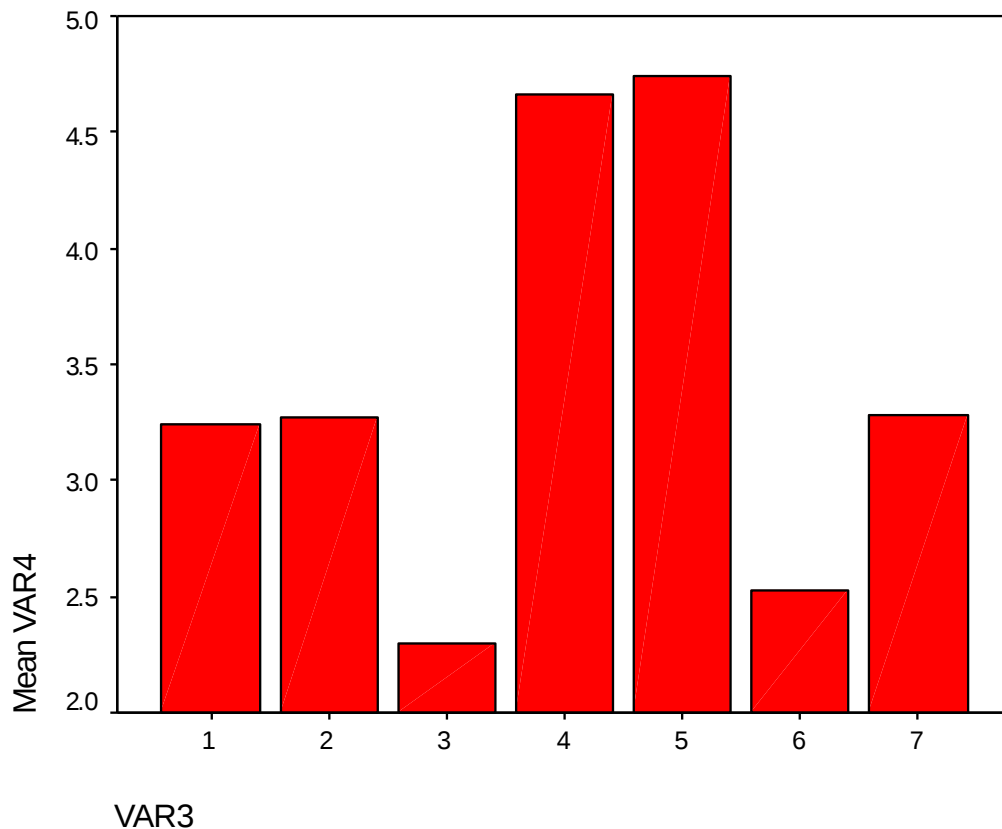
البيانات حسب الأهمية	الوسط الحسابي	معامل الاختلاف (التباين)	الانحراف المعياري
قائمة التدفقات النقدية	4.82	0.35	٠.٥٩
الموازنة النقدية	4.81	0.65	0.81
قائمة التكاليف	3.31	1.69	1.30
الميزانية الختامية	3.30	1.84	1.36
قائمة الدخل	3.27	1.96	1.40
تقرير المدير أو نائب المدير	2.48	1.24	1.11
البيانات الإحصائية	2.22	1.27	1.13

تم ترتيب البنود بشكل إحصائي اعتماداً على الأوساط الحسابية عند درجة ثقة ٩٥٪ ومستوى دلالة ٥٪

يُظهر الجدول رقم (٩) أن التقارير والبيانات التي تساعد في تخطيط النقدية هي :

قائمة التدفقات النقدية (وسط حسابي ٤.٨٢ وانحراف معياري ٠.٥٩ ومعامل اختلاف ٠.٣٥) ،
 ويليهما في الأهمية الموازنة النقدية (وسط حسابي ٤.٨١ وانحراف معياري ٠.٨١ ومعامل
 اختلاف ٠.٦٥) ، ورغم اعتقاد المشاركين بأهمية هذه البيانات في تخطيط النقدية يلاحظ
 الباحث عدم تطبيقها في العديد من المنشآت الاقتصادية ، في حين أن باقي البيانات
 والمعلومات لم تحتل أهمية بالنسبة لتخطيط النقدية كالبيانات الإحصائية (وسط حسابي ٢.٢٢
 وانحراف معياري ١.١٣ ومعامل اختلاف ١.٢٧) وغيرها من البيانات والمعلومات .
 وهذا كله يؤيد فرض الباحث بأن إعداد قائمة التدفقات النقدية والموازنة النقدية يساعد المنشآت
 الاقتصادية في تخطيط النقدية .

وفيما يلي مخطط بياني يوضح توزيع الوسط الحسابي للخيارات السابقة



المخطط البياني رقم (٩)

ب- ما هي أسباب عدم قيام المنشآت الاقتصادية بإعداد الموازنة النقدية وقائمة التدفقات

النقدية (ضع علامة ١ أو ٢ أو ٣ أو ٤ أو ٥ أمام كل بند حسب ما تراه مناسباً) :

- عدم وجود قوانين تطالب بذلك
- عدم قيام الجهات الرقابية بمتابعة إعداد هذه القوائم
- عدم مطالبة الجهات الوصائية بذلك
- عدم أهمية إعدادهما وعدم وجود فائدة من إعدادهما
- عدم توافر البيانات الإحصائية اللازمة لإعدادهما
- قيام وزارة المالية بطلب إعداد الموازنة التقديرية فقط

الجدول رقم (١٠) الأسباب التي تمنع المنشآت الاقتصادية من إعداد قائمة التدفقات النقدية

البيانات حسب الأهمية	الوسط الحسابي	معامل الاختلاف (التباين)	الانحراف المعياري
عدم مطالبة الجهات الوصائية بذلك	4.69	0.72	0.85
عدم وجود قوانين تطالب بذلك	4.11	2.11	1.45
قيام وزارة المالية بطلب إعداد الموازنة التقديرية فقط	3.75	1.74	1.32
عدم توافر البيانات الإحصائية اللازمة لإعدادهما	3.43	1.72	1.31
عدم قيام الجهات الرقابية بمتابعة إعداد هذه القوائم	2.85	2.75	1.66
عدم أهمية إعدادهما وعدم وجود فائدة من إعدادهما	1.68	1.55	1.24

تم ترتيب البنود بشكل إحصائي اعتماداً على الأوساط الحسابية عند درجة ثقة ٩٥٪ ومستوى دلالة ٥٪

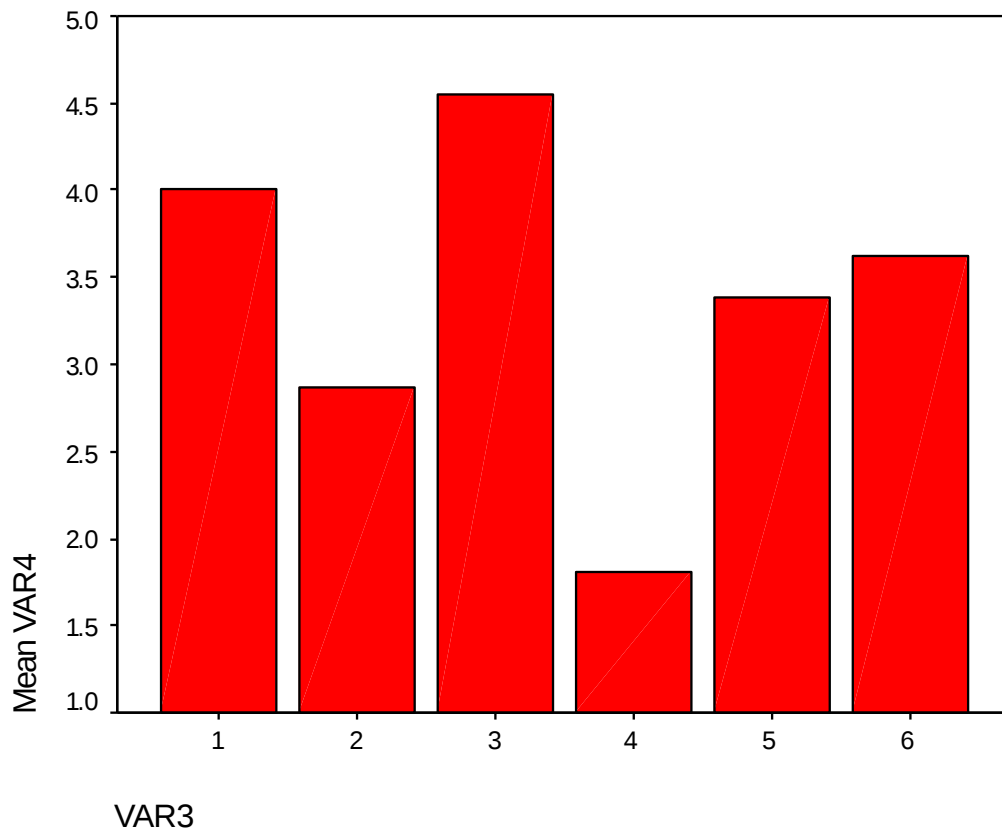
يُظهر الجدول رقم (١٠) أن أهم الأسباب التي تؤدي إلى عدم قيام المنشآت الاقتصادية بإعداد قائمة التدفقات النقدية هي :

عدم مطالبة الجهات الوصائية بذلك (وسط حسابي ٤.٦٩ وانحراف معياري ٠.٨٤ ومعامل اختلاف ٠.٧٢) مهم جداً ، ويليه في الأهمية عدم وجود قوانين تطالب بذلك و برأي الباحث أن المشاركين يعتقدون أن النظام المحاسبي الصادر بموجب المرسوم ٢٨٧ لعام ١٩٧٨ طالب فقط

بإعداد الموازنة النقدية ، وبالتالي فإن المنشأة الاقتصادية تقوم بإعداد الموازنة التقديرية فقط معتقدين أن هذا كافٍ ويلبي متطلبات الجهات الوصائية ولاعتقادهم أيضاً بأن ذلك سيكون كافياً في ظل المرسوم ٤٩٠ لعام ٢٠٠٧ المتضمن للنظام المحاسبي في الجمهورية العربية السورية الذي طالب بإعداد قائمة التدفقات النقدية ، في حين لم يعطوا أهمية لخيار عدم أهمية إعدادها وعدم وجود فائدة من إعدادها وذلك لاعتقادهم بأن إعداد الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية هام جداً .

وما تقدم يؤيد فرض الباحث بأن إعداد الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية سيساعد إدارة المنشآت الاقتصادية في تخطيط النقدية وتجاوز الاختناقات وضعف السيولة النقدية الناتجة عن التشابكات المالية .

وفيما يلي مخطط بياني يوضح توزيع الوسط الحسابي للخيارات السابقة



المخطط البياني رقم (١٠)

ت- هل تعتقد بأن دراسة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة يفيد في (ضع علامة ١ أو ٢ أو ٣ أو ٤ أو ٥ أمام كل بند حسب ما تراه مناسباً) :

- التخطيط للاقتراض
- التخطيط النقدي لسداد القروض

- التخطيط للدفع للملاك وحملة الأسهم
- استخدام الفائض النقدي بالشكل الأمثل
- التأكد من كفاية السيولة النقدية لتحقيق الأهداف والبرامج المخطط لها
- بيان قدرة المنشأة الاقتصادية على توليد النقدية

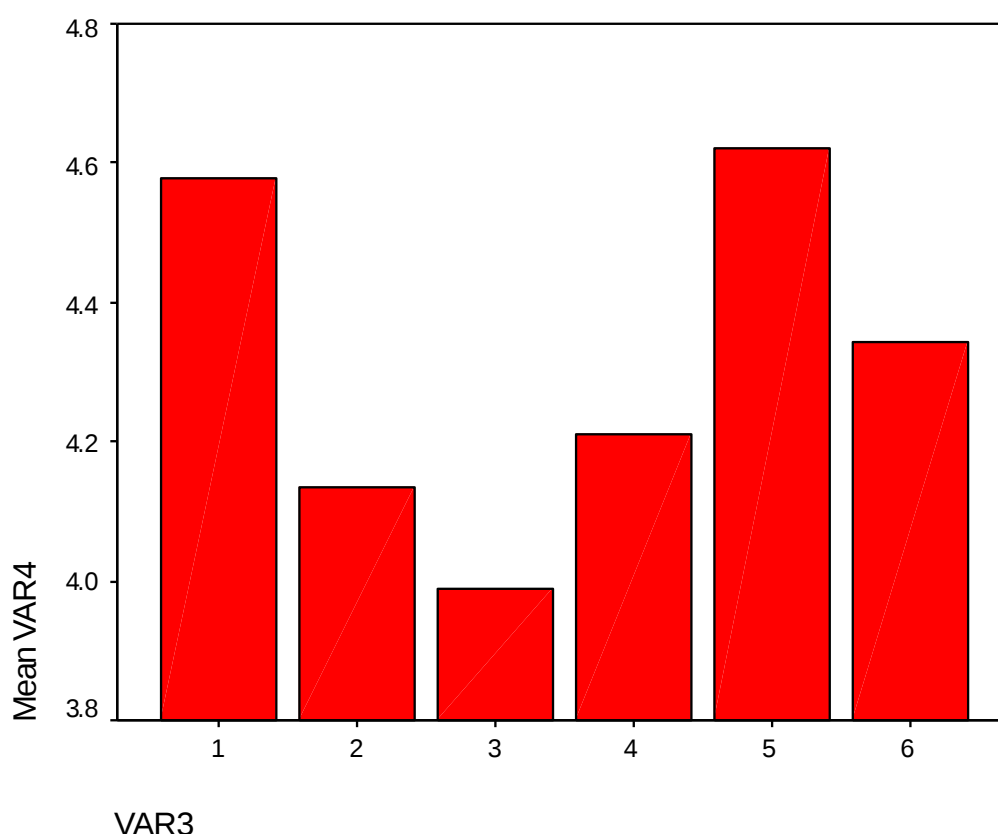
الجدول رقم (١١) فوائد دراسة التدفقات النقدية بالنسبة للمنشآت الاقتصادية

البيانات حسب الأهمية	الوسط الحسابي	معامل الاختلاف (التباين)	الانحراف المعياري
التأكد من كفاية السيولة النقدية	4.74	0.55	0.74
التخطيط للاقتراض	4.72	0.94	0.97
بيان قدرة المنشأة الاقتصادية على توليد النقدية	4.43	0.56	0.75
استخدام الفائض النقدي بالشكل الأمثل	4.27	0.55	0.74
التخطيط النقدي لسداد القروض	4.20	0.75	0.86
التخطيط للدفع للملاك وحملة الأسهم	4.06	1.11	1.05

تم ترتيب البنود بشكلٍ إحصائي اعتماداً على الأوساط الحسابية عند درجة ثقة ٩٥٪ ومستوى دلالة ٥٪

يُظهر الجدول رقم (١١) أن دراسة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة عن طريق قائمة التدفقات النقدية يفيد في التأكد من كفاية السيولة النقدية لتحقيق الأهداف والبرامج المخطط لها ، إضافة إلى التخطيط للاقتراض وأيضاً بيان قدرة المنشأة الاقتصادية على توليد النقدية واستخدام الفائض النقدي بالشكل الأمثل والتخطيط لسداد القروض ، وأخيراً التخطيط للدفع للملاك وحملة الأسهم . وهذا أيضاً يؤيد الفرض الرابع للباحث بأن إعداد قائمة التدفقات النقدية سيساعد في تخطيط النقدية وتجاوز الاختناقات وضعف السيولة النقدية الناتجة عن التشابكات المالية ، وبالتالي أهمية قائمة التدفقات النقدية بمعالجة التشابكات المالية .

وفيما يلي مخطط بياني يوضح توزيع الوسط الحسابي للخيارات السابقة



المخطط البياني رقم (١١)

٢ -- نتائج الاستبيان :

يتضح من خلال ما تقدم وجود مجموعة من المشاكل التي تعاني منها المنشآت الاقتصادية وتؤدي إلى نتائج سلبية على أدائها ونتائج أعمالها وأهمها :

- عدم إنجاز الأعمال المحاسبية والقوائم المالية في أوقاتها المحددة .
- التشابكات المالية ما بين المنشآت الاقتصادية .

- عدم إجراء المطابقات المحاسبية دورياً وبتاريخ إعداد القوائم المالية السنوية .
 - عدم تسديد رأس المال من قِبَل الجهات الوصائية .
 - عدم توافر رأس المال الكافي .
- وأنه ينتج عن التشابكات المالية مجموعة من النتائج أهمها
- ضعف السيولة النقدية وما ينتج عنها من عدم القدرة على تجديد واستبدال الموجودات الثابتة .
 - عدم القدرة على تسديد الالتزامات المستحقة في أوقاتها المحددة .
 - عدم القدرة على استبدال وتجديد الموجودات الثابتة بسبب ضعف السيولة النقدية وعدم تسديد رأس المال من قِبَل الجهات الوصائية وانعكاس ذلك على سوء نوعية المنتج النهائي وعدم القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية .
- وبالتالي هنالك مجموعة من الأسباب تضافرت وأدت إلى نشوء التشابكات المالية وأهمها :
- عدم إجراء المطابقات المحاسبية دورياً وبتاريخ إعداد القوائم المالية السنوية .
 - عدم الاهتمام من قِبَل الجهات الوصائية بحل نقاط الخلاف بين الجهات المدينة والدائنة .
 - حصول خسائر متلاحقة في نتائج أعمال المنشآت الاقتصادية مع عدم تدخل الجهات الوصائية لمعالجة أوضاع المنشآت الخاسرة بشكلٍ جذري .
 - عدم قيام الجهات المدينة بتسديد الالتزامات المستحقة عليها في أوقاتها المحددة
 - ضعف السيولة النقدية .
 - عدم تنظيم عقود أو محاضر اتفاق بين الجهات المتعاملة .
- وبالتالي فإن أهم الإجراءات التي من الأنسب اتخاذها لمعالجة التشابكات المالية هي :
- إصدار تعليمات وبلاغات وقوانين بهذا الخصوص .
 - إجراء المطابقات المحاسبية دورياً وبتاريخ إعداد القوائم المالية .
 - إنهاء وضع الشركات الخاسرة والمخسرة .
 - رصد الاعتمادات اللازمة في الموازنة العامة للدولة لسداد العجز التموينية المتراكمة .
 - إنهاء التسعير الإداري والبيع بأقل من التكلفة مهما كانت الظروف .
 - إعداد الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية لما تحققه من نتائج إيجابية في التخطيط للاقتراض والتخطيط النقدي لسداد القروض ، واستخدام الفائض النقدي

بالشكل الأمثل والتأكد من كفاية السيولة النقدية لتحقيق الأهداف والبرامج
المخطط لها وبيان مقدرة المنشأة الاقتصادية على توليد النقدية .

المبحث الثاني : الحالة العملية من واقع بيانات الشركة العامة للمغازل والمناسج بدمشق

مقدمة :

سيتم من خلال هذا المبحث تناول التشابكات المالية في الجمهورية العربية السورية واستعراضها
من خلال دراسة وتحليل بيانات وأرقام ونتائج أعمال الشركة العامة للمغازل والمناسج بدمشق
باعتبارها إحدى منشآت القطاع الاقتصادي الهام في الجمهورية العربية السورية وتعاني بشكل

كبير من التشابكات المالية ، حيث سيتم إعطاء فكرة عامة عن الشركة ونشاطها الرئيسي ووضعها المالي والإنتاجي والتسويقي وسيتم توضيح التشابكات المالية في الشركة بشقيها المحاسبي والمالي ، وكذلك سيتم توضيح كيفية تطبيق قائمة التدفقات النقدية من واقع أرقام الشركة باعتبارها من الوسائل المحاسبية التي من الممكن أن تساهم في معالجة التشابكات المالية .

أولاً : لمحة عن الشركة العامة للمغازل والمناسج بدمشق

يشير مصطلح المنشآت العامة إلى تلك المنشآت الاقتصادية التي تعود ملكيتها للدولة ، أي إلى قيام الدولة ومؤسساتها بتنفيذ بعض المنشآت المتخصصة في أي نوعٍ من القطاعات الصناعية ، وإن المنشآت العامة لم تكن حكراً على الدولة ذات الاقتصاد الموجه كما يعتقد بعضهم ، بل إن

هناك العديد من الدول التي تتبنى سياسة الاقتصاد الحر في أوروبا وآسيا اعتمدت في مراحل تطورها الأولى . ولا يزال بعضها يعتمد حتى يومنا هذا . على دور المنشآت العامة في تنمية اقتصادها وتحديثه (١) .

واستناداً إلى ما تقدم انتشرت المنشآت الصناعية في الكثير من دول العالم ومنها الجمهورية العربية السورية ، وأصبحت هذه المنشآت تمارس دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية سيما أن المنشآت العامة الصناعية هي الأداة الحاسمة التي يتسنى عن طريقها للدولة النامية تعبئة وتوحيد كافة عناصر الإنتاج اللازمة لمقتضيات الإنتاج الحديث نظراً لما يتطلبه هذا الإنتاج من حجم اقتصادي كبير وتقدم تقني وإدارة ومهارة تجارية قادرة على التفاعل الإيجابي مع السوق العالمية (٢) .

وبالتالي ينضوي تصنيف الشركة العامة للمغازل والمناسج ضمن هذا الإطار وتساهم مساهمة فعالة في تأمين فرص العمل لما يزيد عن ١١٠٠ عامل وعاملة ، وتقديم كافة أنواع الأقمشة والمفروشات والحرامات الصيفية والشتوية والبطانيات وأقمشة الجكار وأقمشة الشماسي والخيم ... الخ ، وتساهم في تأمين القطع الأجنبي عن طريق تصدير جزء هام من منتجاتها إلى السوق العالمية والدول المجاورة .

و تُعدُّ الشركة العامة للمغازل والمناسج بدمشق من شركات القطاع العام الصناعية والتجارية التابعة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية والتي تتبع بدورها إلى وزارة الصناعة ، حيث إن المؤسسة العامة للصناعات النسيجية تشرف على جميع شركات الغزل والنسيج في سورية وعددها ٢٧ شركة تتخصص بإنتاج المنتجات التالية:

- تسع شركات غزل تقوم بإنتاج الغزول القطنية من مختلف النمر والأنواع.
- ثمان شركات نسيج تقوم بإنتاج المنسوجات القطنية مقصورة وملونة ومصبوغة والشاش الطبي .
- شركتا سجاد تقوم بإنتاج السجاد الآلي الصوفي ١٠٠٪.
- شركة أصواف واحدة تقوم بإنتاج النسيج الصوفي الممزوج.
- شركتا ألبسة داخلية تقوم بإنتاج الملابس الداخلية القطنية ١٠٠٪.
- شركة حرير واحدة تقوم بإنتاج المنسوجات الحريرية .

١ - RAY, H.N : public enterprises and Development in the Arab world , Newyork , 2003 .

٢ - ميا ، علي ؛ ((دراسة تحليلية للمشاكل والمعوقات التي تحد من كفاءة المشروعات الصناعية في سورية وآفاق تطويرها مستقبلاً)) ؛ مرجع سابق ؛ (ص ٥) .

- SHARMA , A : management Development in public enterprise LONDON . 2004

- شركة خيوط ممزوجة تقوم بإنتاج الخيوط الصناعية الممزوجة.
- شركتا ألبسة جاهزة تقومان بإنتاج الألبسة الجاهزة - ولادية - نسائية - رجالية .
- شركة جوارب واحدة تقوم بإنتاج الجوارب بمختلف أنواعها .

وباعتبار أن الشركة العامة للمغازل والمناسج من شركات القطاع العام فإنها تتصف بالموصفات التالية :

- تعد المنشأة العامة من ضمن الملكية العامة للدولة .
- المنشأة العامة ذات كيان قانوني عام أي أنها تعبر عن رغبة الدولة في خلق مثل هذه المنشآت.
- تساهم الدولة بإعداد المنشأة العامة .
- تعد المنشأة العامة مصلحة حكومية .
- تهدف المنشأة العامة إلى تعظيم العائد الاجتماعي أي تعميم الفائدة المرجوة من المنشأة الاقتصادية على المجتمع ككل ، من خلال خلق وظائف جديدة وبالتالي خلق دخول جديدة ، وهذا ما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي والقضاء على التفاوت غير العادل في توزيع الدخل (١) .

١ - - تأسيس الشركة العامة للمغازل والمناسج :

تأسست الشركة بموجب المرسوم ٩٩١ تاريخ ١٩٣٧/١/٢٠ ، وغايتها صنع الخيوط القطنية ونسج الأقمشة وصباغتها إلا أنها لم تبدأ بإنتاجها إلا في الربع الأخير من عام ١٩٤٩ بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية ، وهي تعمل في الوقت الحاضر برأسمال وقدره ٣١٩٠٠٠٠٠٠ ثلاثمائة وتسعة عشر مليون ليرة سورية ، المدفوع منه هو ١١١٣٠٠٠٠٠ فقط مائة وأحد عشر

^١ - حسون متوفيق ؛ (الإدارة المالية) ؛ منشورات جامعة دمشق ١٩٩٦ م ؛ (ص ١٧) .

مليوناً وثلاثمائة ألف ليرة سورية لا غير وتم دفعه بموجب قرار المؤسسة العامة للصناعات النسيجية رقم / م / آ / ١٢٩ / ١٣ / ٨٢ تاريخ ١٩٨٢ / ١١ / ٧ (١) .

وتشغل الشركة ما يزيد عن الألف عامل وعاملة.

وهي متخصصة بإنتاج الأقمشة القطنية والممزوجة والخامية والمصبوغة والمطبوعة والمقصورة وأقمشة الجكار والمفروشات .

٢ -- الوضع المالي للشركة :

إن رأس مال الشركة هو مبلغ / ٣١٩٠٠٠٠٠٠٠ ل.س منه مبلغ / ٢٠٧٧٠٠٠٠٠٠ ل.س غير مدفوع وإن الشركة تقوم بتمويل خطتها الاستثمارية بالكامل عن طريق مواردها الذاتية ، فهي لا تعتمد على القروض سواء كانت متوسطة أم طويلة الأجل .

للشركة ديون على الآخرين تقارب المليار ليرة سورية في حين أن ديون الآخرين على الشركة تتجاوز ٢ مليار ليرة سورية ، وتعاني الشركة من ضعف في السيولة النقدية .

وفيما يلي نتائج أعمال الشركة خلال / ١٥ / عاماً على النحو التالي :

الجدول رقم (١٢) نتائج أعمال شركة المغازل (٢)

البيان	نتائج حساب المتاجرة		نتائج حساب الأرباح والخسائر	
	الأرباح	الخسائر	الأرباح	الخسائر
١٩٩٣	٤٦٣٠٤		٣١٠٩	
١٩٩٤	٤٥٤٦٥		٢١٣٧	
١٩٩٥	٢٩٥٢٨		١٤٦٨	
١٩٩٦	٣٩٣٢١			٥٧٣٥٠
١٩٩٧	٢١٣٨٢			٥٥٣٢٢

١ - الميزانية الختامية للشركة العامة للمغازل والمناسج الموقوفة بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ .

٢ - الميزانيات الختامية للشركة العامة للمغازل والمناسج .

١٠٧٩٢٧			٢٦٨٩٨	١٩٩٨
٣٤٩٠			٥٤٢٥٥	١٩٩٩
٧٨٤٢٤			١٧٦	٢٠٠٠
٧٦١٤٠			٧٢٩٣٦	٢٠٠١
١١٧٨١٢			٩٣٩٥	٢٠٠٢
	١٢٩٠٢		٨٨٩٩٣	٢٠٠٣
	١٦١٥٦		٣٧٤٧٢	٢٠٠٤
	٧٧٣١		١٧٢٠٩	٢٠٠٥
	١٧٦٤		١٦٣٤٠	٢٠٠٦
٣٨٣١٠		٤١٥٥٨		٢٠٠٧
٥٣٤٧٧٥	٤٥٢٦٧			المجموع

يُظهر الجدول أعلاه تَحَمُّلَ الشركة خسائر كبيرة جداً فقد وصل صافي العجز المرحل ما يقارب ٤٩٠ مليون ليرة سورية ما أدى إلى إضعاف السيولة النقدية بشكل كبير .

مع الإشارة إلى أن وضع شركة المغازل باعتبارها إحدى الشركات التابعة للمؤسسة النسيجية ومن خلال هذه النتائج فإنها لا تحلق خارج السرب ، حيث إنه باستعراض نتائج أعمال المؤسسة النسيجية للفترة من عام ٢٠٠٠ ولغاية عام ٢٠٠٥ فإن الخسائر تجاوزت ١١ مليار ليرة سورية (١) .

٣ -- الوضع الإنتاجي والتسويقي للشركة :

في معمل الغزل تقوم الشركة بإنتاج الغزول القطنية من النمر الغليظة بسبب قدم آلات معمل الغزل لديها ويتم استخدام هذا الغزل في معمل النسيج بإنتاج أقمشة الشوادر .

وفي معمل النسيج تقوم الشركة بإنتاج كافة أنواع الأقمشة والشراشف وحرامات الجكار وأقمشة الدامسكو بالإضافة إلى إنتاج الشوادر بكافة أنواعها .

أما في معمل المصبغة والمطبعة تقوم الشركة بتجهيز الأقمشة حسب طلبات السوق .

ويصل إنتاج معمل الغزل سنوياً إلى ما يقارب ٩٠٠ طن .

في حين أن إنتاج معمل النسيج سنوياً يصل إلى ما يقارب ٤٢٠٠ طن .

وكذلك إنتاج معمل المصبغة سنوياً يصل إلى ما يقارب ٢٢٠٠ طن .

١ - الميزانيات الختامية للشركة العامة للمغازل والمناسج .

في حين تعاني الشركة من تراكم في مخازين الإنتاج الجاهز حيث تم بيع مخازين ما قبل تاريخ ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٠ بقيمة لا تتجاوز ٦٠ % من التكلفة ، وكذلك تم بيع مخازين ما بين ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٠ ولغاية ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٣ بحسم يتراوح ما بين ١٥ و ٢٠ % من التكلفة ، وبالتالي فإن الإنتاج أكبر من المبيعات مع الإشارة إلى أن قيمة مبيعات الشركة سنوياً ارتفعت من ٥٠٠ مليون ليرة سورية في عام ٢٠٠٢ إلى ما يقارب ٨٠٠ مليون ليرة سورية في عام ٢٠٠٧ .

ثانياً: التشابكات المالية في الشركة العامة للمغازل والمناسج

تعاني الشركة العامة للمغازل والمناسج من التشابكات كباقي شركات القطاع العام الصناعي ، ومن خلال هذا المبحث سيقوم الباحث باستعراض واقع هذه المشكلة في الشركة العامة للمغازل والمناسج من خلال بياناتها وأرقامها ، و حيث إن التشابكات المالية تنقسم إلى شكيلين الأول

محاسبي والثاني مالي ، فإن الباحث سيستعرض هذه المشكلة بشكليها المحاسبي والمالي في الشركة العامة للمغازل والمناسج .

وإشارةً إلى المادة ٢٤٣ من قانون التجارة السوري الذي ينص على ما يلي :

أ - على مجلس الإدارة أن يضع في خلال الشهور الثلاثة الأولى من كل سنة مالية ما يلي :

- تقريراً عن أعمال الشركة في سنتها المنصرمة

- جرداً بموجودات الشركة وبمديونيتها

- ميزانية الشركة عن السنة المالية المنصرمة

- حساب الأرباح والخسائر

ويجوز أن يتضمن النظام الأساسي مواعيد أخرى لذلك على أن لا تتجاوز خمسة أشهر

ب - من الضروري أن تكون الميزانية واضحة ومنسقة وأن يبين فيها مقدار ما تملكه الشركة من الأسهم ومن الحصص في المشروعات الأخرى ومبلغ السلف التي أُعطيت لشركات فرعية تابعة لها (١) .

و حيث إن الميزانية وتقرير مجلس الإدارة يوضح كل ما يتعلّق بالعمل ويوضح الصورة الحقيقية للمنشأة في تاريخ إعداد الميزانية ، سيقوم الباحث بدراسة التشابكات المالية من خلال الميزانية الختامية للشركة خلال أعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ وذلك من خلال جانبي التشابكات المالية المحاسبية والمالية على النحو التالي :

١ : الشكل المحاسبي للتشابكات المالية :

تقوم الشركة العامة للمغازل والمناسج بإدراج جدول في الميزانية الختامية يتضمن أسماء الشركات التي تم إجراء المطابقة المحاسبية معها لغاية ٣١ / ١٢ من كل عام ، وهذا يلاحظ من خلال الميزانيات الختامية التي تقوم بإعدادها الشركة العامة للمغازل والمناسج من خلال الاطلاع على محاضر المطابقة التي تم إجراؤها من قبل الشركة خلال أعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ يستطيع الباحث بيان أهم ما تضمنته هذه المحاضر على النحو التالي :

أ - عام ٢٠٠٥ :

أهم محاضر المطابقة التي احتوت على فروقات محاسبية هي :

١ - محضر المطابقة مع شركة الفرات للغزل ويتضمن الفروقات التالية :

١ - قانون التجارة السوري رقم ٣٣ تاريخ ٢٠٠٧/١٢/٩ .

- فروقات هدر ومحاضر مطابقة سابقة تعود لما قبل عام ٢٠٠٠ بمبلغ يتجاوز ٧ مليون ليرة سورية

- ٢ - محضر المطابقة مع شركة إدلب للخياط القطنية ويتضمن الفروقات التالية :
 - فوائد أعوام سابقة تعود لما قبل عام ١٩٩٩ بمبلغ يتجاوز ٥٦ مليون ليرة سورية .
 - عمولات مختلفة و فروقات تأمين غزل بمبلغ يتجاوز ١٧ ألف ليرة سورية .
- ٣ - محضر المطابقة مع الشركة العامة للألبسة الجاهزة ويتضمن الفروقات التالية :
 - فوائد أعوام سابقة تعود لما قبل عام ١٩٩٣ بمبلغ يتجاوز ٣٣ مليون ليرة سورية .
 - فرق تسجيل مبيعات بمبلغ يتجاوز ٨٤ ألف ليرة سورية .
- ٤ - محضر المطابقة مع شركة الوليد للغزل ويتضمن الفروقات التالية :
 - فوائد أعوام سابقة بمبلغ يتجاوز ٣.٥ مليون ليرة سورية .
- ٥ - محضر المطابقة مع شركة حمص للغزل والنسيج والصباغة ويتضمن الفروقات التالية :
 - فوائد أعوام سابقة بمبلغ يتجاوز ٢٠ مليون ليرة سورية .
 - فروقات فواتير تحضير أقمشة بمبلغ يتجاوز ٢٧٠ ألف ليرة سورية.
- ٦ - محضر المطابقة مع الشركة العربية المتحدة للصناعة (الدبس) ويتضمن الفروقات التالية :

- فروقات تحضير غزل ١٤٥ ألف ليرة سورية .
- فوائد من عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠١ بمبلغ ٢.٣٠ مليون ليرة سورية .
- ٧ - محضر المطابقة مع شركة إدلب للغزل ويتضمن الفروقات التالية :
 - ١٠ مليون ليرة سورية حوالات صادرة من الشركة عن طريق المؤسسة النسيجية وغير واردة لدى شركة إدلب .

- ١.٥ مليون ليرة سورية تمثل قيمة كونات غزل (مواد تعبئة وتغليف) لا تقوم شركة المغازل بقيدها في سجلاتها .

- ٨ - محضر المطابقة مع مؤسسة الأقطان وتتضمن الفروقات التالية :
 - ٢٨٣ مليون ليرة سورية قيمة فوائد .
 - ١٢ مليون ليرة سورية فروقات أسعار قطن بعام ١٩٩٦ / ١٩٩٧ .
 - ٥٠ مليون ليرة سورية إشعار وزارة المالية غير وارد لدى الشركة (') .

ب - عام ٢٠٠٦

١ - الميزانية الختامية للشركة العامة للمغازل والمناسج بدمشق لعام ٢٠٠٥

- ١ - محضر المطابقة مع شركة أحذية درعا وتضمّن المحضر الفروقات التالية :
 - ١٤٢ ألف ليرة سورية فوائد أعوام سابقة تعود لغاية عام ١٩٩٦ .
- ٢ - محضر المطابقة مع شركة إدلب للغزل وتضمّن الفروقات التالية :
 - ١.٥ مليون ليرة سورية قيمة كونات غزل .
 - ١٠ مليون ليرة سورية حوالات صادرة من الشركة عن طريق المؤسسة النسيجية وغير مقيدة لدى شركة إدلب للغزل .
- ٣ - محضر المطابقة مع شركة حمص للغزل والنسيج والصباغة ويتضمّن الفروقات التالية :
 - فوائد أعوام سابقة بمبلغ يتجاوز ٢٠ مليون ليرة سورية .
 - فروقات فواتير تحضير أقمشة تعود لما قبل عام ١٩٩٦ بمبلغ يتجاوز ٢٧٠ ألف ليرة سورية .
- ٤ - محضر المطابقة مع الشركة العربية المتحدة للصناعة (الدبس) ويتضمّن الفروقات التالية :
 - فروقات تحضير غزل بمبلغ يتجاوز ٤١٥ ألف ليرة سورية .
 - فوائد من عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠١ بمبلغ يتجاوز ٢.٣ مليون ليرة سورية
- ٦ - محضر المطابقة مع المؤسسة العامة للأقطان ويتضمّن الفروقات التالية :
 - ٣٦٥ مليون ليرة سورية قيمة فوائد .
 - ١٢ مليون ليرة سورية فروقات أسعار قطن عام ١٩٩٦ / ١٩٩٧ .
- ٧ - محضر المطابقة مع المؤسسة العامة لتوزيع المنتجات النسيجية (السندس) ويتضمّن الفروقات التالية :
 - ٤٢ مليون ليرة سورية قيمة فوائد .
 - ١.٤ مليون ليرة سورية فروقات أسعار (') .

ج - عام ٢٠٠٧

- ١ - محضر المطابقة مع الشركة العامة لصناعة الكابلات بدمشق وتضمّن الفروقات التالية :
 - ٤٨ ألف ليرة سورية فروقات فواتير قيمة بكرات خشب غير مسجلة لدى الشركة العامة للمغازل والمناسج .
- ٢ - محضر المطابقة مع الشركة العربية المتحدة للصناعة (الدبس) وتضمّن الفروقات التالية :

١ - الميزانية الختامية للشركة العامة للمغازل والمناسج بدمشق لعام ٢٠٠٦ .

- فوائده من عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٥ بمبلغ ٤.٨ مليون ليرة سورية .
- ٣ - محضر المطابقة مع شركة إلب للغلز وتضمن الفروقات التالية :
 - ١.٥ مليون ليرة سورية قيمة كونات غزل ومواد تعبئة وتغليف .
 - ١٠ مليون ليرة سورية حوالات صادرة من الشركة العامة للمغازل والمناسج عن طريق المؤسسة النسيجية وغير مقيدة لدى شركة غزل إلب.
- ٤ - محضر المطابقة مع شركة حمص للغلز والنسيج والصباغة وتضمن الفروقات التالية :
 - فوائده أعوام سابقة بمبلغ يتجاوز ٤١ مليون ليرة سورية .
 - فروقات فواتير تحضير أقمشة تعود لما قبل عام ١٩٩٦ بمبلغ يتجاوز ٢٧٠ ألف ليرة سورية
- ٥ - محضر المطابقة مع المؤسسة العامة لتوزيع المنتجات النسيجية (السندس) وتضمن الفروقات التالية :
 - ٤٢ مليون ليرة سورية قيمة فوائده .
 - ١.٤ مليون ليرة سورية فروقات أسعار .
 - ٥٨٢ ألف ليرة سورية فروقات إيجار مكتب سندس بحلب لعام ٢٠٠٦.
- ٦ - محضر المطابقة مع المؤسسة العامة للأقطان وتضمن الفروقات التالية:
 - ٤٣١ مليون ليرة سورية قيمة فوائده .
 - ١٢ مليون ليرة سورية فروقات أسعار قطن عام ١٩٩٦ - ١٩٩٧ (١) .

يلاحظ أن أغلب الفروقات بين أرصدة الشركات تعود إلى قيد الشركة الدائنة للفوائد الدائنة وعدم قيام الجهة المدينة بتسجيل هذه الفوائد بالإضافة إلى الفروقات الأخرى ، وبالتالي فإنه يمكن تلخيص الفروقات في محاضر المطابقة بين الشركات على الشكل التالي :

أ- عام ٢٠٠٥

- ٣٩٨ مليون ليرة سورية ناتجة عن عدم تسجيل الفوائد في الحساب .
- ٢١ . مليون ليرة سورية فروقات هدر ومحاضر سابقة و فروقات تسجيل فواتير .
- ٦٠ . مليون ليرة سورية ناتجة عن تحويل مبالغ غير مقيدة لدى أحد الطرفين بسبب عدم مساعدة المؤسسة النسيجية بهذا الخصوص ، فقد تمت مخاطبة شركة المغازل لإرسال الإشعار

١ - الميزانية الختامية للشركة العامة للمغازل والمناسج بدمشق لعام ٢٠٠٧ .

الخاص بتحويل المبالغ من حسابها إلى حساب الشركات الأخرى عن طريق المؤسسة النسيجية ، ولم تُلاحظ الأطراف الأخرى هذا التحويل في قيودها المحاسبية .

ب- عام ٢٠٠٦

- ٤٣٠ مليون ليرة سورية ناتجة عن عدم تسجيل الفوائد في الحساب .
- ٢٣ مليون ليرة سورية فروقات هدر ومحاضر سابقة و فروقات تسجيل فواتير .
- ١٠ مليون ليرة سورية فروقات ناتجة عن تحويل مبالغ غير مقيدة لدى أحد الطرفين .

ج- عام ٢٠٠٧

- ٥١٩ مليون ليرة سورية ناتجة عن عدم تسجيل الفوائد في الحساب .
 - ١٦ مليون ليرة سورية فروقات هدر ومحاضر سابقة و فروقات تسجيل فواتير .
 - ١٠ مليون ليرة سورية فروقات ناتجة عن تحويل مبالغ غير مقيدة لدى أحد الطرفين .
- يرى الباحث** أن مبلغ الفوائد يشكل الجزء الأهم من فروقات محاضر المطابقة حيث إن الجهة الدائنة تقوم بتسجيل فوائد على الجهة المدينة وترسل لها إعلام قيد محاسبي لتسجيل هذه الفوائد في حساباتها ولكن هذه الأخيرة لا تقوم بتسجيل أي مبلغ وهذا يخالف بلاغ السيد وزير المالية رقم ٤١٤ / ١٩ / ٦١ تاريخ ٧ / ١ / ٢٠٠٤ ، الذي تضمن الآلية التي يتم اتباعها في حال استحقاق فوائد على حسابات الزبائن لقاء التأخير في تسديد المديونية يجعل حساب الزبائن مدينياً بما يعادل هذه الفوائد مقابل دائنية حساب إيرادات مستحقة وغير مقبوضة حـ / ١٧٣ الذي يُظهر في نهاية العام مبالغ الفوائد المستحقة وغير المقبوضة وذلك تجنباً لإظهار إيرادات غير فعلية تدخل ضمن نتائج المنشأة وتكون محتملة الوقوع وذلك تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر (١) . وهذا ما اتبعته الكثير من الشركات ومنها شركة المغازل ، وبالمبدأ نفسه تمت معاملة الفوائد المدينة بوضعها في حسابات تحت التسوية مثل الفوائد الدائنة وذلك تجنباً لظهور إيرادات ومصاريف غير متحققة فعلاً.
- يرى الباحث** أنه من الأجدي تطبيق هذا البلاغ وفق ما ورد أعلاه وتعميمه بشكل كامل على كافة الشركات وإلزامها بتطبيقه تجنباً للوقوع في التشابكات المالية من الناحية المحاسبية بهذا الخصوص .
- وفيما يتعلّق بمسألة فروقات الأسعار وعدم التوصل إلى اتفاق ما بين الجهة المدينة والدائنة على حل يرضي الطرفين .

١ - البلاغ رقم ٤١٤ / ١٩ / ٦١ تاريخ ٧ / ١ / ٢٠٠٤ - وزارة المالية - دمشق - سورية .

يرى الباحث أن هذه المشكلة يمكن أن تُعالج من خلال تدخل الجهة الوصائية التي تتبع لها تلك الشركات أو الجهات الوصائية التي تتبع لها ، وكذلك العمل من قبل الجهات الوصائية على وضع أسس ثابتة للتسعير تتلاءم مع الاحتياجات التبادلية ما بين الشركات العامة . وفيما يخص الفروقات الناتجة عن التحويل عن طريق الجهة الوصائية أو التقاص ما بين حسابات الشركات .

يرى الباحث أنه من الضروري قيام تلك الجهات بمتابعة هذه العملية لتجنب الوقوع في التشابكات المالية .

وفي هذا الخصوص يرى الباحث أن عملية إدراج جدول في الميزانية الختامية يتضمّن أسماء الجهات والشركات التي تم إجراء مطابقة محاسبية معها غير كافٍ ، وإنما من الأنسب أن تدرج تلك المحاضر في ملحق الميزانية لتقوم الجهات الوصائية بالوقوف على الفروقات ومحاولة حلها بالطريقة المناسبة وفقاً لما ورد أعلاه .

٢ : الشكل المالي للتشابكات المالية :

إن التشابكات المالية بشكليها المحاسبي والمالي لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر حيث يتضمّن الجانب المحاسبي الإشارة إلى النواحي التي لم يتم الاتفاق عليها بين الطرف المدين والدائن وبقيت معلقة دون حل لها ، في حين أن الجانب المالي يتضمن وجود رصيد مديونية بين جهة دائنة وأخرى مدينة لها وهذا الرصيد يعود إلى عدة سنوات سابقة دون قيام الجهة المدينة بتسديد ما يترتب عليها تجاه الجهة الدائنة ، وهذا يعود لمجموعة من الأسباب أهمها ضعف السيولة النقدية التي كانت نتيجة للخسائر المتلاحقة التي أصابت بعض شركات القطاع العام في سورية وبشكل خاص القطاع الصناعي .

ومن خلال تناول التشابكات المالية بشكليها المالي سيقوم الباحث بعرض التشابكات المالية الخاصة بالشركة العامة للمغازل والمناسج كحالة عملية مطروحة للدراسة والبحث وفق ميزانياتها لأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ .

التشابكات المالية عام ٢٠٠٥

أ - الأرصدة المدينة :

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

الجدول رقم (١٣) إجمالي المديونيات عام ٢٠٠٥ (١)

رقم الحساب	اسم الحساب	المبلغ
١٦١١	زبائن قطاع عام	٦٦٢٠٩٨
١٦١٣	زبائن قطاع تعاوني	٥٧٧
١٦١٤	زبائن قطاع خاص	١٢٩٠٥٨
١٦١٥	زبائن قطاع خارجي	٣٥٧٧
	المجموع	٧٩٥٣١٠

ومن خلال تناول المديونيات التي تتجاوز قيمة الواحدة منها مبلغ / ٥ / خمسة ملايين ليرة سورية يُلاحظ المديونيات التالية :

(المبالغ بآلاف الليرات السورية)

الجدول رقم (١٤) أرصدة المديونيات عام ٢٠٠٥ (٢)

رقم الحساب	اسم الحساب	المبلغ
١٦١١١٠٦	معمل سكر الرقة	١٣٥٨٧
١٦١١١١٢	الشركة العربية المتحدة للصناعة / الدبس /	١٨٢٧٥
١٦١١١١٨	شركة سكر دير الزور	٤١٩٥٥
١٦١١١٢٥	إدارة التسليح / فرع التموين	٢٣٥٤٠
١٦١١١٣١	مؤسسة معامل الدفاع فرع ٨٠٣	٨٥٦١
١٦١١١٣٦	الشركة العامة للغزل والنسيج والصباغة بجمص	١٦٢٩١٥
١٦١١١٥٦	المؤسسة العامة لتوزيع المنتجات النسيجية سندس	٧١٣٨٨
١٦١١١٦٨	إدارة المركبات	٥٩٢٠
١٦١١١٦٩	إدارة المهمات العسكرية	٧٠٣٤٠
١٦١١٢١٤	الشركة العامة للألبسة الجاهزة / وسيم/	١٨٤٢٠٥
١٦١١٢٣٣	شركة نسيج اللاذقية	٥٢٨٩

١ - الميزانية الختامية للشركة العامة للمغازل والمناسج بدمشق لعام ٢٠٠٥ ص ٦٧ .
٢ - الميزانية الختامية للشركة العامة للمغازل والمناسج بدمشق لعام ٢٠٠٥ ص ٦٨ وما بعدها .

٢٥٨٩٣	الشركة العامة للمطاحن	١٦١١٢٥٧
٩٣٢٥	الشركة السورية للملبوسات	١٦١١٣٠٠
١٧٦٠٠	عبد الرزاق أكريم	١٦١٥١٤٣
١١٢٦٠	مصنع الخيم / بغداد	١٦١٥١٥٠

العجز المرحل ٤٩٠ مليون ليرة سورية .

ب - الأرصدة الدائنة :

الجدول رقم (١٥) إجمالي الأرصدة الدائنة عام ٢٠٠٥ (١) (المبالغ بآلاف الليرات السورية)

رقم الحساب	اسم الحساب	المبلغ
٢٦١١	موردي قطاع عام	٢٤٥٢٢٦٨
٢٦١٤	موردي قطاع خاص	٥٠٩٠
٢٦١٥	موردي قطاع خارجي	٢٧٤
	المجموع	٢٤٥٧٦

ومن خلال تناول المبالغ الدائنة التي تتجاوز قيمة الواحدة منها مبلغ / ٥ / خمسة ملايين ليرة سورية يُلاحظ القيم التالية :

الجدول رقم (١٦) الأرصدة الدائنة عام ٢٠٠٥ (٢) (المبالغ بآلاف الليرات السورية)

رقم الحساب	اسم الحساب	المبلغ
٢٦١١١٧	المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان	٣٥٥٧٠
٢٦١١٩	شركة الخيوط القطنية باللاذقية	٣٢٧٩٤
٢٦١١٢١	شركة الوليد للغزل	٤٣٨١٤٥
٢٦١١٢٧	شركة الفرات للغزل	٥٧٧٩٠
٢٦١١٣٨	شركة حماء للخيوط القطنية	٥٤٩٠٠
٢٦١١٤٦	مشروع غزل جبلة	١٧٠٣٢٨
٢٦١١٤٧	شركة غزل إدلب	٤٠٢٩١٦
٢٦١١٦٥	شركة إدلب للخيوط القطنية	٥١٨٢٠٠

^١ - الميزانية الختامية للشركة العامة للمغازل والمناسج بدمشق لعام ٢٠٠٥ (ص ٩٠) .

^٢ - الميزانية الختامية للشركة العامة للمغازل والمناسج بدمشق لعام ٢٠٠٥ (ص ٩١) .

التشابكات المالية عام ٢٠٠٦

أ - الأرصدة المدينة :

الجدول رقم (١٧) إجمالي الأرصدة المدينة عام ٢٠٠٦ (١) (المبالغ بآلاف الليرات السورية)

رقم الحساب	اسم الحساب	المبلغ
١٦١١	زبائن قطاع عام	٧٣٥٥٧٠
١٦١٣	زبائن قطاع تعاوني	٦٧٠
١٦١٤	زبائن قطاع خاص	١٢٩٧١٠
١٦١٥	زبائن قطاع خارجي	٣٥٧٧
	المجموع	٨٦٩٥٢٧

ومن خلال تناول المديونيات التي تتجاوز قيمة الواحدة منها مبلغ / ٥ / خمسة ملايين ليرة سورية يُلاحظ المديونيات التالية :

الجدول رقم (١٨) الأرصدة المدينة عام ٢٠٠٦ (٢) (المبالغ بآلاف الليرات السورية)

رقم الحساب	اسم الحساب	المبلغ
١٦١١١٠٦	معمل سكر الرقة	١٨١١٨
١٦١١١١٢	الشركة العربية المتحدة للصناعة / الدبس	١٧٨٧٤
١٦١١١١٣	شركة الشرق للألبسة الداخلية	١٦٩٦٣
١٦١١١١٨	شركة سكر دير الزور	٣٩٥٦٦
١٦١١١٢٨	المؤسسة العامة للحبوب	١٠٧١٥٨
١٦١١١٣١	مؤسسة معامل الدفاع فرع ٨٠٣	٩٦٦٧
١٦١١١٣٦	الشركة العامة للغزل والنسيج والصباغة بجمص	١٧١٣٠٧
١٦١١١٥٦	المؤسسة العامة لتوزيع المنتجات النسيجية سندس	٧٩١٠٦
١٦١١١٦٩	القيادة العامة للجيش / إدارة المهمات /	٧٠٦٩
١٦١١٢١٤	الشركة العامة للألبسة الجاهزة / وسيم	١٩٣٥٣٥

^١ - الميزانية الختامية للشركة العامة للمغازل والمناسج بدمشق لعام ٢٠٠٦ (ص ٦٦).

^٢ - الميزانية الختامية للشركة العامة للمغازل والمناسج بدمشق لعام ٢٠٠٦ (ص ٦٩ - ٧٢) .

٥٢٩٠	شركة نسيج اللاذقية	١٦١١٢٣٣
٢٩٦٨٩	الشركة العامة للمطاحن	١٦١١٢٥٧
٩٣٢٥	الشركة السورية للملبوسات	١٦١١٣٠٠
١٧٦٠٠	عبد الرزاق أكريم	١٦١٥١٤٣
١١٢٦٠	مصنع الخيم / بغداد	١٦١٥١٥٠

العجز المرحّل ٤٩٠ مليون ليرة سورية .

ب - الأرصدة الدائنة:

الجدول رقم (١٩) إجمالي الأرصدة الدائنة عام ٢٠٠٦ (١) (المبالغ بآلاف الليرات السورية)

رقم الحساب	اسم الحساب	المبلغ
٢٦١١	موردي قطاع عام	٢٦١٦٦٤٣
٢٦١٤	موردي قطاع خاص	٤١٤٠
٢٦١٥	موردي قطاع خارجي	—
	المجموع	٢٦٢٠٧٨٣

ومن خلال تناول المبالغ الدائنة التي تتجاوز قيمة الواحدة منها مبلغ / ٥ / خمسة ملايين ليرة سورية يُلاحظ القيم التالية :

الجدول رقم (٢٠) الأرصدة الدائنة عام ٢٠٠٦ (٢) (المبالغ بآلاف الليرات السورية)

رقم الحساب	اسم الحساب	المبلغ
٢٦١١٤	المؤسسة العامة لكهرباء محافظة دمشق	٢٤٥٣٧
٢٦١١١٧	المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان	١٠٠١٠
٢٦١١١٩	شركة الخيوط القطنية / اللاذقية	٣٦٨١٣
٢٦١١٢١	شركة الوليد للغزل	٥٥٧٥٩٠
٢٦١١٢٧	شركة الفرات للغزل	٦٧١٨٢
٢٦١١٣٨	شركة حماء للخيوط القطنية	٥٤٨٩٩
٢٦١١٤٣	شركة جبلة للغزل	١٩٢٧٧
٢٦١١٤٦	مشروع غزل جبلة	٢٤٠١٦٥

^١ - الميزانية الختامية للشركة العامة للمغازل والمناسج بدمشق لعام ٢٠٠٦ (ص ٨٨) .

^٢ - الميزانية الختامية للشركة العامة للمغازل والمناسج بدمشق لعام ٢٠٠٦ (ص ٨٩ وما بعدها) .

٤٢٤٣٦٨	شركة غزل إدلب	٢٦١١٤٧
٥١٩٦٨٤	شركة إدلب للخياطة القطنية	٢٦١١٦٥

التشيكات المالية عام ٢٠٠٧:

أ - الأرصدة المدينة :

الجدول رقم (٢١) إجمالي الأرصدة المدينة عام ٢٠٠٧ (١) (المبالغ بآلاف الليرات السورية)

رقم الحساب	اسم الحساب	المبلغ
١٦١١	زبائن قطاع عام	٩٦٦٤٦٢
١٦١٣	زبائن قطاع تعاوني	١٤٣٥
١٦١٤	زبائن قطاع خاص	١٢٧١٣٨
١٦١٥	زبائن قطاع خارجي	٣٥٧٧٦
	المجموع	١١٣٠٨١١

ومن خلال تناول المديونيات التي تتجاوز قيمة الواحدة منها مبلغ / ٥ / خمسة ملايين ليرة سورية يُلاحظ المديونيات التالية :

الجدول رقم (٢٢) الأرصدة المدينة عام ٢٠٠٧ (٢) (المبالغ بآلاف الليرات السورية)

رقم الحساب	اسم الحساب	المبلغ
١٦١١١٠٦	معمل سكر الرقة	١٤٨١٠
١٦١١١١٢	الشركة العربية المتحدة الدبس	١٧٣٣٢
١٦١١١١٣	شركة الشرق للألبسة الداخلية	٢٨١٠٢
١٦١١١١٤	المؤسسة العامة للخزن والتسويق	٦٦٤٥
١٦١١١١٦	الشركة العامة لصناعة الجوارب والنايلون	٥٢٠٧
١٦١١١١٨	شركة سكر دير الزور	٤٣٥٢٢
١٦١١١٢١	المؤسسة العامة للأعلاف	٤٤٤١٠

^١ - الميزانية الختامية للشركة العامة للمغازل والمناسج بدمشق لعام ٢٠٠٧ (ص ٦٥) .

^٢ - الميزانية الختامية للشركة العامة للمغازل والمناسج بدمشق لعام ٢٠٠٧ (ص ٦٦ وما بعدها) .

٦٢٠٠	إدارة التسليح / فرع التوين	١٦١١١٢٥
١٠٧٤٥٤	المؤسسة العامة للحبوب	١٦١١١٢٨
١٨٥٥٨٥	الشركة العامة للغزل والنسيج والصباغة بجمص	١٦١١١٣٦
١١٩٨١٣	المؤسسة العامة لتوزيع المنتجات النسيجية سندس	١٦١١١٥٦
٥٣٨٣٦	القيادة العامة للجيش / إدارة المهمات	١٦١١١٦٩
٢٢٨٤٩٧	الشركة العامة للألبسة الجاهزة / وسيم	١٦١١٢١٤
٥٧٢٣	شركة نسيج اللاذقية	١٦١١٢٣٣
٦٢٤٤٠	الشركة العامة للمطاحن	١٦١١٢٥٧
١٥٤٥٥	الشركة السورية للملبوسات	١٦١١٣٠٠
١٧٦٠٠	عبد الرزاق أكريم	١٦١٥١٤٣
١١٢٦٠	مصنع الخيم / بغداد	١٦١٥١٥٠

العجز المرحل ٤٩٠ مليون ليرة سورية .

ب - الأرصدة الدائنة :

الجدول رقم (٢٣) إجمالي الأرصدة الدائنة عام ٢٠٠٧ (١) (المبالغ بآلاف الليرات السورية)

رقم الحساب	اسم الحساب	المبلغ
٢٦١١	موردي القطاع العام	٢٨٣٦٤٣٢
٢٦١٤	موردي القطاع الخاص	٨٣١٢
٢٦١٥	موردي القطاع الخارجي	٢٥٢٨
	المجموع	٢٨٤٧٢٧٢

ومن خلال تناول المبالغ الدائنة التي تتجاوز قيمة الواحدة منها مبلغ / ٥ / خمسة ملايين ليرة سورية يُلاحظ القيم التالية :

الجدول رقم (٢٤) الأرصدة الدائنة عام ٢٠٠٧ (٢) (المبالغ بآلاف الليرات السورية)

رقم الحساب	اسم الحساب	المبلغ
------------	------------	--------

^١ - الميزانية الختامية للشركة العامة للمغازل والمناسج بدمشق لعام ٢٠٠٧ (ص ٨٩) .

^٢ - الميزانية الختامية للشركة العامة للمغازل والمناسج بدمشق لعام ٢٠٠٧ (ص ٨٩ وما يليها) .

٥٢٦٠	شركة الإسفلت - الفيول	٢٦١١١٣
٢٤٨٦٥	المؤسسة العامة لكهرباء محافظة دمشق	٢٦١١١٤
٢٢٠٠٠	المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان	٢٦١١١٧
٣٨٦١٥	شركة الخيوط القطنية / اللاذقية	٢٦١١١٩
٦٤٩١٠٠	شركة الوليد للغزل	٢٦١١٢١
٦٧١٧٤	شركة الفرات للغزل	٢٦١١٢٧
٥٤٩٠٠	شركة حماه للخيوط القطنية	٢٦١١٣٨
٢٣٧٦٨	شركة جبلة للغزل	٢٦١١٤٣
٣٤٥٢٥٠	مشروع غزل جبلة	٢٦١١٤٦
٤٣٧٥٤٠	شركة غزل إدلب	٢٦١١٤٧
٥٢٠٠٠٠	شركة إدلب للخيوط القطنية	٢٦١١٦٥

علماً أن رأسمال الشركة ٣١٩ مليون ليرة سورية وأن رأس المال غير المدفوع ٢٠٨ ملايين ليرة سورية (١) .

وبعد ما تقدّم عرضه من أرقام المديونيات والدائنيات بشكل تفصيلي يمكن إدراج الجدول المقارن التالي :

الجدول رقم (٢٥) الأرصدة الإجمالية المقارنة (٢) (المبالغ بآلاف الليرات السورية)

العام	الأرصدة المدينة	الأرصدة الدائنة
٢٠٠٥	٧٩٥٣١٠	٢٤٥٧٦٣٢
٢٠٠٦	٨٦٩٥٢٧	٢٦٢٠٧٨٣
٢٠٠٧	١١٣٠٨١١	٢٨٤٧٢٧٢

يُلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاعاً كبيراً في حجم كل من المديونية والدائنية إضافةً إلى تزايد هذه الأرقام سنوياً على الشكل التالي :

زادت المديونية في عام ٢٠٠٦ عن عام ٢٠٠٥ بمبلغ وقدره ٧٤٢١٧ ألف ليرة سورية في حين زادت الأرصدة الدائنة بمبلغ ١٦٣١٥١ ألف ليرة سورية ، وكذلك زادت المديونية في عام ٢٠٠٧ عن عام ٢٠٠٦ بمبلغ وقدره ٢٦١٢٨٤ ألف ليرة سورية وأيضاً زادت الأرصدة الدائنة بمبلغ ٢٢٦٤٨٩ ألف ليرة سورية .

^١ - الميزانية الختامية للشركة العامة للمغازل والمناسج بدمشق لعام ٢٠٠٧ (ص ٨٧) .

^٢ - الجدول إعداد الباحث .

وبشكل إجمالي فإن المديونية زادت في عام ٢٠٠٧ عن عام ٢٠٠٥ بمبلغ وقدره ٣٣٥٥٠١ ألف ليرة سورية ، في حين أن الأرصدة الدائنة زادت بمبلغ وقدره ٣٨٩٦٤٠ ألف ليرة سورية ، أي أن الأرصدة الدائنة زادت خلال هذه الأعوام الثلاثة عن الأرصدة المدينة بمبلغ وقدره ٥٤١٣٩ ألف ليرة سورية ، وهذا الفرق يعود إلى قيام الشركة بتمويل خططها الاستثمارية تمويلاً ذاتياً حيث بلغت قيمة المشاريع المنفذة خلال هذه الأعوام الثلاثة ٤٧٨٤٧٧ ألف ليرة سورية ، وبالتالي فإنه لو لم يتم التمويل بشكل ذاتي لانخفضت الأرصدة الدائنة وساهم ذلك في التخفيض من التشابكات المالية ، وبالإضافة إلى ما تقدم قامت وزارة المالية خلال عامي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ باقتطاع مبالغ من حسابات الشركة دون الرجوع إليها لتمويل الفوائض الاقتصادية إما عن طريق الدخول إلى الحسابات في المصارف لتقتطع من أرصدها ، أو الاقتطاع من الحوالات المصرفية الواردة إلى الشركة من الجهات المدينة عن طريق وزارة المالية وبمبالغ تتجاوز ١٣٥ مليون ليرة سورية .

يلاحظ الباحث قيام وزارة المالية بالاقتطاع لتغطية الفوائض الاقتصادية علماً بأن التمويل يتم عن طريق الموارد الذاتية وهنا السؤال الذي يفرض نفسه :

لماذا يتم الاقتطاع لتغطية الفوائض الاقتصادية (الاهتلاكات) في حين أن التمويل يتم عن طريق الموارد الذاتية للشركة ؟!

هذا الأمر ساهم بشكل مباشر في زيادة التشابكات المالية وضعف السيولة في الشركات .
يرى الباحث أن التشابكات المالية أدت إلى الوقوع في العديد من المشكلات التمويلية تتمثل بعدم القدرة على القيام بعملية التجديد والاستبدال وضعف السيولة النقدية وعدم القدرة على تسديد الالتزامات المطلوبة في الأوقات المحددة ، وهذا كله يدعم فرض الباحث الأول الذي ينص على : (إن وجود التشابكات المالية ما بين المنشآت الاقتصادية يؤدي إلى وقوعها في العديد من المشكلات التمويلية) .

ويلاحظ الباحث ارتفاع أرصدة حسابات بعض الجهات العامة على الرغم من صدور العديد من القوانين لحل التشابكات المالية ومنها القانون رقم ٢٢/٢٠٠٣ وكذلك القانون رقم ٤٧/٢٠٠٣ ... وغيرهما من القوانين والقرارات التي كان الهدف منها المساهمة في معالجة التشابكات المالية ، وهذا يدعم فرض الباحث الثاني الذي ينص على :

(إن القوانين والقرارات النافذة لمعالجة التشابكات المالية لم تكن كافية ولم تساهم في حل التشابكات المالية بشكلٍ كامل) .

ثالثاً : تطبيق الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية من واقع بيانات الشركة

إن أهمية قائمة التدفقات النقدية تكمن في قدرة هذه القائمة على بيان حركة أهم الموارد سيولة وهو النقدية ، حيث إنها تبين وتحدد المصادر التي ساهمت في توليد النقدية والأوجه التي استخدمت فيها ، وبالتالي فإن قائمة التدفقات النقدية تساعد في توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية عن فترة محددة من الزمن بالإضافة إلى توفير معلومات عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية التمويلية ، وهذه المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية تساهم في تقييم مقدرة المنشأة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية جديدة في المستقبل وتقييم مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الدائنين وتوزيع الأرباح ، وكذلك بيان مدى حاجة إدارة المنشأة الاقتصادية إلى التمويل قصير الأجل لسداد الخصوم المتداولة ولزيادة أو تخفيض الأرباح والتخطيط لاحتياجات الاستثمار والتمويل .

ونظراً لما تعانيه شركات القطاع العام الصناعي وبشكل خاص شركات الغزل والنسيج من ضعف في السيولة النقدية وتأثير ذلك على تفاقم التشابكات المالية ، فإنه من الأفضل على هذه الشركات أن تقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية لما تحققه هذه القائمة من فوائد في تحديد الطرق المثلى لتأمين التمويل اللازم لتجاوز الاحتياجات المالية ونقص السيولة ، وبالتالي يتطلب الأمر بشكل إضافي إعداد الموازنة النقدية بشكل تقديري لتخطيط التدفقات النقدية بما يتلاءم مع واقع السيولة المتوفرة .

ومن خلال هذا المبحث سيقوم الباحث باستعراض ما هو مطبّق في الشركة العامة للمغازل والمناسج بهذا الخصوص .

١ - - الموازنة النقدية في الشركة العامة للمغازل والمناسج :

طالب النظام المحاسبي الصادر بالمرسوم رقم ٢٨٧ تاريخ ٢٥ / ١ / ١٩٧٨ م بإعداد الموازنة النقدية وأشار إلى أن هذه الموازنة تتضمن عناصر المدفوعات والمقبوضات جارية كانت أم رأسمالية ، وتهدف إلى بيان مدى كفاية الأرصدة النقدية لتغطية الالتزامات المترتبة خلال السنة المالية وكذلك تخطيط الإقراض لتسديد الالتزامات وتخطيط سداد القروض وبيان الفائض النقدي ومواعيد تحقّقه وكذلك التخطيط الأمثل لاستخدام الفائض النقدي المتاح بما لا يؤثر على السيولة ، وأكد النظام المحاسبي على إعداد الموازنة وفق النموذج المرفق بالنظام (١) .

وفي كل عام يصدر بلاغ من رئاسة مجلس الوزراء ويُعمم على الشركات يتضمن التعليمات الواجب اتباعها في إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة بحيث تكون الخطة منسجمة مع نهج وأهداف الخطة الخمسية وضرورة إعداد مشروع الموازنة من الاعتمادات الجارية ويتضمن هذا البلاغ بخصوص إعداد الموازنة التقديرية التأكيد على :

أن تُعد الموازنة التقديرية وتُبوّب وفقاً لدليل الحسابات الصادرة وفق النظام المحاسبي الموحد وعلى مستوى أربعة أرقام وتشمل ما يلي (٢) :

أ- الجدول الأول : الاستخدامات

ويتضمن هذا الجدول تقديراً للاستخدامات الجارية وبصورة خاصة قيمة الرواتب والأجور والمستلزمات السلعية والمشتريات بغرض البيع والاستهلاكات والمصروفات التحويلية الجارية والمصروفات التخصّصية الجارية .

ب - الجدول الثاني : الموارد

ويتضمن هذا الجدول تقديراً للإيرادات الجارية وبصورة خاصة تقدير قيمة المبيعات من السلع والخدمات والإعانات والإيرادات التحويلية وغيرها .

ويبين تفاضل هذين الجدولين فائض أو عجز هذه العمليات وإجمالي الفائض المتاح للتنمية (فائض موازنة وفائض سيولة) .

١ - النظام المحاسبي الموحد الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٨٧ تاريخ ٢٥/١/١٩٧٨م (ص ٦٩) .

٢ - التعميم رقم ٢٤٧١ / ص ٢ / ٤ / ٥ تاريخ ٨ / ٦ / ٢٠٠٨ - وزارة الصناعة - سورية ص ١٤ وما بعدها .

ويتطلب إعداد الموازنة بشقي الاستخدامات والإيرادات ما يلي :

. جدول الإنفاق والإيرادات عن النصف الأول للعام السابق لعام الموازنة مع المقدرة عن النصف الثاني مع بيان مسوغات اعتمادات الاستخدامات في حال وجودها ونسب التنفيذ الفعلي والمتوقع .

. جدول تفصيلي بحساب الاهتلاكات والموجودات الثابتة يتضمن أنواع الموجودات الثابتة الإفرادية - معدل الاستهلاكات - قسط الاستهلاك .

. جدول تفصيلي بالنفقات الاستثمارية المطلوب رصدها في الموازنة التقديرية ومسوغات كل منها .

. احتياجات كل من المؤسسات والشركات والمنشآت العامة ذات الطابع الاقتصادي من العملات الأجنبية (') .

واستناداً إلى ما تقدّم تقوم الشركة بإعداد مشروع الموازنة التقديرية الذي يُصادق عليه من قبل اللجنة الإدارية وترسل نسختين منه إلى وزارة المالية لكي يتم فيما بعد مناقشة الاعتمادات المرصدة .

ولاحقاً تقوم وزارة المالية بدعوة كل من المدير المالي ومدير التخطيط لمناقشة اعتمادات الموازنة التقديرية حيث يتم في وزارة المالية مناقشة الاعتمادات المرصودة ويعتمد ممثلي وزارة المالية في المناقشة وتحديد الاعتماد الواجب رصده مبدأ النفقة التاريخية ، وأحياناً يتم اعتماد أسس أخرى غير مرتبطة بالنفقة التاريخية. وبعد فترة من الزمن تقوم وزارة المالية بإرسال نسخة من الاعتمادات التي تم الموافقة عليها إلى الشركة وذلك لكي يتم التقيد بها واعتبارها أساساً لعملية الصرف والإنفاق في العام القادم .

ومن خلال دراسة الموازنة التقديرية في الشركة العامة للمغازل والمناسج يمكن إدراج الجدول التالي الذي يتضمن الموازنة التقديرية للأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ :

١ - التعميم رقم ٢٤٧١ / ص ٢ / ٤ / ٥ تاريخ ٨ / ٦ / ٢٠٠٨ - وزارة الصناعة - سورية ص ١٦ .

الجدول رقم (٢٦) الموازنة التقديرية المقارنة (١) (المبالغ بالآلاف الليرات السورية)

البيانات			الاعتمادات المرسدة
عام ٢٠٠٥	عام ٢٠٠٦	عام ٢٠٠٧	
١٤٨٤٧٩	١٦٣٠٠٨	١٧٢٨٠٧	الرواتب والأجور النقدية
١٧٢٨٠	١٩٤٧٣	١٨٣٥٢	المزايا العينية
١٥٩٠٩	١٩٤٨٨	٢١٠٧٥	التأمينات الاجتماعية
١٨١٦٦٨	٢٠١٩٦٩	٢١٢٢٣٤	إجمالي الرواتب والأجور
٨٣٥٣٢٥	٨٥٦٧٠٠	٧٣٧٤٤٠	الخامات الرئيسية
٥٣٠٠٠	٥٣٠٠٠	٤٧٠٠٠	الخامات المساعدة
٥٣٢١١	٦٣١٩٨	٦٠٣١٥	المحروقات
١٩٠٠٠	١٩٠٠٠	١٩٠٠٠	قطع الغيار
٤٠٥٠	٤٠٥٠	٣٨٥٠	قرطاسية وتعبئة وتغليف وغيرها
٩٦٤٥٨٦	٩٩٥٩٤٨	٨٦٧٦٠٥	إجمالي المستلزمات السلعية
٣٧٠٠	٣٧٠٠	٣٧٠٠	الصيانات الخارجية
٣٨٥٧	١٥٥٣٧	١٥٦٣٥	أجور تشغيل لدى الغير وعلاقات عامة و بريد و برق وهاتف وتلكس
٥٧٦٥	٦٠٣٥	٦٠٣٥	مصرفات خدمة متنوعة
١٣٣٢٢	٢٥٢٧٢	٢٥٣٧٠	إجمالي المستلزمات الخدمية
١٠٠٠٠	٧٨٤٠	٧٧٤٠	رسوم وطابع وضرائب مختلفة

١ - الميزانيات الختامية للشركة العامة للمغازل والمناسج للأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧

١٢١٠٠٠	١٢١٠٠٠	١١٠٠٠٠	الاهتلاكات
٦٠٠٠	٦٠٠٠	١١٠٠٠	الإيجارات والفوائد
١٠٠	١٠٠	١٠٠	نفقات أعوام سابقة
١٣٤٨٤٠	١٣٤٩٤٠	١٣١١٠٠	إجمالي المصروفات التحويلية الجارية
١٢٤٠٠٠٤٩	١٣٥٨١٢٩	١٢٩٠٦٧٦	إجمالي الإنفاق
١٢٩٥٠٠٠	١٣٨١٥٠٠	١٣١٢٥٠٠	صافي مبيعات الإنتاج التام
١٤٠٠٠	١٥٠٢٠	١٥٠٢٠	إيرادات تشغيل للغير
٨٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	إيرادات تحويلية
١٣١٧٠٠٠	١٣٩٧٥٢٠	١٣٢٨٥٢٠	إجمالي الموارد

ومن خلال ما تقدم يتضح أن الشركة العامة للمغازل والمناسج لا تقوم بإعداد الموازنة النقدية وإنما يتم إعداد الموازنة التقديرية ويتم استخدامها أساساً كبرنامج ومؤشر لعمليات الصرف في عام الموازنة ، ولذلك لا تتم الاستفادة منها في عملية التدقيق والمراقبة والمقارنة ما بين الأعوام ودراسة تطور النفقة ودراسة أسباب تغيرها ومن المفيد أن يتم إعداد الموازنة التقديرية وكذلك الموازنة النقدية نتيجة لما تعاني منه الشركة من ضعف في السيولة النقدية بالإضافة إلى ضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية في نهاية العام .

وهنا لابد من الإشارة إلى أن النظام المحاسبي الصادر بموجب المرسوم رقم ٢٠٠٧/٤٩٠ لم يتضمن الإشارة إلى الموازنة النقدية وإنما طالب بإعداد قائمة التدفقات النقدية فقط .

٢ -- قائمة التدفقات النقدية في الشركة العامة للمغازل والمناسج :

من خلال الاطلاع على الأرقام والوثائق المحاسبية في الشركة العامة تبين للباحث أن الشركة لا تقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية ، وحتى تاريخه لم تقم أي من الجهات الوصائية بطلب إعدادها وضرورة إرفاقها مع الميزانية الختامية للشركة ، ويُعزى هذا الأمر إلى أن النظام المحاسبي السابق الصادر بالمرسوم رقم ٢٨٧ لم يطالب المنشآت الاقتصادية بإعداد هذه القائمة ، ولكن المرسوم رقم ٤٩٠ الخاص بالنظام المحاسبي في سورية استدرك هذه الملاحظة وطالب بإعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة .

وسيتم فيما يلي إدراج قائمة التدفقات النقدية من واقع أرقام الشركة العامة للمغازل والمناسج لأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ وفقاً للطريقة غير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية استناداً لمقتضيات المرسوم رقم ٤٩٠ .

الجدول رقم (٢٧) قائمة التدفقات النقدية (١) (المبالغ بالآلاف الليرات السورية)

البيان	عام ٢٠٠٥	عام ٢٠٠٦	عام ٢٠٠٧
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي أرباح	٧٧٣١	١٧٦٤	- (٣٨٣١٠)
يضاف			
أقساط الاستهلاك	٥١٧٥٤	٥١٥٣٠	٦٩٩٧١
المخصصات	٥٣١٣	٢٣٩٣	١٤٣٢
مصرفات مستحقة وغير مدفوعة	٧٠٥	١٠٣٢	١٠٥١٥
إيرادات مقبوضة مقدماً	-	-	-
النقص في الأصول المتداولة	-	٦٥١٣٠	-
الزيادة في الخصوم المتداولة	٣٣٨٧٣٥	٢٨٠٥٦٦	٦٨٧٤١٠
خسائر بيع أصول طويلة الأجل	-	-	-
يطرح			
مصرفات مدفوعة مقدماً	٢٠٤٢٤	٤٢١١١	٧١٨
إيرادات مستحقة وغير مقبوضة	-	-	-
الزيادة في الأصول المتداولة	٢٩٧٥٤٦	-	٧٠٦٥٠٨
النقص في الخصوم المتداولة	-	-	-
أرباح بيع أصول طويلة الأجل	-	-	-
الضرائب والظهورات الضريبية المدفوعة	-	-	٤٧٣٧

١ - الميزانيات الختامية للشركة العامة للمغازل والمناسج للأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ .

١٩٠٥٥	٣٦٠٣٠٤	٨٦٢٦٨	صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (١)
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
			يضاف
-	-	-	أرباح بيع أصول طويلة الأجل
-	-	-	النقص في الأصول طويلة الأجل
			يطرح
-	-	-	خسائر بيع أصول طويلة الأجل
٤١١٣٣-	٤٣١٩٤٠	١٠٢٤٤٧	الزيادة في الأصول طويلة الأجل
٤١١٣٣-	٤٣١٩٤٠-	١٠٢٤٤٧-	صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار (٢)
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
			يضاف
-	-	-	الزيادة في رأس المال
٦٠٢٢٨	٨٦٢٤٥	٦١٢٥٧	الزيادة في الالتزامات طويلة الأجل
			يطرح
-	-	-	تخصيص رأس المال نقداً
			النقص في الالتزامات طويلة الأجل
-	-	-	توزيعات الأرباح المدفوعة
٦٠٢٢٨	٨٦٢٤٥	٦١٢٥٧	صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل (٣)
٣٨١٥٠	١٤٦٠٩	٤٥٠٧٨	صافي الزيادة النقدية (١+٢+٣)
٦٩٨٣٧	٥٥٢٢٨	١٠١٥٠	النقدية ومعادل النقدية ١/١
١٠٧٩٨٧	٦٩٨٣٧	٥٥٢٢٨	النقدية ومعادل النقدية ١٢ / ٣١

يرى الباحث مما تقدم ذكره صافي تدفق موجب وتزايداً في رصيد النقدية عاماً بعد الآخر، وهذا يعود إلى التقصير في تسديد جزء من الالتزامات المطلوبة من الشركة .

وأيضاً إن إعداد قائمة التدفقات النقدية في نهاية العام بشكلٍ يتم من خلاله تحديد المصادر التي ساهمت في توليد النقدية والأوجه التي استخدمت فيها ، وكذلك توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية عن فترةٍ محددةٍ من الزمن ، بالإضافة إلى توفير معلومات عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي ساهمت في توليد النقدية سيما إذا ترافق إعداد هذه القائمة مع إعداد الموازنة النقدية في بداية العام وتم اعتبارها كبرنامج وخطة عمل خلال العام ، ومن ثم إعداد قائمة التدفقات النقدية في نهاية العام وإجراء مقارنة مع الموازنة النقدية وبيان الانحرافات وبيان أسبابها ، للاستفادة من ذلك كله في إعداد الموازنة النقدية للعام القادم ، وهذا كله يؤيد الفرض الرابع للباحث الذي ينص على :

(إن قيام المنشأة الاقتصادية بإعداد قائمة التدفقات النقدية سيساعد إدارة تلك المنشأة في تخطيط النقدية لديها وتجاوز الاختناقات وضعف السيولة النقدية الناتجة عن التشابكات المالية) .

ونتيجةً لما تقدم ونظراً للنتائج الإيجابية لإعداد قائمة التدفقات النقدية في تخطيط حركة الأموال النقدية في المستقبل أو في فترة الموازنة النقدية القادمة ، وكذلك مدى فائدتها في بيان مقدرة المنشأة الاقتصادية على توليد التدفقات النقدية في المستقبل ، ومعالجة المشاكل التمويلية التي تنشأ عنها التشابكات المالية ، وبيان مدى حاجة المنشأة إلى التمويل والفائض النقدي وطريقة استخدامه في تمويل الاستثمارات الجديدة ، فإنه بات من الملح استخدام وتطبيق هذه الأداة التخطيطية في تخطيط وإدارة النقدية الداخلة والخارجة .

رابعاً: النتائج والتوصيات

إن واقع القطاع العام بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص هو تجربة تاريخية وسلبياته وتشوّهاته ليست صفات ملازمة له على الدوام ، وليس الواقع القائم حالياً هو الإمكانية الوحيدة ، بل إن السلبيات والمشاكل التي تعاني منها معظم منشآت القطاع العام في وقتنا الراهن هي خروج عن منطق الملكية العامة وهي شيء غريب عن جوهرها ، وحدثت بفعل مجموعة من الظروف والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهّدتها الجمهورية العربية السورية في منتصف العقد السادس من القرن الماضي ، وبسبب ارتباط نشاط المنشآت العامة بالظروف السائدة بشكل قوي ومباشر فبرأي الباحث أن إصلاح سلبياتها يتم بتضافر كافة الجهود مع إصلاح كافة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في سورية .

واستناداً إلى ما تقدم ونتيجة الدراسة السابقة يمكن تلخيص النتائج على الشكل التالي :
نتجت التشابكات المالية بسبب تضافر مجموعة من الأسباب مثل الخسائر المتلاحقة بنتيجة أعمال المنشآت الاقتصادية ، والعجز التموينية المتراكمة ، وسياسة التسعير الإداري لبعض المنتجات والمحاصيل ، وعدم التزام المنشآت الاقتصادية بإبرام عقود اتفاق فيما بينها تحدد الحقوق والواجبات لكلا الطرفين .

وبالتالي تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي كانت ضرورية لمعالجة المشكلة ومنها قوانين التشابكات المالية والقرارات والبلاغات ... الخ ، ورغم أهمية هذه الإجراءات فإنها لم تعالج المشكلة جذرياً إنما كانت إجراءات معالجة آنية ، وتنبهت الجهات الوصائية مؤخراً إلى ضرورة معالجة المشكلة عن طريق معالجة الأسباب التي أدت إلى نشوئها .

ومن خلال الحالة التطبيقية اتضح بشكلٍ جليّ الآثار السلبية للتشابكات المالية وقصور الإجراءات المتخذة في معالجتها ومدى ضرورة وأهمية معالجة المشكلة عن طريق معالجة أسبابها .

واستناداً إلى ما تقدم تم وضع توصيات ومقترحات مبنية على بحث ميداني واقعي ، تضاف إلى جهود من سبق وقام بالدراسة في هذا المجال بقصد المساهمة في معالجة التشابكات المالية وهي :

١- معالجة العجز التموينية جذرياً ضمن التوجهات العامة ، وحصر الدعم التمويني على فئات ذوي الدخل المحدود ، نظراً لعدم قدرة الموازنة العامة للدولة والاقتصاد الوطني على تحمل هذه العجزات التموينية ومنعكساتها السلبية على التشابكات المالية .

٢- قيام الجهات الوصائية باتخاذ كافة الإجراءات لمعالجة أوضاع الشركات الخاسرة في القطاع العام وعدم قبول مبدأ الخسارة نظراً لانعكاساته السلبية الخطيرة على الوضع المالي للدولة من جهة وعلى التشابكات المالية من جهة أخرى ، وذلك عن طريق ترشيد الإنفاق والتكاليف والاستفادة من الطاقات الإنتاجية المتاحة بأكبر فاعلية وكفاءة إنتاجية ، وإعادة النظر بسياسة التسعير الإداري وأن يتم التسعير على أساس التكلفة الفعلية مع هامش ربح مقبول ، إضافة إلى ضرورة وضع خطة لإعادة النظر بسياسة التسعير الإداري نظراً لمنعكساتها على إحداث عجز وخسائر وتشابكات مالية فيما بين الجهات المتعاملة .

٣- ضرورة إلزام جهات القطاع العام بتنظيم عقود اقتصادية فيما بينها تحدد الحقوق والالتزامات للجهتين المتعاقدين تتضمن لجميع عمليات البيع تحديداً واضحاً للكميات والمواصفات والأسعار ومواعيد التسليم وشروط الدفع وغرامات التأخير وفوائده ... الخ .

٤- إلزام جهات القطاع العام التعامل بمبدأ البيع النقدي وأن يكون هذا المبدأ هو القاعدة في التعامل ما بين الشركات والجهات العامة ، في حين أن التعامل بالبيع الآجل هو الاستثناء وفي أضيق الحالات .

٥- ضرورة تشكيل لجنة لإنجاز وتصفية التشابكات المالية وتحديد أصل المديونية مع وضع برنامج زمني (بمثابة عقد) يتفق عليه الطرفان للقيام بعملية التسديد وتحديد مؤيدات التنفيذ اللازمة لذلك .

٦- القيام بمطالبة الجهات العامة بإعداد الموازنة النقدية إضافة إلى الموازنات التقديرية التي يتم مناقشتها في وزارة المالية ، وأن يتم اعتبارها كبرنامج وخطة إنفاق للعام القادم ، وبالتالي اعتبار الموازنة النقدية كخطة عمل نقدية للعام القادم .

٧- القيام بدعم ومساعدة الجهات العامة لاستبدال وتجديد موجوداتها الثابتة القديمة لما لهذا الأمر من انعكاس على نوعية المنتج وتخفيض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق الداخلية والخارجية .

٨- قيام الجهاز المركزي للرقابة المالية بالزام المنشآت العامة إدراج صورة عن محاضر المطابقة التي تم إجراؤها خلال العام في ملحق الميزانية .

٩- إصدار تعليمات صريحة وواضحة لأسس التسعير والبيع بين جهات القطاع العام والزام هذه الأخيرة بإبرام عقود أو محاضر اتفاق عند تعاملها مع بعضها بعضاً .

١٠- ضرورة إعادة النظر بالقرار رقم ٦١/٩٣٤٦ تاريخ ٢٠٠٤/٤/٨ لما له من انعكاسات سلبية على نتائج أعمال المنشآت الاقتصادية والتأثير بشكل كبير على سيولتها النقدية .

المراجع

أولاً - الكتب والمصادر العربية :

١. كراجة ، عبد الحليم - ربابعة،علي - السكران ، ياسر- مطر موسى - يوسف ،
توفيق عبد الرحيم ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ دار صفاء للنشر والتوزيع عمان - الأردن
- ٢٠٠٦ م .
٢. حنفي ، عبد الغفار ؛ ((الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات))) ؛ الدار الجامعية
للطباعة والنشر؛ القاهرة - مصر ؛ ٢٠٠٦ م .
٣. سكر نبيل ؛ ((الإصلاح الاقتصادي في سورية)) ؛ جمعية العلوم الاقتصادية السورية
؛ دمشق - سورية ؛ ٢٠٠٦ م .
٤. المهاني . محمد خالد - الخطيب . خالد شحادة - ميالة . بطرس ؛ ((المحاسبة
الحكومية)) ؛ منشورات جامعة دمشق - سورية ؛ ٢٠٠٥-٢٠٠٦ م .

٥. الحريري . محمد خالد ؛ المهائني . محمد خالد - الخطيب . خالد شحادة ؛ ((
اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي)) منشورات جامعة دمشق - سورية ؛
٢٠٠٥-٢٠٠٦ م .
٦. موسى ،عمار- مصطفى ،علي ؛ ((الإدارة المالية للشركات)) دار الرضا للنشر ؛
دمشق - سوريا ؛ ٢٠٠٥ م .
٧. عليوه، السيد ؛ ((الإدارة المالية الحديثة ودراسات الجدوى الاقتصادية)) ؛ دار الأمين
للطباعة والنشر؛ القاهرة - مصر الطبعة الأولى ؛ ٢٠٠٤ م .
٨. يوسف حسن ، توفيق عبد الرحيم ؛ ((الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات
الأجنبية)) ؛ دار صفاء للنشر والتوزيع ؛ عمان - الأردن الطبعة الأولى ٢٠٠٤ م .
٩. عباس ، علي ؛ ((الإدارة المالية في منظمات الأعمال)) ؛ دار مكتبة الرائد العلمية
للنشر ؛ عمان - الأردن ؛ الطبعة الأولى ؛ ٢٠٠٢ م .
١٠. قرم ، جورج ؛ ((الفرصة الضائعة في الإصلاح المالي في لبنان)) شركة
المطبوعات للتوزيع والنشر؛ بيروت - لبنان ؛ ٢٠٠١ .
١١. محمد ، نظير رياض ؛ ((الإدارة المالية والعولمة)) ؛ المكتبة العصرية ؛
مصر؛ ٢٠٠١ م .
١٢. الحناوي ، محمد صالح - مصطفى ، نهال فريد- قرياقص، رسمية زكي ؛
((أساسيات الإدارة المالية)) ؛ الدار الجامعية للطباعة والنشر ؛ الإسكندرية - مصر ؛
٢٠٠١ م .
١٣. الحناوي ، محمد صالح ؛ ((الإدارة المالية والتمويل)) الدار الجامعة للطباعة والنشر
؛ الإسكندرية - مصر ؛ ٢٠٠٠ م .

١٤. الزعبي ، هيثم محمد ؛ ((الإدارة والتحليل المالي)) ؛ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ؛ الطبعة الأولى ؛ عمان - الأردن ٢٠٠٠ م .
١٥. درغام ، دريد ؛ ((أساسيات الإدارة المالية الحديثة)) دار الرضا للنشر؛ دمشق - سورية ؛ ١٩٩٩ م .
١٦. رمضان ، زياد ؛ ((الإدارة المالية في الشركات المساهمة)) ؛ دار صفاء للطباعة والتوزيع والنشر ؛ عمان - الأردن ؛ ١٩٩٨ م .
١٧. لطفي ، علي ؛ ((التخطيط الاقتصادي دراسة نظرية وتطبيقية)) ؛ الدار الجامعة ؛ بيروت ؛ ١٩٩٨ م .
١٨. حجازي ، محمد عباس ؛ ((قوائم التدفقات النقدية)) نهضة مصر للطباعة والنشر ؛ ١٩٩٨ م .
١٩. الشمخي ، حمزة ؛ الجزراوي ، إبراهيم ؛ ((الإدارة المالية الحديثة) منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات))) ؛ دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ؛ عمان - الأردن ؛ ١٩٩٨ م .
٢٠. كراجة ، عبد الحليم ؛ د .الأخرس ، عاطف ؛ د . شقير فاتن ؛ ((الإدارة المالية بين النظرية والتطبيق)) ؛ دار الأمل للنشر ؛ أربد - الأردن ؛ ١٩٩٨ م .
٢١. حسين ، احمد حسين علي ؛ ((المحاسبة الإدارية المتقدمة / تسعير المنتجات - تقييم الأداء - نظم الإنتاج الحديث /)) ؛ دار الإشعاع للمطبوعات الجامعية ؛ الإسكندرية - مصر ؛ ١٩٩٧ م .
٢٢. كنجو ، كنجو عبود ؛ فهد ، إبراهيم وهبي ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع ؛ عمان - الأردن ؛ الطبعة الأولى ؛ ١٩٩٧ م .

٢٣. حنان، رضوان حلوة ؛ كحالة ، جبرائيل جوزيف ؛ ((المحاسبة الإدارية - مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء)) ؛ مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ؛ عمان - الأردن الطبعة الأولى ؛ ١٩٩٧ م .
٢٤. السامرائي، عدنان هاشم ؛ ((الإدارة المالية المدخل الكمي)) ؛ دار الزهراء للنشر؛ عمان - الأردن ؛ ١٩٩٧ م .
٢٥. فلوح ، صافي ؛ ((المحاسبة الإدارية ودراسة الميزانيات)) ؛ منشورات جامعة دمشق ؛ الطبعة الثامنة ١٩٩٧ م .
٢٦. فضالة ، أبو الفتوح علي ؛ ((إستراتيجية القوائم المالية)) دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ؛ القاهرة - مصر ؛ ١٩٩٦ م .
٢٧. حسون ، توفيق ؛ ((الإدارة المالية)) ؛ منشورات جامعة دمشق ؛ ١٩٩٦ م .
٢٨. دهمش ، نعيم ؛ ((قائمة التدفقات النقدية من الناحية العلمية والعملية)) ؛ مطبعة النور ؛ عمان - الأردن ؛ ١٩٩٦ م .
٢٩. المهاني ، محمد خالد ؛ ((السياسات المساعدة في عملية التخطيط المالي)) ؛ منشورات وزارة الثقافة ؛ دمشق - سورية ١٩٩٥ م .
٣٠. نمر ، حلمي محمود ؛ ((نظرية المحاسبة المالية)) دار النهضة العربية ؛ القاهرة - مصر ؛ ١٩٩٥ م .
٣١. الغندور، فاروق عبد الحليم ؛ ((الجوانب المحاسبية والمالية لقانون قطاع الأعمال العام (دراسة نظرية و ميدانية))) دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ؛ القاهرة - مصر ؛ ١٩٩٥ م .
٣٢. الراوي ، حكمت أحمد ؛ ((المحاسبة الدولية)) ؛ جامعة آل البيت ؛ المملكة الأردنية الهاشمية ؛ دار حنين للنشر ؛ ١٩٩٥ م .

٣٣. أرشيد ،عبد المعطي ؛ خريوش ، حسني علي ((أساسيات الإدارة المالية)) ؛ مؤسسة راما للتوزيع والنشر الأردن ؛ الطبعة الأولى ؛ ١٩٩٥ م .
٣٤. الخلايلة ، محمود عبد الرحيم ؛ ((التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية)) ؛ مؤسسة النبأ ؛ الطبعة الأولى ١٩٩٥ م .
٣٥. سويلم ،محمد ؛ ((الإدارة المالية في قطاع الأعمال)) مطبعة النيل للطباعة والنشر والتوزيع ؛ القاهرة - مصر ؛ ١٩٩٤ م .
٣٦. أقادة ، قاسم ؛ قدي ، عبد المجيد ؛ ((الوجيز في المحاسبة الوطنية)) ؛ دار أطلس للنشر؛ الجزائر؛ ١٩٩٤ م .
٣٧. الحسيني ، صادق ؛ التحليل المالي والمحاسبي ؛ ((دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها)) ؛ مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية ؛ ١٩٩٣ م .
٣٨. السعيدة ، منصور ؛ ((المحاسبة الإدارية مع التركيز على التكاليف لغايات التخطيط - اتخاذ القرارات - الرقابة وتقييم الأداء)) ؛ مؤسسة رام للتكنولوجيا ؛ الطبعة الأولى عمان / مؤته / الكرك ؛ ١٩٩٣ م .
٣٩. مرعي ، عبد الحي ؛ جمعة ، إسماعيل إبراهيم ؛ ((نماذج المحاسبة الإدارية وبحوث العمليات)) ؛ مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية - مصر ؛ ١٩٩٢ م .
٤٠. الوابل ، وابل بن علي ؛ ((المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية)) ؛ مجلة الإدارة العامة ؛ العدد ٢٥ ؛ ١٩٩١ م .
٤١. حنفي ،عبد الغفار؛ ((الإدارة المالية المعاصرة)) ؛ الدار الجامعة بيروت - لبنان ؛ ١٩٩١ م .
٤٢. الاسدي ، علي ؛ ((مقدمة في اقتصاديات الصناعة)) منشورات جامعة فارينوس ؛ بنغازي - ليبيا ؛ الطبعة الأولى ١٩٩٠ م .

٤٣. توفيق ، جميل أحمد ؛ ((أساسيات الإدارة المالية)) ؛ دار النهضة العربية للطباعة والنشر ؛ بيروت - لبنان ؛ ١٩٩٠ م .

٤٤. العمار ، رضوان وليد ؛ ((أساسيات في الإدارة المالية)) دار المسرة للطباعة والنشر؛ عمان - الأردن ؛ ١٩٩٠ م .

ثانياً - رسائل الماجستير والدكتوراه :

١- المهائني ، محمد خالد ؛ ((دور البيانات المحاسبية في عملية التخطيط المالي في سورية)) ؛ رسالة دكتوراه في المحاسبة كلية الاقتصاد ؛ دمشق - سورية ؛ ١٩٩٢ م .

٢- غنام ، بشرى بدير المرسي ؛ ((دور النماذج العلمية في التنبؤ بالمشاكل المالية مع التطبيق على القطاع الصناعي)) رسالة دكتوراه غير منشورة ؛ كلية التجارة ؛ جامعة الأزهر فرع البنات ؛ ١٩٩٢ م .

٣- أبو عويضة ، هاني سليمان ؛ ((قائمة التدفقات النقدية وأهمية الإفصاح عنها في سورية)) ؛ رسالة ماجستير ؛ جامعة دمشق ؛ ١٩٩٨ م .

ثالثاً - الدراسات والتقارير الدورية والمنشورات :

١. معايير المحاسبة الدولية ؛ المجمع العربي للمحاسبين القانونيين عمان - الأردن ؛ ٢٠٠٧ م .
٢. الميزانية الختامية للشركة العامة للمغازل والمناسج الموقوفة بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ .
٣. الميزانية الختامية للشركة العامة للمغازل والمناسج الموقوفة بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٣ .
٤. الحلبي ، نبيل ؛ ((دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض في الشركات الخاصة السورية)) منشورات مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ؛ المجلد ٢٢ - العدد الأول ٢٠٠٦ م .
٥. الجبالي ، عبد الفتاح ؛ ((مستقبل أموال التأمينات الاجتماعية)) مركز الأهرام للدراسات والسياسات الإستراتيجية - مؤسسة الأهرام - القاهرة - مصر ؛ ٢٠٠٦ م .

٦. - سكر ، نبيل ؛ ((الإصلاح الاقتصادي في سورية)) ؛ جمعية العلوم الاقتصادية السورية ؛ دمشق- سوريا ؛ ٢٠٠٦ م .
٧. ميا ، علي ؛ ((دراسة تحليلية للمشاكل والمعوقات التي تحد من كفاءة المشروعات الصناعية في سورية وآفاق تطويرها مستقبلاً)) منشورات مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ؛ المجلد /٢٨/ ؛ العدد /٢/ ؛ عام ٢٠٠٦ م .
٨. الميزانية الختامية للشركة العامة للمغازل والمناسج الموقوفة بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٣ .
٩. جزان ، يوسف محمد ؛ ((سياسات الإصلاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق (مثال سورية))) ؛ منشورات مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ؛ المجلد ٢١ - العدد الثاني ؛ ٢٠٠٥ م .
١٠. سلوم ، صبحي ؛ (موسوعة العقود) الطبعة الأولى ٢٠٠٥ م .
١١. مجلة سلسلة إدارة الأعمال التجارية ؛ ((إدارة الأمور المالية)) مكتبة لبنان للنشر - لبنان ، الطبعة الأولى ؛ ٢٠٠٤ م .
١٢. مجلة سلسلة الإدارة المثلى ؛ ((إدارة الموازنات المالية)) ؛ مكتبة لبنان للنشر - لبنان ؛ الطبعة الأولى ؛ ٢٠٠٢ م .
١٣. دراسات - وزارة المالية ؛ دمشق - سورية ؛ ٢٠٠١ م .
١٤. القاضي ، حسين ؛ ((الموازنة النقدية في النظام المحاسبي الموحد الواقع والآفاق)) ؛ مجلة جامعة دمشق ؛ المجلد ١٧ ؛ العدد الأول ٢٠٠١ م .
١٥. علام ، سمير ؛ ((إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة)) منشورات جامعة القاهرة . مصر ؛ عام ٢٠٠١ م .
١٦. سابا وشركاه ؛ معايير المحاسبة الدولية ؛ ١٩٩٦ م .

١٧. معايير المحاسبة السورية ؛ جمعية المحاسبين القانونيين ؛ دمشق سورية .
١٨. الوابل ، وابل بن علي ؛ ((المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية)) ؛ معهد الإدارة العامة ؛ المجلد ٣٦ ؛ العدد الثاني ؛ الرياض المملكة العربية السعودية ١٩٩٦ م .
١٩. - السويج ، هاشم ؛ ((التدفق النقدي)) ؛ المحاسب القانوني العربي العدد ٥٦ حزيران ١٩٩١ م .
٢٠. الوابل ، وابل بن علي ؛ ((المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية)) ؛ مجلة الإدارة العامة ؛ العدد ٢٥ ؛ ١٩٩١ م .
٢١. شريف ، توفيق محمد ؛ ((تطوير النظام المحاسبي لاستيعاب محاسبة وقوائم التدفقات النقدية)) ؛ دراسة اختبارية لتطوير معايير المحاسبة السعودية ؛ مجلة الإدارة العامة ؛ العدد ٢٥ ؛ ١٩٩١ م .

رابعاً - القوانين والمراسيم والبلاغات :

أ- القوانين

١. القانون رقم ٣٨ / ٢٠٠٩ تاريخ ٣ / ١٢ / ٢٠٠٩ - وزارة المالية - دمشق - سورية .
٢. القانون رقم ٢٢ / ٢٠٠٣ تاريخ ٩ / ١١ / ٢٠٠٣ - وزارة المالية - دمشق - سورية .
٣. القانون رقم ٤٧ / ٢٠٠٣ تاريخ ٢٩ / ١٢ / ٢٠٠٣ - وزارة المالية - دمشق - سورية .
٤. القانون رقم ٢٥/١٩٩٢ - وزارة المالية - الجمهورية العربية السورية .
٥. القانون رقم ٢٩/١٩٩٠ - وزارة المالية - الجمهورية العربية السورية .
٦. القانون رقم ٢٢/١٩٨٩ - وزارة المالية - الجمهورية العربية السورية .
٧. القانون رقم ٣٠/١٩٨٨ - وزارة المالية - الجمهورية العربية السورية .
٨. قانون التجارة السوري رقم ٣٣ تاريخ ٩ / ١٢ / ٢٠٠٧ ؛ دمشق - سورية .

ب- المراسيم التشريعية

١. المرسوم التشريعي رقم ٣٩٦ تاريخ ١٢/٦/٢٠٠٠ م دمشق - سورية .

ج- المراسيم

١. المرسوم رقم ٤٩٠ تاريخ ٢٦ / ١٢ / ٢٠٠٧ ؛ النظام المحاسبي ؛ دمشق - سورية .
٢. المرسوم رقم ٤٨٩/٢٠٠٧ تاريخ ٢٦/١٢/٢٠٠٧ ؛ النظام المالي الأساسي دمشق - سورية .
٣. المرسوم التنظيمي رقم ٢٨٧ تاريخ ٢٥/١/١٩٧٨ م - وزارة المالية - دمشق - سورية .

د - البلاغات

١. البلاغ رقم ٤١٤ / ١٩ / ٦١ تاريخ ١ / ٧ / ٢٠٠٤ - وزارة المالية - دمشق - سورية .
٢. بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٣٢/ب - ١٥/٧٩٠٢ تاريخ ١٢/٢٧/١٩٩٣ دمشق - سورية .
٣. بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٣١/ب - ١٥/٣٣٨٨ تاريخ ١٥/٧/١٩٩٠؛ دمشق - سورية .
٤. بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٦/ب - ١٥/٧٩٦ تاريخ ١٥/٣/٧/١٩٨٧ دمشق - سورية .
٥. بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٦/ب - ١٥/٢٢١٥ تاريخ ١٥/٤/٢٦/١٩٨٦ دمشق - سورية .
٦. بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٧٧/ب - ٤٠٦٧ تاريخ ٢٢ / ٨ / ١٩٨٦ دمشق - سورية .
٧. بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٣٩/ب - ١٥/٢١٣٥ تاريخ ١٣/٣/١٩٨٢ دمشق - سورية .
٨. بلاغ وزارة المالية رقم ٣٢/ب - ٤٠ - ٥٣/٨ تاريخ ٣ / ٥ / ١٩٧٦ دمشق - سورية .
٩. بلاغ وزارة المالية رقم ٣٥ / ب - ٤٦ / ١ تاريخ ١٧/٥/١٩٧٦ ؛ دمشق - سورية .
١٠. بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٤٨/ب - ١٥/٩٩٨ تاريخ ٣١/٣/١٩٧٤ دمشق - سورية .
١١. بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٤٩/ب - ١٥/١٠٥٨ تاريخ ١٤/٤/١٩٧٣؛ دمشق - سورية .
١٢. بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٨١/ب - ١٥/٣٥٣٤ تاريخ ٥/٧/١٩٧٣ ؛ دمشق - سورية .
١٣. بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٠٦/ب - ١٥/٢٨٨٦ تاريخ ٢٣/٩/١٩٧٣ ؛ دمشق - سورية .

هـ - التعميم والقرارات

١. التعميم رقم ٢٤٧١ / ص ٢ ٤ تاريخ ٨ / ٦ / ٢٠٠٨ - وزارة الصناعة - سورية .
٢. القرار رقم ٩٣٤٦ / ١٤ / ٦١ تاريخ ٨ / ٤ / ٢٠٠٤ - وزارة المالية - دمشق - سورية .

خامساً - المراجع الأجنبية :

١. دونالد ، كيسو ؛ جيري ، ديجانت ؛ ترجمة كمال الدين سعيد ؛ مراجعة أحمد حامد حجاج ؛ تقديم سليمان محمد سلطان ؛ ((المحاسبة المتوسطة)) ؛ الجزء الثاني ؛ دار المريخ للنشر ؛ المملكة العربية السعودية ؛ ٢٠٠٧ م .

٢. فرد وستون ويوجين برجام ؛ ((التمويل الإداري)) ؛ تعريب عبد الرحمن بيلة ؛ دار المريخ ؛ ١٩٩٣ م .

٣. فاليتير وروبرت ميجس ؛ ترجمة وتعريب وصفي عبد الفتاح سلطان بن محمد السلطان - محمد هاشم البدوي ((المحاسبة المالية)) ؛ دار المريخ للنشر ؛ الرياض السعودية ١٩٨٨ م .

٤. Recognition and measurement in financial statement of business enterprises-Statement of financial accounting concepts no5 (Stamford - Conn: Fasb 1984 .

٥. Fasb – Statement of cash flows statement of financial accounting stundars no 95 (Stanford . Conn 1987) .

٦. Citam L'J' principles of managerial /finance ,New york ,Harper & Row, publishcrs / 1996 .

Zenter C. DAS liquiditats problem inder industriellen .۷
unternehmung Berlin West 1982 .

J .M Samuels & F.M. wilkes ((management of company .۸
finance)) fourth edition van nostrand rein hold , (UK) co .
LTD 1989 .

Gibsen, Charles H , "Financial Statement Analysis, Using .۹
Financial Accounting information " , London, South-
Western publishing Co. Fifth Edition , 1992 .

STERLING ROBERT. R: research methodology in .۱۰
accounting op cit .

HAYWOOD, C.(2001) . ((gains from losses)) .۱۱
the_ magazine for CIMA APRIL .

TWEEDIE,D.(2003),cash flow hedge accounting for .۱۲
offsetting internal derivative contracts USED TO
1-b) IASB , MANAGE for eing currency (IAS 39-IGR134-
LONDON.

.۱۳

EPSTEIN,M.J.and PAVA,M.L. (1992) , ((HOW
USEFULIS THE STATEMENT OF CASH FLOWS))
managerial accounting .

PIERRE LOUZEL : ((control do gestion et budgets)) 3 .۱۴
edition , siris PARIS 1980 .

JOSEPH G. LOUDERBACK , and GERAL DINE F . .۱۵
DOMINIAK ((managerial accounting kent publishing
company)) BOSTON MASS . 1982 .

RAY, H.N : public enterprises and Development in the .۱۶
Arab world , Newyork , 2003 .

ملاحق البحث

أولاً – الاستبيان

- الأهمية النسبية لكل علامة توضع أمام البنود :

- ١ – تعني أن البند غير مهم أبداً
- ٢ – تعني أن البند غير مهم
- ٣ – تعني الحيادية تجاه البند (عدم المعرفة بأهميته)
- ٤ – تعني أن البند مهم
- ٥ - تعني أن البند مهم جداً

الأسئلة الخاصة بالفرضية الأولى :

((إن وجود التشابكات المالية ما بين المنشآت الاقتصادية تؤدي إلى وقوعها في العديد من المشكلات التمويلية)) :

١- إلى أي مدى تعتقد بأن المشكلات التالية التي تعاني منها المنشآت الاقتصادية تؤدي إلى نتائج سلبية على أدائها ونتائج أعمالها (ضع علامة ١ أو ٢ أو ٣ أو ٤ أو ٥ أمام كل بند حسب ما تراه مناسباً) :

- عدم توافر الكوادر الإدارية الجيدة
 - عدم صحة القرارات الإدارية المتخذة
 - التشابكات المالية ما بين المنشآت الاقتصادية
 - عدم توافر رأس المال الكافي
 - عدم إجراء المطابقات المحاسبية دورياً وبتاريخ إعداد القوائم المالية السنوية
 - عدم إنجاز الأعمال المحاسبية والقوائم المالية في أوقاتها المحددة
- ٢- هل تعتقد بأن المشكلات التالية يعود سبب نشوئها إلى التشابكات المالية ما بين المنشآت الاقتصادية (ضع علامة ١ أو ٢ أو ٣ أو ٤ أو ٥ أمام كل بند حسب ما تراه مناسباً) :

- ضعف السيولة النقدية
- عدم القدرة على استبدال وتجديد الموجودات الثابتة
- عدم القدرة على تسديد الالتزامات المستحقة
- عدم تسديد رأس المال من قبل الجهات الوصائية
- سوء نوعية المنتج النهائي

- عدم القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية
- ٣- إلى أي مدى تعتقد بأن عدم تطابق الأرصدة بين الجهة المدينة والدائنة يعود إلى الأسباب التالية (ضع علامة ١ أو ٢ أو ٣ أو ٤ أو ٥ أمام كل بند حسب ما تراه مناسباً) :
- عدم إجراء المطابقات المحاسبية دورياً وبتاريخ إعداد القوائم المالية السنوية
- عدم قيام الجهات الوصائية بالتدخل لحل المشاكل العالقة بين الجهة المدينة والدائنة
- عدم وضوح الأنظمة والقوانين المتبعة
- عدم وجود عقود أو محاضر اتفاق بين الجهات المتعاملة
- عدم الاهتمام من قبل المسؤولين بحل نقاط الخلاف
- عدم وجود صيغة عمل وتعامل موحدة

الأسئلة الخاصة بالفرضية الثانية :

((إن القوانين والقرارات النافذة لمعالجة التشابكات المالية لم تكن كافية ولم تساهم في حل التشابكات المالية بشكل تام لأن هذه القوانين أدت إلى معالجة المشكلة آنياً عن المديونيات المستحقة عن سنوات سابقة وبصورة حسابية)) :

- ١- إلى أي مدى تعتقد بأن الأسباب التالية أدت إلى تزايد التشابكات المالية وعدم الوصول إلى حل نهائي لها (ضع علامة ١ أو ٢ أو ٣ أو ٤ أو ٥ أمام كل بند حسب ما تراه مناسباً) :
- عدم قيام الجهات المدينة بتسديد الالتزامات المستحقة عليها في أوقاتها المحددة
- عدم إصدار قوانين لحل هذه المشكلة
- ضعف السيولة النقدية
- حصول خسائر متلاحقة بنتائج الأعمال دون إيجاد حل لها اقتصادي جذري لهذه المشكلة في الشركة
- عدم إجراء المطابقات المحاسبية بشكل دوري
- عدم تنظيم عقود اتفاق بين الجهات المتعاملة

- ٢- هل تعتقد بأن الإجراءات التالية تساهم بحل التشابكات المالية (ضع علامة ١ أو ٢ أو ٣ أو ٤ أو ٥ أمام كل بند حسب ما تراه مناسباً) :
- إصدار قوانين خاصة بهذه المشكلة
- إصدار تعليمات من وزارة المالية لحل هذه المشكلة
- إصدار بلاغات من رئاسة مجلس الوزراء بهذا الخصوص
- إجراء المطابقات المحاسبية دورياً وبتاريخ إعداد القوائم المالية السنوية

- إعداد الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية دورياً
- تخصيص مبالغ وإعانات في الموازنة العامة للدولة في الوقت المناسب وبشكل مبكر للسلع والخدمات المدعومة أو الشركات المخسرة

٣- إن الأسباب الرئيسية لعدم حل التشابكات المالية هي (ضع علامة ١ أو ٢ أو ٣ أو ٤ أو ٥ أمام كل بند حسب ما تراه مناسباً) :

- عدم وضوح القوانين والبلاغات والقرارات الخاصة بهذه المشكلة
- عدم قيام الجهات الرقابية في سورية بمتابعة تنفيذ القوانين والبلاغات والقرارات الخاصة بهذه المشكلة
- عدم التزام إدارة المنشأة الاقتصادية بالقوانين والقرارات والبلاغات
- عدم تدخل الجهات الوصائية لمعالجة أوضاع الشركات الخاسرة جزئياً
- إن هذه المشكلة غير قابلة للحل
- عدم مواكبة النظام المحاسبي لأدبيات المحاسبة الدولية

الأسئلة الخاصة بالفرضية الثالثة :

((إن معالجة التشابكات المالية سيساهم في تحسين تسويق منتجات المؤسسات والشركات العامة ذات الطابع الاقتصادي من خلال تحسين جودة المنتجات لا سيما في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي)):

١- إن أسباب عدم وصول المنتج النهائي لديكم لمرحلة المنافسة في الأسواق العالمية هي (ضع علامة ١ أو ٢ أو ٣ أو ٤ أو ٥ أمام كل بند حسب ما تراه مناسباً) :

- سوء نوعية المنتج
- عدم اهتمام المُنتِج بمسألة تعبئة المنتج والمظهر الخارجي
- عدم استخدام وسائل الدعاية والإعلان المناسبة
- ارتفاع الأسعار والتكاليف
- ضعف السيولة النقدية
- قدم الآلات ووسائل الإنتاج مما يؤدي إلى منتج ذو نوعية رديئة

٢- هل تعتقد بأن الأسباب التالية تؤدي إلى عدم القدرة على استبدال وتجديد الموجودات الثابتة (ضع علامة ١ أو ٢ أو ٣ أو ٤ أو ٥ أمام كل بند حسب ما تراه مناسباً) :

- عدم موافقة الجهات الوصائية على ذلك
- ضعف الخبرات وعدم القدرة على استبدال وتجديد الموجودات الثابتة
- عدم أهمية استبدال وتجديد الموجودات الثابتة
- ضعف السيولة النقدية وعدم توافر الأموال اللازمة لعملية الاستبدال والتجديد
- ضعف رأس المال ووجود رأس مال غير مسدد
- عدم القدرة على إبرام عقود مقايضة (آلات مقابل منتج محلي)

الأسئلة الخاصة بالفرضية الرابعة :

((إن قيام المنشآت الاقتصادية بإعداد قائمة التدفقات النقدية سيساعد إدارة تلك المنشآت في تخطيط النقدية لديها وتجاوز الاختناقات وضعف السيولة النقدية الناتجة عن التشابكات المالية)) :

١- أي من التقارير والبيانات التالية يساعد في تخطيط النقدية (ضع علامة ١ أو ٢ أو ٣ أو ٤ أو ٥ أمام كل بند حسب ما تراه مناسباً) :

- قائمة الدخل
- الميزانية الختامية
- البيانات الإحصائية
- الموازنة النقدية
- قائمة التدفقات النقدية
- تقرير المدير أو نائب المدير
- قائمة التكاليف

٢- ما هي أسباب عدم قيام المنشآت الاقتصادية بإعداد الموازنة النقدية وقائمة التدفقات النقدية (ضع علامة ١ أو ٢ أو ٣ أو ٤ أو ٥ أمام كل بند حسب ما تراه مناسباً) :

- عدم وجود قوانين تطالب بذلك
- عدم قيام الجهات الرقابية بمتابعة إعداد هذه القوائم
- عدم مطالبة الجهات الوصائية بذلك
- عدم أهمية إعدادهما وعدم وجود فائدة من إعدادهما
- عدم توافر البيانات الإحصائية اللازمة لإعدادهما

- قيام وزارة المالية بطلب إعداد الموازنة التقديرية فقط
- ٣ - هل تعتقد بأن دراسة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة يفيد في (ضع علامة ١ أو ٢ أو ٣ أو ٤ أو ٥ أمام كل بند حسب ما تراه مناسباً) :
- التخطيط للاقتراض
- التخطيط النقدي لسداد القروض
- التخطيط للدفع للملاك وحملة الأسهم
- استخدام الفائض النقدي بالشكل الأمثل
- التأكد من كفاية السيولة النقدية لتحقيق الأهداف والبرامج المخطط لها
- بيان قدرة المنشأة الاقتصادية على توليد النقدية .

ثانياً : نص القانون رقم / ٣٨ / الخاص بحل التشابكات المالية

رئيس الجمهورية

بناءً على أحكام الدستور وعلى ما أقره مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ ٥ / ١ / ١٤٣١ هـ الموافق ٢١ / ١٢ / ٢٠٠٩ م .
يصدر ما يلي :

المادة ١ - يضاف اعتماد قدره / ٥٠٦٧١٠ / مليون ليرة سورية فقط خمسمائة وستة مليارات وسبعمائة وعشرة ملايين ليرة سورية إلى اعتمادات البند / ٤١ / المساهمات في النشاط الاقتصادي من الباب الرابع (النفقات التحويلية الفرع / ١٩٢٠٢ / الدين العام) من الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩ ويخصص لتسديد العجز المتراكمة للمؤسسات والشركات التالية :

الجهة	المبالغ بملايين الليرات
الشركة العامة لمصفاة حمص	١٧٦١٨
شركة مصفاة بانياس	٣٣١٧
شركة محروقات	٣٢٧٠٠٠
الشركة السورية لتوزيع الغاز	٤٧٠٠٠
الشركة العامة للمشاريع المائية	٧٨٢
الشركة العامة لاستصلاح الأراضي (المدمجة)	١٩
الشركة العامة للبناء والتعمير	٥٠٥
الشركة العامة للبناء (المدمجة)	٧٦
شركة الساحل للإنشاء والتعمير (المدمجة)	٨٩
الشركة العامة للطرق (المدمجة)	١١
مؤسسة الإسكان العسكرية	٣٠٤٥
الشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية	٧٤٧
الشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات الكيماوية	٥٢٨

٥١٣	المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بدرعا
١٠٨٠	المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بحلب
١٣٠	المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بحماه
٦٣٩	المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي باللاذقية
٣٥١	المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بطرطوس
٢٤٤	المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بالرقه
٢٤١	المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بالسويداء
٤٨٦	المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بالحسكة
٥٧	المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بحمص
٥٢٩	المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بإدلب
١١٨٨	المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بدمشق وريفها
٣٢٨	المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بدير الزور
٢٩	المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بالقنيطرة
١٣١	الشركة العامة للصرف الصحي بدمشق
٢٧	الشركة العامة للصرف الصحي بحلب
١٠٠٠٠٠	المؤسسة العامة لتوزيع واستثمار الطاقة الكهربائية
٥٠٦٧١٠	المجموع

المادة ٢ - يضاف إلى جدول تقديرات إيرادات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩ مبلغ معادل للاعتمادات المضافة بموجب المادة الأولى من هذا القانون كما يلي :

الرقم	نوع الإيرادات	المبالغ بملايين الليرات
٦١	الضرائب والرسوم المباشرة	١٧٤٣٧٢
٩١٠٢	فائض موازنة الصناعة الاستخراجية	٣٣١٨٩٥
٩١٠٦	فائض موازنة قطاع التجارة	٥٠
٩١٠٨	فائض موازنة قطاع المال والتأمين والعقارات	٣٩٣
	المجموع	٥٠٦٧١٠

المادة ٣ - تصرف الاعتمادات المضافة بموجب المادة الأولى من هذا القانون بموجب أوامر تصفية وصرف تصدر عن وزير المالية وفقاً للجدول المرفق وتتخذ إيراداتاً محسوباً - قيدياً - للموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٩ دون أن يترتب على

ذلك أية تأدية نقدية .

المادة ٤ - تعفى المؤسسات والشركات المسدد عنها مبالغ الضرائب والرسوم المباشرة من الغرامات والجزاءات والفوائد المترتبة عليها وذلك للمبالغ المسددة عنها تقاصاً بموجب أحكام هذا القانون .

المادة ٥ - أ - تُعدّ حسابات النتائج لدى الشركة السورية للنفط لأعوام ٢٠٠٧ وما قبل المتعلقة بمادة الغاز الطبيعي المباع إلى المؤسسة العامة لتوليد ونقل الطاقة الكهربائية وشركاتها التابعة أساساً في حساب المديونية بين الجهتين ، وتجري القيود المحاسبية لدى المؤسسة المذكورة أعلاه وفقاً لذلك .

ب - تحمّل نتائج تطبيق أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على الحسابات الختامية للمؤسسة العامة لتوزيع واستثمار الطاقة الكهربائية ويزداد العجز الفعلي لأعوام ٢٠٠٧ وما قبل والظاهر في حساب العجز المرحل في الميزانية الختامية لعام ٢٠٠٧ بالمبالغ المقابلة .

المادة ٦ - لوزير المالية إجراء التصحيحات اللازمة بالمبالغ المعالجة من مديونية الجهات المعنية (إيراد ونفقة) قيدياً من واقع محاضر المطابقات في حال حصل خلاف على المبالغ المعالجة من المديونية الواردة في هذا القانون بحيث لا تزيد هذه التصحيحات في تلك المبالغ .

المادة ٧ - يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون

المادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

دمشق في ١٤ / ١ / ١٤٣١ هجري الموافق لـ ٣٠ / ١٢ / ٢٠٠٩ ميلادي .

Abstract

Economical public sector's organizations in Syrian Arab Republic confronts a wide vision (apparition) of problems which have a great negative effect on the results of their works and make them unable to fulfill their aims (for which they are established to fulfill). The most important one, in this time, is the problem of finance interlock between economical organizations which stands as a great obstacle (stumbling block) which hinders the developing and growth of this sector in respect of the negative results of this and its reflections on the results of its jobs.

In regards to the importance of public sector for economical life in Syria and its effective influence to achieve many economical and social aims that leads to growing up and developing national economy, and in regard to the importance of treatment of obstacles and problems which confront it, especially finance interlocks.

This study is prepared as characterized by **(The Treatment of Finance Interlocks which confront economical organizations in Syrian Arab republic)** aiming to suggest the possible policies and procedures that may be adopted by high authorities to treat the problem of finance interlocks through:

1-The treatment of ration support matter and settling aside enough funds in state general budget to close the difference between the cost and prices of selling with the necessity of giving support to deserved persons only.

2-putting the necessary upheld to obligate public sectors with applying laws and regulations put in force, especially laws of contracts and finance law, and not exceeding apportioned funds of expenditure.

3-Treatment of lose organizations and organizations which made loosed by others, and reviewing the policy of managing

pricing for some of agricultural productions and crops then supporting production according to market's price.

This study consists of four chapters:

First chapter addressed: (Finance Interlocks« Theatrical Background ») .

This chapter explains (clarifies) the recognition of finance interlocks and mentioning the most important reasons of its happening, in addition to clarifying its forms and elements and its real results as poor liquidity and inability of paying requested obligations and reservations in the mean time, and inability of renewing and substitute of fixed assets.

Second chapter addressed: (The problem of Finance Interlocks in Syria, its stages, reasons, results and steps of treatment.

This chapter explains the problem of finance interlocks in Syria and it shows its most important periods according to its time consecutively(serially). Also the reasons of its evolution as accounting accumulation, poor liquidity, unavailability of enough funds exchange, ration failure and accumulated losses. In addition to showing and analyzing the adopted steps to treat the finance interlocks whether it is present situation or treating the problem completely.

Third chapter addressed:(Cash budget and Cash Flow Statement and its Importance for treating Finance Interlocks).

This chapter explains and clarifies the meaning of cash budget and its sorts, it also clarifies the aims of cash flow statement , its utility, ways and styles of its preparing, considering it one of finance statements that international accounting standard requested to be prepared.

The most important way of its preparing is direct way and indirect way. It also clarifies the importance of cash budget and cash flow statement in treating finance interlocks through clarifying the relationship between cash flow statement and

finance interlocks through types of cash flow and through planning for liquidity and profit and through planning for borrowing and planning for paying required reservations and obligations and evaluating the ability of economic organization for cash generation.

Fourth chapter addressed:(Practical Situation):

This chapter gives an analysis of finance interlocks problem by a questionnaire explaining opinions and points of views for a random sample of professional(vocational) staffs in public sector companies, authorities, public banks, Central Bank of Syria, Ministry of Finance and all meant persons who are in a direct or indirect relation with the problem.

It was important to be restricted with what included in the questionnaire because of the nature of the research problem with giving the participants freedom of speech and freedom of opinion through defining degrees to express the impression of choices by using the style of **LYCRET FIFE POINTS** and suitable statistic ways and statistic computer program (spssx) to analyze the result of questionnaire.

In addition to what is mentioned above, the problem of finance interlocks had been studied by using a practical situation in Spinning and Weaving Corporation ,Damascus, because it is one of those organizations that suffers of this problem .The study is made by using numbers of budgets in the years 2005-2006-2007 and a practical situation is shown through applying cash budget and flow cash statement.

As a result of studying and analyzing , this study attained to results and recommendations and proposals as:

- Treatment of ration failure completely and staying on ration support to limited income persons.
- Taking all the possible steps to treat the situation of losing companies in public sectors.
- Obligating public sector to deal with selling cash .
- To help public sectors to substitute and renew their old fixed assets because it hinders production process and economical development.

**Syrian Arab Republic
Ministry of High Education
Damascus university
Faculty of Economy
Accounting Department**

**Treatment of Finance Interlocks which
confront economical organizations in
Syrian Arab Republic**

**A study prepared for obtaining Doctoral
degree in accounting department**

**Under supervision of professor
Mohammad Khaled Al Mahayni**

**Prepared by student
Yasser Ahmad Kafa**

year 2010 A . D